


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة _1_ الحاج لخضر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

قيم الحداثة
وانعكاسها على بنية الأسرة الجزائرية

أسر أساتذة جامعة باتنة أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع العائلي

إعداد الطالب: علي ثابت

إشراف الأستاذ الدكتور : مولود سعادة

لجنة المناقشة			
مصطفى عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
مولود سعادة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
محمود قرزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
عبد الحميد بوطة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 2	عضوا
عرعار أنس	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
شباح مريم	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا

الموسم الجامعي 2021 - 2022




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة _1_ الحاج لخضر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

قيم الحداثة

وانعكاسها على بنية الأسرة الجزائرية

أسر أساتذة جامعة باتنة أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع العائلي

إعداد الطالب:

علي ثابت

إشراف الأستاذ الدكتور :

مولود سعادة

الموسم الجامعي 2021 – 2022

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله حمدا يليق بنعمه وفضله وشكره، والحمد لله أولا وآخرا

ومن تمام شكر الله شكر الناس، فأسمى وأرقى عبارات وكلمات الشكر والعرفان والامتنان والتقدير أوجهها للأستاذ الدكتور الفاضل مولود سعادة على صبره ووافر جهده ودعمه وعطائه الجميل،

جزاك الله كل خير أستاذي.

شكرا لكل من كان عونا لي في إنجاز هذا العمل المتواضع

والشكر لكل أساتذتي وأصدقائي.

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

المـــــــقدمة

مقدمة:

" الإنسان اجتماعي بطبعه" ، هذه حقيقة مسلم بها إذ أن الفرد لا يستطيع العيش منعزلا عن الآخرين فهو بحاجة إلى الآخرين والآخرين بحاجة إليه. فهو يحتاج منذ طفولته إلى من يرعاه ويكفله ويهتم به إلى أن يشب ويكبر ويندمج في الحياة الاجتماعية ويسهم في بنائها.

ولذلك كان تكوين جماعة إنسانية من أولى أولويات الإنسان الأول، والخطوة الأولى التي بها يحقق وجوده الفردي أولا ثم وجوده الشخصي ثانيا. وقد كان له ما أراد وتحقق الاجتماع الإنساني الأول بلقاء آدم وحواء هذا اللقاء الذي أسس لولادة نظام اجتماعي فريد من نوعه، يكفل للحياة الإنسانية البقاء والاستمرار، هذا النظام الذي يعرف في أبجدياتنا بالأسرة، إذ يعتبر الوسط الاجتماعي الأول الذي يرضع منه الفرد مبادئ الحياة الأولى، والمحضن الأساسي الذي يورثه خصائصه النفسية والاجتماعية الأساسية، هذا على مستوى الفرد. أما على مستوى المجتمع فإنه يمثل اللبنة الأولى والخلية الأساسية في بناء المجتمع، والمرجعية الأساسية في ظهور الحياة الاجتماعية بصفة عامة.

ومن ذلك فإن للأسرة دورا هاما تمارسه على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع، ولتلك الأهمية سعت كل القوانين –سواء كانت وضعية أو سماوية– إلى العمل على الحفاظ على هذا الإرث الإنساني العظيم، فسنت شبكة من القوانين والقواعد التي تحفظ الأسرة من الضياع والزوال.

ولعل القاعدة الأولى التي تؤسس للوجود المادي للأسرة قبل المعنوي، هي قاعدة الزواج، فالزواج هي الآلية الضبطية التي تعترف بها كل القوانين والأعراف والتشريعات، والتي بها يسمح للإنسان الولوج إلى عالم الأسرة وخبايا ها، يقول تعالى: **"يا أيها الناس اتقوا**

ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تسآلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا"(النساء01).

والأسرة كغيرها من الأنساق الاجتماعية تخضع لمنطق وسنة التغير بشكليه الأفقي(المكاني) والعمودي(الزماني)، فالتغير سنة كونية وميزة من مميزات هذا الوجود، يصيب جميع مناشط الحياة المادية، الحيوية، النفسية والاجتماعية...–فالثابت الوحيد بعد الله هو التغير–.

والحديث عن التغير في الأسرة يقودنا إلى استجلاء بعدين أساسين في عملية التغير، أما الأول فإنه يتمحور حول البناء أو النسيج الاجتماعي المشكل للأسرة، والمتمثل في شبكة العلاقات الأسرية المعبر عنها بالمكانة الاجتماعية للأفراد داخلها والأدوار التي يقومون بها في تفاعلاتهم الداخلية والخارجية، إضافة إلى البناء الهيكلي لها (زوج+زوجة+أبناء). وأما البعد الثاني فإنه يشمل العالم الثقافي الذي يقوم على ركيزتي الأفكار كالمعتقدات والتصورات والمعاني... وكذا القواعد التنظيمية كالمعايير، المثل، الأنماط والقيم... الخ.

وباعتبار الأسرة نسقا مفتوح فهو يخضع لمختلف التيارات التغييرية التي تستهدف بنيته، ولعل تيار الحداثة من ضمن تلك التيارات الأشد تعرضا للاسرة من خلال ترسانته الفكرية والتنظيرية بما تحمله من مضامين قيمية .

وتاتي هذه الدراسة لتستجلي انعكاسات قيم الحداثة على بنية السرة من جملة من المؤشرات كممارسات الاختيار الزواجي وكذا عملية التنشئة الاجتماعية في النسق الأسري إضافة إلى حجم الأسرة وذلك وفق التقسيمات التالية للدراسة التي أفرزت خمسة فصول .

ففي الفصل الأول حاول الباحاث وضع الموضوع في سكته الأكاديمية البحثية من خلال الإطار المنهجي للدراسة وتضمن تحديد إشكالية الدراسة والفرضيات التي انطلقت منها، كما حاول البحث خلاله إبراز أهمية وأهداف الموضوع والأسباب الدافعة لإختياره، كما تم التطرق لمختلف المفاهيم المفتاحية لهذه الدراسة.

أما الفصل الثاني فجاء ليكشف أغوار قيم الحداثة من خلال الدراسة السوسيولوجية لقيم الحداثة حيث تطرق الباحث فيه إلى القيمة كمدلول سوسيولوجي وحاول بعدها تفكيك الحداثة كرؤية وتوجه من خلال قيمها الفردانية، العقلاني والحرية، كما تعرض لمختلف الراء النفدية لها.

أما الفصل الثالث فتضمة تحليل مستوفي لقضايا النسق الأسري بشكل موسع، وفيه تناول الباحث ثلاث قضايا كبرى وهي النسق الأسري من حيث التطور التاريخي والموقمات والوظائف والترسانة النظرية التي أطرته هذا أولا، ثانيا تم التطرق للنظام الزواجي من حيث ماهيته وتطوره التاريخي وأنماطه المختلفة، أما القضية الثالثة فهي عملية الاختيار الزواجي من مفهومه وصوره ونظرياته وتنوعها من حيث الممارسة عبر العديد من الثقافات.

وجاء الفصل الرابع ليوضح الإجراءا المنهجية التي عبرها نلج إلى ميدان الدراسة من خلال إبراز مجالات الدراسة والمنهج المتبع والأدوات المستخدمة لجمع المعلومات وكذا العينة وطريقة اختيارها.

وفي الفصل الثالث حاول الباحث تفريغ البيانات وتحليلها للوصول إلى أهم النتائج كإجابات على الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

1 - تحديد الاشكالية

2 - فرضيات الدراسة

3 - أسباب اختيار الموضوع

4 - أهداف الدراسة

5 - مفاهيم الدراسة.

أ - القيم

ب -الحداثة

ت -البنية

ث -الأسرة

6 - الدراسات السابقة

1-تحديد الإشكالية:

لا جدال في أن الأسرة من أقدم وأعرق المؤسسات التي يبني عليها المجتمع كيانه، وقد قيل ولا يزال يقال أن الأسرة هي النواة الأساسية في بناء المجتمع، فهي بحق اللبنة الأولى والحجر الأساس الذي يوضع في سبيل تشييده، ومن ذلك تعد الأسرة وحدة أساسية من وحدات الوجود الكوني، ونسق جوهري في المجتمع يتضافر مع الأنساق الأخرى في سبيل تحقيق مقاصد الوجود الإنساني بصفة عامة.

والأسرة في صورتها البسيطة تعني مجموعة مكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما والأقارب الذين يقيمون معهم في دار واحدة. وهذا التصور يجعل من الأسرة جماعة إنسانية تتبنى على أساس الرابطة الزواجية، ولكن في الحقيقة إن معنى الأسرة أعمق من مبناها، فهي- فوق كونها تجمع إنساني- مؤسسة اجتماعية بما تحويه من قواعد ونظم تنظم ذلك التجمع، كقواعد الخطوبة، الزواج، القرابة، الميراث، إنجاب الأطفال وتنشئتهم وكذا تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة، وبينهم وبين أعضاء المجتمع من جهة أخرى. من ذلك كله كانت الرؤية الموجهة للأسرة ذات بعدين، بعد مادي يتعلق بالبناء الهيكلي المشكل لهذا النظام والمتمثل في العناصر البشرية المؤلفة لكيان الأسرة، وبعد معنوي يرتبط بالنظم والقواعد التي تحكم وتنظم علاقات تلك العناصر فيما بينها، وبينها وبين المجتمع. هذا البعد الأخير والذي نسميه الإطار المؤسسي للأسرة هو الذي يحمل في طياته روح الأسرة، والبذرة التي تحمل الصفات الأساسية لنوع وطبيعة هذا النسق والذي يتماشى وخصوصية وبنية كل مجتمع. فالأسرة الجزائرية مثلا تملك من الصفات والخصائص ما تميزها عن الأسرة الفرنسية مثلا، وهذا لتدخل عوامل كثيرة في تركيب بنية الأسرة كاللغة، الدين، البيئة الجغرافية، العادات، التقاليد...الخ، بل حتى في المجتمع الواحد نجد اختلافات في النسق الأسري من منطقة إلى أخرى، ففي المجتمع الجزائري نجد الأسرة الأوراسية، الأسرة القبائلية، الأسرة الترقية... فكل منطقة في الجزائر تتباين بعاداتها وبتقاليدها وأعرافها

... هذا الذي ينعكس على السلوكات والتصرفات وقبلها على التصورات والأفكار– وكما يقال الإنسان ابن بيئته–، وفوق هذا فإن الزمن بعد أخر له فعله المؤثر على النسق الأسري الواحد، فطبيعة الأسرة الأوراسية مثلا في فترة الاستعمار ليست نفسها في الوقت الراهن إذ مرت بمراحل تغيرية عدة.

من ذلك فالأسرة كغيرها من الأنساق الاجتماعية تخضع لمنطق وسنة التغير بشكليه الأفقي(المكاني) والعمودي(الزماني)، فالتغير سنة كونية وميزة من مميزات هذا الوجود، يصيب جميع مناشط الحياة المادية، الحيوية، النفسية والاجتماعية...–فالثابت الوحيد بعد الله هو التغير–.

والحديث عن التغير في الأسرة يقودنا إلى استجلاء بعدين أساسين في عملية التغير، أما الأول فإنه يتمحور حول البناء أو النسيج الاجتماعي المشكل للأسرة، والمتمثل في شبكة العلاقات الأسرية المعبر عنها بالمكانة الاجتماعية للأفراد داخلها والأدوار التي يقومون بها في تفاعلاتهم الداخلية والخارجية، إضافة إلى البناء الهيكلي لها (زوج+زوجة+أبناء). وأما البعد الثاني فإنه يشمل العالم الثقافي الذي يقوم على ركيزتي الأفكار كالمعتقدات والتصورات والمعاني... وكذا القواعد التنظيمية كالمعايير، المثل، الأنماط والقيم... الخ، ولكن السؤال المطروح هو أي حقل من هذه الحقول أكثر عرضة لعملية التغير، وأكثرها تأثيرا على صيرورة النسق الأسري؟

باعتبار الأسرة نسقا مفتوحا فهي في عملية تفاعل مستمر مع المحيط الخارجي، تؤثر فيه وتتأثر به، ومن ذلك فإن أي تغير يمس كيان المجتمع فإنه بالضرورة يصيب النسق الأسري، ولعل أكثر المواطن التي تتجلى فيها عملية التغير والتي لها الأثر الأكبر في صيرورة وحراك المجتمع ومنه الأسرة، نجد عالم القيم المنضوي تحت الإطار الثقافي، وهذا لأن القيم لها ارتباط وثيق بالسلوك وهي التي توجه نشاط الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم فيما

يتصل بما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء القواعد والنظم السائدة، وبعبارة أخرى، القيم هي طريقة في الحياة والوجود، وأي تغير فيها يؤدي إلى تغير في نمط الحياة والسلوك، ومن ذلك كان حقل القيم أكثر الحقول التي تتجلى فيها عملية التغير التي تتأثر بها الأسرة.

فالنسق القيمي هو بالأساس المَعلَمُ الذي يرجع إليه أفراد الأسرة في تبني أو رفض أي سلوك من السلوكات بأي شكل من الأشكال، والإطار الذي تتحدد في ثناياه منهجية الأسرة في الحياة فكرا وممارسة، هذا الذي لا يدع مجالا للشك بمدى أهمية الدور الذي تمارسه القيم في التأثير في مسار وتوجهات النسق الأسري.

ولكن في مقابل ذلك يطرح تساؤل جوهري حول المرجعية التي تستند إليها الأسرة في استنباط القيم التي توجه مسارها، خاصة في ظل التغيرات المستمرة الحادثة على مختلف المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. وما أفرزه النظام العالمي الجديد من نظم ومفاهيم جديدة، يحاول بها تخطي كل الخصوصيات الذاتية وتجاوزها والتأسيس لما يسمى بالعولمة في شتى المجالات الاقتصادية، السياسية والثقافية، والتي فيها يضمحل ما يسمى بتعدد الذوات وتحل محلها وحدة الذوات، وتستعمل في ذلك مختلف الوسائط أهمها على الإطلاق الاتصالية كالشبكة العالمية للمعلوماتية والتلفزيون، التي بها تتلاشى الحدود الجغرافية وتدخل الذوات المختلفة في تفاعل واتصال مباشر، وهنا يكون البقاء للأقوى.

في خضم هذه التغيرات التي تستهدف إقامة نظام عالمي جديد وفق مبادئ الديمقراطية، الحداثة ، الحرية والمساواة.. في ظل التوجهات الرأسمالية الليبرالية، تطفو إلى السطح وخاصة على مستوى بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر،أزمة وجهة المسار الذي على النظام القيمي اتخاذه والمرجعية الفكرية والثقافية التي يعتمدها خصوصا وأن القيم هي المُعَبِّر

الحقيقي عن كل خصوصية ذاتية، هذه الأزمة التي خلقت صراعا اجتماعي وثقافي بين مختلف التوجهات الفكرية والثقافية.

وهنا يمكن الحديث عن الحداثة وما ارتبط بها من قيم التي أخذت في تصاعد مستمر من حيث الهيمنة والانتشار العالمي، والحداثة مذهب فكري واسع الانتشار ، تجاوز النظرة التقليدية التي كانت سائدة، تبدى وظهر كمنظومة قوية من المشاعر والأفكار ابتداء من النصف الأول من القرن العشرين، ولعب دورا حاسما في تحديد مسار التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي في الغرب على الخصوص، واستطاع أن يضمن الشروط الموضوعية لهذا المسار.

ولذلك أصبح يفرق بين الحداثة كتيار فكري عالمي، وبين الحداثة كتحقيب زمني جاء مباشرة بعد نكسة الكنيسة ورجال الدين أمام الحركة العلمية القوية التي قادها عدد من الوضعيين الغربيين، فهي حالة تاريخية من جهة، وتيار فكري واسع يحمل مضامين عميقة وقيم جديدة للإنسان والكون والحياة، ومالبث أن توسد وتمدد ليشمل تيارات جديدة أكثر جرأة في طرح أفكار تجاوز الإنسان ذاته كمركز للوجود، وفي ذلك يقول ماكس فيبر "إن قدر حقبة أكلت من شجرة المعرفة هو الاعتراف بأن موقفنا من الحياة والكون ليست أبدا نتاج تعاظم معرفتنا التجريبية، وإن أرفع المثل العليا الأشد تحريكا لنا، إنما تتشكل فقط في الصراع مع مثل أخرى مختلفة، هي مقدسة عند الآخرين ، تماما كما هي مثلنا عندنا" [(1)] هذا الصراع أفرز ثلاث اتجاهات كبرى في تحديد مسار النسق القيمي، وهي اتجاه نحو العودة إلى القديم والتراث، وجعله المرجعية التي تستنبط منها القيم، ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه على جملة من المقولات منها مقولة "لا يصلح أخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها" وأن السلف لم يتركوا شيئا للخلف إلا وأشبعوه دراسة وبحثا، وما عَجْزُنا وتأخرنا إلا لابتعادنا عن منهج الأولين في التعامل مع مختلف القضايا الحياتية، ومن ذلك فإن التراث والذي هو الرصيد التاريخي من

[1]- دفيد هارفي: حالة ما بعد الحداثة، ترجمة: محمد شيا، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت،ط1 2005 ص 17

عقائد ومعارف وعلوم ومناهج التي أسسها السلف هو مصدر القيم التي تعيد لنا الفعالية الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة ومنها المجال الأسري.

واتجاه ثانٍ يتوجه نحو الانخراط في النظام العالمي الجديد وتبني كل الأشكال الحداثية في توجيه السلوك والفكر، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المسار الحداثي الذي أنتجه النموذج الحضاري الغربي هو المسار الكفيل بنقلنا من حالة اللافعالية إلى الفعالية ومن التخلف إلى التقدم، هذا المسار الذي ينطلق من فكرة أن الإنسان هو مركز الكون وسيده، وأنه لا يحتاج إلا إلى عقله سواء في دراسة الواقع أو إدارة المجتمع للتمييز بين الصالح والطالح، وفي هذا الإطار يصبح العلم هو أساس الفكر ومصدر المعنى والقيمة، والتكنولوجيا هي الآلية الأساسية في تسخير الطبيعة وإعادة صياغتها ليحقق الإنسان سعادته ومنفعته، والعقل هو الآلية الوحيدة للوصول إلى المعرفة، ومنها تتحقق الفاعلية في الحياة الاجتماعية ومنها الحياة الأسرية.

أما الاتجاه الثالث فإنه يقف موقف الوسط ويحاول الجمع بين القديم والحديث وفيه يعتمد على العملية الانتقائية للعناصر المتفاعلة الحية من المجالين التراثي والحداثي لبناء منظومة قيمية جديدة تتماشى والتغيرات المستمرة دون إهمال للرصيد التراثي التراكمي.

في خضم هذه الخيارات التوجهية تتبادر إلى المخيلة جملة من الإشكاليات أهمها تتمحور حول طبيعة النموذج القيمي الحقيقي الذي يعيد للأسرة الجزائرية فعاليتها المفقودة ويحقق لها النهوض الحضاري الذي ينعكس حتما على نهضة المجتمع؟ خصوصا وأن المجتمع الجزائري عرف تغيرات كثيرة مع نهاية القرن العشرين مست بناه السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، هذه التغيرات التي انعكست على النسق الأسري بشكل أو بأخر، والنقاشات الأخيرة حول قانون الأسرة لدليل على وجود تلك التغيرات.

ومن ذلك أيكون ذلك النموذج نموذجا تراحميا– الذي يصف به الأنثروبولوجيون المجتمعات التقليدية– المستمد من التراث والمبني على أبعاد إيمانية وإنسانية غير مادية في العلاقات بين الأفراد على أساس التعاون ، الإيثار، الترابط، الإخاء...؟

أم يكون نموذجا تعاقديا – الذي يوصف به المجتمعات الحديثة بحسب نظرية العقد الاجتماعي– المستمد من الحداثة والقائم على أساس المنفعة المحضة والعقلانية المجردة والفردية المفرطة في العلاقات بين الأفراد؟ في خضم زخم هذه الأسئلة وكثافتها تولدت هذه الدراسة لتحاول أن تركز على مدى تجليات قيم الحداثة خاصة في تصورها الغربي والتي لها امتداد في العالم العربي –والجزائر على الخصوص– على النسق الأسري.

من أجل ذلك كانت هذه الدراسة الموسومة **"قيم الحداثة وانعكاسها على بنية الأسرة الجزائرية"**.

2-فرضيات الدراسة:

في ظل الإشكالية المطروحة تم بلورة جملة من الفرضيات نعتبرها القاعدة التي تنطلق منها في هذه الدراسة، وتنقسم إلى فرضية رئيسية وأخرى فرعية.

- الفرضية الرئيسية:

لقيم الحداثة انعكاس على بنية الأسرة الجزائرية.

- الفرضيات الفرعية:

1. لقيمة الحرية انعكاس سلبي على ممارسات عملية الاختيار الزواجي في الأسرة الجزائرية.
2. لقيمة الفردانية علاقة ارتباطية في تحديد حجم الأسرة الجزائرية.
3. لقيمة العقلانية انعكاس ايجابي على التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية.

3-أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا إلى اختيار الموضوع، منها الأسباب الموضوعية والذاتية نلخصها فيما يلي :

- الاهتمام الشخصي بموضوع الحداثة و أثره على المجتمع و خاصة على الأسرة في المجتمع الجزائري
- قلة الأبحاث و الدراسات التي أجريت حول موضوع الحداثة و انعكاساتها على الأسرة و أثرها و خاصة في الجزائر.
- إثراء الدراسات الجامعية والأبحاث الميدانية في مجال الحداثة و الأسرة.
- التطورات السريعة التي تحدث في العالم وكثرة تداول مصطلح الحداثة في السنوات الأخيرة.
- أهمية ومكانة الأسرة الجزائرية باعتبارها الخلية الأساسية التي يتكون منها المجتمع الجزائري وهي الإطار العام الذي يحدد قيم الأفراد وتشكيل شخصيتهم وحياتهم والأسرة هي التي تحافظ على استمرارية ووجود المجتمع .
- التعرف على أهم آثار و انعكاسات الحداثة والتغيرات داخل وظائف الأسرة الجزائرية وتعميق فهم المجتمع المدروس تحليله بواقعية وموضوعية.
- خطورة وحساسية الوضعية الحالية التي وصلت إليها الأسرة الجزائرية وما تتعرض له من تشويه في القيم وحدوث انحرافات على مستوى الأفراد، والتغيرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية و كذلك التقدم التكنولوجي والتصنيع والتحضر (وظهور نظام العولمة كآلية من آليات الحداثة) كل هذا أدى إلى تغيرات في الأسرة الجزائرية وخاصة على مستوى الوظائف الأساسية لها التي (كانت موجودة في الأسرة الجزائرية التقليدية) .

4- أهداف الدراسة:

إن الهدف العلمي الأساسي الذي تصبو الدراسة إليه هو: بلورة فكرة واضحة حول أهمية الاهتمام بالبعد القيمي في النسق الأسري، وبناء منظومة معرفية ومنهجية على ضوئها يتم معرفة الإطار المرجعي للقيم التي تحقق الفعالية للأسرة والمجتمع. كما تهدف أيضا إلى معرفة الآلية التي على أساسها يتم تفعيل التراث وتكييف الحداثة من أجل بناء منظومة قيمية تحقق للمجتمع نهضته الحضارية.

كما تهدف هذه الدراسة الى:

- تحليل الحداثة كمفهوم وقيمها، وبيان طبيعتها، وتطورها التاريخي وانعكاساتها وآثارها المفترضة على الأسرة الجزائرية.
- رصد أثر قيم الحداثة على بنية الأسرة الجزائرية، و دراستها دراسة سوسيولوجية.

و كذلك بيان بنية ووظائف الأسرة الجزائرية و طبيعتها و علاقتها بالحداثة و قيمها.

- اكتشاف الطرق والأساليب الكفيلة بمساعدة الأسرة الجزائرية لأداء وظائفها والمحافظة عليها في ظل قيم الحداثة التي انتشرت في كل أرجاء المعمورة، وفي جميع مجالات الحياة.
- إجراء دراسة ميدانية و تحليلات واقعية و ربطها بالمعطيات النظرية المتحصل عليها بغرض الوصول إلى نتائج حقيقية.

إثراء الجانب النظري المتعلق بموضوع الحداثة و قيمها آثارها على الأسرة.

أما الهدف العملي فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- التعرف على طبيعة النظام القيمي السائد في النسق الأسري الجزائري.
- الكشف عن المرجعية الحقيقية المؤسسة له.ومعرفة الأصيل منها والدخيل.

- الكشف عن الجوانب الحية المتفاعلة للقيم التراثية وترسيخها، ومعرفة الجوانب المنفعلة الميتة وتجنبها.
- استنباط القيم المفعِّلة للنسق الأسري الجزائري من المشروع التحديثي السائد.

5- مفاهيم الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على أربعة مفاهيم مفتاحية أساسية وهي: القيم، الحداثة، البنية، الأسرة. بالإضافة إلى جملة من المفاهيم الفرعية المنبثقة عن هذه المفاهيم الأساسية، كالتراحم، التعاقد، الإيمان، الإحسان، الفردية، الع قلانية، العضوية، الحرية...الخ. ونركز هنا على توضيح المفاهيم الأساسية.

أ -القيم :

تعتبر القيم أحد المباحث الكبرى الفلسفية، إذ أن الفلسفة تبحث في: الانطولوجيا (الوجود) والابستومولوجيا(المعرفة) والاكسيولوجيا(القيم). وقد اهتم علماء الاجتماع بالقيم باعتبارها أحد الأنساق التي تؤطر كيان المجتمع، والموجه الحقيقي لمساره.

المفهوم اللغوي:

جمع قيمة و قيم بمعنى مستقيم و قوله تعالى : **"فيها كتب قيمة" البينة 3**، أي مستقيمة، تبين الحق عن الباطل، على استواء و برهان و قوله تعالى : **"ذلك دين القيمة" البينة 5**، أي دين الأمة القيمة بالحق ويجوز أن يكون دين الملة المستقيمة [(1)] ، وقد أخذت هذه اللفظة من "قوم" واستعمل جذرها على معان مختلفة هي : الانتصاب و الوقوف ، قام ، قوما ، و قياما ، و قام بالحق ، ثبت ، قام الأمر ، اعتدال ، و استقام ، كما يعني الفعل "قام" بلغ و استوى حسب الزبيدي[(2)] و بذلك فالقيم بالمعنى اللغوي من القوام ، اي العمل .

المفهوم الاصطلاحي: نظرا لان مصطلح "القيم " يدخل في كثير من المجالات فقد تنوعت المعاني الاصطلاحية حسب المجال الذي يدرسه و حسب النظر اليه.

فعند علماء الاقتصاد هناك قيم الإنتاج أو قيم الاستهلاك وكل له مدلوله الخاص.

[1]- ابن منظور : لسان العرب ، دار الكتب العالمية ، بيرون ، ح12 ، 2003 ص 92

[2]- مرتضى الزبيدي ، تاج العروس ، دار صادر بيروت 1966 ، ص 35

و عند علماء الاجتماع : القيمة هي الاعتقاد بأن شيئا ما ذا قدرة على إشباع رغبة إنسانية أو هي صفة للشيء تجعله ذا أهمية للفرد الجماعة، وهي تكمن في العقل البشري و ليست في الشيء الخارجي نفسه.

– و في الرياضيات تستخدم القيمة للدلالة على الكم لا على الكيف.

– أما المعنى الفني لكلمة "القيمة" فهي تجمع بين الكم و الكيف و تع بر عن العلاقات الكمية بين الألوان و الأصوات و الأشكال ، فالقيمة الفنية للرسم تتألف مثلا من النسب بين الضلال و الأضواء و الألوان .

أما المعنى الإنساني للقيمة ، فيتمثل في أنها هي المثل الأعلى الذي لا يتحقق إلا بالقدرة على العمل و العطاء.

القيم عند الفلاسفة : البحث في مفهوم القيم يرجع إلى النظرية الأفلاطونية ، و إلى أراء أرسطو، وتعمق الفلاسفة في البحث فيها في العصر الحديث، وبحثوا في طبيعة القيم وأصنافها ومعاييرها، وحاول العديد من الفلاسفة تحديد مفهوم القيمة، فذهب "**ريبو**" إلى القول بأن قيمة الشيء : "هي قدرته على إشارة الرغبة، وأن القيمة تتناسب مع قوى الرغبة [(1)] جاعلا هذا التعريف للقيمة شامل لكل من القيم الاقتصادية و القيم المعنوية، وتعد القيم عند الفلاسفة جزء من الأخلاق و الفلسفة و السياسة .

أما من المنظور الاجتماعي، فإن مفهوم القيم، قد وجد اهتماما من طرف علماء الاجتماع ، ماكس فيبر و ايميل دوركايم وهربرت سبنسر ممن اعتبروا أن القيم تأخذ قيمة كبيرة في بنية النظام الاجتماعي وهي تتميز بالاستمرار الناتج عن تمثل الأفراد لها لأنها تساعدهم كما توجههم نحو تحقيق الأشياء و الغايات التي يجدونها في حياتهم.

[1]- عبد الرحمن بدوي : الأخلاق النظرية وكالة المطبوعات الجامعية-القاهرة ، ط 2 1976 ص 90

و يتضمن مفهوم القيمة بالمعنى الاجتماعي اتخاذ قرارات حكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة، إزاء موضوع ما، و يتم ذلك بناء على نظام من المعايير والمبادئ وبالتالي فإن القيمة ليست تفضيل شخصي أو ذاتي بل تفضيل مبني على ضوء المعايير و المبادئ الاجتماعية العامة و قد عرفت القيم على أنها "العلم" الذي يشمل المبادئ و التي تدل على وجه الخصوص عن القيم الأخلاقية [1] أما بيليه فإنه يعرفها، بأنها التقويمات التي يضعها أفراد المجتمع، لكل ما يقدرونه، وما يرغبون فيه[2]

و يقول جون ديوي " إن الآراء حول موضوع القيم تتفاوت بين الاعتقاد من ناحية بأن ما يسمى "قيما" ليس في الواقع سوى إشارات انفعالية أو تغييرات صوتية و بين الاعتقاد في الطرف المقابل بأن المعايير القبلية ... العقلية ضرورية و يقوم على أساسها كل من الفن و العلم و الأخلاق[3] و يرى فاروق احمد الدسوقي أن القيم هي " موجهات السلوك و ضوابطه، وهي حراس الأنظمة وحامية البناء الاجتماعي، فخطرها في حياة المجتمعات عظيم"[4] .

و قد عرف الباحثان عالما الاجتماع **توماس و زنانيكي** القيمة الاجتماعية بقولهما أنها أي معنى ينطوي على مضمون واقعي و تقبله جماعة اجتماعية معينة ، كما أن لها معنى محدد حيث تصبح بضوئه موضوعا معينا أو نشاطا خاصا[5].

و يؤكد تشارلز موريس هذا المعنى حيث يصف بأنها السلوك التفضيلي [6]

و يذهب الدكتور عطية محمود بأن القيم عبارة عن تنظيمات معقدة لأحكام عقلية وانفعالية معممة نحو الأشخاص أو الأشياء أو المعاني، سواء كان التفضيل الناشئ عن هذه

---

[1]- محمد عبد الراضي ابراهيم : موقع القيم من بعض فلسفات التربية دراسات تربوية المجلد ج 16 دون مكان ،1989، ص 12

[2]- نوال محمد عمر، دور الاعلام الديني،في تغيير بعض قيم الاسرة الريفية،مكتبة نهضة الشروق القاهرة مصر1984 ص140

[3]- محمد عماد الدين اسماعيل و اخرون ، كيف نربي اطفالنا ، الى دار النهضة العربية ، القاهرة ط 2 ، 1974م ص 223.

[4]- فاروق احمد الدسوقي ، مدى تأثر القيم العربية الإسلامية على برامج الإطفال ، ص 2 ج 1 1985 .

[5]- محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979 ص 505.

[6]-نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع جدة دار الشروق ط1 1980 ص 50.

التقديرات المتفاوتة صريحا أو ضمنيا وأن من الممكن أن تتصور هذه التقديرات على أساس أنها امتداد يبدأ بالتقبل ويمر بالتوقف وينتهي بالرفض [1] وهو يرى أن هذا التعريف شامل لجميع النواحي التي ذكرها الباحثون.

والقيم في حقيقة الأمر انعكاس للأسلوب الذي يفكر به الأفراد في ثقافة معينة وفي فترة زمنية معينة، كما أنها هي الموجه لسلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال الغايات المثلى في الحياة. فهي تعتبر بشكل أو بآخر إحدى المؤشرات الهامة لنوعية الحياة ومستوى الرقي أو التحضر في أي مجتمع من المجتمعات، وعلى حد تعبير غي روشيه فإن القيم تعبر عن "طريقة في الوجود أو في السلوك يعترف بها شخص أو جماعة على أنها مثال يحتذى، وتجعل هذه الطريقة من التصرفات أو من الأفراد الذين تنسب إليهم أمرا مرغوبا فيه أو شأنا مقدرا خير تقدير" .[2]

وترى فوزية دياب أن القيمة هي "الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك" [3].، وهناك اتجاه يرى أن القيم هي " فكرة يعتنقها جماعة من الناس أو رأي، سواء كانت هذه الأفكار هدفا في حد ذاته أو مجرد تعبير عن السلوك، فهي قادرة على أن تجعل الفرد يفضل موقفا على آخر ويسلك سلوكا يتفق مع هذه القيم التي تقبلها الجماعة وإن الانحراف عنها يشعر الفرد بالذنب" [4]. فالقيمة هنا تؤثر في سلوك الفرد والجماعة.

---

[1]- عطية محمود ، التوجيه التربوي و المهني ، القاهرة،المطبعة العالمية،ص187.

[3]- غي روشيه:مدخل إلى علم الاجتماع العام، ترجمة: مصطفى دندشلي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات- بيروت 1983 ص 88.

[4]- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، ط2، دار النهضة العربية- بيروت 1980 ص 52.

[5]- ساعد بن عبد الله المحيا: القيم في المسلسلات التلفازية، ط1، دار العاصمة- م.ع.السعودية 1994 ص 50.

ومن ذلك فإنه يمكن اعتبار القيم أحد محددات السلوك الإنساني ، والباعث على الفعل الاجتماعي. كما أنها تعمل على إيجاد التماسك للقواعد والنماذج والنظم داخل المجتمع، وتحقيق الوحدة النفسية للأفراد كما تؤسس أيضا للتكامل الاجتماعي.

والقيم هنا هي تلك المبادئ و الصفات الاجتماعية و الأخلاقية والدينية، المتمثلة في الاحترام و التقدير وصلة الرحم والتضامن والحب والعطف والحنان والإشباع النفسي وهي كلها قيم اجتماعية محل اهتمام الأسرة الجزائرية وتحاول أن تنقلها للأبناء، وهي القيم التقليدية المتوارثة.

والقيم العصرية هي مفاهيم وقيم جديدة دخلت على الأسرة الجزائرية، والتي جاءت نتيجة عوامل التغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثير قيم الحداثة في الأسرة الجزائرية، ومن بين هذه القيم الجديدة العقلانية، الفردانية، الحرية ، المساواة بين الجنسين، تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس،الثقة الزائدة بالنفس والاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار المستقل و الإختيار الحر...إلخ.

صلة القيم ببعض المفاهيم الأخرى:

يشير بعض الدارسين إلى ارتباط مفهوم القيم ببعض المفاهيم الأخرى مثل:
الاتجاهات،والعادات، والمعايير، والسلوكات، والدوافع، والمعتقدات، وهذا ما سنحاول بيانه في ما يلي:

أ- القيم والمعايير:

يشير مفهوم القيم كما أسلفنا إلى الأحكام التي يصدرها الأفراد من أجل التفضيل بين المرغوب فيه، والمرغوب عنه من السلوك، بينما تشير المعايير إلى مجموعة المبادئ وقواعد

السلوك التي يضعها المجتمع، والتي تعكس أو تجسد القيم في ثقافة ما [1]. وتعمل القيم والمعايير سواء على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم[2] .

ب- القيم والاتجاهات:

قلما يفصل الباحثون في طبيعة العلاقة القائمة بين الاتجاه والقيمة، وذلك لوجود درجة عالية من التجانس في دلالة المفهومين، حيث أن كل اتجاه مصحوب بقيمة وأن الاتجاه والقيمة جزآن لعملية واحدة، ولا معنى لأحد دون الآخر، فحياة الإنسان خاضعة للاتجاهات والقيم معا[3].

ونظرا لارتباط مفهوم الاتجاه بالدلالة النفسية (السيكولوجية) فقد عرفه العالم السلوكي "جوردون البورت" بأنه حالة من الاستعداد أو التأهيل العصبي النفسي تنتظم من خلال خبرة الفرد، وتكون ذات تأثير توجبي أو دينامي على استجابته لجميع الموضوعات والمواقف التي ستثير هذه الاستجابة[4] وفي مجال علم الاجتماع يعرف مفهوم الاتجاه بأنه منظومة العقائد الموجهة نحو موضوع معين، أو حالة تستثير عند الفرد استجابة أو مجموعة من الاستجابات التفضيلية ويمكن لهذه الاستجابات أن تكون صريحة أو ضمنية. ويورد دينكن ميتشل في معجم علم الاجتماع أن الاتجاه "ميل" ونزعة يتعلمها الفرد من بيئته الاجتماعية وتهدف إلى تقسيم الأشياء بطريقة متميزة ومتماسكة وبعيدة كل البعد عن التضاد والتنافر[5]. ورغم ما يبدو من ارتباط بين المفهومين إلا أن القيمة تشير إلى حالة غائية أو هدف أسمى يسعى الفرد إلى تحقيقه، بينما يشير الاتجاه إلى منظومة عقائد تتعلق بموضوع معين أو موقف ما . وعليه؛ يمكن التمييز بين القيمة والاتجاه على أساس أن القيم تشكل الخلفية الأساسية

---

[1] - انطوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 4، د. ت، ص ص 83،82.
[2] - نفس المرجع، ص83.
[3] - فوزية دياب، مرجع سابق، ص134.
[4] - إبراهيم حافظ، الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في: لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ،1965ص.
[5] - ميشل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان الحسن، دار الطليعة، بيروت، ،1986ص70.

للاتجاهات، حيث ترمز القيم إلى غايات مرغوبة، بينما يشير مفهوم الاتجاهات إلى موضوعات قد يقبلها الشخص أو يرفضها[1].

ج- القيم والعادات:

العادة سلوك اجتماعي منظم، وهي انعكاس لثقافة المجتمع، وقد ورد في معجم العلوم الاجتماعية بأنها أنماط سلوكية جمعية تنتقل من جيل إلى جيل، وتستمر لفترة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها، وهي في بعض الأحيان تقوم مقام القانون في المجتمع. [2]

وإذا كان التقليد هو أساس العادة، فإن التكرار المستمر يؤكد القيمة الاجتماعية للعادة . وعليه؛ يميز علماء الاجتماع بين العادة والتقليد على أساس أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، بينما يتعلق التقليد بسلوك المجتمع ككل فإقامة الأفراح العائلية عادات، ولكن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تقليد[3]، وينظر مالينوفيسكي إلى العادات بأنها روتين الحياة الحقيقية التي يشهدها الفرد (اللهجة واللغة) التي تستمر في إطار الحياة اليومية، والتي تتفاعل مع الرموز السلوكية، فتكون جملة من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي يمكن مشاهدتها وقت حدوثها أو التعلم منها . بينما تشير "روث بينكدت "إلى أهمية الدور الذي تلعبه العادات في صياغة أسلوب التفكير والاعتقاد [4].ورغم صعوبة استجلاء العلاقة بين المفهومين نظرا لتداخلهما، إلى أنه يمكن أن نشير إلى العادات بوصفها المضمون المادي للسلوك، بينما تشكل القيم مضمونه المعنوي، وبعبارة أخرى يمكن القول بان العادات الاجتماعية مظاهر للقيم، وأن القيم تمثل القوى الدينامية المحركة لها.

د – القيم والسلوك:

---

1 - انظر عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص48.

2 - أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص70.

3 - أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 71.

4 - ميتشل دينكن، مرجع سابق، ص7

إلى جانب التعريفات التي قدمت للقيم من خلال مؤثرات مختلفة هناك من الباحثين من تناول القيم من خلال عوامل السلوك، على اعتبار أن القيم هي محددة لسلوك الفرد وأفعاله، حيث عرفها "موريس": بأنها التوجه أو السلوك المفضل أو المرغوب من بين عدد من التوجهات المناحة[1]. وقد عني الكثير من علماء الاجتماع بدراسة القيم، وإبراز أهميتها في تحليل السلوك الاجتماعي، حيث نجد هذه العناية في أعمال "إميل دوركايم"، و"تالكوت بارسونز"، و"روبرت ميرتون " "و بيتروم سوروكين ،" الذين أجمعوا على أهمية الجانب المعنوي كمدخل إنساني لدراسة السلوك الإنساني[2]. كما يؤكد "جي روشيه "على نواحي التماثل بين الوجود السلوكي والوجود القيمي، فالقيم بالنسبة إليه هي طرائق الوجود والفعل التي يعرف بها المجتمع والجماعة كشيء مثالي مرغوب، إذ أن وجود القيم على حد تعبير "جي روشيه يضاهي الوجود الحقيقي للسلوك والأحداث .ومما سبق نستنتج بان القيم تماثل السلوك، وإذا كانت القيمة مثالية فإنها ليست اقل واقعية من السلوك أو من الأشياء التي تتجسد فيها وتعبر عنها، حيث تتغلغل القيم في السلوك أو من الأشياء التي تتجسد فيها وتعبر عنها، حيث تتغلغل القيم في السلوك وتتجسد فيه بطريقة تتجاوز حدود رمزيتها .

[1] - عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص53.

[2] - قباري محمد إسماعيل، مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي، مواقف واتجاهات معاصرة، دار المعرفة،الإسكندرية، ، 1983ص2.

الحداثة :

أ/ لغة :

في اللغة العربية، كلمة حداثة مشتقة من الفعل الثلاثي (حدث)، و"حدث الشيء ويحدث حدوثا وحداثة فهو محدث وحديث. وحدث الأمر أي وقع وحصل، واحدث الشيء أوجده، المحدث هو الجديد من الأشياء" [1]، ومن الفعل ((حدث)) تشتق ألفاظ دالة على معاني اللسان في الحديث، فتحدث حديثا أي تكلم كلاما.

وكذلك لفظ الحدوث في الوجود، فالحدوث من حدث يحدث حدوثا، أي وُجد وأصبح حدثا بعد أن لم يكن. فالحداثة هنا تصبح مساوية للواقعة، فحدث الشيء حدوثا أي وقع في إطار زماني ومكاني معينين، سواء بصورة متوقعة أو مفاجئة. وعليه فالحداثة في اللغة العربية ترادف معنى الجدة والتجديد.

كما أن لفظ الحداثة يشير إلى فعل الابتداع، أي ظهور شيء مستجد وغير مألوف لم يكن للأوائل عهد به، ومحدثات الأمور هي ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان أهل السلف الصالح على غيرها، فقد جاء في معنى الحديث :"إياكم ومحدثات الأمور؛ فكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار". والمحدثة هي ما لم يكن معروفا في كتاب الله ولا في سنة رسوله، ولا في إجماع الصحابة.[2]

ويشير لفظ الحديث أيضا إلى البداية أو الابتداء، أي أول الشيء، كأن نقول:حداثة الأمر أي ابتداؤه، ويقال: إنسان حديث السن أي أنه في أول عمره؛ ويقال أيضا : حديث شبابه، وحدثان شبابه ...كلها بمعنى واحد[3].

---

[1]- ابن منظور،لسان العرب،مج2، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت،لبنان 1955، ص131

[2]- المعلم بطرس البستاني،محيط المحيط(قاموس مطول للغة العربية)،مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،لبنان، 1977 ص79

[3]- ابن منظور، مرجع سابق، ص132

أما في اللغة الفرنسية فكلمة حداثة Modernité فمشتقة من الجذر Mode ، و هي الصفة أو الشكل أو هو ما يبتدئ به الشيء ، فاللفظة العربية ترتبط بما له أكثر من دلالة ، فالشكل ليس هو المهم ، ليس هو الصورة التي تبرز، و إنما ما يحدث يتشبث بواقعيته و راهنيته.

كما أن الصفة حديث Moderne ، أقدم تاريخيا من اللفظة حداثة Modernité ، إذا تقابل كلمة حديث في اللغة اللاتينية Modernes ، والتي ظهرت في أواخر القرن 15، أي في نفس القرن الذي استعملت فيه في اللغة الإنجليزية " كلمة حديث و التي كانت في بادئ الأمر لتناقض القديم أو لتنظر اله على أنه تجاوزه الزمن ، و منها اشتقت كلمة Modo ، و الآن أو مؤخرا أي حديثا ، و منذ عهد قريب ولقد استعملت الكلمة بهدف التمييز بين الماضي الروماني الوثني، و الحاضر المسيحي الذي لم يكن قد مضى زمن طويل على الاعتراف به رسميا. و قد ازداد استعمال لفظ حديث في ما بعد للدلالة على الانفتاح و الحرية الفكرية أو بمعنى علمي للدلالة على الحقبةو التغيير لأجل التغير [1] .

و بالتالي نقول أن الأصل اللغوي لمصطلح الحداثة ، أنه مجسد أولا في بداية استعماله للدلالة على صفة الحديث ثم تطور هذا المصطلح فيما بعد ليحمل بعد زمني ، يكشف عن تحقيب، أو تصنيف تاريخي معين، تقوم بمقتضاه الأزمنة و العصور في تسلسلها.

إصطلاحا:

ارتبط مفهوم الحداثة بحركة التنوير بأوروبا إبان القرن السادس عشر التي كانت نتيجة للثورة العلمية التي أقيمت ضد حكم الكهنوت (اللاهوت) والكنيسة، وتحولت إلى حركة كونية دينامية ثورية.

[1]- أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية ، مج2، ترجمة خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات، بيروت، لبنان،ط2001،2،ص822.

والحداثة حسب المعجم النقدي لعلم الاجتماع هي "مجموعة من التغيرات المعقدة جدا، والتي تؤثر على جميع المجتمعات الإنسانية وإن كانت بطرق متفاوتة" [1]ويذهب كولمان إلى اعتبار الحداثة "عملية أو مجموعة من العمليات التراكمية التي تطور في مجتمع ما، قوى الإنتاج وتعبئ الموارد والثروات وتنمي إنتاجية العمل وتمركز السلطة الاجتماعية والسياسية داخل أجهزة محكمة، وتحرر في الآن نفسه تقاليد الممارسة السياسية من أجل المشاركة في الحياة العامة، وتؤنسن القيم والقوانين والنواميس لتجعلها علمانية صرفا، فلا تخضع لأية عقيدة ولا أي موقف إيديولوجي معين". [2]

وتقوم الحداثة على أساس فرضيتين رئيسيتين هما: [3]

أ- إن جميع المجتمعات التقليدية تتجه نحو الإنتاج الرأسمالي الصناعي وأن التطور المادي والتنظيمي وحتى الثقافي يبدأ من الدول الرأسمالية الغربية وينتشر باتجاه الدول التقليدية.

ب- إن الدول الأوروبية، وبفضل ديناميـة الإنسان والمجتمعات فيها، سبقت غيرها إلى العصرنة والحداثة، وهي النموذج القياسي الذي يجب الاحتذاء به وتقليده، وأن المستقبل السياسي والاقتصادي والفكري للدول التقليدية هو ما حصل اليوم في الدول الغربية.

انطلاقا من هذه الفرضيات يمكن القول أن مفهوم الحداثة تأسس على المبادئ التالية:

*- تحكيم العقل في كل ما يتصل بالإنسان وكل ما يعرض له، فيقبل ما يقبله عقله ويرفض ما لا يقبله، وانتهى الأمر إلى تأليه العقل وإنكار الغيب ونفي الوحي، ومن هنا نشأ الاعتقاد بأن الحداثة تدعو إلى القطيعة مع كل ما هو تقليدي تراثي.

1- ر.بودون و ف.. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات- بيروت 1986 ص148.
2- فتحي التريكي ورشيدة التريكي: فلسفة الحداثة، مركز الإنماء القومي- بيروت 1992 ص09.
3- فادي إسماعيل: الخطاب العربي المعاصر، ط3، الدار العالمية للكتاب—الرياض 1994 ص135.

*- الأخذ بالعلم ومناهجه بعيدا عن تصديق تعاليم الدين وأحكامه وما لا يخضع لقوانين العلم وتجاربه، وأصبح الإنسان هناك يحس بأنه سيد مصيره وصانع تاريخه، فسادت العقلانية المادية التي صورت للإنسان قدرته الغالبة على الكون والدين والغيب.

*- حرية التفكير والتعبير وحرية البحث، والشك فيما هو قائم وإعادة التساؤل فيما هو مسلم به، ونزع المقدس من أي فكرة تعتقدها البشرية وذلك كرد فعل للسيطرة المطلقة للكنيسة على مختلف مجالات الحياة.

*- الإيمان بفكرة التقدم،وخلاصتها أن الإنسانية تسير دائما إلى الأمام من عصر إلى عصر وأن كل عصر تال لا بد أن يكون أكثر تقدما وأفضل للناس من العصر الذي سبقه، فالحاضر أفضل من الماضي والمستقبل أفضل من الحاضر.

*- تمجيد الفردية، التي أخذت تنمو وخاصة بعد الثورة الفرنسية، وقد أتاحت الحرية الفردية المجال للانطلاق نحو بناء المجتمع الغربي الحديث الذي يمارس فيه الفرد استقلاليته وحريته ودوره في الإبداع والتقدم والتميز وإقامة الدولة المدنية الحديثة.

و يعرفها بودريار بقوله " ليست الحداثة مفهوم ا سوسيولوجيا أو سياسيا أو تاريخيا بحصر المعنى، وإنما هي صيغة مميزة للحضارة، تعارض صيغة التقليد أي أنها تعارض جميع الثقافات السابقة والتقليدية، فأمام التنوع الجغرافي والرمزي لهذه الثقافات تفرض الحداثة نفسها وكأنها واحدة متجانسة مشعة عالميا انطلاقا من الغرب ويتضمن هذا المفهوم إجمالا ا لإشارة إلى تطور تاريخي بأكمله ، و إلى تبدل في الذهنية " [(1)].

نفهم من هذا أن الحداثة تتضمن عوامل القطيعة و الت حول و التغير داخل المجتمع ، بل تجاوز جميع مظاهر التقليد ، كونه يشمل مجموعة من القيم و الرموز و التصورات المرتكزة

[1]- محمد برادة ، إعتبارات نظرية لتحديد مفهوم الحداثة ، مجلة فصول ، ع4، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة مصر، 1984،ص12.

على الماضي و المتجسدة في الحاضر ، ولذلك فإن مهمة التقليد هي الحفاظ على الأوضاع التي تقدس الماضي، و الدخول في مواجهة مع التحولات و التغيرات الذهنية و السلوكية الطارئة في المجتمع.

ومن خلال مفهوم بودريار تتضح لنا أيضا الملامح والسمات العامة للحداثة وهي:

- تتسم بالشمولية، إذ ليس هناك وجه واحد للحداثة وهي ليست محصورة في جانب واحد، لأن الحداثة مفهوم حضاري شامل يطال كافة مستويات الوجود الإنساني.
- الحداثة تقابل التقليد وهي انفصال وقطيعة مع الماضي.
- ترتبط بالتاريخ الأوروبي في نشأتها وتطورها، وهي محصلة عملية تاريخية بدأت في أوروبا منذ عصر النهضة والاصلاح.
- تفرض الحداثة نفسها كوحدة مشعة عالميا، فقد أصبح البعد العالمي إحدى القيم الجوهرية لها؛ فالتكنولوجيا والوسائل السمعية البصرية من بين اشاء كثيرة قد فرضت فضاء مخترقا للفضاء الوطني ولا يمكن لأحد أن يوقفها.

ويعرف صاحب الموسوعة الكبيرة "لاروس"مفهوم الحداثة بقوله:"تعرف بأنها مجموعة العقائد والميول التي لها هدف مشترك، يتمثل في ت جديد الثيولوجية والعقد الاجتماعي وسلطة الكنيسة لجعلهم يتماشون مع ما تؤمن به أنه ضروري في حياتنا "[1].

و هكذا تكون الحداثة خطا حضاريا ضاغطا متسارع الأحداث متجها نحو صوب المستقبل، وفي الوقت ذاته يتعارض مع الخط التقليدي في التفكير والعمل، أي يتناقض مع كل ملامح الثقافة التقليدية التي تعتمد في وجودها على الموروثات و المسلمات التاريخية من الأفكار و التصورات سواء كانت سماوية أو من إنتاج الفكر البشري.

1- La grande encyclopedié laraise , bibliothèque larouse, Paris,1975,p806.

و يعرف لالاند الحداثة بقوله :"هي حالة ثقافية و حضارية و مجتمعية ، جاءت كتغير عن حالة المجتمعات الصناعية الغربية التي بدأت منذ القرنين التاسع عشر والعشرين، و هي في الوقت نفسه امتداد لجهود حثيثة ، بدأت منذ القرن السادس عشر في اوروبا "[1].

فالحداثة بهذا تستعمل كمفهوم للتعبي ر عن عصر بذاته، يأخذ اسم الأزمنة الحديثة، وهذا العصر يوحي بدلالة المستقبل، و يتفتح على الجديد الآتي وذلك عبر إحداث قطيعة مع الماضي، فمنذ نهاية القرن الثامن عشر وماحمله من تغيير جذري في حياة الإنسان الأوروبي فردا وجماعة، لم يهتم خطاب الحداثة في الغرب الى بموضوع واحد رغم تعدد التسميات، وهو الإنسان وفاعليته، وترتكز هذه الفاعلية على سيادة العقل، واختراقه لكل مجالات الحياة الإجتماعية، الإقتصادية، والسياسية والثقافية فالحداثة بذلك تشكل نظرة جديدة للعالم، يتم بمقتضاها إحداث قطيعة مع سلطة الماضي، أو بتعبير هيغل (1770-1831) ، البزوغ الرائع للشمس، (من السهولة علينا أن نرى أن زمننا هو زمن الولادة و الانتقال إلى حقيقة جديدة [...] ببزوغ الشمس الذي سيرمم مرة واحدة ، و بلمح البصر بناء العالم الجديد)[2].

وهكذا تبرز الحداثة ، وكأنها بوابة ينفتح من خلالها الإنسان على الكثير من المفاهيم المجاورة مثل التقدم و التصور والتحرر وغيرها، والتي هي بمثابة شروط لهذا الوعي الذاتي.

و نستنتج من هذه التعاريف أن الحداثة مهما اختلفت مواقف و إيديولوجيات أصحابها، فالحداثة هي حركة فكرية حديثة، وشاملة كرؤية جديدة للعالم، آذنت بميلاد نظام معرفي جديد في أوروبا أنزلت العقل بمنزلة السلطة المرجعية المعرفية الوحيدة في إدراك العالم الطبيعي و الاجتماعي، و تكريس الإنسان هدفا نهائيا للتحرر والتقدم، وكأنها ثورة نتيجة

1- g,w,f, hegel ,phenoménologié de l'esprit,traduction hypolite,haubier,Montaigne,paris,1944,p33.

2- طيب تبزيني ، الإطار المفاهيمي ، من ندوة الحداثة ، و ما بعد الحداثة بمشاركة لفيف من المفكرين العرب ، منشورات ، جامعة فيلادلفيا، عمان، الاردن ،ط1،2000،ص35.

صوب التجديد، و إلغاء القديم عنوانها العقل القاطع للصلة بينه وبين الماضي البالي، كما يصورها أصحابها آخذا طريقة نحو التحديث في شتى مجالات الحياة .

ويعتبر تعريف آلان تورين ضمن مؤلفه "نقد الحداثة"،من أكثر التعاريف إحاطة بالوضع الحداثي كبديل للفاعلية الإنسانية على مختلف مستوياتها، فيقول:"في شكلها الأكثر طموح، هي التأكيد على أن الإنسان هو ما يفعله، وأنه من الضروري وجود توافق وثيق بين منتوجات العلم والتكنولوجيا والإدارة وتنظيم المجتمع من خلال القوانين بين الحياة الشخصية، التي تحفزها المصلحة، و إرادة التحرر، من كل الإكراهات وإذا ما تساءلنا، عن أي شيء يرتكز هذا التوافق بين الثقافة العلمية و المجتمع المنظم و الأفراد الأحرار؟ ، فسيكون الجواب على إنتصار العقل ". [1]،

بحيث يجب أن نشير أن هناك تقاطع قائم بين لفظة الحداثة و التحديث، كون التحديث، ذو مضمون إصطلاحي، وفلسفي متناسب مع لفظة الحداثة، وهو المقابل للفظ المستخدم في اللغات الأجنبية كالفرنسية مثلا Modernisation، وهذا ما فتئ يثير لبسا، وغموض حول العلاقة القائمة بينهما لتداخلهما، حيث استعمل المصطلحان في الكثير من الدراسات المهتمة بشأن الحداثة، على أنهما من طبيعة واحدة رغم أن الفوارق واسعة. فالحداثة في تعريفها النظري، هي تلك الرؤيا الفلسفية الجديدة للعالم، التي أعادت بناء الإدراك الإنساني للكون والطبيعة والإجتماع البشري على نحو نوعي مختلف، أنتج منظومة معرفية و ثقافية وإجتماعية جديدة.

في حين أن التحديث هو فاعلية سياسية وإجتماعية تهدف الى تطوير بنى المجتمع، والسياسة والإقتصاد بحيث توائم بين التحولات الطارئة على صعيد الزمان والمكان والعلاقات الإجتماعية والحاجات والصلات متزايدة بين المجتمعات.

Alain tourine, critique de la modernité, édition,Fayard,1992,p10.-[1]

وهنا يتعلق الأمر بسياسات وإجراءات مخطط لها ، وموضوعة في سياق إستراتيجيات عملية ، يسهر على تحقيقها كيان إجتماعي فوقي هو الدولة .

و يعرف هابرماس " التحديث (Le modernisme) بقوله " هو جمله من التصورات الشاملة التي تدعم بعضها البعض، إنه يعني تقييم و تعبئة الموارد، و تطوير القدرات الإنتاجية ، و إنتاجية العمل ، إنه يعني كذلك إقامة سلطات سياسية مركزية، و تشكيل هويات وطنية ، كما أنه يشير الى تعميم الحقوق في المشاركة السياسية ، في أشكال الحياة المدنية و التعليم العام ، وهو يشير أخيرا الى علمنة القيم و المعايير." (1)

من ذلك كله يمكن القول أن الحداثة عناء فكري وجهد عقلي فردي وجماعي من أجل التخلص من مجتمع وثقافة عصور الانحطاط، وبناء مجتمع وثقافة حديثة انطلاقا من المبادئ العقلانية والتنويرية والعلمانية.

مفهوم البنية

يعتبر مفهوم البنية من أهم المفاهيم في العلوم الاجتماعية وهو من ضمن القضايا الرئيسية التي اتفق عليها علماء الاجتماع والانثربولوجيا على أن يتم تناولها بالمعالجة والتحليل، وفي ذلك يقول بوتومور" إن المفهوم الأساسي أو الفكرة الموجهة في علم الاجتماع هي البنية الاجتماعية، فعن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة التي لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير مهنية"(2)

يرى بول فولكيه أن البنية هي نظام من العلاقات العضوية التي تكون الوحدة للجماعات الإنسانية، من مثل : البنى العائلية–البنى المهنية– البنى المجتمعية....الخ(3)

---

[1]- Jurgen Habarmas , discours philosophique de la modernité , traduit de l'allement par christian bonchin dhomme et Rochlitz,gallimard,1988,p.p2,3.

[2]- توم بوتومور : مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة: وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت ط1 1986 ص 23

[3]- فؤاد خليل: المجتع،النظام، البنية ، في موضوع علم الاجتماع وإشكالاته، دار الفارابي بيروت ط1 2008 ص 166

ويرى كارلماينهايم أن :"البنية الاجتماعية هي نسيج القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل والذي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة والفكر "[1]

اما احمد زكي بدوي فيعتبر أن البنية هي الكل المؤلف من الظواهر المتضامنة بحيث تكون كل ظاهرة فيها تابعة للظواهر الأخرى ومتعلقة بها، وبعبارة أخرى هو تنظيم دائم نسبيا تسير أجزاؤه في طرق مرسومة ويتحدد نمطه بنوع النشاط الذي يتخذه.

اما جون بيياجيه: "إن البنية هي نسق من التحولات، له قوانينه الخاصة باعتباره نسقا (في مقابل الخصائص المميزة للعناصر)، علما بأن من شأن هذا النسق أن يظل قائما ويزداد ثراء بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق، أو أن تهيب بأية عناصر أخرى تكون خارجة عنه" ([2]). من خلال هذا المفهوم يتضح أن البنية في عمومها ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية وهي : الشمولية Totalité، التحولات Transformations والتنظيم الداخليAutoréglage .

فالشمولية تعني أن البنية لا تتألف من عناصر خارجية تراكمية مستقلة بل تتكون من عناصر داخلية خاضعة للقوانين المميزة للنسق، ولا ترتد قوانين تركيب هذا النسق إلى ارتباطات تراكمية، بل هي تضفي على الكل من حيث هو كذلك خواص المجموعة باعتبارها سمات متمايزة عن خصائص العناصر وليس المهم في البنية هو العنصر أو الكل، وإنما المهم هو العلاقات القائمة بين العناصر والتي تعني عمليات التأليف والتكوين بينها.

وتتميز البنية بخصائص ثلاث: الكلية، التحولات، الضبط الذاتي (التحكم الذاتي).

1- الكليَّة:

[1]-بودون وبوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع/ ترجمة: سليم حداد المؤسسة الجامعية للدراسات-بيروت ط2 2007 ص100

[2]- زكرياء ابراهيم: مشكلة البنية، دار مصر للطباعة – القاهرة دط، 1990 ص30

وتعني أن البنية تتكون من عناصر داخلية، تقوم بينها علاقات، وتحكمها قوانين تميزها عن غيرها. والعلاقات التي تقوم بين عناصر البنية لترسخ، في النهاية، مفهوم البنية، لا تنتهي عند حد معين، وإنما هي تتواصل بشكل مستمر لتكوين مزيد من البنيات التي لا تنضاف إلى البنية الأساسية بشكل تراكمي، وإنما تتمفصل معها في علاقات تنبثق، في الأصل، من مقدرة البنية الهائلة على التحول إلى بنى أخرى متعلقة معها، وفقاً لقوانينها الذاتية، ودون أن تفقد أياً من خصائصها. مع الإشارة إلى أن البنية تتكامل بحركة عناصرها وتحولاتها، وأن أي قطع لحركة هذه العناصر هو قطع لحركة البنية ذاتها وخلخلة لنظامها.

2-التحولات:

وتعني حركة البنية المستمرة، أو حركة عناصرها، ونفي مظاهر السكون عنها، وذلك لكي تلبي الرغبة بما يتفق وإنتاج عدد لا نهائي من البنى (الجمل) انسجاماً مع الحاجات الاتصالية للتعبير. ولو لم تكن البنية قادرة على ذلك، لفقدت اللغة حيويتها وانكفأت على ذاتها ثم تحجرت، دون أن تكون قادرة على التعبير عن أية فعالية إنسانية متنامية .وتعد النظرية التوليدية والتحويلية في علم اللغة، والتي أسس لها "شومسكي" أفضل ما يعبر عن خاصية التحولات.

3-الضبط الذاتي (التحكم الذاتي):

تشير هذه الخاصية إلى قدرة البنية على التماسك الداخلي من جهة ثم العمل على ضبط هذا التماسك من جهة ثانية، الأمر الذي يؤدي بالبنية إلى نوع من الانغلاق الذي يُظهر استقلالية هذه البنية، دون أن تعني هذه الاستقلالية تجريد البنية من قدرتها على الدخول في علاقة مع بنية أخرى، ودون أن يكون هناك إلغاء لأي منهما، وإنما يتم هذا الدخول بشكل يضمن لكلتا البنيتين المتعالقتين حضوراً أكبر وثراء أشد، لأن أياً من البنيتين لا تلحق بالأخرى بشكل تراكمي وإنما يتحدان في إطار النظام الجديد الذي يتعالقان من خلاله.

الأسرة:

أ/ لغة :

الأسرة من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب بمعنى: اسرة الرجل بمعنى عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم. وهي مشتقة من الأسر ويعني القيد، يقال أسر أسرا وأسارا قيده، وأسره أخده اسيرا. والسر انواع:

مايكون طبيعيا لا خلاص منه كما في الحالة الخلقية، حيث يكون الإنسان أسيرا لمجموعة من الصفات والخصائص الفيزيولوجية كالطول والقصر والبدانة والنحافة..إلخ.

ويكون الأسر مصطنعا كالأسر في الحروب.

أو يكون اختياريا يرتضيه الإنسان لنفسه، ويسعى إليه لأنه يعيش مهددا بدون، ومن هذا الأسر الاختياري اشتقت الأسرة.[1]

وهي بمعنى الدرع الحصينة، و أهل الرجل و عشيرته ، و الجماعة يربطها أمر مشترك وجمعها أسر. [2]

إصطلاحا:

يرى العلامة الفرنسي أوجست كونت الأسرة بأنها "منظومة علاقات وروابط بين الأعمار والأجناس" [3]، وهذا إطلاق واسع لمفهوم الأسرة، إذ أن اعتبار الأسرة مجموعة من العلاقات التي تربط بين الطفل الصغير والرجل الكبير، وبين الذكر والأنثى دون تحديد لماهية هذه العلاقات والأسس التي تنبني عليها والإطار الذي يجمعها، يقلل من دقة التحديد لمصطلح الأسرة.

1- عبد المجيد سيد منصور، زكرياء أحمد الشربيني: الأسرة على مشارف القرن 21،ط1، دار الفكر العربي – مصر ، 2000 ص 15.

2- محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979،ص314.

3 - خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع ، ط 1 ، دار الحداثة- مصر ، 1984 ص 60 .

أما هربرت سبنسر المتأثر بتيار التطورية خاصة بأعمال داروين، يعتبر الأسرة "وحدة بيولوجية واجتماعية تسيطر عليها الغريزة الواعية" [1] وقد استعمل سبنسر مصطلح الغريزة الواعية تعبيرا عن الفطرة، وتمييزا للفعل الإنساني عن السلوك الحيواني الذي يتميز بالغريزة الدنيا. وكما نلاحظ على المفردات المستعملة في التعريف يتضح تأثر سبنسر بالاتجاه الذي يذهب إلى تفسير الظواهر الاجتماعية على الاعتماد على الظواهر البيولوجية، فالوحدة البيولوجية والاجتماعية وهي العلاقات الجنسية والاجتماعية والتي تتحكم فيها بواعث الإنسان الفطرية هي المحدد الأساسي للأسرة حسب سبنسر، غير أنه أغفل جانبا مهما في مفهومه للأسرة، وهو الإطار الذي يحدد هذه العلاقات. وهل أي علاقة جنسية واجتماعية تحدث يمكن أن نسميها أسرة دون أن نراعي في ذلك القوانين والضوابط الاجتماعية التي تؤطر هذه العلاقات؟

وترجع عمومية الرؤية لمفهوم الأسرة عند كونت وسبنسر إلى كونهما توقفا في تحليلهما للظواهر الاجتماعية عند مستوى الماكروسوسيولوجيا ولم يغوصا في شرح وتفسير الوحدات الصغرى (الميكروسوسيولوجيا)،ومرد ذلك إلى كونهما من الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع وكان اهتمامهما منصبا حول دراسة الوحدات الكبرى كحركة المجتمع وتطوره، والعوامل المؤثرة في مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية كان أكثر.

ومن منظور آخر، يرى كل من أوجبرن ونيمكوف بأن الأسرة تمثل "رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة مع أطفالهما وبدون أطفال، أومن زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة مع أطفالها، كما يشيران إلى أن الأسرة قد تكون أكبر شمولا من ذلك، فتشمل أفرادا آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال" [2]. في هذه الرؤية نلاحظ أن الباحثان ركزا في تعريفهما للأسرة على

---

[1] - محمد دعبس : الأسرة في التراث الديني والاجتماعي ، دار المعارف – مصر ، 1995 ص 113 .
[2] - إبراهيم بيومي مرعي : الخدمات الاجتماعية ورعاية السرة والطفل ، المكتب الجامعي الحديث – مصر ص10 .

الوحدات البنائية للأسرة (الأفراد)، إذ اعتبرا أن الأسرة هي تلك العلاقات التي تتكون بين أفراد مختلفين (زوج، زوجة، أبناء، أقارب) وعددا الحالات التي يمكن أن يطلق فيها لفظ أسرة. وهما بذلك قد أهملا المنطلقات الأساسية المكونة لهذه العلاقات الاجتماعية، والنتائج المترتبة عنها، وحتى الإطار الذي يشمل هذه العلاقات. وما كان في تحليلهما إلا الارتكاز على الجوانب المادية دون الجوانب المعنوية في تكوين العلاقات الاجتماعية التي هي أساس تشكيل الأسرة.

أما بيرجس ولوك فإنهما كانا في رؤيتهما لمفهوم الأسرة أكثر دقة، وأوسع نظرا إذ حاولا أن يحيطا بمفهومهما كل المؤثرات التي تؤثر في تشكيل العلاقات الاجتماعية التي يرتبط بها أفراد محددون ويقيمون بها أسرة، والنتائج المترتبة عن تلك العلاقات، حيث اعتبرا الأسرة بأنها "مجموعة من أشخاص ارتبطوا برباط الزواج والدم ويؤلفون عائلة متميزة، ويتفاعلون ويتقبلون بعضهم البعض خلال الأدوار الاجتماعية المقررة لهم وتشمل أدوار الزوج والزوجة، الأم، الأب، الابن، البنت، الأخ، الأخت، ولهم ثقافاتهم المشتركة" [1] من خلال هذا المفهوم يتضح لنا أن الأسرة هي مجموعة أفراد جمعتهم روابط الزواج والدم ويتولد بينهم التفاعل وفق الأدوار المترتبة عن طريق الروابط وهذا في إطار ثقافي عام مشترك.

ومن جهة أخرى حاول برتراند أن يحدد بعض السمات الهامة المميزة لوحدة الأسرة وهذا في المفهوم الذي قدمه للأسرة، حيث اعتبرها "جماعة اجتماعية مكونة من أفراد ارتبطوا بعضهم ببعض برباط الزواج أو الدم أو التبني، وهم غالبا يشتركون في عادات عامة، ويتفاعلون بعضهم مع بعض تبعا للأدوار الاجتماعية المحددة من قبل المجتمع" [2] من خلال هذا المفهوم يمكن تلخيص سمات الأسرة حسب برتراند في أربع نقاط:

إن الأسرة هي علاقة زواج قائمة على أسس وروابط اجتماعية مقبولة.

[1] - أميرة منصور : قضايا السكان والأسرة والطفولة ، المكتب الجامعي الحدث ، مصر ، 1999 ص42 .
[2] - إبراهيم بيومي مرعي : الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفل ، مرجع سابق ص12 .

إن الأسرة تتكون من أشخاص وجدت بينهم روابط الزواج والدم والتبني وهذا حسب العرف السائد في المجتمع.

إن أعضاء الأسرة يقيمون مع بعضهم البعض في مكان واحد وتحت سقف واحد.

إن الأسرة هي وحدة من أشخاص متفاعلين، يمارس كل منهم دوره الذي حدده له المجتمع وأن هذا التفاعل مصحوبا بإشباع حاجات جسمية واقتصادية واجتماعية.

وعلى غرار بيرتراند يذهب ماكيفر إلى التأكيد على أن الأسرة أهم جماعة أولية في المجتمع ويعتبرها "جماعة تحددها علاقة جنسية محكمة وعلى درجة من قوة التحمل تمكنها من إنجاب الأطفال وتربيتهم وقد تكون لها علاقات بعيدة أو جانبية، ولكنها تنشأ من حياة الأزواج معا الذين يكونون مع نسلهم وحدة متميزة، وتوجد لهذه الوحدة خصائص معينة مشتركة في كل مكان بالمجتمع الإنساني، أبرزها بصفة خاصة الخصائص الخمس التالية:

علاقة التزاوج.

نوع من الزواج أو أي تنظيم آخر يمكن بواسطته أن تنشأ العلاقة الزوجية و تصان .

نظام التسمية ويتضمن أيضا طريقة لحساب الأنسال.

بعض الخدمات الاقتصادية التي يشترك فيها جميع أعضاء الجماعة، ولكنها تتصل على وجه الخصوص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بإنجاب الأطفال وتربيتهم.

سكن مشترك بصفة عامة سواء أكان بيتا أم نزلا، وقد لا يقتصر مع ذلك على جماعة الأسرة"(1).

فمفهوم ماكيفر يذهب ألي التأكيد على أن الأسرة هي نتاج لنظام الزواج الذي يقره المجتمع ويعترف به وفق النظم السائدة فيه، والذي يترتب عليه إنجاب الأطفال الذين يقيمون

[1] - ماكيفر وبيدج : المجتمع ج 2 ، ترجمة :السيد محمد العزاوي وآخرون، مكتب النهضة المصرية – مصر 1971 ، ص457 .

مع والديهم في إقامة واحدة، ويتفاعلون مع بعضهم البعض في علاقات اجتماعية متبادلة مبنية على أساس من التربية وخدمات اقتصادية مشتركة.

ويقدم استيفنس تعريفه للأسرة مستندا على مفاهيم أخرى مساعدة على فهم البناء الأسري فالأسرة هي "جماعة تقوم على ترتيبات اجتماعية قائمة على الزواج وعقد القران، ومتضمنة لمعرفة بحقوق وواجبات الوالدين، مع إقامة مشتركة للزوجين وأولادهما والتزامات اقتصادية متبادلة بين الزوجين"[1]، يؤكد هذا التعريف أن الأسرة مقترنة منذ البداية بفكرة الاستمرار مع عقد للزواج ينظم الحقوق والواجبات والالتزامات المتبادلة بين الطرفين، كما يوضح أن هناك التزامات اقتصادية متبادلة بين الزوجين فهما يعملان كوحدة اقتصادية سواء اشتركت الزوجة في العمل الخارجي أو قامت بأعمالها في المنزل كربة بيت وراعية أولادها، كما بين التعريف وجود إقامة مشتركة ومسؤولية كاملة بالنسبة لرعاية وتنشئة الأطفال، وبصفة عامة فالأسرة حسب استيفنس هي جماعة تقوم على أساس الزواج الذي يترتب عليه مبدأ الحق والواجب في ترتيب شؤون بيت الأسرة الذي يتضمن الجوانب التربوية كتنشئة الأطفال، والجوانب الاقتصادية التي تضمن استمرار حياة الأسرة المادي.

أما تالكوت بارسونز – والذي يعتبر من المنظرين المعاصرين للأسرة– فيذهب في تحليله لمفهوم الأسرة وفق النظرة البنائية الوظيفية، إذ يعتبرها جماعة صغيرة، وهي عنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير، وقد توصل في تحليله الوظيفي إلى النقاط التالية[2]:

اعتبار الأسرة نسق كلي والأفراد (الزوج، الزوجة، الأبناء) أنساق فرعية.

لكل نسق فرعي دور خاص به.

الأسرة هي الأدوار التي يقوم بها الأفراد وهي مجتمعة.

---

[1] - إبراهيم بيومي مرعي: الخدمات الاجتماعية... ، مرجع سابق ، ص13 .

[2] - سامية مصطفى الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، ط 1 ، دار المعارف – مصر ، 1982 ص17 .

ويعتبر بارسونز أن الأسرة بناء له محوران:

أ – المحور الرأسي: والذي يشير إلى تباين القوى (قائد وتابع).

ب– المحور الأفقي: والذي يشير إلى تباين الأدوار (أدوار معبرة وأدوار وسيليه).

أما من جهة أداء الأدوار فقد ميز بين:

أ – رجل الأفكار: الذي له توجهات خارجية خاصة بحل مشاكل البيئة الخارجية أي يهتم بالأدوار الوسيليه التي تعبر عن التكيف مع المحيط الخارجي وتحقيق الهدف المحوري للنسق (ويمثله عمليا الرجل المتمثل في الأب والابن).

ب– القائم على الثقافة: الذي له توجهات داخلية خاصة بحل التوترات الداخلية ، أي يهتم بالأدوار المعبرة التي تنشد التكامل والتوافق الداخلي (ويمثله عمليا المرأة المتمثلة في الأم والابنة).

من خلال هذه الرؤية الموجزة لتحليل بارسونز لمفهوم الأسرة عن أدوار وحداتها يتضح لنا من جهة أن بارسونز اقتصر في تحليله على الأسرة الحديثة أو ما يسمى بالأسرة النووية والتي هي سيمة المجتمع الأمريكي، ولم يتوسع إلى الأسرة الكبيرة التي يرتبط أفرادها بروابط قرابية ودموية متشابكة. ومن جهة أخرى أحسن حين اعتمد في تحليله للأسرة على مستوى الوحدات الصغرى وهذا ما يعطي لرؤيته المفاهيمية للأسرة الدقة والتشخيص المناسبين.

أما إذا انتقلنا إلى الضفة الأخرى من التحليل للأسرة، وأقصد بذلك مفهوم الأسرة في الفكر الاجتماعي العربي والإسلامي، فإننا نجد النزر اليسير من التحليلات لهذا المفهوم و هذا راجع إلى حداثة مثل هذه الدراسات في العالم العربي والإسلامي.

يعرف محمود حسن الأسرة على أنها "صورة التجمع الإنساني الأول، وهي جماعة أولية بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي، وهي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي ترتبط بإشباع الحاجات إلى الحب والأمن والمركز الاجتماعي"[1]. من خلال هذا التعريف يتجلى لنا مدى ارتباط مفهوم الأسرة عند محمود حسن بالوظائف التي تؤديها كالإنجاب، الأمن، الحب، المركز الاجتماعي لأفرادها ...الخ .

أما عبد المنعم شوقي فيعرف الأسرة بأنها: "نسق اجتماعي يقوم على:

1 – معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا في مكان مشترك.

2 – قيام علاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع (أساسها الزواج).

3 – إنجاب الأطفال ورعايتهم.

4 – علاقات متينة تتسم بالخصوصية والاستمرار لفطرة طويلة.

5 – سلسلة من الحقوق والواجبات (حقوق الزوجة والزوج والأولاد، وواجباتهم إزاء بعضهم البعض، وإزاء غيرهم)" [2].

تعتبر قراءة عبد المنعم لمفهوم الأسرة من أهم القراءات لاحتوائها على تحليل يشتمل على الجوانب المادية والمعنوية للأسرة، وهذا ما يجعلها تحيط بنوع من الشمولية لمفهوم الأسرة وفق البنية المجتمعية العربية. ويبقى فقط أن نشير إلى عدم توفر التحليلات الاجتماعية سواء غربية أو عربية تميط اللثام عن المدلول الاجتماعي للأسرة كجماعة اجتماعية أو كمؤسسة اجتماعية، إلا في قراءة الباحث العراقي محمد دكلة لمفهوم الأسرة.

---

[1] - محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، ط 1 ، دار النهضة العربية – بيروت 1967 ص17 .

[2] - أميرة منصور : قضايا السكان والأسرة والطفولة، مرجع سابق ص43 .

إذ يعتبر مفهوم دكلة للأسرة من أدق المفاهيم –حسب رأيي– لاشتماله على تحليل دقيق وسلس وبمقدمات واستنتاجات واضحة جلية، إذ يقول: "إن كلمة عائلة (أسرة) تعني لكثير من الناس تلك المجموعة المتكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما والأقارب الذين يسكنون معهم في دار واحدة.إن مفهوما كهذا المفهوم يجعل منها مجموعة اجتماعية تتفق والتعريف التالي: مجموعة أشخاص (اثنين أو أكثر) تربطهم علاقة زواجية أو قرابية يقطنون مسكنا واحدا، ولكن مفهوم العائلة (الأسرة) كمؤسسة اجتماعية، هو أوسع وأشمل من هذا المفهوم، فهو لا يشمل الأشخاص الموجودين في مسكن معين والذين يتفاعلون مع بعضهم من أجل تحقيق وظائف اجتماعية معينة (الجانب المادي) فقط، بل يشمل كافة القواعد والأعراف التي تنظم تكوين العائلة (الأأسرة) وحياة أفرادها، كقواعد الخطوبة والزواج والطلاق والقربى والميراث وإنجاب الأطفال وتنشئتهم وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلة (الأسرة) الواحدة من جهة، وبينهم وبين أعضاء المجتمع من جهة أخرى (الجانب المعنوي). نستنتج من هذا أنه يمكن النظر إلى العائلة (الأسرة) كمجموعة (جماعة) أو كمؤسسة اجتماعية، فهي مجموعة عندما نشير لها للدلالة على عائلة (أسرة) معينة لشخص معين، لكنها تكون مؤسسة عندما تشمل كافة العلاقات الاجتماعية التي تنظم عملية التكاثر وتنشئة الجيل والوظائف الأخرى لها في المجتمع" [1].

وبعد هذه القراءات والتحاليل المختلفة لمفهوم الأسرة، أرتأ الباحث أن يركب مفهوما خاصا للأسرة ويتخذه كوجهة و منحى تسير وفقه هذه الدراسة، فالأسرة هي (نسق اجتماعي يقوم على أسس معنوية ومادية يرتبط بها بالمجتمع وهي:

أ – الأسس المادية وتتمثل في الزوج والزوجة وأطفالهما مع بعض الأقارب كالجد والجدة والأعمام ...، والذين يقيمون في مكان مشترك وبيت واحد.

[1] - محمد عبد الهادي دكلة : المجتمع الريفي ، جامعة بغداد- العراق 1979 ص178 .

ب – الأسس المعنوية وتتمثل في الأنظمة والتقاليد والعادات التي تنظم بناء ووظيفة النسق كالزواج، الإنجاب، التنشئة الاجتماعية، الميراث، الطلاق، الحق والواجب...الخ.

ويتم أداء الوظائف داخل هذا النسق أو خارجه وفق الضبط العام الذي ينبثق من النسق الديني والثقافة الخاصة بالمجتمع).

6-الدراسات السابقة:

من أهم الدراسة التي تم الاطلاع عليها دراسة الباحثة فرحات نادية في بحثها الموسوم بـ" الأسرة الجزائرية بن القيم التقليدية وقيم الحداثة" وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي خلال الموسم الجامعي 2010-2011 تحت إشراف الأستاذ حويتي احمد بجامعة الجزائر2.

انطلقت الباحثة في دراستها من الفرضيات التالية:

- تؤثر قيم الحداثة على الاختيار الزواجي لدى الشباب.
- تؤثر قيم الحداثة على الأدوار والمحاكاة داخل الأسرة.
- تؤثر قيم الحداثة على التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.
- يؤثر التلفزيون (من خلال برامجه) على ترسيخ قيم الحداثة داخل الأسرة.

وحاولت الباحثة أن تختبر هذه الفرضيات على عينة قدرها 300 أسرة موزعة في مختلف مناطق ولاية الشلف، واعتمدة على الاستمارة في جمع المعلومات من الميدان حيث اشتملت تلك الاستمارة على 61 سؤال وزع على المحاور التالية:

-البيانات العامة (7 أسئلة)

-الاختيار الزواجي (13 سؤال)

-الأدوار والمكانة داخل الأسرة (13 سؤال)

-التنشئة الاجتماعية (18 سؤال)

-التلفزيون وقيم الحداثة (10 اسئلة)

وبعد تحليل بيانات الاستمارة توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- أن التغيرات التي أصابت الأسرة الجزائرية لم تتوقف عند بنائها ووظائفها فحسب، بل تعدت إلى القيم الاجتماعية والثقافية التي تحملها وتنظم سلوكها.

- اختلاف وتغير مفاهيم الزواج والاختيار الزواجي بين الأسر الجزائرية التقليدية والحديثة.
- تغير في مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية نتيجة تعلمها وخروجها للعمل.
- تغير واضح ورهيب في الأدوار عند الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية.
- لازالت الأسرة الجزائرية تحافظ على ممارساتها الطقوسية في المناسبات والمواليد الجدد والاحتفالات بمختلف المناسبات.
- تعتبر القنوات التلفزيونية العربية والمحلية الأكثر متابعة في الوسط الأسري الجزائري.
- التلفزيون لم يعد فقط وسيلة ترفيهية بل اصبح وسيلة تثقيفية ايضا.

الفصل الثاني : الدراسة السوسيولوجية لقيم الحداثة

أولا- القيم:

1 -مفاهيم القيم

2 -مصادر القيم الاجتماعية

3 -مكونات القيم

4 -تصنيفات القيم

5 -خصائص القيم

6 -طبيعة القيم في المجتمع الجزائري

ثانيا- الحداثة:

1 - الأسس النظرية للحداثة ومكوناتها

2 - السياق التاريخي للحداثة ومميزاتها

3 - قيم الحداثة

أ -العقلانية

ب -الفردانية

ت -الحرية

4 – الحداثة والأسرة الغربية

5-نقد الحداثة

أولا – القيم :

1 مفاهيم القيم:

تعتبر القيم بصفة عامة موجهات للسلوك أو العمل ، و معنى هذا أن القيم التي يدين بها الشخص هي التي تحركه نحو العمل وتدفعه الى السلوك بطريقة خاصة.

ويتخذها مرجعه في الحكم على سلوكه، ولهذا نجد أن بارسونز " يشير الى أن القيم عبارة عن تصورات توضيحية لتوجيه السلوك، في الموقف تحدد أحكام القبول أو الرفض، وتتبع من التجربة الاجتماعية، وتتوحد بها الشخصية وهي عنصر مشترك في تكوين البناء (الاجتماعي) والشخصية (الفردية)، فهي مكونات الموقف الاجتماعي، لأنها تتضمن نظام الجزاءات المرتبط بنظام الإدراك في البناء الاجتماعي، كما أنها تكون جزءا من لب الشخصية الاجتماعية [1].وتنتقل من جيل الى جيل عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية في المجتمعات.

و كما يقول بشير معمرية " إن القيم هي مجموعة من المعايير التي تحقق الاطمئنان والراحة النفسية للفرد، من الحكم عليها بأنها حسنة، ويكافحون لتقديمها للأجيال القادمة، ويحرصون للإبقاء عليها". وهي نتيجة لنوع النشاط ونمط الخبرة والتجارب المادية والمعنوية التي يعيشها الإنسان في بيئته الإجتماعية [2] .

ويؤكد حامد زهران في تعريفه للقيم، وهو تعريف شامل "القيم عبارة عن تنظيمات لأحكام انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، والقيم موضوع الاتجاهات، والقيم تعبر عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء التي توجه رغباتنا وإتجاهاتنا نحوها"[3].

لعل قيام الفلاسفة بالبحث في موضوع القيم في القديم وفي الحديث موضوع يتزايد الاهتمام به، وخاصة البحث في طبيعة القيم، وأصنافها ، ومعاييرها.

---

[1]- آمال يعقوب علم النفس الاجتماعي ، مطابع التعليم العالي ،بغداد،1989،ص181.

[2]- بشير معمرية، القياس النفسي ، ط1، منشورات شركة باتنيت-باتنة،2001،ص8

[3]- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الإجتماعي ، ط6،عالم الكتب، القاهرة،2000،ص158.

و قد حاول العديد من الفلاسفة في تحديد مفهوم القيمة، فذهب " ريبو" الى القول بأن " قيمة الشيء هي قدرته على إثارة الرغبة، وأن القيمة تتناسب مع قوة الرغبة"[1]

و يمكن بصفة عامة تعريف القيمة بالمعنى الفلسفي من وجهتين :

أ/ من وجهة النظر الذاتية : و تعني القيمة تلك الصفة التي يتصف بها موجود ما سواء كان شخصا أو شيئا، إذا كان هذا الموجود بالفعل مرادا أو مرغوبا أو مقدرا من إنسان، أو جماعة معينة من الناس، أي أن ما كان معترفا به بوصفه هدفا لرغبة المرء الخاصة أو لرغبة أجنبية فالقيمة هنا تعني درجة التقدير أو الرغبة لموجود ما.

ب/ من وجهة النظر الموضوعية : القيمة هي ما في الوجود نفسه سواء كان شخصا أو شيئا من سبب لتقديره تقدير له يبرره فالقيمة إذن هي الذي يجعل من الممكن أن يصبح الموجود هدفا لإدارة صحيحة، وليس فقط لرغبة فعلية[2]

إن هذا التعريف الفلسفي للقيمة، يفترض أنها تمثل الرغبة الفعلية، في شيء معين حتى دون أن تحمل للفرد أو للجماعة التي ترغب في الوصول إليه فائدة أو منفعة تذك، وهذه الرغبة ذاتية تهدف للحصول على ذلك الشيء بالرغم من الضرر القائم للراغب فيه.

أما من الناحية الموضوعية، فإن القيمة تمثل ذلك السبب الموجود في جوهر الشيء المرغوب الذي يجعل الناس يتسابقون للحصول عليه أو يتفانون في تقديره و تبجيله.

إلا أن هناك بعض الفلاسفة الذين رفضوا تعريف القيمة أمثال "ماكس ش يلر"، الذي علل ذلك بأن القيمة موضوع لمعرفة مباشرة، لا تحتاج في إدر اكها الى شيء وسيط، فقيمة الشجاعة يستخلصها الإنسان من رؤيته لأحوال ظاهرة محسوسة مثل حالة الجندي الذي يندفع الى ميدان الجهاد بكل جرأة ليدافع عن وطنه، وهذا المعنى المجرد من كل الملابسات المكانية والزمانية يعني قيمة الشجاعة [3] التي تنبثق منها قيم أخرى كالتضحية و الجهاد والوطنية وغيرها .

---

[1]- عبد الرحمن بدوي ، الأخلاق النظرية ، وكالة المطبوعات ،ط2 ، الكويت،1976،ص90.

[2]- نفس المرجع،ص90.

[3]- نفس المرجع،ص91.

وهكذا تعددت الآراء حول المفهوم الفلسفي للقيم وتتباين بين مختلف الفلاسفة والمفكرين مما يترتب عليه الاختلاف حول خصائص وتصنيفات ومصادر القيم، إلا أن كل هذه الفلسفات تتفق تقريبا حول كون القيم معايير موجهة ومحددة لسلوك الفرد و المجتمع.

و لقد جاء تعريف القيمة في قاموس علم الإجتماع :

القيمة مصطلح فني يشير الى عدد وحدات شيء تستبدل في مقابله وحدة أو أكثر من شيء آخر [1].

أ -القيمة عند علماء الانتروبولوجيا :

قام العديد من الانتروبولوجيين بتحليلات مباشرة للقيم كالتحليلات التي قام بها" كليد ولاكمون" "ركوديل" و" سكار " و" فلورانس كلاكمون" و" روث بنديكت".

و قد عرف الانتروبولوجيون القيمة بأنها: "معيار عام ضمني أو صريح، فردي أو جماعي يتخذ الأفراد والجماعات القرارات وفقا له للحكم على السلوك الاجتماعي رفضا أو قبولا" [2] وهذا يعني أن القيم تمثل مقاييس اجتماعية أو خلقية أو جمالية تفرضها الحضارة التي ينتمي إليها الأفراد والمجتمع، وهذا حسب تقاليده واحتياجاته وأهدافه في الحياة.

وعليه فالانثروبولوجيا تنظر الى القيم كونها معايير اجتماعية تختلف من مجتمع الى آخر، وتحدد السلوك الاجتماعي والاتجاهات السائدة.

ب -القيمة عند علماء النفس :

تحتل القيمة أهمية كبرى عند علماء النفس، لما لها من علاقة وثيقة بالشخصية، حيث أجرى علماء النفس العديد من الدراسات السيكولوجية بغية الكشف عن علاقة القيم كمتغير بالعديد من المتغيرات الأخرى .

ويرجع الفضل في دراسة سيكولوجية القيم الى اثنين من علماء النفس، الأول هو السيكولوجي الألماني"إدوارد سيرانجر"، الذي قدم عام 1928 كتابا بعنوان " أنماط الرجال"، بين فيه أن الناس يتوزعون بين ستة أنماط تبعا لسيادة واحدة من القيم التالية: النظرية،

1- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الإجتماع ، دار المعرفة الجامعيَ ، القاهرة، مصر ، ص364.

2- شاكر مصطفى سليم ، قاموس الأنثروبولوجيا ، ط1، جامعة الكويت ، 1981،ص113.

الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الجمالية والدينية، والثاني هو السيكولوجي الأمريكي "لويس ليون ترستون"، الذي نشر عام 1954 ، مقالا بعنوان " قياس القيم : منظور سيكولوجي "، قدم فيه تصورا لمعالجة القيم في إطار البحث العلمي النفسي، ثم توالت بعد ذلك بحوث لدراسة القيم و خاصة ضمن علم النفس الاجتماعي [1].

وقد عرفت القيمة في هذا المجال كما يلي:" إنها الأمور التي يعتبرها الفرد جيدة، وذات أهمية ظاهرة في الحياة والتي ينسب إليها الإنسان وزنا معنويا، وهي بهذا المعنى ذات دلالة على الشخصية، وهذا التعريف يربط بين القيمة والشخصية، حيث يكون تقدير الفرد للأشياء أو الأفكار أو المبادئ، وتفضيلها تبعا لشخصيته ومدى إهتمامه وإدراكه للقيمة.

يمكن القول أن علماء النفس يركزون على القيم الفردية، أي مجموعة القيم التي يستوعبها الفرد من خلال التفاعل الإجتماعي وهم بذلك يدرسون القيم الفردية التي تعتبر إنعكاسا للقيم الإجتماعية.

إن القيم من وجهة نظر علماء النفس، غالبا ما ترتبط بالجوانب المشاعرية والعاطفية، فهم يركزون على حدود فاعلية القيم بالنسبة للفرد وسلوكه في الإطار الإجتماعي.

ولقد وضعوا مجموعة من الاختيارات والقيم والمقاييس العلمية التي تساعد الى حد كبير على دراسة القيم، من حيث طبيعتها وفاعليتها على المستوى الفردي [2].

جـ- مفهوم القيم عند علماء الاجتماع :

لقد عرف علماء الاجتماع (عدد كبير منهم) لمدة طويلة عند دراسة القيم حيث كان ينظر إليها أنها في أغلب الأحيان تتسم نوعا ما بالذاتية، ومما يدعم هذا التعليل لإهمال دراسة القيم من جانب علماء الاجتماع، ما قاله "ليفي شتراوس" في معرض حديثه عن دراسة أهمية القيم في دراسة الثقافات المختلفة :" أنه إذا كان قد بدا من العلوم الاجتماعية شيء من العزوف أو التردد أو التقصي و التباطؤ في معالجة القيم، فمرد ذلك الى أنه عندما

1- بشير معمرية : التغير في إرتقاء القيم لدى ثلاث مجموعات عمرية من الجنسين، بحوث و دراسات متخصصة في علم النفس، منشورات الحير،ج1، 2007، ص43.

2- طلال عبد المعطي مصطفى: أبحاث في علم الإجتماع ،ط1، دار الهادي، دمشق، 2002،ص86.

تتكلم عن القيم، إنما تتكلم عن الانفعالات والعواطف والظواهر غير المنطقية وبما أن مهمة أي علم أن يعبر عن الظاهرة بأسلوب منطقي فإننا نخشى أن يفضي الكلام علميا عن القيم الى التناقض الحادث من تفسير بيانات منطقية بعبارات غير منطقية، فهذا من شأنه أن يهدم هذه البيانات ويشوه طبيعة القيم" [1].

ولكن منذ ظهور دراسة "وليام توماس"، و" فلوريان زنانيكي" حول الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا، أصبح علماء الاجتماع يستخدمون مفهوم القيم استخداما متزايدا، وسرعان ما أصبحت القيم تمثل موضوعا من الموضوعات التي يهتم فيها علماء الاجتماع الى درجة أن صاغوا العديد من النظريات الس وسيولوجية حولها، واعتبروها محددا من محددات السلوك ومفتاح فهم الثقافة الإنسانية[2].

وعلى الرغم من تعدد التعريفات واختلافها تبعا لاختلاف الأسس التي تقوم عليها مدارس علم الاجتماع، إلا أنها تتفق على أن القيم حقائق تعبر عن التركيب الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات .

فالقيمة إذن هي أحد عناصر الثقافة في المجتمع وتمثل بذلك المبادئ والأحكام والاختيارات التي تحمل معان اجتماعية خلال تجربة الإنسان، لذلك فهي تعتبر بمثابة موجهات بين ما يرغب المجتمع و ما يرفضه، كما أنها عبارة عن معايير للحكم على الاشياء والمعاني والأشخاص وبعبارة أعم تتضمن دستور ينظم نسق الأفعال والسلوك، فالقيم تشمل كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، إنها باختصار شديد الإطار المرجعي للسلوك الفردي والجماعي، كما ينظر الى القيم كذلك على أنها معتقدات تحدد كيف يجب أن نتصرف وأهمية أهدافنا[3].

ويرى علماء الاجتماع الغربيين أن القيم من صنع المجتمع وأنها تعبير عن الواقع، فالقيم حقائق واقعية توجد في المجتمع، وتعتبر عنصرا مشتركا في تركيب البناء الإجتماعي،

---

[1]- فوزية ذياب : القيم و العادات الاجتماعية ، د ط، دار النهضة العربية، بيروت –لبنان ، 1980، ص17.

[2]- طلال عبد المعطي مصطفى: أبحاث علم الإجتماع ،ط1، دار الهدى، دمشق، ،2002،ص86.

[3]- محمد سعيد فرح : البناء الاجتماعي و الشخصية (الإسكندرية : الطبعة المصرية للكتاب) ،1980،ص ص 380.381

ويحاول عالم الإجتماع عند دراسته للقيم أن يحللها ويفسرها و يقارن بين الجماعات المختلفة وتأثير القيم في السلوك.

ولو حللنا مدارس علم الاجتماع المختلفة لوجدنا ظهور مفهوم القيمة ضمنا أو صراحة في كافة المدارس بداية من المدرسة الفرنسية وخاصة عند إيميل دوركايم، الذي حدد مكونات الظاهرة الاجتماعية بأنها "نضم اجتماعية لها صفة الضغط والإلزام كما أنها تتكون من الرموز الاجتماعية، والقيم والأفكار، والمثل وتأكيده على مفهوم الضمير الجمعي في تحديد الضبط داخل المجتمع"[1].

أما المدرسة الإنجليزية وعلى رأسها هربرت س بنسر، وما طرأ على النظرية العضوية من تغيرات أدت الى ظهور نظرية التطور التي تؤمن في أساسها بتعديل نسق التوقعات بين الوحدات، ولو تناولنا هذا المفهوم بالتحليل لوجدنا أن ضمن التوقعات لا بد و أن تكو ن القيم السائدة، في المجتمع هي من الإعتبارات الأساسية في تحديد هذه التوقعات [2].

أما المدرسة الألمانية وعلى رأسها ماكس فيبر كان لها اهتمام بتأثير القيم وتدخلها في تحديد مسار الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية.

أما المدرسة الأمريكية، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر كل من سوروكين وتالكوت بارسونز، فالأول حاول الوصول الى تعميمات عن التغير الاجتماعي والثقافي من خلال تاريخ الإنسانية كمؤشر محدد للقيم، ويعبر عن التفاعل على أساس أنه ظاهرة اجتماعية ثقافية تتكون من ثلاثة عناصر :

*الشخصية كفاعل. *المجتمع بإعتباره المجموع الكلي للمتفاعلين

*الثقافة وهي المجموع الكلي للمعاني و القيم و المعايير الناشئة عن الشخصيات المتفاعلة وبالتالي نبحث عن القيم من خلال تتبع الأشكال الثقافية.

1- أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الإجتماعية و تنمية المجتمع الريفي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،1990، ص ص 111-112.
2- نفس المرجع، ص ص 112-115.

أما "تالكوت بارسونز" فنجد في نظريته عن الفعل الاجتماعي تأكيده على أن الموجهات الدافعية أو القيمية هي إحدى أركان الفعل الاجتماعي، ومن ثم تحقيق قيم في أدوار ومواقف وهو ما يتضمنه الإطار المرجعي للفعل[1].

يكشف العرض التحليلي لإسهامات المنظور الاجتماعي في تفسيره للقيم وتحديد أبعادها أنه ينطوي على مجموعة من الاتجاهات المتباينة من حيث طريقة التحليل والمثقفة من حيث تأكيدها على الإطار الاجتماعي الذي يحدد القيم، أي أن الفرد يستمد قيمه من نظم مجتمعة وعاداته وتقاليده، أي من ثقافته، فالقيم ليست إلا تعبيرا عن رغبات الأفراد في إرضاء المجتمع الذي ينتمون إليه، غير انه يلاحظ في هذا التصور نوع من المبالغة في تجسيد شخصية المجتمع الذي ينتمون إليه حتى توارث شخصية الأفراد، وبذلك فقد الفرد حريته وفعاليته ولكن الواقع أحيانا يشهد بأن مواصفات المجتمع كثيرا ما تكون بالية مما يدفع الأفراد الى القيام بثورة على العرف والتقاليد، والتحرر من القيم المتخلفة للمجتمع تطلعا الى تغييرها بقيم سليمة جديدة تصدر عن الفرد، ومع ذلك لا ينبغي أن ننظر الى الفرد والمجتمع نظرة استقلالية كما لو كان كل منهما منعزلا عن الآخر، وذلك أن الحياة الأخلاقية هي حياة اجتماعية.

إن أصحاب المنظور الاجتماعي إذن مضطرون الى دراسة القيم كما تبدو في مجتمع بشري يرتبط بمكان معين وزمان محدد، ويخضع لظروف بعينها، وبالتالي فإن القيم تتطور بتطور المجتمع الذي توجد فيه، وأن أحكام القيمة تق بل الحكم عليها بالصدق و الكذب على أساس الادلة التجريبية وبالتالي حاول الكثير من علماء الاجتماع الكشف عن الاصول الاجتماعية والثقافية للقيم مضيفين اليها عنصر طالما تجاهله الفلاسفة وبعض أصحاب المنظور السيكولوجي الذين وقفوا عند حدود المصادر الفردية وحدها، يتمثل في أهمية المجتمع وبنيته في نشأة القيم وتأثيرها على السلوك.

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق،ص115.

لقد كان لمختلف المنظورات السابقة العرض منطلق مشترك مفاده أن الإنسان كائن اجتماعي وأخلاقي، أي لا بد له أن يعيش مع غيره من الأفراد ويتفاعل معهم في مجتمع منظم، ذلك أنه يتميز دون سائر الكائنات الحية بالتأمل العقلي و حرية الاختيار إذا ينفرد بالتبصر والإدراك مما يجعله ينزع بإرادته على الاستعلاء فوق حيوانيته والتطلع بعقله الى مستقبل أفضل، فهو ينشد مثلا عليا يدين لها بالولاء ويعمل على التحكم في أهوائه في ظل قيم عليا توجه سلوكه وتحكم علاقته الاجتماعية بغيره من الأفراد.

ولما كانت قدرات الإنسان قاصرة ومحدودة وأن الأشياء لا تقوم بذاتها ولا تخلق نفسها، بل الله خالقها، ومقومها فهو الذي يعطي قيمة الأشياء والأفعا ل، فإن مصدر القيم يرد الى قوة خارجة عن الإنسان والمجتمع، فالقيم تعلو فوق الإنسان و قدراته. إن القيم لا بد أن تكون عامة وثابتة، مطلقة وكلية ، بحيث تنطبق على جميع الناس دون إستثناء، ولا تخضع لإرادتهم وأهوائهم الفردية والجماعية على السواء، وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا سلمنا بأن مصدر القيم يعود الى الله سبحانه و تعالى، يقول جاك ماريتان " إن أي مجتمع بشري يحتاج الى مجموعة من القيم ذات المصدر الإلهي الذي يعلو على الإنسان، أي أن مصدر القيم لا يجوز أن يرجع الى الإنسان نفسه، وإلا سيكون طرفا و قاضيا في نفس الوقت "[1].

فالله الصادق كما يقول ديكارت هو الذي يمنح للحقيقة معناها، ويجعل البحث عنها مشروعا، فإننا على الرغم مما نتكبده فيه من متاعب لأنه مشروع يقربنا منه ويغنينا ويثري وجودنا، ولهذا فإننا إذا أنكرنا وجوده، وتملكنا اليأس، صار يظهر لنا أن التوهم يسود ميادين الحياة كلها[2].

ويؤكد ذلك الربيع ميموني، في دراسته لنظرية القيم حيث يقول:" يظهر لنا أيضا أن اعتبار القيمة مطلقة نسبية يبعد عنها النسبية الخالصة، والتي تجعلها تبعه لغيرها ولا سلطان لها، كما يبعد عنها المطلقية المطلقة التي لا يكمن أن تكون صفة لها، ويضعها في مكانها الصحيح الذي يسمح لنا بتقديرها حتى قدرها، ويجعل منها دليلا لنا نهتدي على بينة من

1- مراد زعيمي:" النظرية العلم إجتماعية : " رؤية إسلامية " ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة قسنطينة، 1997،ص226.

2- نفس المرجع ،ص226.

الأمر، ومرقاة الى من بيده الأمر كله ووفق هذه الآراء فلإن التسليم بأن الله هو مصدر القيم يعني[1] :

* أن تتميز هذه القيم بالقداسة والهيبة، مما يجعل احترام هذه القيم أمرا نابعا من ذات الإنسان عن طاعة اختيارية ونية صادقة لكسب رضاه.

* أن يصبح للالتزام الأخلاقي وللمسؤولية معنى.

* أن يتوفر للقيم سند حقيقي.

* الإبقاء على حرية الإنسان وإرادته في اختيار القيم التي يرتضيها.

* توفر شروط الاستقرار والثبات في المجتمع.

* بقاء ذلك الحافز متجدد على العمل و الاستقامة في ذات الوقت.

* توفر الميزان الثابت والعادل للحكم على الأشياء والأفعال.

1- مراد زعيمي ، المرجع السابق ، ص227.

2 -مصادر القيم الإجتماعية :

المصدر البيئي: عرف المفكرون منذ وقت بعيد أن البيئة الجغرافية تؤثر وتشكل السلوك الإنساني والثقافة على وجه الخصوص، وأول من أعلن هذه العلاقة الفيلسوف العظيم أرسطو الذي قرر أن المناخ وطبيعة الأرض التي يعيش فيها الإنسان، من أهم العوامل التي شكلت ثقافته وبالتالي قيمه وسلوكه، ويضيف عاطف أنه في العصور الحديثة اتجه بعض الجغرافيين الى الأخذ بمبدأ الحتمية الجغرافية في تفسير ثقافة مجتمع ما، بم ايعني البيئة = ثقافة مجتمع ما + التكيف مع البيئة[1].

المصدر الاجتماعي :"إن الفرد جزء من المجتمع الذي يعيش فيه أو عليه، فإن قيمه تختلف عن قيم شخص آخر في مجتمع آخ ر، فالمجتمع الغربي يتصف بالقيم المادية، أكثر من المجتمع الشرقي الذي لا يزال يتصف بالتقارب الأسري والانتماءات العشائرية "[2].

المصدر الديني : " يعتبر الدين أحد الأشكال و الذي يسعى الفرد عن طريقه الى استعادة الوحدة و الاتزان مع الطبيعة فهو مصدر القيم و المثل العليا، وقواعد السلوك الأخلاقي، فهو مصدر سبب قوة الفرد والمجتمع، وهو الذي يتيح الفرصة لمشاعر الحب والتعاون، والبذل والعطاء والمشاركة الوجدانية تجاه الآخرين، ويعتبر الدين مصدر للكثير من القيم الإنسانية وكل المشاعر الإنسانية، والتي تعتبر كلها مشاعر ضرورية للحد من الصراع بين الأفراد في هذا السياق، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية " ويعتبر الدين من المنظور السوسيوأنثروبولوجي " نظام للمعتقدات والممارسات السلوكية والاخلاقية، ويعد كمؤسسة اجتماعية ثقافية، وهو عبارة عن مجموعة من التشريعات و السنن ويعتبر نسق من الرموز يرسخ للإنسان حالات وجدانية ودوافع قوية، وذلك من خلال تشكيل رؤيته الكلية عن الوجود"[3] فبالنسبة للمجتمعات العربية، تعد الشريعة الإسلامية التي تعتمد على كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم من أولى المصادر الصحيحة لاستنباط القيم الاجتماعية.

---

[1]- عاصف وصفي ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار النهضة العربية ، بيروت،1971،ص102.
[2]- عاصف وصفي ، المرجع السابق ، ص102.
[3]- علي نبيل ، الثقافة العربية، وعصر المعلومات ، رؤية المستقبل ، الخطاب الثقافي العربي، المجلس الوطني للثقافة و الإعلام ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد265،الكويت ،2001، ص 410.

وعلى قدر رجوع المجتمع للشرع الصحيح و الاعتماد عليه في وضع المعايير أو ترتيبها ، إن القيم الاجتماعية النابعة من القرآن والسنة النبوية الشريفة من احترام و إلزام ، مثل قيم الصدق في المعاملة والعمل وإتقانه، وعدم الغش، والرحمة، والتراحم، والتضامن، وبر الوالدين وصلة الرحم كلها قيم معنوية لها الافضلية لدى أفراد المجتمع، وتساعده على التحفيز وتؤثر في نفسية الأفراد، مما يجعلهم ينصاعون لها .

الخبرة : تستمد القيم الاجتماعية أهميتها، ووزنها من خبرات الفرد، فالصيام في شهر رمضان له أهمية أكبر لدى المسلم من حيث العبادة، والأكل والصيام في أي شهر آخر، لان أوله رحمة ووسطه مغفرة و آخره عتق من النار، كما أن السجين له تقدير اكبر لقيمة الحرية من الشخص الطليق الذي لم يذق طعم الحرمان من حريته[1]

الأسرة : تشكل الأسرة في المجتمع العربي بصفة عامة ، وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة، نواة التنظيم الاجتماعي وتقوم بعدة وظائف لأفرادها لذلك تعتبر من المصادر الهامة التي تستمد منها القيم، وهناك على الاقل خمسة اتجاهات قيمية تتصل اتصال مباشر بالحياة الأسرية والقبلية ، إتجاه الثقافة العربية نحو التشدد على القيم العضوية أكثر مما على قيم الاستقلال الفردي ، و الميل نحو الإشكالية ، على حساب الاعتماد على الذات و التمسك بحق الاختيار أو الامتثال و القسوة و التمسك بقيم الطاعة و التشديد على العقاب أكثر من التشديد من الانصهار في الجماعة، و هو ما ينشأ عنه موقف معاكس للتأكيد على الذات أو تضخيمها و فرض سيطرة الرجل على المرأة، والعزل بينهما في الوقت ذاته .

لذلك فالأسرة تعتبر من أهم مصادر القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي بالخصوص، لأن الفرد يرث دينه وطبقته وعلى الأغلب موقفه في العائلة، وواضح أن الإنسان في المجتمع العربي لا يغير دينه أو يتخلى عنه، كما لا يغير أو يتخلى عن عائلته. وهناك قيم خاصة بالأسرة تزودها بهيكل مستقر ومتماسك ولكنها تفرز توترا وإجهادا لأعضاء الأسرة في مواجهة الهياكل و القيم المجتمعية الكبرى، و من أهم هذه القيم :

[1]- كامل محمد المغربي ، السلوك التنظيمي ، مفاهيم و أسس السلوك و الفرد و الجماعة في التنظيم،ط2،دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ،1995،ص ص 159-160.

أ/السلطة الأبوية : حيث كان الأب هو الرئيس والقائد وكانت الام والأطفال هم الخاضعون، وكان لهذه السلطة ما يؤيدها في الأديان السماوية المسيحية واليهودية والإسلام ولكن انحدار ملحوظ في طبيعة وسلطة الأب في السنوات الاخيرة، فإن هناك تحديا لسلطة وقيمة الأب.

ب/ الأسرة كجماعة: من الضروري قبل الاهتمام بالأسرة كجماعة الاهتمام بالأفراد أعضاء هذه الجماعة، وتضم هذه القيمة التزام القوي وواجب للجماعة، واذا كان الأب هو الوحيد المسؤول ماديا على نفقات هذه الأسرة فهو مسؤول قانونيا على أن يقدم الدعم لها و قد بدأت هذه القيمة تتخذ أبعادا جديدة، فمن المتوقع أن يعكس الأطفال إسم العائلة أو الأسرة في المدرسة وفي أنشطة اخرى، ولكن، ليس في إعالة أنفسهم و أن يتفقان الوالدان على أبناءهم في مراحل التعليم و أوقات المرض، والازمات المادية، فتستمر الأسرة في التماسك، وهذا يعني أن تماسك الاسرة يرتبط بإعالة الوالدين لأبنائهم .

ج/ الإنتساب: الفرد ينتسب عضويا للأسرة بمجرد الولادة والوالدان يثبتان القيم الاجتماعية في الأبناء عن طريق التنشئة الاجتماعية و الأسرية .

د/ ملاذ اجتماعي للعاطفة: حقيقة في الأزمنة الحديثة تعتبر الأسرة بوجه خاص ملاذ أو ملجأ من المجتمع الكبير ، فالأسرة يتزايد إدراكها على أنها مصدر تنشئة و الحب والعاطفة، ويرى الكثير من علماء الاجتماع أن هذه هي الوظيفة الهامة الباقية للأسرة، وإذا طبقت هذه الوظيفة جيدا فهي بذلك تبرر وجودها، لأن الأسرة تكسب أفرادها قيما معينة، ثم تقوم الجماعات الاخرى باعتبارها مؤسسات التنشئة التي ينضم اليها الفرد خلال حياته الإجتماعية في مراحل العمر المختلفة بدور مكمل للأسرة .

الأرض: تعتبر الارض قيمة اجتماعية هامة وأساسية في حياة الفرد وخاصة في المجتمعات المحلية الريفية، إضافة الى أنها مصدر رزق ثابت، ودائم، فهي المنبع للعمل والوجود حيث يشعر فيها الفرد بالحرية الفردية والإجتماعية، حتى النساء مثلما لاحظ محمد كرد علي فقال: "سفور النساء على أتمه في الحقل، أما في أزقة القرى و بياديرها، و في المدينة ، فالمرأة

السافرة قد تحجب وجهها " [1]. و هنا يلاحظ العلاقة الطبيعية من المرأة و السهل حيث تنكشف الحقائق و الوجوه عن الحجاب ، لأنه يمكن أن نستنتج أن الأرض أعطت للمرأة قيمتها ، ووهبتها الحرية ، و هنا تظهر العلاقة بين الأرض والعمل، والمرأة والإنسان .

و تظهر الأرض مصدر عطاء للقيم الاجتماعية والمادية على حد سواء كقيمة العمل وقيمة التعاون، وقيمة الحياة .

الواقع التعليمي : إن القيم الاجتماعية المكتسبة بالتعليم والتربية والتدريب ، والتطبيق تتوافق بقدر يخص المجتمع من فرص تعليمية ويتطور التعليم فيه بقدر ما تظهر حاجات ذلك المجتمع ويسعى لتحقيق مطالبه الحقيقية التي تسعى لإسعاده بخلاف المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل، فقد تغفل عن إحتياجاتها الحقيقية، وتنشغل بالامور الغير ضرورية، وتفقد إهتماماتها، ويختل سلمها القيمي، فالتعليم مصدر أصيل و قوى لاستنباط القيم الاجتماعية لأنه مقنن و مرتب للقيم الإجتماعية.

حيث يقول جون ديوي: " بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع الى حد معين ، وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية "[2]

تعتبر القيم الاجتماعية من أهم المتغيرات التي توجه سلوك الفرد في حياته اليومية، وهي تمثل المراكز النشطة في الجهاز النفسي الاجتماعي، لكل فرد التي تستقبل الأحداث المادية بصورها المختلفة، ثم تقوم بعملية إنتاج السلوك الذي يقود بدوره الى تكوين العلاقات الاجتماعية في الجماعات المختلفة والقيمة الاجتماعية في أبسط حالاتها تنشأ، و تتكون في مواقف المفاضلة والاختيار ، حيث يتوجب على الفرد اختيار أحد الحلين بقدر ما تسمح به قدراته و إمكانياته ، و كلما إزدادت خبرة الإنسان بمثل تلك المواقف– مواقف المفاضلة– كلما تكونت لديه القيم الاجتماعية ونضجت ، واستقرت و كونت له جهاز يستطيع عن طريقه أن يحكم على الأشياء والأحداث ، ولذلك فإن القيم الاجتماعية تشكل أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي، نظرا لمساهمتها في تحديد التفضيلات و الاختيارات في المواقف الحياتية

1- محمد كرد علي : غوطة دمشق ،ط2، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، سوريا ، 1952. ص 194.

2- نورهان منير حسن : القيم الإجتماعية و الشباب، دار الفتح ، الإسكندرية،مصر،2008،ص112.

للأفراد والجماعات، فمنها تستمد المعايير والأعراف والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع، لذا فأغلب أفراد المجتمع محكومون لا شعوريا بالقيم الاجتماعية و مطالبون بتمثلها والتكيف معها أثناء تفاعلهم و علاقاتهم مع أفراد المجتمع.

إن القيم في المجتمع ليس واحدة و متفق عليها من طرف الجميع بشكل مطلق بل هي عمومية في المجتمع، ومتفق عليها في الخطوط العريضة لها، بغض النظر عن الاتفاق في التفاصيل، وذلك أنه يستحيل أن يشترك الجميع في إطار فكري واحد، لذلك فالمجتمع يتسامح مع أفراده، ولكن ضمن الإطار المعقول و المقبول اجتماعيا ، والذي يتعارض مع معتقدات المجتمع وقيمه، و لهذا ليس غريبا أن تتكامل القيم الاجتماعية في بعض الحالات و تتناقض في حالات أخرى مغايرة.

إن القيم الإنسانية الاجتماعية شخصية بحتة، فهي تخضع للتقدير الشخصي الذي يفضل قيمة ما ، وهي نسبية بمعنى أنها تختلف عند الشخص لحاجته ورغبته و تربيته ..إلخ

ونسبية القيم تبدو واضحة في علاقة كل مجتمع بهذه القيمة أو تلك و للقيم الاجتماعية أسس في المجتمع :

*روح النظام : هو الالتزام بالأفعال التي تحدد السلوك والتي يجب أن تتصرف وفقها في المواقف المختلفة ، دون أن نخالف ضميرنا أو العرف الاجتماعي السائد.

*التعلق بالجماعة: إن الغايات التي تضعها لنا الأخلاق والقيم ، تفرض علينا نوعا من إنكار الذات، وهي الشخصية التي لا يكتمل وجودها ولا يتحقق إلا إذا تعلقت بالمجتمع.

*استقلال الإرادة: يتحقق الخضوع للقاعدة مع شعورنا الذاتي بحريتنا في اختيار الفعل عن طريق العلم و التعلم.

3 –مكونـــات القـــــيم :

من الواضح أن القيم تعد نتاجا اجتماعيا وأن الفرد يتعلمها ويكتسبها و ينشرها تدريجيا، كما يضيفها الى أطراف المرجعية للسلوك، وهذه الخطوة طبعا تتم خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعن طريق التفاعل الاجتماعي .

يتعلم الفرد التفضيل من بعض الدوافع والأ هداف على غيرها أي أنه يعطيها قيمة أكثر من غيرها . تلك القيمة لا تنبع من الغرائز تلقائيا، بل من عالم الفكر والوجدان خاصة، و أن الحياة في المجتمع تطلق قواعد تنظم حاجات الأفراد، وبتمثل تلك القواعد في القيم التي تعد المحك الذي يبرز التباين الموجود بين الجماعات واختلاف أنماط السلوك على أنها، أي القيم ليست صماء، بل تتكون من عناصر تأتي اليها من المجتمع فتتألف فيما بينها لتكونها، و تكون بدورها نظام للقيم من أجل استمرار البناء الاجتماعي واستقرار وتماسكه.

حيث يؤكد العديد من علماء الانثروبولوجيا وعلم الإجتماع من بينهم " تالكوت بارسونز " على أن القيمة تتكون من ثلاثة عناصر هي [1]:

أ/ المكون المعرفي : و يشمل المعارف و المعلومات النظريه وعن طريقه يمكن تعلم القيم، و هذا المكون يتصل بالقيمة المراد تعلمها وأهميتها وتدل عليه من معاني مختلفة.

ب/ المكون الوجداني : ويشمل الانفعالات والمشاعر والأحاسيس الداخلية، وعن طريقه يميل الفرد الى قيمة معينة، ويتصل هذا المكون بتقدير القيمة والاعتزاز بها وفي هذا الجانب يشعر الفرد بالسعادة لاختيار القيمة، ويعلق الاستعداد للتمسك بالقيمة على الملأ .

ج/ المكون السلوكي: وهذا الجانب هو الذي تظهر فيه القيمة، فالقيمة تترجم الى السلوك الظاهري، ويتصل هذا الجانب بممارسة القيمة أو السلوك الفعلي والأداء النفسحركي، وفي هذا الجانب يقوم الفرد بممارسة القيمة وتكرار استخدامها في الحياة اليومية.

و تساهم تلك العناصر الثلاثة طبعا في تجديد القيمة وتحديث وظيفتها ومعناها، ويتضمن العنصر الثالث العمليات التي تساعد البعض الفاعل على تخصيص طاقاته وشحنها

---

[1]- نورهان منير حسين فهمي ، مرجع سابق ، ص 93.

وتوحيدها بين مظاهر الفعل المختلفة، وهذا يعني أن القيم يتم التعبير عنها من خلال الأفعال التي يقوم بها الإنسان.

تلك الأفعال تقدر قيمتها بمقدار ما تقدمه من فائدة في مجال الواقعية حيث يتأكد :

" إن القيمة لا تكمن في الموضو ع، ولا في الفكرة بل في العمل الذي ينخرط به الفاعل في العالم." [1]

و تؤكد المدرسة الاجتماعية المعاصرة أن تلك المكونات متداخلة ومتفاعلة، فيما بينها بتأ ثيو المجتمع والتفاعل الاجتماعي، كما أنها تعكس ثقافته، وتعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، و قد وضع سدني سيمون ، في كتابه القيم و التعليم سلما لمكوناتها يبين من خلاله الترابط الذي يجمعها ، و يتمثل في[2]:

أولا:الاختيار الحر للبدائل بعد التفكير في عواقب كل البدائل:(المستوى المعرفي الإدراكي)

ثانيا : تفسير القيمة والاعتزاز بها: (المستوى الثاني الوجداني النفسي)

ثالثا: ممارسة القيمة : (المستوى الثالث، السلوك الفعلي، الأداء النفسحركي)

رابعا: استعمال وتوظيف القيمة المختارة (ممارستها)

خامسا: تكرار إستعمالها في الحياة اليومية

و هكذا تترا كم القيم عند الأفراد والجماعات لبناء النسق القيمي للفرد والجماعة بمعنى أن النسق القيمي يكون نتاجا لهذه العمليات أو الخطوات الخمس التي يمر بها تكون القيم.

[1]- هيبة مفتاح القهاطي، نظرية القيمة عن كليرنس لويس، ط1 ، منشورات جامعة تونس،، بن غازي، ليبيا، 2001،ص131.
[2]- توفيق مرعى و أحمد بلقيس، الميسر في علم النفس الإجتماعي ، الأردن ،دار الفرقان، 1984م،ص226.

4- تصنيفات القيم :

لا يوجد هناك إتفاق على تصنيف معين للقيم نظرا لعدم الاتفاق حول المبادئ التي يمكن أن تستند إطارات التصنيف – و لقد فرق جوليتلي Jolithly ، بين القيم الرئيسية والقيم العينية، و تحدث س.ل لويس Lewis عن أربعة نماذج للقيم الثابتة والقيم العلمية، ووصف بيري القيم في ظل الاهتمامات مثل: الإيجابية والسلبية والتقدمية والمتكررة، والكاتمة ، والفاصلة، والفعلية، وهناك تصنيفات أخرى عديدة، وفقا لمحتوى القيمة، مثل قيم اللذة والقيم الجمالية، والقيم الإقتصادية ، والقيم الأخلاقية والقيم المنطقية، ويعتبر تصنيف سبرانجر Spranger أفضل تصنيفات المحتوى المعروفة، تشمل القيم النظرية، الإقتصادية، الجمالية، الإجنماعية، السياسية، الدينية، أو خصائص محتضني القيمة أو قيمة معينة تلقائيا سيتم الحصول على تصنيف للقيم كالقيم الشخصية وقيم العمل، وقيم الجماعات العليا، وقيم القومية ، أي بعبارة أخرى المنتشرة على نطاق المجتمع بأسره و الجدير بالذكر أن هذا التصنيف لا يتعلق أساسا بالقيم ذاتها، أي من حيث محتواها أو موضوعها، و إنما هنا يكون التسليم فقط بوجود بعض القيم كمعطيات، ومن ثم يكون طرح السؤال من هم اللذين يحتضنون قيمة معينة.

<u>التصنيف على أساس موضوعات القيمة</u> :

من المسلم به أن التقويم يتعلق بشكل دائم بموضوع ما أو خاصية معينة تكتسب قيما معينة، فالرجولة مثلا يكون تقويمها في ضوء عدالة النظم السائدة فيها، ومن ثم يلاحظ أن كل من تلك القيمتين، ترتبط بظواهر محددة فالشجاعة تتحقق بين الرجال والعدالة تتحقق في المجتمع وهكذا يتحدد هذا التصنيف على أساس تلك الظواهر أو الموضوعات التي تحظى بالتقويم ومن أمثلة هذا التصنيف ما يلي: قيم الأشياء ، القيم البيئية، القيم الشخصية، القيم الجماعية، القيم المجتمعية.

<u>قيم الفائدة أو المنفعة:</u>

و ترتبط عادة بفائدة أو منفعة يحققها أولئك اللذين يحتضنونها سواء كانت تلك المنفعة تتعلق بإشباع حاجة، أو اهتمام أو مصلحة ، ومن ثم يكون تصنيف المنافع الخاصة أولا،

وأفضل تصنيف هو تصنيف الحاجات و الرغبات والاهتمامات الأساسية للإنسان ويمكن الحصول على القيم على النحو التالي:

قيم طبيعية (الصحة، الراحة، سلامة البدن ...)

قيم إقتصادية (الأمن الإقتصادي، الإنتاجية ...)

القيم الأخلاقية

قيم إجتماعية (الإخلاص، الألفة ...)

قيم سياسية (الحرية، العدالة ...)

قيم جمالية (الجمال، التناسق ...)

قيم دينية و روحية (الشفقة، صفاء الضمير ...)

قيم فكرية (الذكاء، الوضوح ...)

قيم مهنية (التقدير المهني، النجاح ...)

قيم عاطفية (الحب، القبول ...)

هذا التصنيف يعتمد على نوعية الفائدة التي تنطوي عليها القيمة ، كأن تحقق نوعا من التوافق الذاتي أو التوافق مع الجماعة التي يكون الإعتماد أو القدرة الفكرية أو التكامل الجسمي أو الإستمتاع بالعمل، ففي كل الحالات الإهتمام يكون منصبا على مدى الإشباع للحاجات الإنسانية و الإهتمامات أيضا.

التصنيف على أساس العلاقة بين محتضني القيمة و بين الفائدة :

فالشخص يحتضن قيمة معينة فهذا لأنه يجد فيها فائدة بالنسبة له، و بالنسبة للآخرين، وهو ما يطلق عليه بتوجهات القيم و يمكن في هذه الحالة الحصول على التصنيف التالي:

القيم ذات التوجيه الشخصي_الذاتي_كالنجاح، الراحة، الخصوصية

القيم ذات التوجه نحو الآخرين :

أ/ القيم ذات التوجه الجماعي الداخلي : كالقيم الأسرية، القيم المهنية، القيم القومية، القيم المجتمعية.

ب/ القيم ذات التوجه الإنساني: كالقيم الجمالية أو الإنسانية بصفة عامة.

التصنيف على أساس العلاقة بين القيم ذاتها :

و يرتكز على مدى الارتباط القائم بين القيم، وهو على هذا الأساس يثير قضية تدر القيم وفقا لمدى عموميتها، فقيمة الكرم مثلا تحقق قيمة أعلى هي سعادة الآخرين، و في هذه الحالة تعد القيمة الأولى وسيلة، و ذلك لأهمية هذه القيمة، كما توجد هناك أيضا قيم أخرى يطلق عليها قيم ذاتية كالولاء، والأمانة و غيرها.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الأسس السابقة للتصنيف تمثل أبعاد ملائمة لدراسة القيم إمبريقيا خاصة، و أنها تعمل على تناول القيم بشكل سهل، و يسبر في ضوء الفروق القائمة بينها، مما يزيل الغموض الذي يحيط بها.

أما فوزية دياب فقد أكدت على أن تصنيفات القيم تعددت و اختلفت لكنها لا تفي بالغرض، و هي اعتمدت على تصنيف كلايد كلاكمون الذي ورد في كتاب " بارسونز و شليز" على أساس أبعاد القيمة من حيث [1]:

<u>بعد المحتوى</u> :

وهو طبعا كل من ألبورت وفيرنون وليندزي، وهو تنصيف يفترض أن الناس يهتدون أساسا بواحد أو أكثر من القيم الستة الشهيرة التي تعود أساسا الى سبرنجر Spranger في كتابه أنماط الرجال الذي جاء بناءا على دراسته وملاحظته لسلوك الناس في حياتهم اليومية وهي:

أ/ القيم النظرية : ويقصد بها إهتمام الفرد وميله الى إكتشاف الحقيقة، وهو في سبيل ذلك الهدف يتخذ إتجاها معرفيا من العالم المحيط به، فهو يوازن بين الأشياء على أساس ماهيتها، كما يسعى وراء القوانين التي تحكم هذه الأشياء قصد معرفتها، والأشخاص الذين يعملون على وضعها في مستوى أعلى من مستوى غيرها من القيم يتميزون بالنظرة الموضوعية النقدية والتنظيمية، وهي بالطبع نمط العلماء والفلاسفة.

---

[1]- فوزية دياب، القيم و العادات الاجتماعية،مرجع سابق، ص.ص 73-98.

ب/ القيم الإقتصادية : فيقصد بها اهتمام الفرد و ميله نحو ما هو نافع من أجل الوصول الى هذا الهدف يلزمه اتخاذ العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة و زيادتها من خلال الإنتاج التسويق ، الاستهلاك، والاستثمار والأشخاص الذين تتضح فيهم هذه القيم يتميزون بنظرة عملية تقوم الأشياء والأشخاص تبعا لمنفعتها.

ج/ القيم الجمالية: ويعبر عنها الفرد وميله الى ما هو جميل من الشكل أو التوافق والتنسيق ويتميز الأشخاص الذين تسود عندهم هذه القيمة بالفن والابتكار وتذوق الجمال.

د/ القيم الإجتماعية: ويرى "كارل مانهايم" بأن " القيمة قد لا ترتبط بموضوع أو نشاط ما ولكن يمكن أن تكون الموضوع أو النشاط ذا قيمة إذا ما أصبح ضروريا ومؤكدا في سياق الحياة الإنسانية "[1]. وهذا يشير الى اهتمام الفرد و ميله الى التعاون مع الآخرين و ذلك لشعوره النبيل بهم و ميله الى مساعدتهم و هو في هذا يجد إشباعا له، و نظرته للآخرين باعتبارهم غايات و ليس وسائل ، يتميز أصحاب هذه القيم بالعطف والإيثار والخدمة.

ه/ القيم السياسية: و هي القيم التي يقصد بها إهتمام الفرد و ميله للحصول على القوة التي يهدف من خلالها للسيطرة و التحكم في الأشياء و الأشخاص، وحل المشكلات، ويتميز الأفراد الذين تسود ليهم هذه القيمة بالقيادة في نواحي الحياة العامة.

و/ القيم الدينية: ويقصد بها اهتمام الفرد وميله الى معرفة ما وراء الطبيعة أو العالم الظاهري فهو راغب في معرفة أصل الإنسان ومصيره، ويرى أن هناك قوة تسيطر على العالم الذي يعيش فيه الفرد ويربط نفسه بهذه القوة بصورة ما و يتميز الأشخاص الذين تسود لديهم هذه القيمة بإتباع هذه القيمة في طلب الرزق، وعدم السعي وراء الحياة الدنيا على اعتبار أنه عمل ديني .

و هذا التصنيف يحمل مدلولا يؤكد بأن هذه القيم موجودة لدى كل الأفراد إلا أنها تختلف من حيث ترتيبها الذي يكون حسب قوتها ووضعها لدى كل واحد منهم.

[1]- رمضان الصباغ: الأحكام التقويمية في الجمال و الأخلاق ، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية،1998م،ص70.

فإذا كانت القيمة الدينية هي القيمة العليا بالنسبة لفرد ما فهذا يعني أنها يمكن أن تكون مركز السلوك والتصرفات عنده من حيث تصبح بقية القيم المميزة ، كما تطبع الشخص بطابع خاص وهو الطابع الديني.

بعد المقصد: وهي تلك القيم التي ينظر إليها الأفراد والجماعات على أنها وسائل لغايات معينة أبعد من تلك ، كقيمة العلم، وغايتها إكتشاف الحقائق، وتتضح القيم عند روكيش Rokeaich على " أنها ضرب من ضروب السلوك أو غاية من الوجود المضلة " ، والقول أن لدى الشخص قيمة معينة يعني أن معتقداته تتركز حول أحد أشكال السلوك المرغوب فيه أو حول غاية من غايات الوجود ، ويجد روكيش في القيم نوعين : قيم غائية وأخرى وسيلية ، ويطلق عليها أيضا قيم أصيلة و أخرى أدائية فالقيم الغائية ، الأصيلة هي: "الأهداف والفضائل التي تضعها الجماعات والأفراد لنفسها كالقيم الشخصية والإجتماعية"[1]. أما القيم الوسيلية فهي تلك التي " تعرف بالقيم الوسيطية وهي تمثل أشكال السلوك الموصلة لتحقيق هذه الغايات " [2] وينظر إليها الفرد على أنها وسائل لغايات أبعد كالقيم الأخلاقية والكفاءة.

وهكذا يتأكد أن القيمة الأصلية : هي القيمة التي تعتبر أصلا جوهرا للقيمة الوسيلية، وكما يعتبر الشيء قيمة وسيلية إذا كان وسيلة مباشرة أو غير مباشرة للقيمة الأصلية أو الغاية.

التصنيف على أساس الشدة:

تتفاوت القيم من حيث شدتها تفاوتا واضحا ، وتقدر شدة القيمة بدرجة الإلتزام التي تفرضها، وكذلك بنوع الجزاء الذي تقدره وتوقعه على من يخالفها، فهناك القيم الملزمة، وهناك القيم التفضيلية، وكذلك القيم المثالية.

---

[1]- ماجد الزيود، الشباب و القيم في عالم متغير ،ط1 ، دار الشروق ، عمان ،2006،ص25.
[2]- نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق،ص138.

القيم الإلزامية: الآمرة الناهية : " وهي القيم ذات القدسية التي تلزم الثقافة أفرادها بها ويرى المجتمع تنفيذها بقوة وحزم سواء عن طريق العرف وقوة الرأي أو عن طريق القانون والعرف معا "[1]

" الملاحظ على هذه التصنيفات أنها مرتبطة بالثقافة التي تدرس فيها فلقد ميز رالف وايت بين مائة قيمة عامة ، و خمسة و عشرين قيمة سياسية ترتبط أساسا بالثقافة الغربية ." [2]ما يعني أن تلك المحاولات التي وجدت لتصنيف القيم تعكس في واقع الأمر وجهات النظر وتيارات فكرية ونظرية معينة ومتنوعة، ولأن ما يقصد بالتصنيف هو: " توزيعها في فئات أو مجموعات وفقا لبعد أو أساس من الأسس التي يحددها الباحث باعتبار أن كل فئة، وكل مجموعة يربطها معا خصائص وسمات مشتركة."[3]

كان لزاما أن يكون التصنيف علميا أو يعتمد على معيار واحد أساسي قدر الإمكان، وأن يكون جامعا شاملا يسمح بتصنيف كافة أبعاد وخصائص القيم، وبالرغم من صعوبة تصنيف القيم الذي هو ضروري لدراستها، فقد جاءت العديد من المحاولات والتصنيفات التي جاءت معبرة عن فلسفة أصحابها ونظرتهم للقيم كمفهوم ونظرية ومنظومة، فيلاحظ تصنيفات للفلاسفة، وأخرى لعلماء النفس والاجتماع والتربية ، ومن بين أهم هذه التصنيفات نيكولاس ريتشر N Reacher الذي حاول أن يعرضه على أساس عدة أبعاد كالتالي:

أ/ التصنيف على أساس محتضني القيمة :

ويصنف الاهتمام في هذا الصدد على الأشخاص الذين يتبنون قيمة معينة، ولعل هذا التصنيف يبدو من أكثر التصنيفات وضوحا، وعندما يتم طرح السؤال عن سمات وهي بهذا الوصف تسمى كيان المصلحة العامة التي لها صلة وثيقة بالمبادئ التي تساعد على تحقيق الأنماط المرغوب فيها والتي تصطلح عليها الجماعة في تنظيم سلوك أفرادها من الناحية

1- نورهان منير حسن فهمي،مرجع سابق،ص80.
2- علي عبد الرزاق جلبي، المجتمع الثقافة و الشخصية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2004م،ص141.
3- أحمد أنور، الإنفتاح و تغير القيم في مصر، مصر العربية للطباعة و النشر، القاهرة، 1992،ص33.

الإجتماعية والخلقية والعقائدية وهي بهذا المنطق فكسب الجماعة التجانس اللازم لتحقيق التكامل والتكافل الإجتماعي.

ب/ القيم التفضيلية : " وهي التي تحدد ما يفضل أن يكون مثل إكرام الضيف ."[1]

كما يشجع المجتمع أفراده على الإقتداء أو التمسك بها والسير وفق متطلباته، وهي في واقع الأمر تتصل إتصال مباشر وبشكل وثيق بسلوك الناس عن طريق أساليب الثواب والعقاب إلا أنها من ناحية أخرى لا تجسد إمكانية الالتزام أو القدسية التي يكون في ظلها العقاب الصارم لمن يخالفها مطلبا حتميا.

والقول بأن القيم التفضيلية لا تبلغ مبلغ التقديس والالتزام اللذين يفرضهما العقاب على كل من يقوم بمخالفتها، ليس معناه أنه ضعيفة الأثر في حياة الناس، وفي سلوكياتهم فكثيرا ما تكون القيم التفضيلية ذات أثر بالغ وعميق في توجيه السلوك مع العلم أن ذلك الأثر يكتسب عن طريق أساليب الثواب والعقاب غير رسمية التي يتعرض لها الأفراد الملتزمين بها أو الخارجين عنها فالنجاح على سبيل المثال زيادة على ما يمنح صاحبه من ثواب مادي مباشر يقابل من البيئة الاجتماعية بالتقدير من خلال الأساليب المعنوية المختلفة.

والواقع أن ما يميز القيم الإلزامية عن القيم التفضيلية هو درجة الإلزام والقهر الاجتماعي المتصل بكل منهما، فمن الممكن أن يخرج الفرد أو ينحرف عن القيم التفضيلية، ومع ذلك يستمر كعضو له مكانته الاجتماعية في الجماعة التي ينتمي إليها، أما في حالة تعارض سلوك الفرد مع القيم الإلزامية، فإن مجتمعه سيثور و يصب عليه جام غضبه.

ج/ القيم الطوباوية: و هي القيم : " التي تحدد ما يرجى أن يكون مثل القيم التي تتطلب من الفرد أن يعمل لدنياه كأنه يعيش أبدا ولآخرته كأنه يموت غدا."[2]

و يطلق عليها الطوباوية التي يرى الناس في المجتمع استحالة تحققها بصورة تامة، ولكنها تؤثر بشكل كبير في توجيه سلوك الأفراد، من ذلك القيم التي تدعو الى مقابلة الإساءة بالإحسان الذي يعجز الفرد في واقع الأمر الالتزام بها، إلا أنه في حالة تبنيه لها، سيكون

1- السيد أحمد طنطاوي، القيم التربوية في القصص القرآني ،دار الفكر العربي، مصر ، 1996م،ص48.

2- نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق،ص137.

عادلا في سلوكه تجاه أعدائه والأكيد أن مستويات الشدة والإلزام ليست مستقلة عن بعضها البعض ، والحدود التي تحدد نهاية مستوى منها وبداية مستوى آخر تتداخل بشكل كبير بحيث أن الاختلافات لا تتضح إلا في المواضيع البعيدة.

د/ التصنيف على أساس العمومية: يشير الى نوعين من القيم العامة و الخاصة

القيم العامة: " هي القيم الشائعة و المنتشرة في المجتمع بغض النظر عن فئاته و طبقاته وبيئاته، وتمثل الإطار القيمي العام الذي يحتكم إليه أفراد المجتمع في سلوكياتهم وأحكامهم."[1]، ومن أمثلة هذه القيم، الاعتقاد بأهمية التدين والزواج والأسرة، التنشئة الإجتماعية ، صلة الرحم، إكرام الضيف ، و إحترام الجار، كما و يتوقف انتشار هذا النوع من القيم على التجانس الحاصل في أحوال المجتمع، و ظروف معيشته، و بقدر ما في المجتمع من قيم عامة يكون تماسكه ووحدة ، و بالعكس، كلما اشتد التفاوت و التباين في القيم زاد الصراع القيمي الذي سيؤدي حتما الى تفكك المجتمع، و إنتشار هذا النوع من القيم يكثر في المجتمعات التي تعمل على إزالة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.

القيم الخاصة: " فهي التي ترتبط بفئة خاصة أو تحدد بزمان أو مكان معينين " [2]، و هي القيم التي تتعلق بمناسبات اجتماعية معينة أو مواقف أو مناطق محددة أو خاصة بطبقة أو جماعة ما.

فبالنسبة للقيم الخاصة بمواقف معينة في بعض الثقافات نجسد قيم الرجولة المحددة من قبل الثقافة فليس من قيم الرجولة القيام بالأعمال المنزلية (في ثقافتنا) كتحضير الطعام و تنظيف البيت مثلا، و نفس الشيء بالنسبة للمرأة التي تختلف تربيتها و طبيعتها منذ الطفولة عن الرجل، و كذلك يكون التوقع بإختلاف سلوك المرأة عن الرجل.

أما فيما يخص القيم الخاصة بالسن، فإنها تحدد وفقا لمراحل النمو المختلفة للأفراد، وهذا يعني أن للأطفال قيمهم و للمراهقين قيمهم، و للشيوخ و المسنين قيم خاصة بهم أي أن كل مرحلة يصلون إليها يتبنون قيما لها إرتباطا مباشر بالمرحلة التي يمرون بها في حياتهم.

---

[1]- ماجد زكي الجلاد، تعلم القيم و تعليمها، دار المسيرة للنشر ،عمان، 2005،ص51.

[2]- المرجع نفسه، ص52.

ه/ التصنيف على أساس الوضوح: من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين قسمين من القيم: قيمة ضمنية و قيم ظاهرة (صريحة) و هي التي:" يصرح بها و يعبر عنها بالكلام مثل القيم المتعلقة بالخدمة"[1]

في حين أن القيم الضمنية فهي " تستخلص و يستدل على وجودها من ملاحظة الاختيارات و الاتجاهات التي تتكرر في سلوك الأفراد بصفة منظمة لا بصفة عشوائية."[2]

و هكذا تكون القيمة الفعلية أو الظاهرة ، عندما يكون هناك الإهتمام منصبا على الموضوع.

و/ التصنيف على أساس الدوام و الاستمرار: يحتوي على نوعين من القيم الدائمة و القيم العابرة فالقيم الدائمة هي تلك: " التي تبقى زمنا طويلا تتناقلها الأجيال ، كالقيم المرتبطة بالعرف و التقاليد ولها غالبا صفة القداسة و الإلزام لأنها تمس الدين والأخلاق والحاجات الضرورية للناس ."[3]

وهنا يعني أنها تتميز بدوام نسبي أين تستقر وقتا زمنيا طويلا الى حد ما تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل كالقيم المرتبطة بالعرف والتقاليد التي كثيرا ما تلزمها صفة القداسة والإلزام، وهذا يشير بشكل صريح الى القيم الروحية التي تتجه نحو مصلحة الجماعة، وسعادتها، ورفاهيتها والأكيد أن هذه السمة هي التي جعلت العلماء والمفكرين يميزون بينها، وبين باقي القيم في المكانة والمرتبة .

فالقيم الروحية يطلق عليها بالقيم العليا، أما المادية فهي تعد كذلك بالقيم الدنيا لوجودها في مستوى مادي محسوس وهكذا تقوم القيم الروحية برفع الفرد من المستوى الحيواني المقتصر على الماديات الى المستوى الإنساني الذي يرقى بكرامة الإنسان الى أعلى الدرجات، فمسألة إنفاق المال بالنسبة للمرء على نفسه يعتبر لذة و متعة، بينما إنفاقه على من يحتاج إليه في سبيل الله روحي، وبناء عليه تكون القيم الروحية من أبرز العوامل في ترابط الجماعات وتماسكها و توحيدها، ويتخذ هذا التماسك والترابط أساليب مختلفة مثل التوحيد الذي جاء به

---

[1]- سيد أحمد طهطاوي،مرجع سابق،ص48.
[2]- فوزية ذياب،مرجع سابق،ص87.
[3]- محمد شفيق ، مرجع سابق، ص.ص 76.75

الإسلام التي لا تربط فقط بين العبد وربه، ولكن أيضا توثق الصلات بين الفرد، وبين أقرانه من بني جنسه تلك الصلات التي تعبر فعلا عن السلوك الصحيح، وتغلب المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، وهي قيمة روحية ذات مكانة جوهرية في المجتمع و التي تتمثل في العدل. وللقيم الروحية دور كبير في ربط أعضاء المجتمع بعضهم ببعض ومنحهم التقدم في كافة مجالات الحياة.

ولقد اعتمد محمد إبراهيم كاظم إحدى عشر قيمة منها: على الشكل التالي[1]:

المجموعة الأخلاقية: وتشمل على عشرة قيم: الإخلاص، الصدق، العدل، التقاليد، الطاعة، النقاء، والطهر، اللاتقاليد، اللاطاعة، اللادين .

القيم الإجتماعية (الفئة الأولى): وتحتوي على ثلاثة عشر قيمة : الظروف(اللطف)، قواعد السلوك، الصب، التواضع، التماثل، الكرم، التسامح، الكتمان، الاندماج في الجماعة، العطف اللاتسامح، اللاتماثل، اللاتكامل.

القيم الاجتماعية (الفئة الثانية): و هي المجموعة التي تتضمن ستة قيم، و هي حب الأسرة، حب الجنس، حب الوطن، الصداقة، لا حب الأسرة، لا حب الجنس .

القيم الذاتية (الفئة الأولى): و تشمل على قيم : الحكمة، الذكاء، المظهر، التعميم، القوة، الشجاعة، اللاتعميم .

القيم الذاتية (الفئة الثانية): و فيها ثمانية قيم: التقدير، الوصول أو النجاح، الإستقلال، العدوان الإعتماد على الغير، اللإستقلال، اللاعدوان، إعتبار الذات، التسلط .

مجموعة قيم الأمن

مجموعة القيم الترويحية: و تضم الخبرات الجديدة، الإثارة، الجمال، المرح، التعبير عن النفس.

مجموعة القيم العلمية: و تتضمن القيمة العلمية الاقتصادية، التملك،العمل.

مجموعة القيم المعرفية

---

[1]- سيد أحمد الطنطاوي، مرجع سابق،ص51.

مجموعة القيم المتنوعة: وتحتوي على خمس قيم: الحرص، النظافة، التثقف، التكيف،السعادة

و هذا التصنيف يؤكد حتما على الترابط الموجودة بين تلك القيم وعدم انفصالها عن بعضها البعض حتى تتحدد أهداف الفرد و المجتمع بشكل دقيق، كما يؤكد في الوقت ذاته أن الأفراد لا يتوزعون تبعا له، و إنما هناك قيمة تهيمن على بقية القيم عند فرد ما ، و باعتبارها القيمة العليا من وجهة نظره الخاصة التي تحدد تقديره للأمور و تقويمه للأشخاص، لأن لها علاقة مباشرة بالدين و الأخلاق ، كما تمس الحاجات الضرورية للأفراد و مصلحة المجتمع بشكل عام مما يؤدي الى ترسيخها في المجتمع بشكل عميق و من بين أنواع القيم الدائمة ما يطلق عليها أيضا بالقيم الموجبة و القيم السالبة فبالنسبة للقيم الموجبة فهناك من يصر على أنها "تتضمن ارضاءات مدركة في ظروف محتملة قائمة على اختيارها، و تكون القيم الإيجابية أعلى طبقا لإمكانيات السيطرة على ظروف إدراكها"[1].

أما القيم السالبة فهي التي تعد عديمة القيمة إلا أنها في بعض الأحيان تكون القيمة السالبة لها قيمة في حالة ما إذا كانت في الإطار الشامل تشكل نوعا من القيمة الجمالية ، يمكن تبرير ذلك مثلا من خلال إعتبار أن الكذب و الخداع مكروه، و غير محبذ على الإطلاق من الناحية الدينية و الأخلاقية، لكنها تكون إيجابية في بعض الظروف و المواقف كالحروب و حالات الفوضى و التمرد.

أما القيم العابرة فهي: " وقتية عارضة قصيرة الدوام سريعة الزوال ."[2]

وتنطبق هذه القيم على طرق التسمية من موسيقى و رقص و غناء، وطرق تأ ثيث المنازل، وهي تدل على مظاهر الذوق العام للأفراد و الجماعات، وهي بشكل عام تعبر عن التذبذب والتغير في الذوق والمزاج، لذلك فهي تأتي و تذهب في صورة نزوات لا يمكن التنبؤ بها.

ومن هذا المنطلق فهي ليست لها صفة القداسة والإلزام وهي ترتبط بالكماليات وليس بالأساسيات، وتتصل بالحاضر، و ليس لها أي ارتباط بالماضي.

[1]- سيد طهطاوي ، مرجع سابق،ص49.
[2]- نورهان منير حسن فهمي،مرجع سابق،ص14

ومن بين الفئات التي تهتم بشكل كبير بهذا النوع القيم فئة المراهقين الذين يتبنون قيما تمثل السطحية و التفاهة، و سرعة الزوال، أما الفلاسفة و علماء الأخلاق، فقد رد رجوا على التفرقة بينها و بين القيم الدائمة و العابرة على أساس ما هو مادي محسوس و ما هو معنوي روحي، فالقيم المادية هي: " تلك التي تحفظ الوجود المادي للإنسان أو هي التي تتعلق بالحياة الشهوانية."[1]

و قد وردت هذه القيم في القرآن الكريم

لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢﴾ الحديد: ٢٠

بالرغم من أن القيم العابرة ضرورية إلا أن السيطرة عليها غير ممكنة ذلك لأن الإنسان من السهل عليه جدا أن يساير الرغبات و يتابع الشهوات، فالمال على سبيل المثال ضروري لسد حاجات المعيشة وتوطيد الصلات بين الناس، إلا أنه في كثير من الأحيان يخرج تماما عن سيطرة صاحبه لينفقه بذلك في المحرمات، لذلك كانت هذه القيم زائلة.

أما القيم الروحية فهي التي " تتصل بأشياء غير مادية أو بموضوعات اجتماعية مثل القيم المتعلقة بالشرف والمحبة والطاعة، والصداقة، والتعاون، والوطنية، وإيثار الغير على النفس، والعدل، والجهاد في سبيل الله والعفة والصبر والوفاء ."[2]

من خلال ما سبق نخلص الى أن القيم الاجتماعية ومهما كان معيار تصنيفها واختلاف الباحثين فيها من فلاسفة ، أو أنثروبولوجيين أو علماء الاجتماع فهي جوهرية لتنظيم حياة الأفراد و ضرورية لإستمرار الجسم الإجتماعي.

كما أن هناك ر وابط وثيقة بين الأفكار والقيم سواء بين المظاهر الإدراكية والمعيارية أو الوجودية والمعيارية كما هو الأمر بالنسبة لبارسونز و شيلز.

---

[1]- سيد طهطاوي ، مرجع سابق،ص48.

[2]- أحمد فؤاد الأهواني، القيم الروحية في الإسلام، القاهرة،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،وزارة الأوقاف، 1962،ص117.

و بالرغم من التطور العلمي الحاصل على مستوى الوسائل و الآليات التي هي في غاية الدقة لاختيار مدى صدق الأحكام على الأشياء ، إلا أنه لم يستطع العقل البشري الخلاق للقيم ابتكار وسيلة علمية لتصنيفها.

و كما يبدو ومن خلال التصنيفات الواردة أن القيم مختلفة متبادلة، ولا تقف جميعها في صعيد واحد، وعلى قدم المساواة بعضها مع بعض، وذلك من حيث مستويات الإلزام ومن حيث مستويات الإلزام ومن حيث أثرها وأهميتها في استقرار الجماعة وتماسكها إلا أنه لا يمكن ترتيبها أو ترتيب درجات أهميتها الإجتماعية ذلك لأن كل القيم ضرورية، و نافعة على السواء و القصد من دراستها في شكل أضاف للتحليل من أجل إزالة اللبس الذي يحيط بها فالقيم بشكل عام وحدة واحدة لها طبيعتها الخاصة، فهي تلتقي في الإنسان كإنسان، و كفرد إجتماعي يتفاعل مع غيره من أفراده من بني جنسه و في مجتمع إنساني عضوي بكل معنى الكلمة.

5- خصائص القيم :

يمكن القول بأن نظريات القيم قد انقسمت الى أولئك الذين ينظرون الى القيم على أساس أنها مستقلة عن العقل الذي يدركها، ام أنها من وضع العقل ذاته وهل هي مطلقة أو نسبية و هل هي مجرد صفات في الأشياء والمواضيع، وهل هي ثابتة ام متغيرة ، و هل هي ذاتية ام موضوعية الى غير ذلك من الصفات التي تشكل أزواج من الأقطاب التي تدور كلها حول القيم و طبيعتها و لأن القيم لها وجود يختلف الفلاسفة في بيان كنهه و ماهيته، فهذا يعني أن لها ميزات و خصائص و أهمها :

*-القيم إنسانيه : بمعنى أنها تختص بالبشر دون غيرهم، وهذا طبعا ما يميزها عن الحاجات التي تخص البشر وغيرهم.

القيم شخصية واجتماعية : فهي شخصية بمعنى أن كل من يشعر و يحس بها على نحو خاص به فالإنسان هو الذي يحمل القيمة الاجتماعية، و القيم ترتبط بذات الفرد، و شخصيته، و هي اجتماعية لأنها تتطلب موافقة اجتماعية لإقرارها، و تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع و بينهم و بين أنفسهم.

*- القيم نسبية : فهي تختلف باختلاف الزمان و المكان و الإنسان فتقديرها، و بيان أهميتها وجدواها تختلف من إنسان الى آخر، و من مكان الى آخر، و ذلك لتصورات الأفراد للقيمة و حسب تغير الظروف.

*-القيم تجريدية : القيم معان مجردة تتسم بالموضوعية و الاستقلالية تتضح معانيها الحقيقية في السلوك الذي تمثله و الواقع الذي تعيشه، فالعدل من حيث هو قيمة يحمل معنى ذهني مجرد غير محسوس، لكنه يتخذ قيمته في الواقع الممارس الحي، فالأب الذي يعطي أبنائه حقوقهم، و يساوي بينهم، يكون عادلا، فقيمة العدل تمثلت في واقع و سلوك واضح و محدد، إن القيمة تلتبس بالزمان و المكان لذا يمكن القول أنه لا مجال لفهمها إلا في السلوك الذي يمثل الإطار الثقافي الذي يعيشه الإنسان، فالقيم إذن كلية و مطلقة و مجردة أي: "مجموعة من الأهداف و المثل العليا التي توجه الإنسان سواء في علاقته

بالعالم المادي أو الاجتماعي أو السماوي." [1]و رغم أنها مجردة، و لكن لا تكون إلا إذا تلبست بالواقع و السلوك.

*- القيم متدرجة : أي أنها تضم سلم قيمي متغير و متفاعل حيث ترتب القيم عند الفرد ترتيبا هرميا تهيمن فيه القيم على بعضها، فإذا كان للفرد قيم روحية مسيطرة لها درجة كبيرة من الأهمية، و هي تأتي في قمة هرمه القيمي، كما أن لديه قيما أخرى أقل أهمية، مما يشكل عنده نسقا قيميا داخليا مندرجا و يظهر السلم القيمي واضحا في مواقف الحياة و خاصة عندما تتعارض القيم المهمة مع تلك الأقل أهمية فيعمل على الإختيار منها و إخضاع بعضها البعض.

*- القيم صعبة التغير : لأن جذورها ممتدة في حياة الإنسان منذ السنين الأولى من نموه، و كذلك ترتبط القيم بالمستويات الاجتماعية.

*-تمتلك القيم صفة الضدية : فلكل قيمة ضدها مما يجعل لها قطبا إيجابيا و قطبا سلبيا، فالقطب الإيجابي هو وحده الذي يشكل القيمة في حين يمثل القطب السالب، ما يمكن أن نسميه ضد القيمة أو عكس القيمة.

*- المعيارية : تعتبر القيم بمثابة معيار لإصدار الأحكام نقيس،ونقيم،ونعلل من خلالها السلوك حيث يعتبر المعيار " النموذج المتعين أو العبارة المجرد، لما يجب أن يكون في كل مكان يكون فيه حكم القيمة نفسه ممكنا."[2]وهو قاعدة يحكم بالرجوع إليها.

*- تجريبية : أي لا يمكن للإنسان معرفة أهميتها إلا بالتجربة، بمعنى آخر أن وجودها لا يكون إلا بشخص لشخص يجربها في فعل أصيل هو فعل التقدير، ولكل منها تقدير خاص.

*- قابلة للتعريف : أي أن القيمة ليست من صنع الإنسان أو عمله، و هو قاصر عن تحديد القيمة بنفسه، و تفرض نفسها على الإنسان مهما كان موقفه منها، و هي لا تفرض نفسها عليه كقوة مكرهة، و لكنها تستدعيه كما يلذ لها لا كما يريد هو.

---

[1]- سيد أحمد طهطاوي، مرجع سابق،ص42.

[2]- الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية ،و المطلقة،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980،ص32.

و من الخصائص المميزة للقيم أنها تبقى قضية الإنسان الأولى و منطلق تفكيره، و محط تأملاته فجوهر الوجود الإنساني، يقوم عليها، و يؤسس حولها، فهي بمثابة معايير إجتماعية للسلوك الإنساني، تحدد الصواب من الخطأ و كذلك موجهات للسلوك الفردي، و معيار للضبط الإجتماعي، أيضا فهي صفات مجردة، و ليست ثابتة كلية، و تخضع للتغيير.

6- طبيعة القيم الإجتماعية في المجتمع الجزائري:

يعتبر المجتمع الجزائري بمختلف تركيباته و مؤسساته الاجتماعية، مجتمع معقد ومتناقض، و يستمد المجتمع الجزائري قيمه من مصادر أساسية لهوية أهمها : الدين، الأرض والعائلة، و نسق القيم في المجتمع الجزائري يرتكز على الأسرة التقليدية ، القيم الدينية والروحية و الأخلاقية.

و تعتبر العائلة قيمة أخلاقية و روحية لجميع أفرادها، فكلمة عائلة جدية لها وزنها وإعتبارها، ولا يمكن أن تكون موضوعا للهزل أو التفكة في المجالس، فهي مشحونة بعواطف وأحاسيس الإحترام والقداسة. [1]

و القيم الروحية تعلو على القيم المادية في العائلة التقليدية الجزائرية، حيث تسود قيم البركة والوفاء والقناعة، واعتبار الغنى في القلوب أعظم من الكسب المادي وقيمة الشرف والكرامة، يكتسبها الفرد بتصرفاته وبأخلاقه وتدينه.

ويسود المجتمع (العائلة) قيمة التعاون والتكافل الاجتماعي في المناسبات السعيدة والمحزنة، وكذلك قيم الولاء والوفاء للأجداد في أغلب شؤون الحياة الاجتماعية للفرد، وهذا الانصياع للجماعة يكون مبنيا على احترام الوالدين والأهل، كما يكون مبنيا على تحريم النزعة الفردية في الجماعة، إذ يتعين على الفرد أن يراعي مصلحة الجماعة و يقدمها على مصلحته الشخصية.

وإذا كان الانقياد والطاعة لتعاليم الجماعة يبدو خانقا للحياة الشخصية فإن الأفراد لا يبدون أي إستياء، بل يعتبر كأحد آليات التضامن الاجتماعي أين تختفي مظاهر الأنانية والفردية ، فالفرد لا يعيش لنفسه، بل للجماعة و تماسكها سلوكهم ، وهي في هذا السياق تهدف الى تنظيم السلوك والحفاظ على الهوية الاجتماعية، وحيث ترتقي القيم بالإنسان كلما ارتقت أشكال النشاط البشري.

---

[1]- مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، التصور و الخصائص الحديثة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1984،ص.ص 37،38،بتصرف.

إن القيم الاجتماعية تمثل محددا هاما من محددات السلوك وهي لب الثقافة الإنسانية، كما هي مفهوم مرغوب فيه، والقيم هي التي تعزز موجات الثقافة وتفضيلاتها الاجتماعية ويكاد يتفق معظم الباحثين على أن للقيم وظائف إيجابية سواء على الصعيد الفردي أو الاجتماعي، في تحقيق الانضباط والتماسك الاجتماعي بين الأفراد، وبين مختلف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، كما تعمل القيم على خلق الوحدة النفسية والتوازن والتكامل والتكيف في شخصية الفرد، كما تقوم القيم و خاصة منها القيم الروحية بحماية الفرد، والمجتمع من المظاهر والأحوال المرضية والمنحرفة. وأساس القيم الاجتماعية ، روح النظام، وهو الالتزام بالأفعال التي تحدد السلوك، دون أن نخالف ضميرنا أو العرف الاجتماعي السائد، كما أن الغايات التي تضعها لنا الأخلاق و القيم تفرض علينا نوعا من إنكار الذات، ومع استقلال إرادتنا، و تحقق الخضوع للقاعدة التي تلزمنا بها القيم، مع شعورنا الذاتي بحريتنا في اختيار الفعل عن طريق العلم والتعلم، و تعطي للأفراد وللمجتمع معنى وهدف للحياة.

وبناء عليه تكون القيم في الواقع عاملا أساسيا يساعد فعليا على تناسق السلوك الاجتماعي للأفراد و الجماعات مما يؤدي الى الانسجام و الاستقرار في المجتمع.

ثانيا- الحداثة

شهد تاريخ الغرب تحولات في العصر الحديث ، خاضها الإنسان الاوروبي منذ القرون الوسطى ومواريثها وانتهت بانتصار العلم على اللاهوت ، وعلى سلطة رجال الدين ، وتعزز الانتصار بانتصار الإنتاج الرأسمالي الوليد والصاعد على الا قطاع ، وانتصار الثورة البورجوازية على الأنظمة الإقطاعية كل هذه العوامل أدت الى ظهور فلسفة وثقافة جديدة للعالم ، وإعادة بناء الإدراك الإنساني للكون والطبيعة ، والاجتماع البشري على نحو مختلف، أنتج منظومة معرفية وثقافية واجتماعية جديدة ، إنها فلسفة الحداثة، فالحداثة لها خصوصية، عرف بها الفكر الغربي ، تعبر عن ثورة العقل على المألوف ، وتجاوز كل ما هو قديم ، ورفض كل ما يعيق التقدم ، من أجل فرض ثقافة شاملة وعالمية لتحقيق الوحدة ، فالفكر الاوروبي الحديث لا يؤمن إلا بما يتأسس على الذات المفكرة الحرة الناقدة، والتي اتخذت لنفسها مجالات للتفكير ، والبحث، واتخاذ مواقف كانت ممنوعة من قبل.

يعتبر مصطلح الحداثة، مصطلح معقد ومركب يمس جميع مجالات الحياة ، وبهذا تعددت المقاربات الفلسفية واختلفت التعريفات بشأنها ، وهذا يؤكد أنه من الصعوبة بمكان ضبط مفهوم محدد للحداثة، ولا يمكن اختصارها في مذهب محدد أو في مدرسة بعينها، أو حتى في مجرد قوانين جامعة تتيح لمتتبعها إدراك مضمونها في سياق كلي، بعيد عن النظرة التجزيئية.

ويعتبر مفهوم الحداثة من أهم المواضيع الثقافية ، السياسية، الإقتصادية والاجتماعية في أيامنا هذه نظرا للدور الذي يلعبه في تغير التاريخ البشري، فإنه محور أبحاث العلماء ودراساتهم لفهم أهم التغيرات والتطورات الاجتماعية، كما هو سائد في مؤلفات النظريات الكلاسيكية للعلوم الاجتماعية الخاصة بالحداثة يعود هذا المفهوم بجذوره الى السعي لفهم معنى وأهمية التغيرات الاجتماعية في أوروبا و بشكل خاص في التأثيرات التي تركتها الثورة الصناعية و التحضر و الديموقراطية السياسية على المجتمعات السلطوية و القرو يۃ بالذات، والحداثة تقوم على التنمية والتطور والتقابل بين الحديث والتقليد ي، وهي تعبر عن التغيير .

والحداثة وجهة محددة لتجارب الحياة التي تشترك بها كل البشر في مختلف أرجاء العالم وهي تشمل الزمان والمكان ، والأنا والآخر.

أما منبع الحياة الحديثة فهو الاكتشافات الكبرى التي حصلت في مجالات العلوم الطبيعية، والتي غيرت نظرتنا للعالم ومكانتنا فيه، فالتصنيع في مجال الإنتاج ، والذي حول المعرفة العالمية الى تقنية (تكنولوجيا) وأوجد بيئة جديدة ، وظهور الشركات العملاقة ، والصراع الطبقي، النمو السكاني المطرد وزيادة نمو المدن، وظهور واتساع نظام الاتصالات العامة ووسائل الاتصال للتكنولوجيا الحديثة التي سهلت عملية الاتصال والعلاقات البشرية ، تزايد الدول الديموقراطية ، ظهور حركات اجتماعية جماهيرية تشكلت من أعراق وأقوام وشعوب مختلفة، تحدت السلطات الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة الى ظهور سوق الرأسمالية العالمية الذي يعيش حالة تغير دائمة وهو يعتبر من أهم نتائج الحداثة ، وتحول الإنسان في عصر الحداثة الى هدف وموضوع يحاول باستمرار تغيير العالم، وهذا العالم الذي يعمل بدوره على تغيير الإنسان في هذا المجتمع الجديد أصبح العالم يفهم على أنه مجموعة تجارب الانسان ، وقلقه على المستقبل.

ولقد جاءت الحداثة بتغيرات عميقة وجذرية في مختلف المجالات: الثقافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل من أهم التأثيرات التي تركتها الحداثة على الإنسان هي طرح تغيير وفهم جديد عن "الأنا" يرتكز على الفردية والأصالة فالإنسان يعتبر مشروع الحداثة وماد تها للبحث ، وتغيير الإنسان هو الهدف الأساس للحداثة ، وهذه الفكرة هي التي جعلت الحداثوي يختلف عن التقليدي و ميزت العالم القديم عن العالم الحديث على مستوى الفرد والمجتمع . [1]

و لا غرابة أن ينتقل مفهوم الحداثة الى بيئات فكرية وثقافية مغايرة للبيئة الفكرية والثقافية التي تولد فيها ونشأ فيها ، ومنها البيئة الفكرية العربية والإسلامية ، وهناك من نادى بالأخذ بالحداثة التي بفضلها تقدمت وتطورت أوروبا ، والأخذ بمكتسباتها المنهجية والمعرفية في

---

[1]- مسعود غفاري ، الحداثة و الحركات الإجتماعية،مجلة العوم الإنسانية،2000،ص03.

نسيج الثقافة العربية والإسلامية ومن المفكرين العرب المسلمين الذين حاولوا تقديم قراءة وتحليل للحداثة وفكرها المفكر المغربي (طه عبد الرحمن) الذي قدم رؤية منهجية ،معرفية ونقدية لموضوع الحداثة.

1 الأسس النظرية للحداثة و مكوناتها :

يشير مصطلح الحداثة الى مرحلة تاريخية طويلة نسبيا، بدأت في أوروبا الغربية منذ أواخر القرن السادس عشر و تميزت في القرن السابع عشر بسلسلة من التغيرات الكبيرة والعميقة اقتصاديا ، ثقافيا واجتماعيا وشملت بشكل متداخل و متفاعل عمليا مجالات البحث والمعرفة العلمي والتطبيق التكنولوجي وأشكال ومؤسسات الحكم السياسية والمدنية والتشريعية والقانون والمعاملات التجارية، وذلك في إطار عمليات بناء الدول القومية، وتزايد سلطاتها مع تزايد مساحات الحرية والمسؤولية الفردية أيضا.

وفي هذا السياق تكفي الإشارة الى المصطلحات الفلسفية الأساسية في الفكر الغربي الحديث، التي هي فكر ديكارت الذي دشن نظريا عصر الحداثة ، و فكر كانط الذي بلور رؤية نقدية ديناميكية للأنوار، وفكر هيغل الذي صاغ مفهوم لحظة اكتمال الحداثة في نموذج الدولة القومية الحديثة.

إن الحداثة ليست فرعا فكريا بل هي تطبيق منهجية عامة للتحليل، وطريقة في التفكير، وهي تحضر و تغيب بحسب أنواع الأحداث أو علاقاتنا العاطفية بها، وعصر الانوار يحيل الى هذه الظاهرة الفكرية الواسعة الانتشار ، التي عرفتها أوروبا في القرن 18 عشر حتى تم التأكيد على أولوية الإنسان ، ودعم استقلاله وإرادته ورفعه الى مستوى يكون فيه مرجع سلوكه والقاعدة المعيارية لممارسته الاجتماعية. ما فتئ يثير لبس و غموض حول العلاقة القائمة بينهما لتداخلهما ، حيث أستعمل المصطلحات في الكثير من الدراسات المهتمة بشان الحداثة على أنهما من طبيعة واحدة، رغم أن الفوارق واسعة.

فالحداثة ، في تعريفها النظري هي تلك الرؤية الفلسفية الجديدة للعالم، التي أعادت بناء الإدراك الإنساني للكون والطبيعة والاجتماع البشري على نحو نوعي مختلف ، أنتج منظومة

معرفية و ثقافية و اجتماعية جديدة ، في حين أن التحديث هو فاعلية سياسية واجتماعية تهدف الى تطوير بنى المجتمع السياسية والاقتصادية بحيث توائم بين الصلات و الحاجات المتزايدة بين المجتمعات.

و هنا يتعلق الأمر بسياسات وإجراءات مخطط لها ، و موضوعة في سياق إستراتيجيات عملية يسهر على تحقيقها جسم أو كيان إجتماعي فوقي هو الدولة، ويعرفها هبرماس بقوله : (هي جملة من التطورات الشاملة التي تدعم بعضها بعضا ، إنه يعني تقييم و تعبئة الموارد، و تطوير القدرات الإنتاجية ، وإنتاجية العمل ، إنه يعني كذلك إقامة سلطات سياسية مركزية، و تشكيل هويات وطنية ، كما انه يشير الى تعميم الحقوق في المشاركة السياسية ، في أشكال الحياة المدنية و التعليم العام، و هو يشير أخيرا الى علمنة القيم و المعايير) [1]

2- السياق التاريخي للحداثة و مميزاتها:

التغيرات الحاسمة التي عرفتها أوروبا إبتداء من القرن 17 على مستوى الفكر، و المجتمع ، وتجلت هذه التحولات أولا في صورة الثورات السياسية والإجتماعية ، و كذا التحولات الإقتصادية والتجارية المصا حبة لها، وثانيا تجلت في صورة الاكتشافات والمراجعات العلمية التي عاشتها أوروبا في ميادين معرفية متعددة شملت الرياضيات و الفيزياء و الفلك، خاصة ، ومانتج عنها من تغيير في البنية المعرفية ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر..

هذا التغيير الكيفي هو ما سيعكسه فلاسفة عصر الأنوار و مفكروه و سيت م التعبير عنه في أعلى مستويات التجريد إمكانا ، أي في مستوى الخطاب الايديولوجي ، فكتابات جون لوك (1632-1704) في بريطانيا ، و سيينوزا (1632-1783) و كوندر سيه (1743-1794) في فرنسا ، كل آرائهم الاجتماعية النقدية ، ونظرياتهم في السياسة والتشريع تعبير إيديولوجي عن هذه الإرادة الصلبة في رفض " القديم " في كل صورة و أشكاله : النظام القديم، العالم القديم، العلم القديم، بل حتى الإنسان القديم ، و في الوقت نفسه الدعوة الى الإقبال على الجديد والحديث ، لذلك لم يكن من الغريب أن يشتد الصراع وفي هذا العصر ،

1- Jurgen Habarmas, discours philosophique de la modernité, traduit de l'allemand par christian Bouchind homme et Rochlitz, gallimand,1988,p.p 2.3

والذي يمكن أن يختزل في صراع بين الخرافة والانوا ر ، وهذا المشهد من تاريخ المجتمع الأوروبي يشكل بدقة الظروف التاريخية و الزمنية الخاصة التي ارتبط بها ظهور مصطلح الحداثة ، والبيئة التي نشأت و تطورت في أحضانها .

فالحداثة بذلك حركة ولدت ونمت داخل التراث الأوروبي ، وإرتبط ظهورها بوضع تاريخي معين يعد بمثابة الأصل، الذي لا غنى لأي باحث من الرجوع إليه لتقصي حقيقة السياق الذي برز من خلاله هذا المصطلح.

يقول محمد سبيلا : (وبعبارة موجزة فإن دينامية الحداثة نشأت و استمرت كحركة دينامية، عصفت بالتدرج بكل البنيات العتيقة، وساهمت في إحداث نوع من القطيعة الجذرية مع كل ما هو تقليدي ، ومؤدية الى بلورة تصور جديد للعالم مختلف كليا عن التصور التقليدي ،محدثة سلسلة من الصدمات يوجزها مؤرخو الفكر في الصدمة ال سوسيولوجية ، الصدمة البيولوجية، و الصدمة السيكولوجية ، و أخيرا الصدمة المعلوماتية)). [1]

و بهذا يظهر أن الحداثة تتموقع في الحضارة الغربية كباعث نحو التجديد و الثورة لإعادة بعث الحضارة الغربية.

كما يؤكد أغلب الباحثين و المؤرخين [*] على أن هناك حوادث بارزة في تاريخ الفكر الأوروبي ، كانت عاملا فعالا في الانتقال من الأزمنة الوسطية الى الأزمنة الحديثة و منه بداية تشكل وتبلور فكرة الحداثة ، ونذكر منها: إكتشاف الطباعة سنة 1440، سقوط القسطنطينية (بيزنطية) 1453، الكشوفات الجغرافية الكبرى سنة 1492 خصوصا ، والتي اعتبرها البعض الخط الفاصل بين الأزمنة الوسيطية و الحديثة لما ترتب عنه انفتاح جغرافي، أي بداية التطلع الى عوالم أخرى ، شكلت فيما بعد امتداد للعالم الأوروبي بل الأكثر من ذلك ، اعتبر هذا الحدث بمثابة تدشين و تأسيس لهوية أوروبا والغرب عموما، يقول تودوروف (لا يوجد تاريخ أنسب لتمييز بداية العصر الحديث من هذا العالم الذي يعبر فيه

---

[1]- محمد سبيلا ، الحداثة ، و ما بعد الحداثة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب،ط2000،1،ص63.

[*] هناك بعض الباحثين يرجعون بداية تشكل الحداثة الى القرنيين 12 و 13 و يسمون هذه الفترة بالحداثة المبكرة تمثل إره اصات للحداثة المتأخرة ، مثلا بيرون فيتروك في كتابه: حداثة ام حداثات.

كريستوف كولومبس المحيط الأطلسي، ونحن جميعا الاحفاد المباشرين لكولومبس بقدرها لكلمة "بداية من معنى"). [1]

بالإضافة الى بعض المفاصل الإستراتيجية و الفاعلة في بزوغ تباشير الحداثة أهمها : النهضة في ايطاليا ، الإصلاح الديني في ألمانيا ، الثورة الصناعية في إنجلترا، الثورة الفرنسية ، و بناء على هذا يمكن القول بأن الحداثة كحركة تاريخية ليست بالجديدة في زمانها ولا في تكوينها، وتشكلها، وإنما جذورها تمتد الى الثقافة الغربية ، تغذت في رحمها ، و تبلورت في أحشائها، ولم تكن نتاج إنقطاعات و تفكيكات بنيوية ، وإنما هي سياق مجتمعي و تاريخي دام عدة قرون.

فالمجتمع الحداثي الغربي بكل تجلياته الفكرية والفلسفية والعلمية والسياسية ، والاجتماعية وإجمالا الثقافية لم يأت فجأة ولم يتشكل دفعة واحدة ، وإنما هو إرث حضاري وفكري عريق، فنهض الإنسان الأوروبي و استفاق على واقع جديد ، بعدما دام سباته قرونا وبدأ يبصر الحقيقة من زوايا مختلفة ، وأخذ بتحطيم أغلال التسلط والسيطرة ، ورفع شعار الحرية والمعرفة في شتى مناحي الحياة كإعلان عن إنسانيته فالحداثة ترتبط أولا وأخيرا بالمجتمع الغربي ، فهي خصوصية يتسم بها الغرب ، إبتدعها من أجل فرض ثقافة شاملة عالمية وعقلانية لتحقيق الوحدة ، رافضة كل ما يعيق التقدم ، فهي ثورة على المألوف ، وعلى التفكير الذي لا يتأسس على العقل ، وتقويض لكل ما هو مؤسس على الخرافة والأسطورة، وبالتالي فقد شكلت الحداثة قطيعة من العصور الوسطى المظلمة ، وفي الوقت نفسه تواصل مع عصر النهضة وعصر الأنوار ، الذي لا يؤمن إلا بالعقل ، والذات المفكرة المبدعة والناقدة ، فهي تمثل حضارة الرجل المبدع العملاق الذي لا يؤمن إلا بالقدرة على المعرفة ، والذي لا يتوقف عن طلبها ، وهو في بحث متواصل عن المطلق بمنتهى العبقرية كما يصور ذلك غوتة (1749–1832) في إحدى رواياته . [2]

1- تزفيتيان تودوروف، فتح أمريكا و مسألة الآخر، ترجمة بشير السباعي، دار سينا، القاهرة،مصر، 1992،ص11.
2- روجي غارودي، من أجل حوار الحضارات ، ترجمة عادل العوا ، دار عويدات، بيروت،لبنان، 1982،ص16.

و المتتبع لتاريخ الحداثة ومساراتها ، ومجالاتها ، يمكنه أن يلتمس بعض السمات والمميزات التي تتصف بها و هي:

الحداثة خطاب يعم ويشمل كافة جوانب حياة الإنسان ، اجتماعية كانت أو فكرية أو صناعية أو غيرها ، وبالتالي فالحداثيون يقدمون تصورا عاما في حياة الإنسان ، أو كما يقول محمد سبيلا : إن كل التحولات الجذرية الكمية والكيفية في مفهوم الكون والزمن والحركة والمكان و الإنسان والمجتمع والتاريخ والنفس والدولة... التي جاءت بها الحركة الشاملة للحداثة التي شكلت العلوم – بما في ذلك العلوم الإجتماعية والإنسانية رأس حريتها فالحداثة الفكرية ، هي بمثابة الروح في كل هذه الحداثات .[1]

الحداثة مشروع أساسه العقل والعقلانية التي لا تؤمن إلا بما يدركه العقل فقط، فالعقل المتحرر من كل سلطان هو معيار أهل الحداثة ، فالحداثة تؤكد أن يكون الإنسان هو محور العملية الإبداعية ، فهذا معناه ميلاد نزعة إنسانية ، ويعني أيضا مركزية ومرجعية الذات الإنسانية ، وفاعليتها، وهو إعلان جديد عن الوعي والذات كمرجعية (وهكذا يصبح كل شيء مفحوص ومفهوم ، بل محكوم من طرف العقل ، وعبر العقل يتحقق الإنسان من سيادته النظرية على العالم، الذي يغدو شفافا و خاليا من الأسرار)).[2]

الحداثة خطاب سياسي يظهر من خلال انشغال الفلاسفة بقضايا المعرفة والحرية والسلطة والحوار و الرغبة والإرادة ..الخ يجعل منهم حداثيين بالضرورة، لأن هذه القضايا تدخل في صلب الحداثة الفكرية ولقد انبثق عن الخطاب الفلسفي في العصور الحديثة عدة مفاهيم تتضمن النقد ،التنوير، التقدم، المثنى ، و الفرد الذي سيتم الإقرار باستقلاله الذاتي، وتأثيره على مختلف مجالات الفعل الاجتماعي : كالسياسة باعتباره مواطنا والاقتصاد باعتباره صاحب مبادرات و مشاريع ، والفكر باعتباره مبدع، وصاحب مواقف نظرية، و ذلك في إطار ما يعرف بالحداثة العقلانية التي تلخصها عبارة ماكس فيبر (1864–1920) التالية: (إن تطور العقلانية الاقتصادية متوقف بصفة عامة على التقنية والعقلانيين ، ويتوقف

[1]- محمد سبيلا ، الحداثة، و ما بعد الحداثة ، ط1، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2000 ، ص19.
[2]- المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

كذلك على القدرة والاستعدادات التي يملكها الإنسان لاعتماده نماذج معينة للسلوك العقلاني العملي)[1]

وهذا ما يؤكده آلان تورين بقوله : (لقد صارت كل المجتمعات محترفة بالأشكال الحديثة للإنتاج و الاستهلاك و الاتصال (..) قارب الحداثة يحملنا جميعا ، يبقى فقط أن نعرف هل نحن ملاحون ام مسافرون يحملون أمتعة). [2]

وبتعبير محمد أركون (نحن غطاسون و منغمسون في المناخ الذي خلقته الحداثة(...)، وبالطبع هناك درجات من الانغماس في الحداثة). [3]

الحداثة ليست كيانا ثقافيا أو تاريخيا ، بل هي نتاج تاريخي يبنى فيه الإنسان نفسه من جديد ، وبصورة دائمة، وذلك بتصحيح أخطائه ، وتسخير العقل في سبيل إعادة بعث وجوده الواعي.

فالحداثة بهذا هي ثورة على الفكر الذي يجعل الإنسان جزء منفعل من الطبيعة، ليكون هو الفاعل و المحرك و المنشط للفعل الثقافي و الحضاري ، و منه تصبح الحداثة ممتلكة القدرة الكافية على تصحيح مسارها ، و نقد ذاتها و إعادة النظر في مبادئها و مسلماتها و هي الفكرة التي ضمنها قول آلان تورين: ((إننا نبالغ لو قلنا أن العلامة الأكيدة للحداثة هي رسالة العداء للحداثة تبثها الحداثة ، و التي تتسم بالنقد الذاتي و التدمير الذاتي ، و هي طبقا لقانون بودلير جلاد نفسه)) . [4]

و على كل حال يمكننا القول بأن الحداثة أفضت الى مجموعة من المفاهيم تعكس واقع المشروع الغربي،وذلك عن طريق تحطيم أو ترميم القديم، وتمجيد الحرية ، وإعلاء شأن الإنسان الفرد، وبالتالي فهي حداثة الفردنة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية المسلحة بالنظرة العقلانية للعالم هي وحدها التي يتعين على الإنسان أن يختار أهدافه في ضوئها ، فكلما تعمق الإنسان في تحرير الحاجات ، تعمقت نظرته الى نفسه، وحصلت هيمنة العقل وسيادة

Max weber, l'ethique prostestante et l'esprit du capitalisme, plon,1964,p.p.20.21-[1]

[2]- آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة،مصر، 1997،ص270.

[3]- محمد أركون ، الاسلام و الحداثة ، التديين، العدد3،الجمعية الثقافية الجاحظية ، الجزائر، 1990، ص221.

[4]- محمد محفوظ ، الاسلام و الغرب و حوار المستقبل، ط1، المركز الثقافي العربي،بيروت،لبنان، 1998،ص33.

القانون، ومنه الدفع بالحياة الدينية الى الانحصار عن حياة الأفراد الخاصة ، الثورة على الكنيسة و فصل الدين عن كل شيء، و إحلال التفسير العلماني اللائكي مكان ذاك.

و هذا يبرز التعديلات الاجتماعية للحداثة، و يصطلح عليه بما يعرف الحداثة الد وريية، و توجيه الفكر نحو الطبيعة ، واستخدام العقل العلمي الادا تي، و تطوير وسائل الكشف ، والتطبيق عن طريق التقنية : وهو ما يعرف بحداثة العقلنة.

أما نزوع الانسان الحديث نحو الوحدة والنمطية في السلوك ، فهذا يعني إقامة النموذج الحداثي على كل فرد بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والثقافي، فالحرية الفردية، لا يعني عدم خلق نوع من الانتظام والانسجام الاجتماعي ، ورسم صيغة ثقافية موحدة، وهذا إنما يدل على حداثة الجمهرة، ثم يرتقي هذا المفهوم ليكون أكثر شمولية واتساعا عن طريق تعميم كوني يفضي الى حداثة العولمة ، أي عالمية الحداثة التي تعني أن نمط من الأنماط الذي يعبر عن خصوصية ثقافية و بيئة اجتماعية معينة يوسع ويعمم ليشمل الجميع (1)

---

[1]- عباس محمد حسين سليمان،العقل و العقلانية النقدية، ط1،دار الجامعية،الاسكندرية،مصر، ،2002،ص09.

3 –قيم الحداثة

يعتبر الدارسين للحداثة وفلسفتها بأن للحداثة مفاهيم وقي م، وضعت عليها أسسها ومقومها ولقد لخصها الباحثون في ثلاث مقومات أو قيم و هي :

أ–العقلانية: Rationalité

وبهذا المبدأ عرفت الحداثة عموما، واليه نسبت ، ومازال الاعتقاد سائد. وكل بحث في العقلانية يقرن بصورة واضحة ومباشرة بالحداثة، حتى قيل الحداثة العقلانية ، أو عقلانية الحداثة فتبعا للعلاقة الوطيدة بينهما كما يرى ها برماس ، أن حضور الواحدة يستدعي الأخرى ، والعكس صحيح ، ومادام أن العقل هو المجال الذي يتحرك فيه الخطا ب الحداثي بكل متتبعاته ، وهذا أمر لا يمكن الشك فيه فالعقلانية هي مفتاح الحداثة وروح الإنسان الحديث بعد سيادة العبث والفوضى، وترك العالم عرضة للصدفة والهوى والخرافة ، كما كان الحال عليه في العصور الوسطى ، كما هو الإنسان الحديث ينظر، يأمل ، ينفذ ويبسط سلطته و يستبد ، و يحدد لكونه ذاتا عاقلة ، فهو الوحيد الذي يبرز وجود الأشياء و يعللها ، وعلى هذا الأساس ، تعتبر الرابطة الحميمة بين الحداثة والعقلانية أمرا بديهيا ، وينتج عن ذلك نزع الطابع السحري و الوهمي عن العالم ، وإزالة التصورات العتيقة و تعويضها بثقافة علمية عاقلة (وعلى هذا فالفكر الفلسفي في المناخ الكلاسيكي الغربي قد أسس حداثته بمحاولة إعادة الاعتبار الى العقل ، وإثباته من ناحية ، واستبعاد اللاعقل بجميع مظاهره من جهة أخرى ، باعتباره منبع الفساد والتشويش والخراب (..) ، وعلى هذا فالعقل مفتاح الحقيقة والأسطورة مخبؤها ، وبالعقل يستطيع المرء أن يسيطر على ما تخفيه الأسطورة ، وأن يكشف وظائفها لفهم مقاصدها)[1] فالحداثة بهذا تأسست على إعطاء أهمية خاصة للعقل إذ أصبح مبدأ لكل نشاط علمي ، ومرجعا لكل معرفة ، ومن شأنه أن يحدد علاقته الشائكة بذاته ، أو ما يعرف بالوجود الداخلي أو ما يحيط به ، أو ما يعرف بالوجود الخارجي ، فهيجل رأى أن ما من شأن إعمال الإنسان الحديث لأول مرة في تاريخ البشرية، النظر في

---

[1]- فتحي التريكي، و رشيدة التريكي، فلسفة الحداثة ، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان ،1992،ص69.

الآفاق وفي نفسه، و العمل على إزالة غربة الذات في الطبيعة ، و غ ربة الطبيعة في الذات[1] .

و كما يتصور ماكس فيبر ، فإن الحداثة ترتبط بالعقلانية في صورة تلازم واضح ودائم كرسه الفكر الغربي الى الحد الذي يجعله ارتباطا داخليا بديهيا ، بالنظر الى تاريخ أوروبا الحديث الذي اتخذت فيه الفنون والمنظومة الأخلاقية والقانونية منهاج العلم ، ونظرياته من قيود الدين وسيطرته ، والتي مثلت في نظر المثقفين الغربيين عائقا ، حال دون التقدم المرجو وهو ما أدى الى ثقافة دنيوية ، فالمعقولية هي قبل كل شيء حمل فيه تنظيم معارفنا، وتتخذ تدخلات الانسان لفهم الطبيعة والحياة ، فيها يقترب من حقيقة واقعها[2]

وترتب عن القول بالعقلانية كأساس للحداثة الغربية عقلنة جميع مناحي الحيا ة، سواء باستيعاب معطيات الماضي وتجاوزها، أو التأقلم مع معطيات الحاضر، والتهيؤ لاستقبال التطورات الجديدة ، ويمكن أن نحددها في :

أ-1عقلنة القول العلمي : وذلك بقطع الصلة بين العلم والتصورات الميتافيزيقية و تخليصه من هيمنة الايديولوجيا الدينية، واعتماد العقل البرهاني والتجريب ، وهذا ما أدى الى قيام النموذج الرياضي كمقياس أو حد لعملية و منهجية التفكير، وأصبح العلم نموذجا للفلسفة وقدوة لها، بدأت هذه العقلية من قبل علماء و فلاسفة أخذوا على عاتقهم محاربة تقاليد الكنيسة، وتواصلت مع كوبرنيك وغاليليو وديكارت [3] .

أ-2 عقلنة القول السياسي : جعل الظاهرة السياسية مستقلة قابلة للفهم العقلي ، فمع ميكيافيلي (1469-1527) أصبح الفعل السياسي منفصلا عن ميتافيزيقيا التفكير في تدبير شؤون الدولة ، وأصبحت السلطة خارج الوجدان الديني وبمشاركة المجتمع أو بعضه ، أي اعتبار السلطة السياسية اجتماعية (أي نزع القداسة عن المجال السياسي باعتباره مجال دنيوي للصراع حول الخيرات و السلط و الرموز) [4]، و أبرز ملامح العقلانية في الفعل

1- محمد الشيخ،فلسفة الحداثة في فكر هيغل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان،ط1، 2008، ص25
2- فتحي التركي و رشيد التريكي ، مرجع سابق ، ص28.
3- المرجع نفسه ، ص29.
4- محمد سبيلا، الحداثة و ما بعد الحداثة ، مرجع سابق، ص64.

السياسي تفويض أركان نظرية التفويض الإلهي و قيام نظرية العقد الاجتماعي ، والتي أبدع صاحبها في تصور قيام مجتمع ديموقراطي، إذ لا يمكن التفكير في العمل الديمقراطي خارج الأرضية الفلسفية، والسياسية الحداثية المؤطرة لهذا العمل .

أ-3 عقلنة القول التاريخي : إعادة قراءة التاريخ يتجاوز الأطروحة المسيحية التي تجعل بداية التاريخ مولد المسيح وبالتالي فتعقلن التاريخ يكون بالانفصال عن الصيغة الدينية المسيحية ، وتشكل الوعي بضرورة الوحدة الغربية وحدة غير دينية ، وعقلنة التاريخ تتطلب (الإنفصال عن التقاليد عموما وتشخيص الواقع الماضي تشخيصا يخول لنا فهم الحاضر والعمل على تغييره). [1]

أ-4 عقلنة القول الديني: إقتحم العقل الخطاب الديني ، خصوصا عندما استعمل العقل لفهم الخلق كضرورة قراءة النص الديني قراءة تستجيب لمتطلبات العصر ، وتقوية فكرة الايمان، ليس بناء على الموروث المنقول بل على المعقول (فالعقلنة في المجال الديني، تعني التدخل في جميع مستوياته بدقة لإصلاحه، والإبتعاد عن طريق الغطرسة و التسلط) [2]، وتأكد هذا من خلال أعمال توماس مور (1478-1535) ، عندما حاول أن يعطي للنص الديني المقدس معنى عقلية متميزا عن المعنى التقليدي النقلي ، وبسبب رفضه الاعتراف بالملك رئيسا للكنيسة وانتقاد للعلاقات السياسية والاجتماعية والخاضعة لسلطة الدين، أعدم بضرب عنقه، وهي العقوبة التي كانت سائدة في إنجلترا.

ب- الذاتية : إن القول بالأساس الذاتي للحداثة، لا يقل وزنا عن القول بأسسها العقلي، والحق أن الحداثة في معناها القريب والمباشر هي إعطاء الأولوية للذات كونها استعادة ثقة الإنسان المتعة، في أعماله وفي حريته، وفي عقله، وليس في التقليد.

فمنذ عصر الحداثة صار بمقدور المفكر أن يفكر بدء من ضمير المتكلم " الأنا " كانت مغيبة في العهد القديم و منغمرة في " النحن " .

1- فتحي التريكي و رشيد التريكي ، فلسفة الحداثة ، مرجع سابق ، ص31.

2- كمال عبد اللطيف ، الأسئلة الغائبة في الديمقراطيات العربية ، سؤال المرجعية و أسئلة المجال ، مجلة فكر و نقد، المملكة المغربية ، العدد 48، أفريل 2008، ص ص 11.10

فالفكر الحداثي،أعاد تشكيل نظرة الإنسان الى ذاته كذات مستقلة (هي مقر ومرجع الحقيقة لكل شيء (..) أي تنصيب الإنسان ككائن مستقل وواع و فاعل و مالك للحقيقة) [1].

ولعل أبرز ملمح تجلى فيه قيام الحداثة على الذاتية كان في أعمال ديكارت الذي وجه الفلسفة الحديثة نحو الذات "أنا" فصار الإنسان جوهرا صفته الفكر، وهو مركز ومرجع لكل حقيقة ، ومن خلال ذلك تشكل المفهوم الفلسفي للإنسان كذات للفكر الغربي، بكل ما فيه من نزعات عقلية ومن هوى ، وبكل ما تسعى اليه من نفع واستحواذ ، ويرفع عن الذات كل قيود الدين والأخلاق ، وتوجيه الفكر الغربي (وجهة جديدة نحو تحقيق غايات ذاتية أنانية).

فثمرة انتصار الحداثة (هي تحرير الروح واستقلالية الذات البشرية،وتقابل الإنسان مع نفسه كذات واعية ،سيدة،مريدة، وفعالة) [2]

جـ - الحرية : إن القول بالحرية كأساس للحداثة لا يقل قيمة عن القول بأساس العقلانية والذاتية، إذ يمكن القول بأن الحداثة هي الحرية ، فكما نظرت الحداثة الى العالم نظرة ملؤها العقل واعتبار الذات فقد عمدت كذلك الى جعل الإرادة البشرية أساس بناء المجتمع أو الدولة الحديثة ، فالحرية في الفكر الحداثي ، هي جوهر الكائن البشري ، وغاية وجوده ، وهي شرط لتحقيق الكمال ، والخلق الذاتي ، والأكثر من ذلك هي الشرط الضروري للحصول على مشروعية الفعل الأخلاقي والإجتماعي والإقتصادي ... إلخ.

وأول من حقق مبدأ الحرية ، فلاسفة الحداثة وروادها ابتداء من ديكارت حينما ربط الفكر بالإرادة ، وكذلك المفكر ليبنتز (1646-1716) الذي عمم مبدأ الإرادة هذه وجعل من كل كائن مريد، وكانط الذي جعل من الإنسان الكائن الحر بامتياز، وجعل من الحرية مقدرة الإنسان على التشريع لنفسه ، وكذلك من دون سند خارجي أو عون موضوعي [3].

المشروع الحداثي الغربي أساسه وصلبه الحرية، وهو مجتمع الطبقات المفتوحة، والدولة الحديثة هي الدولة المنسجمة و المعقولة ، دولة المواطنين الأحرار ، دولة الدستور ، لا دولة

[1]- عثمان أمين ، ديكارت ، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة،مصر،1969،ص28.
[2]- محمد الشيخ ، فلسفة الحداثة في فكير هيجل ، مرجع سابق،ص26.
[3]- نفس المرجع ، ص26.

حق الملوك في الملك بخرافة التفويض الإلهي، ودولة حرية الاعتقاد لإمبراطورية جبرية ، واعتبرت الحرية المعلم الذي يكشف عن الخلفية الفكرية التي انطلق منها مفكري عصر النهضة والانوار، ومنذ ذلك الحين أصبحت الحرية المحور الذي تدور من حوله كل التصورات حول قيام مجتمع سياسي ديموقراطي حر.

فحداثة الحرية هي التي تقوم على الاعتراف بالآخر كإرادة حرة لها حق الاختلاف والتواصل ، فالحرية بهذا هي ركن أساسي في النظرة الجديدة للتحديث.

و الحرية ليست مسألة نظرية تثار في الأذهان من أجل البحث فيها فلسفيا كما كان سائدا في عصور ما قبل الحداثة ، بل الحرية مسألة عملية تطبيقية تتجسد في مختلف مفاصل المجتمع ، الذي إبتغى سبل لحياته (فالوعي بالحرية لا يجري في عالم الفكر المجرد بل في مؤسسات تنظيمات ترافـق الثقافة المظهرة لفكرة الحرية ، وتتفاعل معها ، وهكذا تتألف حضارة الحرية من ثقافة الحرية، ومن مؤسسات الحرية و تتطور على الدوام من جيل الى جيل ، لا يتأثر التفاعل بين نشاط الثقافة ، وإيقاع المؤسسات فقط ، بل بتأثير التحولات داخل الثقافة ، وداخل المؤسسات أيضا). [1]

---

[1]- ناصيف نصار ، باب الحرية، إنبثاق الوجود بالفعل، ط1. ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت،لبنان،2003،ص 81

4- الحداثة و الأسرة في الغرب:

تأثرت الأسرة في الغرب بالقيم الحداثية الجديدة، وهذا ما تؤكده الكتابات الغربية، فلقد جاء في التقرير السنوي الذي تهدره الحكومة البريطانية بعنوان"التقرير المنزلي العام لسنة 1993" ، جاء أن حجم الأسرة البريطانية بدأ يتقلص بالنسبة للبريطانيين البيض ، فقد كان حجم الأسرة البريطانية سنة 1971 يتكون من 2.91 ، ثم أصبح 2.44 سنة 1993، ويشير التقرير إلى أن أسر البريطانيين من أصل هندي أو باكستاني أكبر حجم، وعدد الأطفال في الأسرة وصل الى 1.8 فرد منذ بداية الثمانينات، وهذا العدد يتضمن الأطفال المتبنين وأطفال أحد الزوجين، ومن المظاهر المهمة في تكوين الأسرة البريطانية، أن الأسرة المكونة من والد واحد (أب أو أم) إرتفع من 8% عام 1971 الى 22% سنة 1993، و بالنسبة للأمهات الوحيدات فقد ارتفعت نسبتهن من 1% سنة 1971 الى 18% سنة 1993 ولقد حاول بعض صناع الحداثة ما بين 1950 و 1968 إجراء دراسات معمقة على المجتمعات ، ورأوا أن الإنسان يعود رويدا رويدا الى ظاهرة التسري التي كان يحفل بع ها العهد البربري البدائي لكثير من القبائل، حيث الافتراس الجنسي المتوحش، فالذكر يطارد الأنثى لإشباع غريزته دون قصد، وتحقيق غايته البناء والسكن[1].

إن من نتائج الترسبات المادية المنبعثة من قيم الحداثة، الترهل الأسري، وتضخم النزعة المادية، والحرية الشاملة دون قيود للجنسين، وعشق الخصوصية، و ارتفعت العلاقات المبنية على رجل و إمرأة دون أولاد بشكل كبير، (إن الأسرة البريطانية التقليدية المكونة من أبوين أصبحت أكثر ندرة وفقا لآخر تقرير سكاني حكومي، فإن الترتيب الأكثر شيوعا للأسرة هو رجل وامرأة بلا أطفال، وفقا لإحصائيات أفريل 1991 حتى مارس 1992 فإن زوجا (رجل وإمرأة) من بين كل خمس أزواج لا يعيشون تحت مظلة الزواج، و أسرة واحدة من بين سبع

1- رائد جميل عكاشة ومنذر عرفات زيتون: الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة،ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي مع دار الفتح للدراسات والنشر، عمان ، الأردن،2015، ص532

أسر يعولها والد واحد (أب أو أم) و عائلة من بين كل إثني عشرة عائلة تتضمن طفلا من زواج سابق لأحد الزوجين[1]

في بدايات الفكر الحداثي ظل الكيان الأسري محافظا على الأركان المعروفة وهي : الأبوان والأولاد والمسكن ، والاعتراف الاجتماعي، والعاطفة[2]. وكان هدف الأسرة تتمثل في التكاثر ودعم الوحدة الإجتماعية والحفاظ على التركيبة المجتمعية، ودعم الحركة الإنتاجية، إلا أن ظهور الماركسية، وما أحدثته من تأثيرات واسعة في الفكر الغربي، وتوسع تيار الانساوية العلمانية الذي اتخذ من معاداة التقاليد والقيم الدينية مفتاحا للتنوير، حيث وصل الحد بنيتشه الى الحكم بنهاية الأخلاق المسيحية في كتابه "هو ذا الإنسان" [3]، فتح الباب لعلاقات جديدة ضمت الى الكيان الأسري، حيث لم يعد رابط الاعتراف الديني أو الاجتماعي بالعلاقة الزوجية هو الأساس، بل الأمر صار مرتبطا بإرادة الطرفين، كما أن الهدف لم يعد محدد بالتكاثر، ودعم الوحدة الاجتماعية بقدر ما هو نزعة فردية لإشباع الغريزة الجنسية وتحقيق الاستقرار البيولوجي الذي يجب تحقيقه لضمان الفعالية في الأداء الاقتصادي.

إن الفكر الكنسي القديم (المسيحي) تبنى المفهوم الديني للأسرة الذي يجعل من الرجل السيد، و المرأة الزوجة التابعة التي يجب عليها خدمة زوجها و صيانة أطفالها، و لذا كان رد فعل المفكرين الحداثيين عنيفا و جريئا حيث اعتبروا أن سلطة الكنيسة جعلت من المرأة عبد للرجل، و قيدت العلاقة و اختزلتها لذا من واجب الإنسان الجديد أن يرفض الأخلاق السائدة، و يحرر نفسه منها، و يرفض التصور القديم للعائلة و المجتمع، أن يسعى لتحقيق فرديته، و كينونته الذاتية بلا قيود، أو كوابح دينية و عليه أن يؤسس من جديد ما ينفعه قيمة و أخلاقا و نظام حياة.

---

[1]- نفس المرجع، ص534.

[2]- رائد جميل عكاشة ومنذر عرفات زيتون: الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة،ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي مع دار الفتح للدراسات والنشر، عمان ، الأردن،2015، ص532

[3]- فينك أويغي، فلسفة نيتشه، ترجمة إلياس بدوي ، دمشق، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي 1974،ص217.

و إحصاء 2008 للمنازل و قاطنيها من العوائل في بريطانيا، يبين الشبه التام و يؤثر لانقراض العائلة بالمفهوم الكلاسيكي أو الديني أو حتى العلماني المعتدل، و جاء تعريف تصانيف العائلة على النحو التالي[1]:

عائلة ثنائية التكوين: أب ، أم و أولادهما.

عائلة ثنائية التكوين: أب ، و أم (مطلقان سابقا أو يعيشان سوية خارج رباط الزوجية) و أولاده و أولادهما من علاقة أو زيجة سابقة...

عائلة ثنائية التكوين: أب و أم (يعيشان سوية خارج رباط الزوجية) و أولادهما من هذه العلاقة أو من علاقة أو زيجة سابقة...

عائلة أحادية التكوين : أم بمفردها (إما نتيجة الطلاق أو الترمل أو هجر عشيقها لها، و أولادهما الذين يكونون من أكثر من أب واحد.

عائلة أحادية التكوين:أب بمفرده (إما نتيجة الطلاق أو الترمل، أو هجر عشيقته له) وأولاده.

عائلة ثنائية التكوين: من جنس واحد(أي لواطيان أو سحاقيتان يعيشان سوية) مع أو بدون أولاد.

وبالتالي فلقد أنجبت العقيدة الحداثية العلمانية الممزوجة من الدين والسياسة ، الأسواق الحرة، والليبيرالية بطابعها السوقي الأهم الذي لا يعرف الرحمة ، والنزعة الفردية، والخصوصية المغرقة في الملذات، إن أبرز ما تلقنه العقيدة الجديدة، أن العلاقات الاجتماعية يحكمها الجدل والصراع، أن العلاقات الإنسانية خاضعة لمنطق الغريزة و التصور، ولهذا فإن التأسيس لأي مؤسسة من مؤسسات المجتمع ينبغي أن يخضع لهذا المنطق، وهذا مهد للتنميط المادي الواسع وإنتاج ما يسميه عبد الوهاب المسير " الإنسان السائل " الذي لا يهمه إلا إشباع الرغبة البيولوجية في جميع صورها. [2]

يقول المسيري في كتابه " دراسات معرفية في الحداثة الغربية " و هو يؤرخ لتطور التنميط المادي في الغرب الذي انقض على جميع القيم بما فيها القيم الأسرية : (يتم في مرحلة

1- أنظر صحيفة الديلي ميل البريطانية ، عدد 27 يونيو ، 2008م.

2- المسيري عبد الوهاب: دراسات معرفية في الحداثة الغربية، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة،2006،ص127.

بداية التحديث توليد منظومات أخلاقية مادية (إشتراكية أو رأسمالية) يؤمن بها الإنسان الرأسمالي أو الإشتراكي ، إيمانا عميقا، الى درجة أنه على إستعداد للموت من أجلها، وهو ما يعني أن النزعة الطوباوية والأحلام المثالية بالحرية والإخاء و المساواة والهيمنة الإمبريالية وإرادة القوة ذات فعالية ، ويشعر الإنسان من ثم أنه قادر على التحكم في حياته ومصيره، وعلى صياغة بيئته وذاته في ضوء المثل الاعلى الذي يؤمن به، ويتم ضبط الحياة من خلال التسامي على الرغبات (وكبتها أو قمعها و إرجاء الإشباع أو اللذة.

و رغم أن عملية تآكل الأسرة تبدأ، فتختفي الأسرة الممتدة لتحل محلها الأسرة النووية التي تبدأ في التفكك هي الأخرى، إلا أن الأسرة تظل مع هذا هي الوحدة الأساسية التي يتم من خلالها توصل القيم (أي القيم الحداثية) الى الأفراد، وتحويلهم الى مواطنين وكائنات اجتماعية) و يضيف المسيري [1]: (و يتسارع تآكل الأسرة الى أن تأخذ في الاختفاء تماما، وتظهر أشكال بديلة عن الأسرة (أسرة من رجل واحد و أطفال، إمرأة واحدة وأطفال، رجلان وأطفال، إمرأتان وأطفال ، رجلان وإمرأة وأطفال...الخ ، وتظهر حركة التمركز حول الأنثى الفيمنزم Feminism) التي تنظر للمرأة باعتبارها في حالة صراع مع الرجل ولذا لا تطالب هذه الحركة بحقوق المرأة وإنما تطالب بتحسين كفاءات الصراع (مع الرجل)، واختفاء الأسرة كآلية لنقل القيم وإعلاء الرغبات، بتزايد الطلب على الجنس عند الأفراد و يعمل قطاع وتجار اللذة على هدم القيم الأخلاقية، وإشاعة القيم الاستهلاكية التي تصبح المعيار للحكم على الإنسان. [2]

وبما أن قانون التصور هو الذي حكم منظومة الحداثة، وثم تلقينه للأجيال، فإن أهم ما يؤسس للأسرة قد انهار، حيث أصبحت المودة والعاطفة بين أفرادها مبنية على مفهوم الرغبة واللذة والاستهلاك فتحول الدافع الجنسي المضبوط في الشرائع السماوية والمنظومات الدينية الى رغبة وإنجذاب بيولوجي ينبغي تحقيقه، سواء كان إنجذابا ايجابيا أو سالبا، إيجابيا بالرغبة في الجنس الآخر، وسالبا بالرغبة في الجنس نفسه (رجل برجل، أو امرأة بامرأة) ،

1- عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مرجع سابق، ص127.
2- نفس المرجع، ص119.

ومن أسباب هذا التحول هو إحلال القيم الجمالية المادية مكان القيم الأخلاقية، فيصبح الجنس مرجعية في ذاته، وتصبح اللذة إحدى الآليات التي يستخدمها المجتمع الحداثي في استيعاب الجماهير في عمليـة الضبط الاجتماعي، و تتم هذه العمليات بالإغواء و ترسيخ الإحساس ، بأن حق الإنسان الأساسي و الوحيد هو الاستهلاك، و بأن إشباع اللذة هو أقصى تعبير ممكن عن الحرية الفردية. [1]

و أدى كل ذلك الى انخفاض معدلات الزواج و تنامي العلاقات السالبة ، و صعود المجتمع الهجين الذي لا يعرف اصلا أفراده الذين تلقوا رعايتهم و تنشئتهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية ، و انخفضت معدلات الشباب بسبب عدم الإنجاب ، حيث يفضل الغربي الحداثي قضاء الشهوة ، وتحصيل المتعة دون تبعات ، مما دفع بعض السياسيين الى دق ناقوس الخطر خاصة مع الدراسات التي تتنبأ بانخفاض معدل الشباب في أوروبا الى سبعة ملايين و نصف سنة 2025 . [2]

و قد تم اعتماد حلول ترقيعية باستيراد أسر والعائلات الفقيرة ، وتم فتح باب التبني على مصرعيه و خصص ميزانيات ضخمة للتلقيح الاصطناعي ، كما وتم تخصيص منح مغرية للأسر التي تنجب مع الرعاية التامة من الدولة للأطفال من النشأة حتى الرشد ضمن ميثاق الضمان الاجتماعي .

إن الأسرة في نظر المفكرين الحداثيين يجب أن تؤدي دورين أساسين :" هي دمج الأطفال في الحياة الاجتماعية أولا ثم العمل على استقرار شخصية الراشدين ". [3]

إن العالم الغربي تحكمه المادة و الشركات العابرة للقارات التي لا يهمها سوى نسب الإنتاج المحققة ، والتي تحمكها المادة التي وضعها الإنسان الغربي ذاته ، وتمجد النزعة الفردية والأمجاد الشخصية على الكيان الأسري والطموح الجماعي،وتتصف النزعة الفردية بالصلابة، ولا تعرف الشفقة ، واكتسحت النزعة الفردية المعمار، اللباس ، الأكل ...الخ ،

[1]- نفس المرجع ، ص120.
[2]- عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مرجع سابق،ص 120.
[3]- المرجع السابق ،ص 126.

وامتزج الإنسان بالطبيعة ، وتخلى عن المسؤ ولية الدينية والالتزام الأخلاقي الذي يحد من النزعة الفردية .

ولذلك فالأخلاق في نظر الإنسان الحداثي هي مجموعة الإجراءات يتفق عليها أعضاء مجتمع ما، فإذا ما رأو في يوم ما أن الرابطة الأسرية إلى القوالب التي اتفقوا عليها ، وحسب المصالح المتغيرة ، وهذا دليل على حرية الإنسان وحريته المطلقة و تحرره من ضغوطات الدين، وما الزواج كما يدعون إلا عقد رضائي للمتعة الجنسية في الأساس ، ويمكن أن تتغير صورته و غايته ، فالأخلاق و القيم بمعناها الديني في منضومة الحداثة تتسم بحد من الثبات ، وعدم التطور ، مما جعلها منفصلة عن الواقع اليومي ، عكس أخلاق الحداثة التي تعني في نهاية الأمر التسليم كما هو قائم و الرضوخ له ، والقدرة على تعديل القيم بعد إشعار قصير للغاية ، و التغير السريع و معايشة بيئة كل ما فيها يتغير.

ولقد كان لهذه العلاقة لخاصة بين الإنسان و رغباته التي ما انفكت تتزايد و تتجدد في طور الحداثة أن أنتجت إنسان تائه و علاقات اجتماعية جد سريعة و متغيرة و ظل الناس طريقهم وانعكس ذلك على الإنسان و الأسرة و الوجود ، و تجسدت في شعور مستمر بالقلق ، والتوتر العميقين ، و خوف أبدي من انحلال الحياة الاجتماعية الى فوضى لا حد لها وأحداث القتل الغامضة وفصول العنف المجاني الدموي، وتحول نمط الحياة الغربي الحداثي الى ملهاة تراجيدية يتحكم فيها المجانين والأوغاد، جعل أحد نقاد الحداثة يصف الوضع بأنه (نوع من عدم الراحة الذي يعتبره الكثيرون نوعا من الخواء أو فقدان المعنى الذي غالبا ما يصيب معظم الناس بالرهبة و الخوف [1]و لذلك سمى روجيه غارودي " المفكر الفرنسي الكبير" عالم الحداثة ، وما بعدها بفلسفة موت الإنسان. [2]، ولا شك أنه يشير الى نهاية الإنسان كنوع و كسيد مسؤول له غاية ووظيفة.

لقد قزمت الحداثة دور الدين لإعتبارات فكرية وسياسية وعلمية ، ورأت فيه مرحلة من مراحل تطور العقل الإنساني، تزول مع بلوغ الإنسانية مرحلة العقلنة والعلم، ولم يعد لأي فرد

---

[1]- رزبرج نيكولاس: توجهات ما بعد الحداثة، ترجمة ناجي رشوان ،ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002،ص192.
[2]- روجيه غارودي: البنيوية، فلسفة موت الإنسان، ترجمة جورج طرابيشى، ط2، دار الطليعة، بيروت ، 1981،ص135.

الحق في إدعاء امتلاك الحقيقة أو نقلها، فالحقيقة في الواقع الجديد نسبية، وعلى ضوء هذه النسبية تبنى المجتمعات الجديدة، فتعاد صياغة فكرة الالتزام الأخلاقي، والعقود الاجتماعية و البنية الاقتصادية ، و هكذا فـإن كان هناك مدخل حقيقي لفهم العقل الغربي فهو صراعه مع الحداثة، و قيم الليبيرالية والماركسية قيم مادية تخدم الذات الفردية البيولوجية، ولا تؤمن بالقيم الأخلاقية وأخضعت المبادئ لخدمتها، ولا يخضع الفرد الغربي لسلطة علوية أو أبوية أو دينية فالفرد مرجعيه ذاته، وتغيرت أشكال الأسر وفقا لوجهة النظر الكثيرة، فالنظر الى الأسرة منذ فجر التاريخ كان يأخذ الصور الآتية[1]:

النظر الى الأسرة من خلال الجنس متعددة الزوجات ، وأخرى لزوجة واحدة .

والنظر الى الأسرة من خلال السلطة، وتجد شكل الأسرة التي يحكمها الشيوخ أو كبار السن أو نجد أسرة السلطة الابوية أو أسرة سلطة الأم.

و اقتصاديا نجد أسرة مستقلة، استقلالا ذاتيا أي عندما يكون في وسعها أن تنتج بذاتها كما تحتاج إليه لتعيش دون مساعدة الآخرين.

ونجد أسرة تبعية عندما لا تستطيع الأسرة إلا أن تؤلف جزءا من حركة اقتصادية واسعة وكاسحة، و تكون، ومن ثم تابعة لها على نحو جزئي أو كلي لتلبية حاجاتها.

ولقد اندثرت جل الصور السابقة في الغرب عدا الصور الأخيرة، والتي تمثل أقلية لأسر لا تزال تتشكل على أساس الرباط الديني والأخلاقي، لكنها مثقلة بترسبات الحركة الاقتصادية الصماء، من خلال الضرائب الباهضة، و الإغراءات الضاغطة و الضرورات المتزايدة، لذا توسعت الأسرة النواة أو النووية و اندثرت الأسرة الممتدة والأسرة النواة هي الأسرة المكونة من الزوجين، وأطفالهم، وتتسم بسمات الجماعة الأولية وهي النمط الشائع في معظم الدول الغربية، وتتسم الوحدة الأسرية فيها بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها بسبب صغر حجمها، و الاستقلالية في المسكن، والدخل عن الأهل ، وتعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لفترة

[1]- محمد صالح ثناء،الأسرة و العولمة جدل الأختلاف و الحوار، مرجع سابق، ص160.

مؤقتة كجماعة اجتماعية، حيث تتكون من جيلين فقط، وتنتهي بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، و تتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية.

إن السبب الأساس في اندثار الأشكال الصلبة للأسرة الغربية يعود الى العقيدة الجديدة، وهي إعتناق الليبيرالية و الرأسمالية و أبعادهما الإجتماعية المدمرة.

إن أهم الأسباب التي أدت الى انهيار الأسرة في الغرب، ابتدأ من انهيار القيم الحضارية أولا ثم انهيار القيم الأسرية التقليدية، وحيث أن نمط التفكير الغربي، المرتبط بنظرية المعرفة الغربية وعليه النسبية والعدمية والإلحاد هم أهم الأسباب انهيار الأسرة و قيمها.

تعتبر العلمنة أهم آليات الحداثة و هي الاتجاه اللاديني الذي يلغي و يقصي المرجعيات الدينية من جميع مجالات الحياة ويرفض المنظومات المتجاوزة للمادة، والتي تؤمن بالغيب والالتزامات الأخلاقية، وقد تم علمنة القيم الأسرية بالتدرج، من خلال الدعوة الى ما يسمى بتحرير المرأة، و المناداة بدورها المجتمعي الذي تتقاسمه مع الرجل، أو تتفوق فيه عليه، ومن هنا نشأ اتجاه " الجندر" ، الذي يعتبر نفسه في صراع مستمر مع الرجال، فالمرأة في إطار العلمنة الشاملة لا ينظر إليها كالنظرة التقليدية التي جعلت منها مربية أطفال أو أما عطوفا أو زوجة تنهض بأعباء زوجها، بل هي الكائن الاجتماعي الذي تتحقق هويته فقط في شبكة العلاقات الإنسانية و الاجتماعية الواسعة، ثم تدرجت الى مفهوم الفرد الذي تتحقق كينونته في مرجعية الذات والمرأة أسمى وأجمل ما في الوجود حسب التسويق الجمالي الحداثي لهذا الطرح، وبالتالي فعليها أن تبدي كل نزعتها الجمالية والأنثوية لتصل الى الإشباع، ولتكون وحدة اقتصادية تساهم في الإنتاج والنماء، عبر الإغراء والدعابة، والجذب الجنسي، وقد تطور تحديث المرأة الى درجة الاستغناء عن الكيان الأسري والإنجاب، بل ظهور نزعة تؤكد وجود عالم المرأة مستقلا تحكمه رؤية معرفية مستقلة،تزعم أن الرجال ليس بمقدورهم فهم المرأة، وإنهم لا يمكنهم دخول عالم النساء، والعلاقة تتحول الى السلب، أي علاقة أنثى بأنثى لأنهن أقرب الى فهم بعضهن، وهذا هو اتجاه الجندر، وتطور هذا الاتجاه في الغرب لينادي بحقوق الشواذ وبقانونية الزواج المثلي أي رجل برجل، أو أنثى بأنثى،

واعتناق المرأة لفكرة أن جسدها ملك لها، وبالتالي من حقها أن تعبر عنه بكل السبل كالممارسة الحرة للجنس، دون أي قيد، و ممارسة السحاق، إن هذه الأوضاع الخطيرة للأسرة أدت الى إنخفاض المواليد الى ما يقارب 17 مليون مستقبلا و خاصة في ألمانيا السويد، بريطانيا، فرنسا ... إحصائيات 1990 . [1]

وظهرت أشكال غريبة جدا من العلاقات الاجتماعية وتحطم الرباط المقدس للعلاقة الزوجية المبنية على الشرعية الدينية والاعتراف الاجتماعي، وضاعت فرص اللقاءات الجماعية لمناسبات الأفراح و سادت اللحظة السادية التي تتميز بالسكون، وانفصال كل شيء عن الغاية والقيمة الأخلاقية الدينية الاجتماعية وأصبح الزواج فعل طبيعي عادي مادي، لا يختلف عن أي فعل آخر (و هذا بالطبع مرتبط بعلمنة الجنس) [2]

وكما ضاعت القوامة من الرجل، وأصبح القرار مشتركا، وضاع الأطفال في تنازع الإرادتين، وتاهت المرأة في البحث عن الاكتفاء الاقتصادي، و فتح الباب لتجارة الدعارة واسترزاق النساء بأجسادهن، وإرتفع معدل الإنجاب خارج الزواج ، مع انعدام المسكن والمأوى الأسري الدافئ فكان مصير نسبة كبيرة من الأطفال بيوت الرعاية الاجتماعية، وهكذا تداخلت الأصول والأنساب وتوسع المجتمع الهجين فازدادت الجرائم والانتحار وانتشرت وتعددت النقابات والجمعيات المنادية بحقوق المرأة وجمعيات حقوق الطفل وجمعيات المشردين، وحل الصراع الثقافي، عبر المحاكم، بدل التراحم المعهود في الأسرة التقليدية، (وتحل العلاقات التعاقدية الرشيدة محل العلاقات التراحمية التضامنية، و يتحول الأطفال على سبيل المثال الى وحدات اقتصادية منتجة في سن مبكرة [3]، وظهرت بيوت المسنين ودور رعاية الأطفال، فالحضانة تضم أبناء بلا آباء، وبيوت المسنين تضم آباء بلا أبناء، والاعتراف بالأطفال غير الشرعيين، و ظهر تأجير الأرحام، و تضخمت الفردية والتركيز على الحرية المطلقة، والتغير بكل الطرق، وفي شتى مجالات الحياة، وتاه الإنسان الغربي وسط التزاحم

---

[1]- المسيري عبد الوهاب، العلمانية، الجزئية و العلمانية الشاملة ،المجلد الثاني،ط2، دار الشروق، القاهرة،2005 ، ص163.
[2]- مطبقاني مازن صالح، الغرب من الداخل: دراسة للظواهر الإجتماعية مركز المدينة المنورة للدراسات و البحوث، كتاب منشور على موقع المركز www.madinacenter.com
[3]- المسيري عبد الوهاب، العلمانية، مرجع سابق، ص21.

والتنافس المادي، والشعور المستمر بالقلق، والتوتر العميقين مع طغيان العقل والعلم والتكنولوجيا كآليات على حياة البشر، وتجاهل البعد الإنساني، الأخلاقي، الديني أصبحت المجتمعات الغربية تعيش حياة السيولة والميوعة، والانحلال التام، ولا تعير للأخلاق أي قيمة ما عدا لمفاهيم العقلنة، والفردانية والحرية والإنقياد وراء الرغبات و النزوات و إشباعها بكل الطرق ومهما كان الثمن.

وبالتالي ، فالحداثة الغربية بلغة منظريها لم تحل مشكلة الإنسان مع ذاته، ولا مشكلته مع الكون، وصراعه الأبدي الذي إنتهى بتنميطه ورميه في المجهول كحلقة من الحلقات الغير متناهية، ولا هي شفت سبب تعلق الإنسان الفطري بالغيب، وعطش الروح للمعاني والأخلاق الروحية، ولا هي كرمته بإعطائه حقوقه ومكنته من شرفه كسيد للكون... والنتيجة أن هذه الفلسفة الغربية الحداثية، فقد قضت على إنسانية الإنسان وهي فلسفة موت الإنسان. (1)

وهذا المفهوم هو حالة مثالية تريد فلسفة الحداثة تكريسها عبر إخضاع الإنسان تماما لمنطق الآلة الذي لا يعرف التوقف وتتجسد كما يقول الدكتور المسيري في صورة "السوق/ المصنع،حيث التعاليم المادية الصارمة، وأهمها تحول الطروحات الاقتصادية و انقلابها من المفهوم القيمي الى المفهوم الكمي الإنتاجي أو ما يسمى بقيم (السوق/المصنع) التي لا تكترث بالفرد ولا بالإنسان، ولا بالخصوصيات ولا بالغايات أو القيم الإنسانية، فهي تتجاوز الإنسان ومعتقداته، ويخضع لها، وهكذا أصبحت المقاربة الجديدة لمفهوم الأسرة في الدول الأكثر رأسمالية، أنها كيان لأداء وظيفة اقتصادية، بعد أن كانت كيانا لحفظ الوحدة الاجتماعية كما حاولت الحداثة نقض الهوية، والتأسيس لمرجعية العدم، أي الأصل في الإنسان و الأشياء عدم تعلقها بأي مرجعية، فتبقى بذلك أسيرة الواقع المنقلب، و هذا ماكان على مستوى القيم التقليدية للأسرة حيث تم تجاوز المفهوم التقليدي للرابطة الزوجية، و

---

[1]- عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مرجع سابق، ص22.

المؤسس على الإعتراف الديني و الإجتماعي و إرتبط بالمصلحة الفردية و مناسبة الظروف و الوقائع فسقطت القداسة عن الكيان الأسري. [1]

[1]- نفس المرجع ، ص177.

5-نقـــــد الحداثـــــــــــة:

إن نظرة استقرائية موضوعية لمنظومة وجذور الحداثة تكشف بوضوح أنها تركة واسعة للفكر الأوروبي بتاريخه الطويل، ورموزه المهمة ومراحله الأساسية والمنظومة الفكرية الغربية التي اتسعت فشملت الفلسفة والتاريخ، والأنتروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والفكر السياسي، وكانت رهينة ميتافيزيقا المادة التي قادت الى تكريس الفردية بدل التعددية والعصبية بدل الاختلاف والمادة بدل الروح والأبدية بدل الزمن، فتم تزييف الوحي ورهنه بوجود لم يعد ثابتا، فأبرز القيم المشكلة للحداثة الغربية و تضع تصور المجتمع الغربي في الإطار الإبستيمي المعرفي و الزمن و هما:

الطبيعة المادية: ويقصد بهذا أن الطبيعة نظام يتحرك ، بالهدف أو غاية ، نظام واحدي مغلق مكثف بذاته، يتجاوز مركزية الإنسان، وترجع إليه كل الظواهر مهما بلغ تنوعها، وهذا المبدأ كامن في الطبيعة ذاتها، لذلك فالواحدية هي الأصل هذا العالم، فالكمونية الروحية بالنسبة للغرب حيث الاله يحل في مخلوقاته، ويمتزج بها ، ثم يتوحد معها ويذوب فيها، بحيث لا يصير له وجود دونها، ولا يصير لها وجود دونه، فهو إله إسما ، ولكنه هو"الطبيعة/ المادة" فعلا وتحدث الغرب عن " الروح المطلق" ، وعن "روح التاريخ" وكل ما يعنيه ذلك أن الإله وحدة الوجود الروحية يتدخل في الطبيعة ويكمن فيها وفق عناصر محسوسة.

واستغنى الغرب بإسم الحداثة عن أية لغة روحية أو مثالية، ويخضع الوجود للمبدأ الواحد ألا وهو " قوانين الطبيعة" ، أو " القوانين العلمية" ، أو قوانين الحركة، وهو قانون شامل يمكن تفسير كل الظواهر ، ومن بينها الظاهرة الإنسانية من خلاله ومن ثم فعلى الإنسان أن يتخلق بأخلاق الطبيعة ، فلا رحمة ولا مشاركة، ولا ثبات، كما عبر عن ذلك هتلر " يجب أن نكون مثل الطبيعة و الطبيعة لا تعرف الرحمة و الشفقة."

كما ينتفي الجوهر الإنساني المتمثل في (الحياة، الضمير، الروح) ويتحول الإنسان الى " حيوان كامل خاضع لقوانين التطور والطبيعة "، فلا يختار ولا يقرر، فكل شيء تم اختياره

وتقريره له، وهو لا يحمل أية أعباء أخلاقية بل يتصرف بشكل آلي حسب طبيعته، لا خير فيها ولا شر ولا أسئلة كبرى.

الحرية والتحرر: تعتبر الحرية والتحرر في المنظومة الحداثية ليس مجرد شعارين، بل هما قيمتان ناتجتان عن التفكير العقلاني و المدني، ويعتمدان على صرامة التنظيم العقلاني الضامن للحقوق الفردية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية للجميع، ويكفل الحريات الفردية و العقدية والسياسية، كما عبر الأديب و الفيلسوف" فولتير voltaire " : (أن أفكر و أدع غيري يفكر، أعتقد أدع غيري يعتقد، و آخذ من غيري بما يثري حيائي."[1]

ففكر الحداثة يريد تحرير الإنسان في شكله و لباسه، وأكله ومعيشته في بيته، وخياله بما ينمي حسب مفكري الحداثة في داخله الروح الإنسانية الطامحة للتفوق والتحرر والإنعتاق من التبعية.

وتدعو الحداثة الى إستقلال الفن و تحول القيم الجمالية الى مجرد متع مؤقتة وإستحضارها في نمذجة المجتمع والمساهمة في رفع أذواقه ليساهم في الخلود، وإستمرار المجتمع، ولقد ركزت نظريات الحداثة على تغيير الواقع الإجتماعي، و الانفتاح على عالم الجسد، فالجسد أو الواقع المادي هو اليقين الوحيد الباقي بعد غياب البعد الرمزي.

وتغير مفهوم العمل داخل منظومة النظريات الإقتصادية ، وأصبح المفهوم الحداثي للعمل يرفع من قيمة الأداء الفردي والإبداع والقدرة على تغيير الواقع، مما أدى الى تنافسية ساهمت في تطور الحضارة الغربية بشكل كبير، ولقد ذاب الإنسان مع وسائل الإنتاج الى درجة التخلص منه حين عجزه البسيط، فإن الحداثة حطمته بإسم الإنتاج.

و أكثر ما تعلق به الحداثيون هو " المقولة الفلسفية" : " إن الإنسان هو مقياس كل ما هو موجود على أنه موجود" ، إن الوجودية و الحداثة تقدس الفرد، و قامت فلسفتها الرئيسية على تفسير الوجود و الأخلاق طبقا للصورة و المنفعة الذاتية[2].

1- الزيني محمد عبد الرحيم، منهج للحوار بين إتجاهات الفكر الإسلامي، مجلة منير للحوار بيروت 1999،ص64

2- الفلسفة الفرنسية من ديكارت الى سارتر، ترجمة فؤاد كامل دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، دون تاريخ،ص174.

و ترتكز الحداثة على العقلانية و التجرد من الأساطير و الغيبيات و التركيز على الإنسان و عقله و عبقريته و تركز على أن الإنسان يصنع ذاته و كيانه بإرادته و يتولى خلق أعماله وتحديد صفاته وماهيته باختياره الحر، دون ارتباط بخالق أو بقيم خارجة عن إرادته، و عليه يختار القيم التي تنظم حياته. فالحداثة ترفض الأخلاق السائدة و تحرر الإنسان من التصور القديم للعالم، و تعترف بقدرة و قوة الإنسان الفرد.

أ -نقد الحداثة عند الغربيين(آلان تورين):

علماء الإجتماع الغربيين إستطاعوا عبر آرائهم النقدية أن يكتشفوا مساوئ الحداثة، ومخاطرها، و لكنهم مع ذلك كانوا يرجحون الجوانب الإيجابية لهذه الحداثة، على مضامينها السلبية، و لم تستطع الحداثة بنزعتها العقلانية و مغامراتها العلمية أن تحقق الغايات التي كانت في أصل وجودها، إن مأساة الحداثة كما يقول تورين: " أنها تطورت ضد ذاتها " [(1)]، و هذا يعني أنها في الأصل وجدت من أجل تحرير الإنسان ولكن وضعته في أقفاص عبودية جديدة هي عبودية العقل، والعقلانية وأصبحت الذات الإنسانية في سياق هذا التطور موضعا للعلم و العقلانية، وثم إستلاب هذه الذات، من مقومات وجودها الإنسان.

لقد أعلن جان جاك روسو J.J.Rousseau (1712-1778) زعيم النزعة الطبيعية، في القرن الثامن عشر عن مسالب الحداثة (السلبية) و مخاطر العقلانية التي اجتاحت العمق الإنساني و استلبت المشاعر السامية للإنسان، و أكد كل هذا في مختلف أعماله، بدءا من العقد الاجتماعي Le contrat social و إنتهاء بكتابه إميل Emile

يهاجم روسو بشدة التقدم العلمي الذي أدى الى تشويه الجانب الإنساني في الإنسان، ونادى بإصلاح التربية والقيم والمؤسسات السياسية والدين من أجل الإنسان في أعمق مضامينه الإنسانية، وإذا كان الإنسان اليوم يحتل مكانا مركزيا في دائرة تصوراتنا، فإن هذا يعود بالدرجة الأولى الى روسو، وهذا حسب قول كانت فإن "روسو هو نيوتن العالم

---

[1]- آلان تورين ، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، المطابع الاميرية، القاهرة،1998،ص33.

الأخلاقي[1]، ويؤكد روسو أن الحضارة المادية العقلانية تؤدي الى تراجع الأخلاق وتراجع القيم الإنسانية وتدفع الإنسان الى دوائر الاستلاب والاغتراب، وفي هذا السياق يرى روسو، أن المجتمع ليس عقلانيا، وأن الحداثة تفسد أكثر مما تقدمه من فوائد، ومن أجل انتصار العقل والعقلانية يجب التخلي عن الذات الإنسانية المتفردة وما تنطوي عليه هذه الذات من كرامة وخصوصية، وهنا يجب على الإنسان أن يخضع لعقله، وتأملاته العقلية، وذلك على حساب عواطفه، ومشاعره، وقيمه الخاصة ، وعلى هذا الأساس يتحول الإنسان عبد لعقله، وللعقلانية التي تنتهك وجود الإنسان وتسلبه[2].

لقد شكلت الحداثة على مدى القرون الماضية مادة لنقد المفكرين الغربيين أنفسهم مثل ماركس ونيتشه وفرويد، وإستطاعوا أن يفندوا جميع الأسس التي قامت عليها الحداثة.

وفي ظل هذه الإنتقادات المتنامية طرحت العلاقة الإشكالية بين الجانب الذاتي في الإنسان، (الذاتية الإنسانية التي تمثل الجانب الإنفعالي والعاطفي من كرم وحب وكراهية وأحاسيس، ومشاعر، وقيم وإنتماءات) والعقلانية نفسها بوصفها ، إحدى أهم التحيات التي واجهتها الحداثة، فالحداثة تؤكد العقلانية، وهي لا تعير أي إهتمام أو قيمة للجانب الذاتي الروحي العاطفي للإنسان، وإذا كان تجاهل هذا الجانب الذاتي هو الذي يضع الحداثة في وضعية أزمة، ويزيد من حدتها، فالإنسان الذي يتجرد من أحاسيسه وعواطفه لحساب العقلانية يضع نفسه في نزاعات إعتباطية من التعصب و التحيز والإنكماش.

لقد فقدت الحداثة قدرتها على تحرير الإنسان بعد ان أدت دورها التاريخي، وفي هذا السياق يقول تورين: "بقدر ما تنتصر الحداثة، بقدر ما تفقد قدرتها على التحرر ويشرح تورين هذه الإشكالية ، إشكالية التحرير و العبودية " ، فيما بين عصر التقاليد، وعصر الحداثة، فيقول " كنا نعيش في الصمت، صرنا نعيش في الضجيج، كنا معزولين فصرنا ضائعين وسط الزحام، كنا نتسلم قليلا من الرسائل، و الآن تنهمر علينا كوابل من نار، لقد انتزعتنا الحداثة من الحدود الضيقة للثقافة التقليدية المحلية، التي كنا نحياها، وألقت بنا في

[1]- آلان تورن ، المرجع السابق، ص40.
[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة

جحيم الحرية الفردية، لقد ناضلنا ضد نظم الحكم القديمة الفاسدة وميراثها، أما في القرن العشرين فضد الأنظمة الجديدة والمجتمع الجديد والإنسان الجديد." (1)

و بالنسبة لآلان تورين A.Tourain ، وهي عملية عملية إنتشار المنتجات العقلية والعلمية والتكنولوجية وهي بالتالي حالة رفض للتصورات القديمة التي تقوم على أساس ديني مثالي وهي كذلك القطيعة من الديانات التقليدية، وهي مجال العلم والحياة الإجتماعية، غايتها بناء مجتمع عقلاني يعتمد العقلانية في كل شيء وخاصة في مجال الحياة الشخصية والإجتماعية وهذا يقتضي حالة رفض لجميع العقائد والتصورات ، وأشكال التنظيم الإجتماعي التي لا تستند الى أسس عقلية أو علمية. (2)

ويقول تورين : " تستبدل الحداثة فكرة الله بفكرة العلم و تقتصر الاعتقادات الدينية على الحياة الخاصة بكل فرد هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لا يكفي أن تكون هناك تطبيقات علمية تكنولوجية للعلم كي نتكلم عن مجتمع حديث، ولكن يجب أيضا حماية النشاط العقلي من الدعايات السياسية والإعتقادات الدينية ." (3)

لقد مزقت الحداثة العالم المقدس الذي كان إلهيا وطبيعيا، ومزقت الإنسان وخلقت هوة بين الإنسان وبين عقله إن القوة الأساسية للحداثة، قوة فتح عالم كان مغلق، تستنفذ نفسها كلما تزايدت التبادلات وزادت كثافة البشر ورؤوس الأموال والسلع الإستهلاكية ، وأدوات التحكم الإجتماعي والأسلحة، ونسعى الآن للتخلص من الجماهير، ومن التلوث ومن الدعاية، وكما يقول دور كايم، كلما تقدمت الحداثة كلما إبتعدت السعادة، وكلما زاد الشعور بالكبت وعدم الإشباع. (4)

وإن كان الفكر الحداثي، سواء في صيغته الليبيرالية أو في صيغته الماركسية، يقوم على تأكيد الصلة بين تحرير الفرد والتقدم التاريخي، وهو ما وجد تعبيرا له في الحلم يخلق إنسان جديد في مجتمع جديد.

---

[1]- آلان تورين، نقد الحداثة ، المرجع السابق،ص55.
[2]- نفس المرجع، ص56.
[3]- نفس المرجع، ص29.
[4]- آلان تورين، نقد الحداثة، المرجع السابق ، ص179.

ولقد وضعت الحداثة فكرة المجتمع محل فكرة الله، ولقد قالها "دور كايم" بشكل صريحمن الجميع، واليوم تطيح أزمة الحداثة بفكرة المجتمع كانت هذه الفكرة مبدأ موحدا، بل واكثر من ذلك مبدأ للخير، وأصبح الشر هو كل ما يتعارض مع الاندماج الاجتماعي، فلنقم بأدوارنا ولنؤد وظائفنا، ولنعرف كيف نعد العدة للقادمين الجدد، ونعيد تقويم المنحرفين [1]، إرتبطت فكرة الحداثة دائما بهذا البناء لمجتمع آلي في بدايته، وثم تحول بعد ذلك الى نظام و جسد اجتماعي تساهم أعضاؤه في الأداء الوظيفي الملائم، جسد مقدس وروح خالدة يحولان الإنسان الهمجي الى متحضر، والمحارب الى مواطن، والعنف الى قانون، لم يختف هذا التصور فهو مزال يزين الخطب الرسمية، ولكنه فقد كل قوته، نحن نؤمن في الغالب بضرورة النظام العام، و قواعد اللعبة الاجتماعية، و نحن نخاف من العنف، و كذلك من العزلة، ولكننا تعلمنا أن ندافع عن الفرد ضد المواطن و المجتمع و أن نطلق مصطلح سيطرة، أو تلاعب على ما كنا نسميه الإندماج.

إن الحداثة أصبحت إنتاج و استهلاك ضخم و أن العالم الخالص للعقل قد تم غزوه من قبل جماهير تضع آليات الحداثة في خدمة العقلانية . لقد هبت حركة الحداثة على مجتمعات غير قادرة على التكيف معها مجتمعات تعاني من وطأتها بدلا من أن تستخدمها و ما كان يعاش كتحرر ، أصبح اغتراب و تقهقر، حتى انتصرت في كثير من أرجاء العالم القومية المكتفية بذاتها، و جاء بعد ذلك إنغلاق عدد من المجتمعات على نفسها، و يركز تورين في كتابه على قول، لم يعد لدينا ثقة في التقدم لم نعد نؤمن بأن الثرى يقود الى تحقيق الديموقراطية و السعادة، لقد ذهبت الصورة التحررية للعقل و أعقبها الخوف من العقلنة.

يرى آلان تورين أن التقدم الذي أحرزته البشرية لم يعد منظورا إليه باعتباره انتصارا للعقل أو تحقيقا " الحداثة في أزمة " للروح المطلق ، و أصبح ينظر إليها على أنها انتصار لتحرير الطاقات و الحاجات الطبيعية، لم يعد يقف في وجهها أبنية مؤسساتية أو إيديولوجية، و اكد أن المجتمع كمجموعة هو حقل صراعات و مفاوضات و توسطات بين العقلنة، و

[1]- نفس المرجع ، ص198.

تحقيق الذات يمثلان وجهي الحداثة المتعارضين و المتكاملين في نفس الوقت . والحداثة في نهاية الأمر بالنسبة لتورين تجعل الفرد يشعر في داخله بالإتجاه نحو الاندماج الاجتماعي سواء كان هذا الاندماج دينيا ، أو سياسيا ، أ, قانونيا ، و يؤمن له الإغراءات الشمولية التي تناوبت على العالم منذ ما يقارب القرن و غطته بمعسكرات الاعتقال و بالحروب المقدسة، فالحداثة رفض لكل أشكال الشمول و الحوار بين العقل و الذات كمكون لها هو الذي يحتفظ بطريق الحرية مفتوح. [1]

ب – نقد الحداثة عند العرب المسلمين (طه عبد الرحمن):

تكلم طه عن الحداثة وروحها في كتابه حيث يؤكد أنه لا يعقل أن يتقرر في الأذهان أن الحداثة تأتي بالمنافع والخيرات التي تصلح بها البشرية ، وأن تتحقق هذه الخيرات والمنافع، وأن لا يكون هذا الجزء النافع متضمن في الحقيقة الإسلامية، خاصة وأن الزمن الإسلامي يبقى بمنزلة الزمن الأخلاقي الذي تتحقق فيه ظاهرة الحداثة، والذي يتمم ما نقص في سابق الأزمان من المكارم " ، و تكرر قول الرسول صلى الله عليه و سلم " إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق " ، ويضيف الدكتور طه أن كل دين منزل يمد الإنسان بأسباب الصلاح في دنياه ، فضلا عن أسباب الفلاح ، في اخراه ، و لقد كشف طه عبد الرحمن عن الآفات الخلقية لحضارة الغرب الحديث، ويؤكد أن العقلانية ، ليست عقلانية واحدة، و إنما هي عدة عقلانيات حتى تكاد لا تحص، إلا أنها تتفاوت في مبادئها وتتفاضل في غاياتها ، ومقاصدها حيث يقول: " وقد إلتبس الأ مر على دعاة العقلانية من المحدثين و ظنوا أن العقلانية واحدة لا ثانية لها، وأن الإنسان يختص بما يوجد لا يشاركه فيه غيره، وليس الأمر كذلك العقلانية إن العقلانية على قسمين كبير ، فهناك العقلانية المجردة من الأخلاقية، وهذه يشترك فيها الإنسان مع البهيمة ، وهناك العقلانية المسددة بالأخلاقية، وهي التي يختص بها دون سواه، وخطأ المحدثين أنهم حملوا العقلانية على المعنى الأول و خصوا بها

[1] آلان توران، مرجع سابق، ص465.

الإنسان"[1]،والعقلانية أهم المقومات التي بنيت الحداثة الغربية ، وغدت القاعدة الحتمية التي يجب التقيد بها، ومثال التقدم ونتج عن ذلك فساد كبير على كل المستويات.

ويرى طه عبد الرحمن أن العقل لا فرق بينه وبين الملكات الاخرى و يقول : " إن العقل يدخل في باقي الأفعال الإنسانية فمثلا المبصر يبصر، وهو يعقل في بصره، والسامع يسمع، وهو يعقل في سمعه، و العامل يعمل ، و هو يعقل في عمله "[2]

ومادام العقل فعلا من الأفعال، وسلوك من السلوكات التي يطلع بها الإنسان على الأشياء في نفسه، و في أفقه، بقى لنا أن نتسائل : ماهي الذات الحاملة لهذا الفعل ؟

يرى طه عبد الرحمن أن الجواب لم يتركه القرآن الكريم للظن والتخمين، و يؤكد على أنها القلب الذي يختصر بالفعل العقلي مصداقا لقوله عز وجل

أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ الحج 46

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب)) متفق عليه [3]

وبناء على هذا يكون العقل فعلا من أفعال الفؤاد، فكما أن للسمع أداته الحاملة وهي الأذن وللبصر أداته الحاملة وهي العين ، فإن للعقل أداته الحاملة وهي القلب ، والقلب قوة لا تبقى على حال، حيث أنه دائم التحول والتقلب ، وإذا ما كان الحامل متقلبا ومتحولا من حال الى حال، فشأن المحمول أن يتبعه في تقلبه وتحوله ، وهو العقل أي الفعل، هذا التغير والتقلب عبر عنه طه عبد الرحمن بلفظ التكوثر ، وهو الأصل في العقل الكثرة ، وليس الوحدة ، كما يعتقد عامتهم وخاصتهم، فالتكوثر يجلب للعاقل ما فيه ظهور إنسانيته، وإرتقاؤها في مراتب متفاوتة تشرف على أفق الكمال العقلي، فالعقل إذن يتكوثر من اجل جلب المنفعة لصاحبه آجلا أم عاجلا، أما العقل الذي يجلب المضرة له هو العقل هو الواحد الذي يتغير.

1- طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق ، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ، 2006، ص14.

2- نفس المرجع، ص63.

3- رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه 1/ 28 (52)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات 3/ 1219 (1599).

وكبديل لمفهوم العقل يطرح طه عبد الرحمن مفهوم العمل كمبدأ لتجديد ماهية الإنسان، ومن المعلوم أن الفعل لم يرتبط بشيء قدر ارتباطه بالأخلاق فيتحدد تبعا لهذا أن التخلق يكون مقابلا للعقل، وعلى هذا الاساس تكون الاخلاقية هي الأصل الذي تتفرع عليه كل صفات الإنسان من حيث هو كذلك، و العقلانية التي تنسب إليه يجب ان تكون تابعة لهذا الاصل الأخلاقي. [1]

إن العقل المجرد الذي اختار الانفصال ديني لا تلبث أفعاله ان تنقلب الى تقليص مقصودها، بحيث تغدو آثارها ضارة بالإنسان حيث كان يتوقع أنها متأتية بالنفع الخالص أن الحداثة التي ترتضيها هو أن الحداثة عبارة عن إمكانات متعددة وليست كما رسخ في الأذهان، إمكانا واحدا، والحداثة ذات توجه معنوي بديلة عن الحداثة ذات التوجه المادي التي يعرفها المجتمع الغربي ، كما أن المشهد الحداثي الغربي بالتجانس المضنون بل هو متنوع ، ويجوز الكلام عن حداثات كثيرة لا حداثة واحدة، فهناك بإعتبار الأقطار " حداثة فرنسية" و " حداثة ألمانية " و " حداثة إنجليزية" و " حداثة أمريكية " و هناك بإعتبار المجالات " حداثة سياسية" و "حداثة إقتصادية" و " حداثة إجتماعية" وسواها، كما أن للحداثة في القطر الواحد مراتب عدة، فهناك اقطار حظها من الحداثة في هذا المجال او ذاك اكبر من حظها منها كان تكون حداثتها السياسية أفضل من الحداثة الإقتصادية ...

و كما ان هناك حداثة غير إسلامية و كذلك ينبغي ان تكون هناك حداثة إسلامية، فلا يعقل ان يتقرر في الأذهان أن الحداثة تأتي بالمنافع والخيرات التي تصلح بها البشرية وأن تتحقق هذه المنافع والخيرات في الأعيان ثم لا يكون هذا الجزء النافع منها متضمنا في الحقيقة الإسلامية ، وهل الزمن الإسلامي إلا بمنزلة الزمن الأخلاقي الذي تتحقق فيه ظاهرة الحداثة والذي يتمم ما نقص في سابق الأزمان من المكارم، ناهيك عن أن كل دين منزل يمد

[1]- طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، مرجع سابق ، ص63.

الإنسان بأسباب الصلاح في دنياه، فضلا عن أسباب الفلاح في أخراه ، فإن لا بد أن تدخل المصالحة في الممارسة الإسلامية. (1)

الحداثة الغربية تأسست على بنيات الأشياء ، وماهيتها والحداثة الإسلامية تتأسس على الوظائف والغايات، فإذا تغيرت هذه الوظائف والغايات، جاز أن تعود الأشياء المفصولة الى سابق اتصالها، عملا بالمبدأ الإسلامي : " الأصل في الاشياء هو الاتصال، ولا يصار الى انفصالها إلا بدليل ." (2)

إن الأسرة الغربية هي وريثة التطبيق الغربي لروح الحداثة، وخرجت عن القواعد الأخلاقية، التي استنبطها هذا التطبيق من هذه الروح، وكيف أن مظاهر التفصيل المطلق_ أو قل البنيوي_ التي تجلى بها، جعلت خروج هذه الأسرة عن هذه القواعد يتخذ شكل الإنقلاب للقيم الحداثية الذي أريد به في الاصل بناء هذه الأسرة عليها، وتعرف الأسرة ، وتبرز مهمة الأسرة الأخلاقية : " الأسرة هي المحل الذي يتعلق بها الإنسان بغيره تعلق نسب ، و يتخلق فيها بحسب هذا التعلق ." ، و يلزم هذا التعريف أن الأسرة تقوم على عنصرين أساسين أحدهما العلاقة النسبية بإعتبارها تجمع بين طرفين على الاقل، و هي على ضروب مختلفة الاصل فيها العلاقة الزواجية ، وهو ما منزع منها كعلاقة الأبوة، وعلاقة الأمومة، وعلاقة البنوة، وعلاقة الأخوة ، والعنصر الثاني هو الخلق بإعتباره يخلع على هذه العلاقة صفة الإنسانية ، وهو على أشكال، تختلف بإختلاف أشكال هذه العلاقة ، والأصل فيها الأخلاق الزواجية ، وسواها متفرع منها كالأخلاق الأبوة وأخلاق الأمومة وأخلاق البنوة وأخلاق الأخوة، فالأسرة هي إذن منشأ العلاقة الأخلاقية بين الناس بحق، بحيث لا علاقة إنسانية بغير أخلاق و لا أخلاق بغير أسرة. (3) وما ميز الحداثة الغربية في عصر الأنوار هو تحرير الأخلاق من سلطة المعتقدات الدينية حتى لا تقوم على الخوف من عذاب جهنم، ولا على الطمع في نعيم الجنة وتحريرها من سلطة رجال الكنيسة، وبنت الحداثة تحرير الأخلاق

---

[1]- طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب، 2006، ص 17.

[2]- نفس المرجع، ص 99.

[3]- طه عبد الرحمن، روح الحداثة، مرجع سابق، ص100.

من الدين على أساس مبادئ إنفصالية ثلاثة " مبدأ التوجه الى الإنسان (وحده) " و " مبدأ التوسل بالعقل (وحده) " و " مبدأ التعلق بالدنيا (وحدها) " ، ودرج الحداثيون على تسمية هذه المبادئ الثلاثة على التوالي " مبدأ الإنسانية" و " مبدأ العقلانية " و " مبدأ الدنيوية"، و إشتغل أرباب الحداثة الغربية بإنشاء أخلاقهم اللادينية عن الأخلاق الدينية و هي التي يتهمونها بكونها غير إنسانية ، و غير عقلانية و غير دنيوية، حتى نفوا الأخلاق عن الدين، وأثبتوها لغير الدين وحده.

و ظهر فصل الدين عن العلاقات الأسرة الحداثية في مواطن ثلاثة:

إعتبار الزواج عقد مدني ، وكان من قبل لا ينعقد إلا بإذن من الكنيسة و تلقى سرها.

إباحة الطلاق ، بعد أن كانت الكنيسة تحرمه و تعد الزواج صلة دائمة، لا تنتهي الا بموت أحد الزوجين.

جعل علاقة الحب بين الزوجين أساسا قائما بذاته، و كانت هذه العلاقة الخاصة في السابق تتأسس على علاقة خارجية روحية، هي حب الإله ، وهذا الإنفصال عن الدين أدى الى التوجه والتركيز على الإنسان وإستعادة مكانته في الوجود، وتجلت أخلاق المروءة في الأسرة الحداثية الغربية في كون هذه الأسرة أضحت تشكل دائرة خاصة في مقابل المجتمع الذي هو الدائرة العامة و تميزت العلاقات الأسرية بالخوصصة الأخلاقية و كل واحد من أعضائها ينظر إليه على أنه شخص وحيد لا بديل و لا غنى عنه.

إن الأخلاق التي يورثها العمل بمبدأ التعلق بالدنيا أخلاق السعادة التي هي قوام الحياة الطيبة، و تجلت السعادة في الأسرة الحداثية الغربية، أضحت تشكل محل للهناء لا محل للبقاء، كما أن الشأن في الأسرة التقليدية ، وأصبحت الأسرة الحداثية تقدم مبدأ الحب الوجداني على اعتبار المصلحة المادية ، وتقدم اعتبار مبدأ التراضي بين الزوجين على مبدأ الاستجابة لرغبة الوالدين، و غدت الغاية المطلوبة للأسرة هي استمتاع أعضائها بنمو هذا الحب ، و هذا التراضي و هي " السعادة " [1].

---

[1]- طه عبد الرحمن، روح الحداثة، مرجع سابق ، ص108.

مما تقدم نخلص إلى أن التطبيق الحداثي الغربي بمختلف صوره كانت غايته الانفصال المطلق عن المؤسسة الدينية، المتسلطة واعتمد مبادئ انفصاله توصله الى هذه الغاية وهي: " مبدأ التوجه الى الإنسان " ، " مبدأ التوسل بالعقل " و"مبدأ التعلق بالدنيا " ، وقد تفرغت على هذه المبادئ أخلاقيات أريد لها أن تكون وضعية علمية تؤسس سلوكيات الأسرة الحداثية، وهي تدور إجمالا على قيم أخلاقية ثلاثة هي: " المروؤة" و" الإلزام" و" السعادة".

البديل الإسلامي في القيم الأسرية : يعتبر الإسلام الإنسان صاحب رسالة، و مهمة في الحياة، و تنعكس هذه الرسالة في حياته ، فردا وأسرة و مجتمعا وأمة ، قال عباس محمود العقاد : (الإنسان في عقيدة القرآن هو الخليفة المسؤول بين جميع ما خلق الله ، يبين بعقله فيما ما رأى و سمع، و يدين بوجدانه فيما طواه الغيب، فلا تدركه الابصار والأسماع.[1]

إن الإنسان في القرآن ، هو ذلك الفاعل في ساحة الوجود بالخير ، و العطاء، و الإعمار، و التعلم، و التعقل و التأمل فلا حدود لفعله الإيجابي الى ما حده الخالق سبحانه، نجد ذلك في قوله تعالى :

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ التوبة: 105

و كما قال المفسرون في تفسير الآية ، فإن الأمر بالعمل جاء في الآية مطلق، فيشمل ك ل ما فيه مصلحة الإنسان والكون ، والحياة ، سواء مصلحة دينية أو دنيوية، على أن يستقصد مرضاة الله، و رسوله أي أن تربط بالمصدر و المرجعية دائما ، و لذا فالإنسان في القرآن هو التحرر من عبودية الإنسانية و شهوات النفس ولذات الجسد ، الى الالتزام الأخلاقي الذي يعرفه بحقوقه وواجباته، و يضبط له شهوته، و يوجهها التوجيه لعمارة الكون و بناء الوجود، و دعم التماسك الإجتماعي و يكون جسده توأما لجسد المرأة في إطار شرعي معترف به و يستمر على تلك العلاقة المقدسة لها كرامتها التي شرفها الله بما عند إستخلافهم في الأرض، و تفضيلهم عن جنس المخلوقات الأخرى

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ " الإسراء: 70

[1]- المسيري عبد الوهاب ، دراسات معرفية في الحداثة الغربية ، مرجع سابق ، ص119.

و تمتد ثمار هذه العلاقة المباركة لتتصل بثمار أخرى من أصلاب قريبة تشترك في الجذر الممتد هو الآخر بجذور ضاربة في الأعماق فيكون ذلك الإنسان الممتد في التاريخ، فيستشعر أبوه آدم ، و يستشعر بدئ الخليقة ، و نعمة الكون و نعمة الحياة ، ولقد عبر عن هذه الهوية الأسرية " فتحي حسن ملكاوي حين قال "حين يبدأ تكوين الأسرة من لقاء رجل و إمرأة، تأخذ قيم الرجولة و الأنوثة بالتحقق من هذا اللقاء، فللرجولة في الإسلام قيمها: قيم العناية والرعاية وقيم القوامة والمسؤولية ، وقيم القوة والمروءة قيم كامنة في شخصية الرجل لا تأخذ حظها من النمو و الظهور و الكمال الا بلقاء الرجل بالمرأة ، في بيت الزوجية ، وفي رحم الكيان الأسري فهذا الرجل تكتمل عناصر الرجولة في شخصيته عندما يمر بمراحل التكوين الأسري كلها ، فيكون إبنا لتنمو قيم البنوة في شخصيته ، ويكون أخا لتنمو قيم الأخوة في شخصيته ، ويكون أبا لتنمو قيم الأبوة في شخصيته ، ويكون كذلك عما ، وخالا وجدا فهل ثمة مكان لتنمو قيم الرجولة هذه إلا في داخل الأسرة الصغيرة والأسرة الممتدة.

و كذلك هي أنوثة المرأة ، منبع لقيم عظيمة الشأن ، فهذه الأنوثة مستودع للقيم الجمالية و الأخلاقية و الإجتماعية قيم جمالية مادية و معنوية ، قيم أخلاقية تنبض بالرحمة والحنان، وقيم اجتماعية تفيض بالرعاية والحماية والتدبير..." [1] وكلها عمليات امتداد واتصال بين أفراد الجنس البشري، إنطلقت من لقاء رجل وامرأة فتعارفا، ربما في عرفات فكانت الأسرة الأولى، أسرة آدم و حواء ثم كانت القبائل و الشعوب و الأقوام و الأمم على إختلاف أعرافها وألوانها ولغاتها،وما كان كل ذلك إلا لأجل التعارف

يأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚإِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ الحجرات: 13

إن الإسلام وضع للإنسان والأسرة الميثاق الذي يحرر الفرد من الذاتية والأنانية والأثرة في مقابل تحقق النزعة الاجتماعية و تقاسم الحقوق، و العدالة الكاملة لأفراد الكيان العائلي والأسري وحرمت الشذوذ، وما يؤدي اليه، وكل أنواع الفواحش والعلاقات التي تفتح بابا

[1]- فتحي حسن ملكاوي،الأسرة منبع القيم، مجلة اسلامية المعرفة،العدد 55 شتاء 2009، يصدرها المعهد العالمي للفكر الاسلامي، واشنطن، ص 9

نحوها، وأبطلت كل العقود والعادات التي رسمت بمنطق القوة والغلبة والعصبية أو التي قامت على أساس تجاري وغرض مادي أو تحصيل متعة لأجل مؤقت و معلوم.

الفصل الثالث : الدراسة النظرية للبنية الأسرية

أولا- النسق الأسري:

1. الأشكال التطورية للأسرة
2. النظريات المفسرة للنسق الأسري
3. وظائف الأسرة
4. المقومات الأساسية للأسرة
5. الحقوق والواجبات الأسرية
6. الأسرة في المجتمعات الحديثة

ثانيا: النظام الزواجي

1. مفهوم الزواج وأهميته.
2. التطور التاريخي للزواج.
3. الأنماط الزواج وأشكاله

ثالثا: الاختيار الزواجي:

1. المفهوم والمؤشرات
2. صور الاختيار الزواجي
3. نظريات الاختيار الزواجي
4. الاختيار الزواجي والثقافة

أولا – النسق الأسري:

1- الأشكال التطورية للأسرة :

تخضع الأسرة كمؤسسة اجتماعية مثل غيرها من النظم إلى قانون وسنة التغير التي تعتبر ميزة هذا الوجود، فالثابت الوحيد –بعد الله– هو التغير،والأسرة في خضوعها لهذه السنة قطعت منذ فجر الحياة الاجتماعية إلى عصورنا الحديثة أشواطا شاقة ومراحل متمايزة من التطور، وشهدت أحداثا كثيرة من التغيرات الشاملة المختلفة الجوانب، وهذا باختلاف الأزمنة والمجتمعات والشعوب.

ونحن في معالجتنا لتطور الأسرة تقتصر مناقشتنا على ثلاث جوانب أساسية:

الرؤية المجتمعية وتغيرها على مر العصور بالنسبة للأسرة، بمعنى تقديم نظرة ولو فلسفية تاريخية لتغير الأسرة وفق التداول الحضاري التاريخي، وذلك بإعطاء نماذج للخاسرة في مختلف الحضارات والأمم القديمة.

دراسة التطور والتغير على مستوى نطاق الأسرة، ونقصد به مدى اتساع أو ضيق دائرة الأسرة. دراسة تطور محور القرابة داخل الأسرة.

وبعد مناقشة هذه الجوانب سنحاول أن نستجلي مختلف العوامل المؤثرة في حركة الأسرة، والمؤثرات التي تقف دافعا لتطورها وتغيرها.

أ – الأسرة؛ رؤية تاريخية ، فلسفية ودينية:

عرفت المجتمعات القديمة نظام الأسرة، واهتمت به اهتماما كبيرا لكونه الدعامة الأساسية لحفظ استقرار واستمرار وجود المجتمع،وتلك المجتمعات –أوالحضارات– سواء كان لها ارتباط بالسماء أم لا، اعتنت بالأسرة عناية خاصة وذلك بتشريع قوانين تحفظ وتضبط هذه المؤسسة من كل انحراف يؤدي إلى زوالها. وسنقتصر هنا على أخذ ستة نماذج، ثلاثة منها

اعتمدت في سن قوانين الأسرة على حكمائها وفلاسفتها وهذه النماذج هي (مصر، اليونان والصين)، أما الثلاثة فلها ارتباط بوحي السماء وهي (اليهودية، المسيحية والإسلام).

أ – 1 الأسرة عند المصريين القدامى [1]: كان النظام الأسري في مصر القديمة من أكثر النظم الاجتماعية استقرارا وتماسكا، وانتظمت الأسرة في صورة معاشر وبطون وخضعت للسيادة الآبية، وكان رب الأسرة هو دعامتها ومظهر القوة فيها، وكانت هذه السيادة الأبوية هي أول مظهر للسيادة القبلية ثم السيادة السياسية الممثلة في فكرة الدولة.

وكانت الأسرة المصرية خاضعة لنظم ومراسيم دقيقة في شؤون الزواج والطلاق والختان والشعائر الجنائزية الواردة في كتاب الموتى ونصوص الأهرام والتوابيت وما إليها،مما وصلت إلينا أخباره من تراث حكماء قدامى المصريين. ويمتاز النظام الأسري في مصر القديمة بميزات ثلاث:

السيادة الأبوية، التربية الأخلاقية والعلمية، والحرص على أداء العبادات والطقوس.

ولقد نصت التعاليم والوصايا القديمة على تبصير رب الأسرة بشؤون أسرته وبالواجبات الملقاة على عاتقه لان الأسرة هي الخلية الحية التي يتركب منها جسم الدولة، ومما جاء في هذه التعاليم: يجب عليك أن تعد منزلك وتحب زوجك...املأ بطون أفراد الأسرة بالأطعمة ووفر لهم الكساء والأغطية ... ووفر لزوجتك العطور لأنه خير دواء لجسدها، وأجعل قلبها منشرحا طالما حييت لأنها حقل مثمر لك. وفوق هذا يهتم رب الأسرة بمسؤولية تربية كل من تحت مسئوليته من زوجة وأولاده وأتباعه، والتربية عند المصريين القدامى قوامها الأخلاق الفاضلة والحميدة المبنية على أسس (العدل، الصدق، الاستقامة، حسن المعاملة والنظام).

---

[1] - مصطفى الخشاب : دراسان في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص ص8 – 10 .

أ – 2 الأسرة في الصين القديمة[1]: يعتبر كونفوشيوس الفيلسوف الأول الذي حاول أن يقدم نموذجا أسريا في الصين القديمة، إذ لمس أهمية الأسرة في النظام الاجتماعي، ومدى ارتباط التطور والتقدم الاجتماعي بالحرص على مقوماتها وفي تأديتها لوظائفها. فدرسها وحلل عناصرها وركز على وظيفتها الأخلاقية لان أخلاقية الشعب في نظره هو المطلب الأسمى، لاسيما أن فلسفته في مجموعها ترتكز على الأخلاق وتستمد منها دعائمها. وكانت هذه الدعوة الكونفوشية رد فعل لضعف البواعث الأخلاقية في زمانه وانتشار الفوضى والتيارات الشكية التي أضعفت الروابط الاجتماعية والأسرية وأنذرت المجتمع بالانحلال.و قد دعا كونفوشيوس إلى تأسيس ما أسماه الأسرة الفاضلة التي ترتكز على الدعائم التالية:

التضامن الطبيعي بين عناصرها (أفرادها).

الطاعة: طاعة الأبناء للآباء، والزوجات للأزواج.

التطهير والخلاص والمعرفة.

المشاركات الوجدانية بين عناصرها (أفرادها) كالمحبة والشفقة والعطف.

ويرى أن عدم توفر عنصر من العناصر السابقة يهز دعائم الأسرة ويؤدي ألي انحلالها، وحتى لا تصل الأسرة إلى هذه الحالة أكد كونفوشيوس على فكرة الواجبات والتي لا تأتي على الصورة الفعلية إلا عن طريق ثلاث فضائل وهي (المعرفة، المروءة وقوة العزيمة)، وبلا شك فإن الأسرة هي المحضن الأساسي لنمو هذه الفضائل، ومن خلال ذلك اعتبرت الأسرة الدعامة الجوهرية لأخلاقية الشعب وخصائصه الموروثة.

---

[1] - مصطفى الخشاب ، مرجع سابق صص13 – 14 .

أ-3 الأسرة اليونانية القديمة[1]: لم يصلنا من اليونان القديمة عن النظام الأسري سوى رؤى فلاسفتها الذين أطنبوا الحديث عن نظام المجتمع وما يضمه من بنى تحتية، والحاسرة من ضمن هذه البنى.

ونجد على رأس هؤلاء الفلاسفة أفلاطون وأرسطو، حيث يذهب أفلاطون في حديثه عن الجمهورية التي يريد تجسيدها على أرض الواقع -ولكنها بقيت على مستوى التصور والمثالية- إلى التفرقة بين أسر الطبقات التي وضعها، فالأسرة في طبقات الشعب تقوم على نظام وحدانية الزوجة والزوج وترتكز على التعاقد المشروع، ويباح في هذا النظام الطلاق في حدود شروط محددة حتى لا يتعرض البناء الأسري إلى الانحطاط. أما في طبقة الحراس فإن الأسرة فيها تقوم -حسب أفلاطون- على المبادئ التالية.

خضوع الأطفال، بنين وبنات لتربية اجتماعية واحدة.

تتولى الدولة أمر تربيتهم والإنفاق عليهم طالما كانوا موجودين في أسرة الجندية.

المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتولي الوظائف العامة.

حرمان طبقة الحراس من الملكية ومن تكوين أسر بالمعنى المعروف.

الشيوعية الجنسية في أسرة الجندية.

وقد توسع أفلاطون في الشرح والتفسير لهذه المبادئ في كتابه الجمهورية.

أما أرسطو فيذهب إلى اعتبار أن الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، وتتألف من الزوج والزوجة والبنين والعبيد ولكل واحد منهم دور يقوم به حسب المركز الذي يحتله. وقد اهتم أرسطو بالجانب التربوي داخل الأسرة، حيث يؤكد على وجوب أن يكون السلوك في الأسرة قويما، لأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع، بمعنى أن نسبة الأفراد للعائلة

[1] - نفس المرجع ص ص 14 – 23 .

كنسبة العائلة للدولة، وتقاس صلاحية الدولة بدرجة أخلاقية عناصر الأسرة ولذلك ينبغي أن تكون التربية متفقة مع أهداف النظام السياسي الأمثل.

بالإضافة إلى ذلك تحدث أرسطو عن قضايا كثيرة تتعلق بالأسرة كالطفل، الزواج، الخيانة الزوجية...الخ، فمثلا يرى أن الخيانة الزوجية محرمة على الزوجين فمتى ثبتت تتعين العقوبة بقوة متعادلة وتشتد هذه العقوبة إذا ثبتت في المدة المعينة للأنسال، وقد ذهب إلى حد إعدام الثمرات التي تجيء من هذه الاتصالات خير الشرعية.

أما فيما يخص الطفل فقد أكد على ضرورة تربيته، وأعطى لهذه التربية عناية خاصة، وقد حدد مسيرة تربية الطفل في ثلاث مراحل متتالية وهي:

المرحلة الأولى: وفيها يتم التكوين الجسماني والبيولوجي وتتمثل في التربية البدنية.

المرحلة الثانية: وفيها يتم تنشئة القوى االنزوعية واالغضبية وتمثل التربية الأخلاقية.

المرحلة الثالثة: وفيها تنشأ النفس الناطقة (القوى العاقلة) وتمثل التربية العقلية.

وبالرغم من هذا التحاليل تبقى الأسرة في اليونان القديمة في مستوى التصورات الفلسفية والتأملية، ولم يصل إلينا –حسب اطلاعي– ما يؤكد ممارسة تلك الرؤى على أرض الواقع.

أ-4-الأسرة عند اليهود (حسب التوراة) [1]:

اهتمت التوراة بشؤون الأسرة ونظمت لبني إسرائيل قواعدها ورسمت لهم قوالب التفكير والعمل بصدد الزواج والعلاقات الزواجية والآثار المترتبة على عقد الزواج كما حددت لهم حالات الطلاق، ورتبت لهم طبقات المحارم وما إلى ذلك من المقومات الأساسية في نظام الأسرة، وهذا يدل على مبلغ عناية الشرائع القديمة بتلك الخلية الحيوية في النظام الاجتماعي.

[1] - محمد دعبس : الأسرة في التراث الديني والاجتماعي ، مرجع سابق ص ص 103 – 104

يعتبر الزواج في شرائع بني إسرائيل نظاما قدسيا إلهيا أوصى به الله لتنظيم واستقرار الحياة الإنسانية وحفظا للنوع. وتأخذ هذه الشرائع بنظام وحدانية الزوج و الزوجة، فهو الزواج الأمثل والأكثر استقرارا. ونفرت الشرائع الأفراد من تعدد الزوجات ومن الطلاق. ولم تبح ذلك إلا في أضيق الحدود وذلك حرصا على مقومات الأسرة وصيانة لأفرادها من الانزلاق ووقوعهم تحت ضغط عوامل الإغراء والانحراف، "فلا يغدر أحد بامرأة شابة لان الرب يكره الطلاق، ولا يجوز للرجل أن يتزوج على زوجته الكارهة قبل طلاقها شرعا " . وكانوا يشترطون موافقة الزوجة على الزواج الثاني في الحالات الدقيقة التي يباح فيها التعدد مثل العقم، وإذا لم توافق لابد من تطليقها، وأجازت بعض النصوص للرجل الموسر أن يتزوج بأكثر من واحدة لاسيما إذا استطاع أن يعدل بين زوجاته.

ومما يدل على عناية الشريعة الموسوية لشؤون الآسرة أننا لا نجد سفرا من أسفار التوراة يخلوا من النصوص القوية التي تتناول مقومات الأسرة، ففي سفر التكوين إشارات إلى قدسية نظام الزواج وكيف أن الله سبحانه وتعالى خلق حواء بعد آدم لاستكمال التنظيم الاجتماعي لشؤون الكون، وفي سفر الخروج أحكام كثيرة عن الزواج وصيانة الزوجة وحمايتها من الإغراء، وكذا الوصاية على الأيتام .

ويعتبر سفر الأخبار من أكثر الأسفار تفريعا لمسائل الأسرة، فشؤون الزواج يتناولها الإصحاح 15، وموانعها في الإصحاح 18، وشؤون الخطبة وواجباتها ومضاجعة المخطوبة في الصحاح 19، وتحريم الزنا في الإصحاح 18و20، كما نجد في سفر العدد نصوصا كثيرة تتناول الواجبات الزوجية في الإصحاح 5، ونظام الميراث في الإصحاح 27، وحقوق رب الحاسرة وواجباته خصوصا سلطة الزوج على زوجته والأب على أبنائه في الإصحاح 30، وكما نجد أحكام الطلاق مفسرة في سفر التثنية. ومما يمكن قوله أن الكتب المقدسة عند اليهود كالتوراة والتلمود اهتمت اهتماما كبيرا بمظاهر الحياة الإنسانية وشؤون الأسرة والفرد والجماعة بصفة عامة.

أ-5-الأسرة في المسيحية [1]: لقد اهتم مفكرو المسيحية بدراسة شؤون الأسرة، واجتهد فقهاؤها في تحليل وتفسير أقوال الرسل، وتناولت المجامع المقدسة أهم ظواهرها ونظمها بالبحث والدراية وتقرير الأوضاع الثابتة...، و زاد هذا الاهتمام عندما تفرعت المسيحية إلى طوائف وملل، فكان من ألزم الأمور دراسة العلاقات ومظاهر الأخذ والعطاء الناجمة عن الاختلافات العقدية والمذهبية.

ويكاد العهد الجديد (الإنجيل) لا يعنى بشيء من أمور الدنيا مبلغ عنايته بالزواج والطلاق وذلك لإرساء مقومات المسيحية على مبادئ الدين الجديد ووصاياه لاسيما أن التشريعات التي كانت سائدة في فجر الدعوة المسيحية، كانت أما تشريعات موسوية أو تشريعات رومانية، وتتناول تقاليد وقوانين الرسل والمجامع المقدسة وتفريع المسائل ووضع القواعد المنظمة لحياة الأسرة.

وتعتبر قوانين القديس (باسيليوس الكبير) أوفى مجموعة منظمة لقواعد الحياة الأسرية المسيحية، وهي تنتظم في مائة وستون (160) قانونا، ثم تأتي قوانين البطريرك (أثناسيوس) من بطارقة الإسكندرية، وهي تنتظم في مائة وسبعة (107) قانونا، يدور معظمها حول مسائل أسرية (الزواج،الطلاق،العلاقات الزواجية وشؤون الميراث)، ومن القوانين الكنسية الهامة التي عنيت بتشريعات ونظم الزواج والأسرة، المجموعات التي وضعها مجمع نيسه (Nicée) المنعقد في 20 ماي 325م، وجاءت في أربعة كتب معروفة لفقهاء المسيحية وكهنتها. فالكتاب الأول تناول مسائل (الخطوبة، هدايا العريس، الجهاز، فسخ الزواج ، الوصية والميراث...) أما الكتاب الثاني فجاءت فيه مسائل (درجات القرابة، محارم الزواج، حقوق الزوجة المطلقة...)، أما الكتاب الثالث ففيه مسائل (التبني،الأبوة الطبيعية والقانونية...) وأما الكتاب الرابع فقد تطرق إلى مسائل(طبقات المحارم، موانع الزواج، موانع الوصية، حدود الطلاق...الخ).

---

[1] - محمد دعبس : الأسرة في التراث ... ، مرجع سابق ص ص 105 – 106 .

مما سبق يتضح لنا مدى اهتمام مفكري المسيحية وفقهائها بنظم الأسرة وقواعدها، والذين حاولوا آراء هذه النظم والقواعد على أسس دينية قويمة. ومما لا شك فيه أن جميع الطوائف المسيحية تعتبر الأسرة نظاما مقدسا وهي خلية إجماعية من طبيعة دينية وروحية قبل كل شيء، وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي سن الزواج وباركه، ومن بين العقائد التي تؤمن بها طائفتا الكاثوليك والأرثوذكس أن السيد المسيح لقن الشعب المسيحي سبعة أسرار محققة لسعادته وكان الزواج واحد من هذه الأسرار السبعة... ولذلك حرصت رسائل الرسل وقوانين خلفائهم واجتهادات المجامع المقدسة على ألا تترك أية ظاهرة من ظواهر الأسرة بدون دراستها وشروح مستفيضة وتقرير الأوضاع الدينية المتعلقة بها.

أ-6-الأسرة في الإسلام: مما لا شك فيه أن الإسلام من الشرائع السماوية التي كانت أشد حرصا واهتماما بمقومات نظام الأسرة، ومبلغ اهتمامه بدراسة شؤونها ومختلف ظواهرها وهي الخلية الأولى التي يتوقف عليها ثبات المجتمع واستقراره وانتظام أحواله لا سيما وأن الدين الإسلامي دين اجتماعي، اهتم اهتماما بالغا بتنظيم العلاقات الاجتماعية بجانب اهتمامه بتنظيم العلاقات الروحية بين الرب وعباده، يقول الله تعالى "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تسآلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا" [1]، توحي لنا هذه الآية الكريمة بان قاعدة الحياة البشرية هي الأسرة، فقد شاء الله أن تبدأ هذه النبتة في الأرض بأسرة واحدة، فخلق ابتداء نفسا واحدة(أدم) وخلق منها زوجها (حواء) فكانت أسرة من زوجين،وبث الله منهما رجالا كثيرا ونساء، والذين يتكون منهم المجتمع، فالأسرة هي القاعدة والأساس في النظام الاجتماعي في الإسلام، ولذلك عالجت النصوص(القرآن والسنة) الأسرة بعناية خاصة وحددت ما لها وما عليها.

[1] - سورة النساء : الآية 01 .

ولعل من أبرز نظم الأسرة التي بالغ الإسلام في تنظيمها أحكام الزواج وتقرير الدعائم الأساسية لصيانة الأسرة وحمايتها ومنع الاعتداء عليها، وشدد في العقوبات المفروضة على كل ما ينال نظام الأسرة وأوضاعها، فقد حارب قتل الأولاد ووأد البنات والتبني والإدعاء، وقضى على السلطة القديمة التي كان يمارسها الأب، تلك السلطة التي كانت تجعل من المرأة والأولاد متاعا له يتصرف فيهم كما شاء وتشاء أهواؤه بيعا وهبة وقتلا وأضحية، وحارب الزنى والفسق والقذف وبالغ في الحرص على أعراض المحصنات، وشدد النكير على زنى الزوج أو الزوجة لأنه اعتداء مباشر عل النسل ومثيرا للفوضى الجنسية واختلاط القرابة[1] .

والإسلام في تنظيماته هذه وتشريعاته يقيم نظام الأسرة على أساس ثابت دقيق مستمدا من الواقع، وهو في الوقت ذاته يقيم بناء المجتمع على قاعدة حقيقية قوية بما فيها من الحق ومن مطابقة الواقع الفطري العميق...وهذه القاعدة تقوم على أمانة دين الله في الأرض،ومنهجه في الحياة، ونظامه في الناس.

وخلاصة القول أنه لم يوجد أي إطار نظم الأسرة تنظيما دقيقا مثلما نظمها الإسلام، فقد حرص الإسلام كل الحرص على الحفاظ على هذا النظام –الذي يمثل قاعدة المجتمع– بتشريعات تنظم مختلف جوانبه، بدءا بالزواج وانتهاء بالطلاق الذي يفكك هذا النظام، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا واستفاض في توضيحها و شرحها من خلال القرآن والسنة النبوية الشريفة.

[1] ـ انظر كل من : مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص ص 49 – 53 .
نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي ، مرجع سابق ص ص 83 – 86 .

ب- تطور نطاق الأسرة:

تخضع الجوانب المادية للأسرة -كالجوانب المعنوية- لعملية التطور والتغير، فقد شهدت الأسرة الإنسانية مراحل تطورية في نطاقها، إذ بعد أن كانت تستوعب أعدادا كبيرة من الأفراد أصبحت اليوم لا تضم إلا عددا محدودا جدا.

ونحن اليوم لا يمكننا أن نقف بصورة تاريخية صحيحة على عدد أفراد الأسرة في فجر الحياة الإنسانية، ولكن من اليقين والمؤكد -على الأقل في اعتقاد أصحاب الديانات السماوية وخاصة الإسلام- أن بداية الإنسانية اقترنت بوجود أسرة تتمثل في آدم وحواء وأبنائهما.ويذهب علماء الاجتماع والأنثربولوجيا في دراساتهم التحليلية للأشكال الاجتماعية الأولى إلى اعتقاد وجود ما يسمى نظام العشائر، والذي يمثل أقدم التشكيلات أو التجمعات البشرية. وكان هذا النظام بطبيعته ينطوي على ترابطات شبه أسرية، من الصعب معرفة حدودها ونظامها، فلم يكن هذا النظام أسرة واحدة ولكنه كان مكونا من عدة خلايا أسرية، واختلفت هذه العشائر في عدد أفرادها فقد تكون بضعة أفراد في بعض المناطق، وقد تبلغ المئات في بعض الآخر. ومهما يكن من أمر الحياة الاجتماعية داخل هذه المعاشر فإن الترابطات شبه الأسرية التي تنطوي عليها كانت ضيقة النطاق لا تتعد الرجل وبعض النساء وأطفالهما.

وبعد مدة زمنية ليست بالطويلة من وجود نظام المعاشر ظهرت ما يسمى بالمجتمعات التوتمية[1] والتي تعتبر في نظر معظم علماء الاجتماع من أقدم مظاهر الحياة البشرية، والتوتم هو حيوان أو نبات أو مظهر طبيعي تتخذه العشيرة رمزا لها ولقبا لجميع أعضائها وينزلونه والأمور المتعلقة به منزل التقديس.

[1] - لتوسيع الرؤية حول المجتمعات الطوطمية انظر فصل "النظرية الاجتماعة الطوطمية " في كتاب -
Radcliffe Brown : Structure et fonction dans la société – primitive , édition minuit - France 1968 P P 189 – 206 .

وعاشت القبائل التوتمية بصورة بدائية في وسط استراليا وشرقها وفي أمريكا، وتضم الأسرة في هذه القبائل أعداد كبيرة من الأفراد، ولم يكن ثمة فرق بين الأسرة والعشيرة لأن الجميع يرتبطون برابطة قرابة واحدة، ولم تكن هذه القرابة قائمة على صلات الدم والعصب كما هو الشأن في المجتمعات الحديثة ولكنها كانت قائمة على أساس انتماء جميع أفراد العشيرة لتوتم واحد وانحدارهم من أصلابه كما يعتقدون، فقد نسبت هذه المجتمعات نفسها إلى بعض فصائل الحيوان والطيور والنباتات أو إلى بعض مظاهر الطبيعة واعتقدت أنها منحدرة منها وأنها تؤلف معها وحدة اجتماعية، ولذلك كانت تقدس هذه الفصائل وتتخذ حيالها إجراءات طقوسية معينة.

ولما كانت هذه المجتمعات تعتقد أن المبدأ التوتمي حال في أجسادهم وأنه سر بقائهم ووجودهم الاجتماعي، فلا يمكن والحال هذه أن يدنسوه أو يقربوه بسوء لأنه موضع التقديس والعبادة، ولما كانت الاتصالات الجنسية في نظرهم تنطوي على اختلاط الدماء وتدنيس المبادئ التوتمية المقدسة، حرمت هذه المجتمعات الزواج بين رجالها ونسائها لأنهم ذوو قربى ومرتبطون بوحدة مقدسة،ومن ثم كان على الرجال أن يبحثوا عن زوجاتهم في العشائر التي تعبد تواتم مغايرة لتواتمهم... وعلى هذا الأساس كان نطاق الأسرة في المجتمعات التوتمية واسعا جدا، إذ يعتبر كل الأفراد الذين يعتنقون توتما واحدا أنهم اخوة ويشكلون أسرة واحدة (رجالا ونساء) وعنوانهم اسم الطوطم الذي يعتنقونه.

وفي مراحل أكثر تقدما من الحياة الإنسانية، أخذت فكرة الانتساب إلى طوطم معين في الزوال، وأخذ معها نطاق الأسرة في الضيق، ففي اليونان والرومان القديمة انتشر اعتقاد الارتباط والانحدار من عصبيات وأجداد وأصول معروفة تاريخيا (بمعنى زوال تقديس الطوطم والارتباط به)، فكان رب الأسرة في هذه المجتمعات هو الذي يجدد نطاقها، ويعطي له المجتمع مطلق السلطة في ذلك، إذ كان من سلطته أن يضيف إلى الأسرة من يشاء من الأفراد حتى ولو لم يكونوا من أصلاب عائلته، ويلفظ منها من يشاء ولو كانوا من أصلابه.

فنطاق الأسرة كان خاضع لتصرف كبير العائلة ورهن مشيئته، وكان النطاق في واقع الأمر قائما على مصطلحات تحددها المجتمعات مثل (العصبة، الرقيق، الموالي، الأدعياء، التبني، الأعراف...) فمتى قرر رئيس الأسرة قبول فرد ما في نطاق أسرته، اكتسب هذه الصفة وأصبح مرتبطا بدرجة لا تقل شأنا عن أي فرد آخر من صلب الأسرة، ولذلك يعرف هذا الشكل بالأسرة الأبوية الكبيرة، وقد كان هذا النظام منتشرا في الأسرة العربية على العهد الجاهلي، إذ كانت الأسرة تنتظم جميع الأقارب وتشمل الموالي والأعياد، وكانت القرابة عندهم تقوم على الإدعاء لا على صلات الدم، فكان الولد لا يلحق بأبيه إلا إذا رضي الأب عن ذلك وكانوا إذا شكوا في مولود استفتوا أصنامهم عن حقيقته.

و لما جاء الإسلام و بمبادئه الخاصة بتنظيم الأسرة، قضى على فكرة الادعاء والتبني يقول الله تعالى «ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلك قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم... [1]» وبذلك قرر أن الولد للفراش. وتم بذلك محاصرة نظام القبول والتبني والإدعاء،ولم يعد من حق رب الأسرة أن يدخل في نطاق الأسرة من يشاء، بل أصبح ذلك مقصورا على نسائه وأولاده الذين يأتون من فراش صحيح أو عن طريق التبني في بعض المجتمعات... وبذلك أخذ نطاق الأسرة يضيق ويضيق إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم في المجتمعات المعاصرة، أو ما يعرف بالأسرة النووية والأسرة الممتدة.

فالأسرة الممتدة والتي يكثر انتشارها في المناطق الريفية والتي تعتمد على الفلاحة والزراعة كنشاط اقتصادي، يتسع نطاقها إلى ثلاثة أجيال وفي بعض الحالات أربعة أجيال، وهي عموما تتميز بكبر الحجم وتعقد العلاقات الاجتماعية فيها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى

[1] - سورة الأحزاب : الآية 04 –05 .

يمكن أن نقول أن لها امتداد تاريخي قديم، فهي تعطي لنا صورة عن طبيعة الأسرة في الحضارات القديمة بنوع من الشمولية.

أما الأسرة النووية والزواجية فهي سمة العصر الحاضر وميزة البلدان الصناعية، فهي وليدة الثورة الصناعية وانتشار المدن الحديثة، وتقسيم العمل، وتضم الأسرة النووية جيلين على الأكثر (الزوج، الزوجة وأولادهما) حيث يرتبطون جميعا في إطار علاقة مواجهة تتميز بكل سمات الجماعة الأولية.

وخلاصة القول في هذا المجال هو أن الأسرة تعرضت لما يسمى « بقانون التقلص »[1] حيث اخذ حجمها في الانكماش والتقلص تدريجيا من دوائر قرابية أوسع إلى دوائر قرابية أضيق، إذ امتدت من تلك الأسرة التي تضم أعدادا هائلة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم برباط محدد(كالطوطم مثلا)، إلى الأسرة الزواجية الحديثة التي نعرفها اليوم والتي لا تضم سوى الزوج والزوجة وأبنائهما، وطبعا يعتبر الزواج هو العامل الأساسي في تكوين هذه الأسرة.

[1] - علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ن مرجع سابق ص 21 .

ج- تطور محور القرابة داخل الأسرة :

اشتد النقاش بين علماء الأنثربولوجيا وعلماء الإجماع في تحديد مراحل التطور لمحور القرابة داخل الأسرة، فمنهم من يذهب إلى الاعتقاد بأن البدايات الأولى للحياة الإنسانية كانت مشاعية خاصة في مجال العلاقات الجنسية، ومنهم من يعتبر أن الحياة الأسرية الأولى كانت تدور حول سلطة الأم، وسموا هذا النوع بالأسرة الأمومية، وهناك فريق آخر عارض هذا الرأي وأتجه إلى اعتبار أن السلطة الأبوية هي السائدة داخل الأسرة منذ العصور الأولى لحياة الأسرة، وهناك رؤية توفيقية تذهب إلى اعتبار أن الأسرة منذ بدايتها كانت السلطة فيها مشتركة بين الأم والأب معا.

وقد اعتبر المدخل التطوري في علم الاجتماع-كإطار نظري- المحضن الذي ولدت فيه مختلف الرؤى حول محور القرابة داخل الأسرة، باعتبار أن هذا المدخل هو المسيطر على الفكر السوسيولوجي في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ومن المعلوم أن التيار التطوري في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة متأثرا إلى حد كبير بالنظريات التطورية لدارون وخاصة نظريته عن الانتخاب الطبيعي، وهذا التأثر أدى إلى خلق عقبتين في طريق الدراسات الاجتماعية أو بالأحرى النظريات الاجتماعية التطورية وهما:

"* الافتراض بأن نمو المجتمعات الإنسانية وبالتالي نسق الأسرة، يسير في خط مستقيم أي أن التغير يأخذ اتجاها وحيدا يظل يتابع حركته دائما إلى الأعلى أو إلى التقدم.

* عدم استطاعتها تحديد أو إيجاد الدليل الملائم للمراحل الرئيسية في النمو العالمي، و العوامل المختلفة التي أدت إلى التحول من مرحلة إلى أخرى، كما أن المادة العلمية

والبيانات الأثنوجرافية المستمدة من المجتمعات البدائية المعاصرة كانت غير ملائمة لتوضيح المنظور التطوري" (1)

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الرؤية التطورية لمحور القرابة داخل الأسرة أقرب ما تكون إلى نظرة تخمينية والتي يمكن أن تحمل من الخطأ مثل ما تحمل من الصحيح ولكن رغم هذا الرأي، لا بد من استعراض ولو بشيء من الاقتضاب للمراحل لتطورية التي مر بها محور القرابة الأسرية عبر مختلف الأزمنة والعصور.

جـ -1 النظرية المشاعية:

وتذهب هذه النظرية إلى أن الأسرة نشأت من التزاوج الذي حصل في بعض المجتمعات البدائية أو الأقوام المتعايشة بصورة جماعية، بما في ذلك العلاقات الجنسية، حيث تكون النساء في هذه المجتمعات حقا مشاعا للرجال ويكون الأبناء في هذه الحالة جيل المجموعة كلها، ومن رواد هذه النظرية لويس مورجان، الذي حاول تطبيق نظريته التطورية للمجتمع على الأسرة، والتي مفادها أن المجتمع يتطور حسب الأسلوب التكنولوجي السائد فيه وتوصل إلى ثلاثة مراحل رئيسة وهي "التحوش والبربرية، والحضارة" (2)، وعلى هذا الأساس بنى مورجان تصورا على المجتمع البشري في بداياته، حيث تصوره على شكل جماعة اجتماعية بسيطة تعيش في حالة بدائية لا تحكمها ضوابط أو قوانين أو قواعد خلقية، وأن أعضاء هذه الجماعة يعيشون حياة إباحية دون ضوابط تنظم علاقاتهم الجنسية، وهذا نتيجة رؤيتهم إلى المرأة التي لم تخلق –حسب رأي أعضاء الجماعة– كي تدفن بين يدي رجل واحد، وأدت هذه الإباحية –حسب تصور مورجان– إلى عدم التمييز بين أقارب الأب وأقارب الأم، وأصبح يطلق نفس المصطلح القرابي على جميع أفراد الجيل الواحد بغض النظر عن درجة القرابة الفعلية، وهذا ما حدث عند سكان جزر هاواي (3) حيث استعملوا كلمة (أكوا

[1] - محمد دعبس : الأسرة في التراث الديني والاجتماعي ، مرجع سابق ص 113
[2] - علياء كري وآخرون: الأسرة والطفولة ، مرجع سابق ص 11 .
[3] - نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي ، مرجع سابق ص 102 .

AKWA) للدلالة على الأبوين وكل اخوتهما وأخواتهما بغير تمييز بين خط الخؤولة وخط العمومة وقد وجهت انتقادات مختلفة لنظرية مورجان المشاعية من قبل الباحثين الأنثروبولوجيين والاجتماعيين، منهم وستر مارك الذي يرفض فكرة وجود نظام الشيوعية الجنسية إذ يعتبر" أن أصل الزواج تطور عن عادة بدائية يعيش بمقتضاها رجل وامرأة (أو عدة نساء) معا فتنشأ علاقات جنسية ثم يلتزمون بتربية ما ينجبون،ويكون الرجل هو الحامي والعائل لأسرته،والمرأة ترعى الأطفال..." [1] ولذلك لم تكن المشاعية هي القاعدة العامة لكل المجتمعات بل كانت حالات استثنائية في بعض المجتمعات كما وجدت أيضا بجانب أنظمة الزواج المعروفة لدينا حاليا.

وفوق هذا تبقى نظرية مورجان ومن سار في خطه،مبنية على الظن والتخمين وتفتقد إلى الحقائق والوقائع الثابتة التي تدعمها، وهي في حقيقة الأمر افتراضات عقلية جاءت لتستكمل نسق فكري نظري يحدد المسار التطوري للنظام الأسري المفترض.

جـ -2-النظام الأمومي:

يعتبر العالم الأنثروبولوجي السويسري باخوفين من أكبر الدعاة إلى الاعتراف بأن النظام القرابي الأول الذي عرفته الأسرة البشرية كان محوره الأم، والمرأة بصفة عامة، وقد ألف كتابا هاما سماه "حق الأم" [2] والذي يلخص فيه نظريته عن أسبقية واختلاف النظام الأمومي عن النظام الأبوي، كما نجد في هذا الاتجاه العالم بريفولت الذي ألف كتابا عنونه بـ"الأمهات"حيث "يصور هذا الكتاب بالتفصيل شيوع مناهج السكن بمحل الأم والانتساب إلى الأم في المجتمعات البدائية، كما يبين حقيقة هامة وهي أنه في بعض هذه المجتمعات تحتل النساء مركزا اجتماعيا مساويا لمركز الرجال إن لم يفته... ويخلص بريفولت إلى أن الأسرة قد نشأت نتيجة حاجة الأم الملحة إلى الحماية الاقتصادية والاجتماعية لها ولأطفالها وأنها بإتباعها لغرائزها الأساسية قد انتصرت على مجرد الرغبة الجنسية العابرة للذكر، ولذلك فإنه

[1] -محمد دعبس : الأسرة في التراث ...، مرجع سابق ، ص 115 .
[2] - ماكيفر : المجتمع ج 3 ، مرجع سابق ص469 .

يؤكد على أن الشكل الأول للأسرة كان الشكل الأمومي وأن الشكل الأبوي لم يبرز إلا عندما بدأت الزراعة المتقدمة والسيادة الاقتصادية للرجال تتطور "[1].

ويتميز النظام القرابي في خط الأم بجملة من الخصائص وهي[2] :

* ترتبط الأسرة الأمومية (النظام الأمومي) بالسكن في مسقط رأس الأم ،حيث ينشأ الأطفال في بيت أقارب الزوجة،ويحتل الزوج –الذي يعتبر أحيانا مجرد زائر– الرتبة الثانية في البيت الذي فيه أطفاله.

* لا تؤول السلطة داخل جماعة الأسرة أولا للزوج وإنما لأحد أقارب الزوجة من الذكور وغالبا ما يكون لأخ الزوجة الأكبر (الخال) السلطة على الأطفال.

* يميل النظام الأمومي إلى إدماج جماعة الأقارب (أقارب الأم) معا، ولكنه يضعف من تماسك الأسرة المتزوجة نفسها.

جـ – 3– النظام الأبوي:

فرضت التطورات الحادثة في المجتمعات على الإنسان أن يبذل جهدا من أجل العيش والبقاء، فانتقال الحياة مثلا إلى مرحلة صيد الحيوانات وإنتاج الغذاء، جعل الإنسان يفكر بحفظ قسم من هذه الحيوانات أو ما ينتجه من غذاء لغرض استعمالها في أوقات أخرى، وبهذا ظهرت أول أشكال الملكية وهذه الملكية تحتم على الإنسان الدفاع والحفاظ على ما يملك، وطبعا هذا الدفاع يحتاج إلى قوة. ومن هنا ظهرت أهمية الرجل للدفاع عن هذه الممتلكات وصيانة حقوق العائلة، وبذلك أصبحت السلطة داخل الأسرة أبوية وكذا بالنسبة إلى نسب الأطفال [3]، وهنا أصبح مركز المرأة أو الزوجة متميزا بالخضوع الاجتماعي الكامل للرجل –تقريبا–، فلم يكن في استطاعتها أن تقتني ممتلكات من حقها، ولم يعد في

[1] - علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، مرجع سابق ص 35 .
[2] - ماكيفر : المجتمع ج 3 ، مرجع سابق ص474 .
[3] - محمد دكلة : المجتمع الريفي ، مرجع سابق ص183 .

استطاعتها أن تقاضي زوجها، وكان بإمكان الزوج هنا أن يطلق زوجته لأسباب حسب رغبته.

جـ-4- مرحلة الدور المشترك:

إن التطور المستمر للمجتمعات البشرية أدى إلى حدوث تغيرات على مستوى وظائف ومسؤوليات الأسرة، فمع وجود مؤسسات اجتماعية تؤدي مهمة الدفاع عن الأسرة، وظهور حركات تنادي بإعطاء المرأة حقها ومكانها المناسب في المجتمع، بالإضافة إلى الدراسات العلمية التي أثبتت خرافة تفوق الرجل على المرأة والتي دفعت المرأة إلى أن تحتل مكانها المناسب في إدارة شؤون الأسرة جنبا إلى جنب مع الرجل وسائر أفراد الأسرة والآخرين، ظهرت مرحلة الدور المشترك في الأسرة وأصبحت إدارتها مشتركة ديمقراطية، وأصبح الأولاد يعتبرون ثمرة الأبوين معا من الناحية القرابية(1)

وخلاصة القول، أن النظرية التطورية في دراسة الأسرة استطاعت أن تشكل رؤية تصورية حول المنطلقات الأساسية للأسرة، والأشكال التطورية لها –هذا رغم الانتقادات الموجهة إليها لاعتمادها على التخمين والضن– فهذه النظرية أخذت زمام الدراسات الاجتماعية والأنتربولوجية إلى وقت ليس ببعيد، إذ في بداية القرن العشرين أصبحت هذه النظرية في عداد النظريات التي لاتسمن ولا تغني من جوع في مجال الدراسات الاجتماعية، ولم تعد غير صالحة إلا في بعض الدراسات المقارنة التي تقارن بين الأشكال القديمة والحديثة لمختلف النظم الاجتماعية ومنها الأسرة.

وفي خضم الحديث عن الأشكال التطورية للأسرة من الضروري أن نشير في النهاية إلى العوامل الأساسية المؤثرة في عملية تطور الأسرة ولو بصورة موجزة لنضع ولو تصورا عن الأبعاد الحقيقية لحركية البناء الأسري عبر العصور المختلفة، وتتلخص هذه العوامل في الجوانب الثقافية والاقتصادية والمورفولوجية.... الخ.

1- العوامل المورفولوجية [1]: وتتجلى هذه العوامل في الاعتبارات التالية:

انتقال الحياة الاجتماعية من حياة محلية إلى حياة اجتماعية، أي الانتقال من الوحدات الصغيرة إلى الوحدات الكبيرة.

نشأة المدن وهجرة الأفراد إليها وتخلصهم من الحياة الريفية حيث الخضوع لسلطة الدين والعرف والتقاليد، فتغير بذلك النطاق المورفولوجي العام الذي كان يحد حياة الأسرة.

إلغاء الرق وتحرر الفرد من سلطة رب الأسرة مما أدى إلى تغير حجم الأسرة ونطاقها وتطور طبيعة العمل فيها.

تقدم وسائل المواصلات وتعددها وزيادة سرعتها، وقد أدى ذلك إلى الاحتكاك والتداخل الاجتماعي بين مختلف الأشكال والنماذج الاجتماعية فتهذبت العادات والتقاليد ومظاهر العرف وقواعد السلوك والآداب العامة، وانعكست كل هذه الأمور وما إليها في حياة مختلف الأسر.

أدت نشأة المدن إلى الإكتضاض السكاني، وهذا أدى إلى ظهور المنازل الصغيرة محدودة المساحة والذي بدوره أدى إلى تقلص عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وظهور ما يسمى بالأسرة الزواجية،وقد ظهرت في المجتمعات الغربية نوع من الأسر يطلق عليها اسم "أسرة الفندق"[2]هذه الأسرة التي تتهرب من تحمل المسؤوليات والواجبات الأسرية، فالأطفال في دور الحضانة، والأولاد في المدارس الداخلية والزوجان يقيمان في الفندق. وهذا آخر مظهر لتطور الإطار أو المحيط المورفولوجي الذي يحد حياة الأسرة.

[1] - مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص63 .
[2] - علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، مرجع سابق ص ..

2- العوامل الإقتصادية[1] :

يلعب الجانب الاقتصادي دورا هاما في حركية المجتمع والأسرة بصفة خاصة، وباعتبارها مجتمعا صغيرا، ويتلخص التأثير الاقتصادي في عملية التطور والتغير في النقاط التالية:

*تطور نظم الإنتاج، فالأسرة بعدما كانت تعمل على خط الإنتاج أصبحت تعمل على الاستهلاك، هذا الذي جعل الأفراد ينتقلون خارج الأسرة بحثا عن العمل للاسترزاق، وهذا أدى إلى تغير الأنظمة البنائية للأسرة، وتقلص بذلك نطاق الأسرة.

*ظهور المرأة بوصفها عنصرا منتجا ومساهمتها للرجل في مختلف العمليات الإقتصادية وقد أدى ذلك إلى تركها شؤون المنزل وعدم العناية بتربية الأطفال كما ينبغي،وهذا أدى إلى الإخلال بوظائف الأسرة، رغم أنه يدعم حياة الأسرة من الحياة الإقتصادية.

*الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيير على جميع المستويات والتي أدت إلى ظهور أنماط حياتية جديدة لم تكن مألوفة تعتمد على الذات وعلى التقنية، وهذا كله أثر بالطبع على حركية الأسرة وتغيرها سواء على مستوى النطاق أو الوظيفة أو النظام القرابي داخلها.

*التكنولوجيا وما لعبته من تأثيرات متعددة على الأسرة من حيث بنائها ووظائفها، فحجم الأسرة مثلا في المجتمعات التي تأخذ بأسباب التكنولوجيا يميل إلى النقصان والضيق بسبب تقلص شبكة العلاقات الاجتماعية بين الإفراد التي أحدثتها وسائل الإعلام خاصة التلفزيون.

3- العامل الثقافي: تلعب الثقافة دورا حاسما في عملية التغير والتطور، فبالثقافة يمكن أن تتغير بعض التصورات حول مفاهيم التقاليد والعادات والأعراف، والاضطلاع إلى تكوين رؤية واضحة عن نمط الحياة الفاضلة المبنية على أسس علمية سليمة، والإنسان المثقف نجده دائما حريصا على أن يكون بيته مكانا للراحة والسعادة، وأن يكون دائما مسايرا

[1] - مصطفى الخشاب : نفس المرجع ص64 .

للتطورات المختلفة السياسية والاجتماعية والإقتصادية، وهذا الحرص نابع من الفهم السليم للقيم الاجتماعية والوظائف الأسرية المعنوية والمادية.

وبصفة عامة، تخضع الأسرة –باعتبارها نواة المجتمع– بصورة مستمرة لرياح التغير والتطور في مختلف الأزمنة والعصور، فهي تمثل النموذج الحقيقي لمستوى التطور والتقدم الحاصل في المجتمع.

2- النظـريات المفسرة للنسق الأسـري :

إن دراسة أي تركيبة إجتماعية لا تتحقق بمعزل عن دراسة التركيبة الشاملة للمجتمع الذي تنتمي إليه (..) إن التركيبات الإجتماعية عديدة و متنوعة و متفاوتة الدرجة و المستوى في علاقاتها بالمجتمع ككل غير أن العائلة و الأسرة تعتبر من أهم هذه التركيبات (..) ذلك لطابعها المميز بشريا ، ثقافيا ، اجتماعيا ، بيولوجيا أو لدورها الأساسي و الحساس في تحريك المجتمع و تغير اتجاهه ، إن العائلة بكل ما تحمله من دلالات مختلفة هي الخلية القاعدية أو النواة المنتجة للمجتمع و لكيانه الروحي و المادي.

و سنتطرق الى أهم هذه المداخل بما يخدم موضوع الدراسة :

أ -نظـــــرية الصراع :

تستند نظرية الصراع الاجتماعي على فكرة محورية ، على أن الصراع هو عنصر أساسي في كافة التنظيمات الاجتماعية و من أبرز المدافعين عن هذه النظرية " ريزملز " ، أما أبرز العلماء المعاصرين لهذه النظرية " داهرندوف " و " لويرس لوزر " ، ولقد أدت نشاطاتها العلمية و الفكرية الى إعادة توجيه العلماء الاجتماعيين الى طبيعة ووظائف الصراع في الحياة الاجتماعية المعاصرة .

برز المنهج الصراعي بشكل قوي و فعال في علم الإجتماع في الولايات المتحدة الامريكية ، مع تفاقم أحداث و مشكلات سادت العقد السادس من القرن السابق ، إذ ظهرت فيه حركات تسوية و تنظيمات للدفاع عن حقوقها مطالبين بتغير ميزان القوى داخل الأسرة الامريكية ، و يعد ما كان ينظر الى الصراع بأنه مرض و غير سوي لأنه يطالب بتفويض البناء الأسري ، و يهدد إستقراره أصبح يرى النزاع و الخلاف الأسري ، أمر طبيعي ناتج عن عدم المساواة في الحقوق و الواجبات.

و يركز هذا النهج على الحصول على المصادر النفيسة و النادرة (المال ، الثروة ، و السلطة الأسرية وممارسة الأدوار الرئيسية و منافسة أعضاء الأسرة في الحصول على أهداف ذاتية) ، و التي تمثل المصدر الرئيسي لوقوع الصراع و النزاع داخل الأسرة ، ولذلك عندما يكافحوا أعضاء الأسرة من أجل الحصول عليها ، يقع النزاع ، أو الصراع داخلها . متخذا أساليب متباينة ، تبدأ بإستخدام الألفاظ و العبارات الخشنة و الجارحة و السيئة ، ومرورا بإستعمال القوة الجسدية ، و انتهاء بإستخدام الأدوات الجارحة أو القاتلة [1].

لم يكتفي هذا النهج بهذه التفسيرات ، أو التوفيقات بل إنه عد الإتفاق و الإنسجام و الوئام الأسري ما هو إلا وسيلة للتحكم في عملية الصراع ، و إبعاد النزاع عن الأسرة، تنطلق نظرية الصراع من المسلمات الآتية :

أ/ القوة و السلطة: يعد مفهوم القوة من المفهومات الأساسية في نظرية الصراع الإجتماعي، وهي تعني إمكانية قيام فاعل معين بتنفيذ إرادته بغض النظر عن عناصر المقاومة و المعارضة ويعني مفهوم السلطة ، إمكانية أن نجد قوة حاكمة ، و هي القوة الشرعية من المفترض أن تكون سمة ضرورية و عامة للحياة الإجتماعية ، وتفترض نظرية الصراع أن الناس ، إما أن يكونوا في مراكز مسيطرة و متحكمة ، وإما أن يكونوا خاضعين و تابعين للآخرين .

ب/ دور التنظيمات و الروابط : يذهب " د هرندوف " الى أن الصراع و السلطة يشكلان عناصر أساسية في كافة التنظيمات و الروابط ، ذلك لأن الصراع بين الأفراد ، غير هام بالنسبة للتطور الإجتماعي أما (التنظيم ، أو الرابطة و هو يعني أي تنظيم إجتماعي يتواجد فيه أي شكل من أشكال السلطة ، فإنه يتكون من مجموعتين ، اولئك الذين يملكون السلطة، و الذين لا يملكونها ، و حينما تعي كل مجموعة من هاتين المجموعتين مصلحتها الخاصة ، فإنها تتحول الى جماعة مصلحة أو طبقات ، و تزداد من ثم احتمالات الصراع الإجتماعي

---

[1] د خليل معن خليل معن ، علم إجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، 1994،ص45.

في الحياة الإجتماعية بين هذه الجماعات المتعارضة المصالح، و يتجه الصراع الى أن يقرر حركة موجهة للتغير الإجتماعي المنظم أو التوازن في النسق الإجتماعي ، وسوف يحدث التوازن الإجتماعي نتيجة لذلك ، وسوف يتحقق الإستقرار عبر الزمن و من ثم فإن التغير يحدث نتيجة لتغير السلطة و نظمها [2] .

ج/ دور الصراع في المجتمع : إن الصراع هو الميكانيزم الرئيسي الذي ينشط به المجتمع ، و يعني أصحاب هذه النظرية بالصراع الإجتماعي في مجالات واسعة و متعددة في الحياة الإجتماعية ، هي دائما موضوع تنازع و نزال مثل القسم و المصادر الإقتصادية و المكانة الإجتماعية و السلطة، والقوة ويتجه الصراع الى تحييد المنافسين أو ايذائهم أو القضاء عليهم ، إنه عملية إجتماعية شخصية واعية تحدث بين جماعات إجتماعية منظمة.

نظرية الصراع و الأسرة : كان ينظر الى أي طرح يعبر عن النهج الصراعي بأنه يمثل رؤية مرضية و غير سوية لأنه يطالب بتعويض البناء الأسري ، و يهدد إستقراره ، لكنه في الواقع يرى النزاعات و الخلافات الأسرية ، أمرا طبيعيا ناتج عن عدم المساواة في الحقوق و الواجبات.

و ترى " جيت سيرى " إحدى دعاة هذه النظرية ، أن الأسرة تمثل نسق إجتماعي يحمل بين أنماطه المكونة له معايير متصارعة لا تقبل التعايش معا ، مثل المعايير الشخصية ، المصالح الذاتية لأفراد الأسرة التي لا تتفق في أهدافها و مساراتها مع معايير المجتمع الموروثة، التي تؤدي الى ارتفاع النزاع مهما تم التحكم فيه ، أو إبقائه أو تجميده فإنه في نهاية الأمر يبرز على سطح حياة الأسرة.

هذا الطرح يتناقض مع طرح بعض الاجتماعيين الذين صوروا وظائفه ، و أن حياة الأسرة تمثل الفردوس الأرضي خالية من الانكسارات الذاتية و الصراعات الشخصية و الانحرافات السلوكية.

---

[2] محمد عودة: أسس علم الإجتماع ، دار النهضة العربية ، 1977، ص108.

ونجد أن الاتجاه الصراعي يتوغل في عمق العلاقات الأسرية الداخلية لكي يحقق المساواة في الحقوق و الواجبات بين كافة أفراد الأسرة، ليس هذا فحسب، بل إنه يعطي أهمية بالغة للمصالح الشخصية والرغبات الذاتية، أكثر من المصالح الأسرية والتعاون الأسري، في خدمة وبناء أسرة متماسكة، و نجد بأن الإختلافات في وجهات النظر، وفي ممارسات الأدوار والوظائف الأسرية، وظهور تحديات لميزانية الأسرة، أو ظهور حوائل، أمام تحقيق أهدافها تؤدي الى نشوب نزاعات وصراعات داخلها، وأن الصراع قائم و كائن في كل أسرة، لكنه ليس بشكل مستمر ودائم، وهو جزء من كفاح الأسرة في وجودها، وليس لتفكيكها، أو تقويض بنيانها أي أنه ايجابي، إذا كان يبرهن على صلابة بنيان الأسرة [1]

قصـور النظرية:

جاءت معبرة عن الحالات النزاعية التي لم تتناولها النظريات الأخرى التي سبقتها لدراسة الأسرة الغربية المعاصرة، إذ أوضح الجانب الصراعي لحياة الأسرة و مشاكل الزوجين والأبناء ولكنها كانت متطرفة الى حد ما في طرحها، وأوضحت وجود النزاعات والمشاحنات داخل الأسرة كقناة لتصريف التوترات الأسرية من أجل تعزيز بنيتها، وليس تفكيكها، معترفا بأن الأسرة تمثل خلية إجتماعية، وليس مؤسسة إجتماعية، وتعتبر هذه النظرية أن الصراع هو المحرك الوحيد لعملية التغير الإجتماعي داخل المجتمع في حين أن هناك الكثير من نماذج التغيرات الإجتماعية والثقافية تمت، ومازالت تتم دون أن يكون الصراع هو المحرك لحدوث تلك التغيرات داخل المجتمعات، وهذا جانب سلبي في النظرية، ويمكن إعتبار الصراع أحد أسباب التغير الإجتماعي ولكنه ليس سبب رئيسي، لأن التغير يحدث نتيجة تضافر عدد من العوامل منها الإقتصادية والثقافية، السياسية، والبيئية، كذلك نجد أن هذه النظرية تركز على الصراع داخل التنظيم الواحد لإحداث التغير، ولم توضح لنا كيفية العلاقة

---

(1) محمد عودة ، أسس علم الإجتماع ، المرجع السابق ، ص109.

بين التنظيمات المتعددة داخل المجتمع، وهل يمكن أن يحدث التغير نتيجة للصراع بين هذه التنظيمات المكونة للبناء الإجتماعي أم لا ؟

أيضا تعالج النظرية موضوع الخلافات الأسرية، و التي لا بد أن تحدث نتيجة لعدم المساواة في الحقوق و الواجبات، وكذلك الإختلافات في وجهات النظر بين أفراد الأسرة الواحدة والتي نعتبرها حالة طارئة، وتفسر لنا بأن الصراع لا يدوم بل ينتهي بزوال أسبابه، وتعود العلاقات الأسرية، كما كانت بين أفرادها، وفي أحيان كثيرة أقوى مما كانت عليه. كما نجد أن نظرية الصراع تركز على الوظائف التكاملية للصراع من خلال مفهوم القوة الشرعية التي ترتبط بالأدوار الإجتماعية والتي تؤدي الى التوازن الإجتماعي أيضا.

أما الجوانب الايجابية لهذه النظرية فإنها تنظر للصراع كعامل للتغير الإجتماعي من أجل الحصول على التوازن الإجتماعي داخل المجتمع، وهذا شيئ إيجابي أن يصل المجتمع الى مرحلة التوازن، ولكن كما سبق وقلنا فليس بالصراع وحده يحدث التغيير، فهناك عوامل كثيرة تتضافر مع بعضها البعض لإحداث التغير، ويمكن إعتبار الصراع أحد هذه العوامل.

ب – النظرية التفاعلية الرمزية :

وتعتبر هذه النظرية من أكثر ال نظريات شيوعا وإستعمالا في مجال الأسرة ولقد تأثر هذه النظرية بأعمال علماء الاجتماع القدامى أمثال جورج زمل ووليام جيمس وجارلس هربن وكولي و جورج هاربيت ميد التي ركزت على فهم وتفسير السلوك البشري الممارس من قبل الإنسان في محيطه الاجتماعي، بتطلق هذه النظرية في دراسة الأسرة من كون الطفل منذ ميلاده بأنه شبه اجتماعي، وليس بالكامل أو أنه ضد المجتمع، ومن ثم يتحول الى كائن اجتماعي بعدما يخضع لمؤثرات عملية التفاعل الاجتماعي التي تحصل بينه وبين أسرته عبر التنشئة الاجتماعية (خارج الأسرة) التي بها يتعلم و يكتسب دوره و أدوار الآخرين

وتصوراتهم نحوه وعندئذ يتولد عنده الشعور بذاته وما ينعكس عنها عند الآخرين المحيطين به.

ويكمن محور التفاعل الرمزي في مفهومات المركز (المكانة statut) أو (الدور role) أو يمكن تعريف المركز و الدور و مناقشتهما مستقلين ، إلا أنها لا يفترقان في الواقع فهي يكشفان الرابطة بين الفرد و بين المجتمع الذي ولد فيه .

وبهذا المعنى لا يشير المركز الى المكانة بل الى الوضع في البناء الإجتماعي، فكل فرد في المجتمع له عدة مراكز بعضها موروث، و بعضها مكتسب [1] .

فمثلا الجنس (ذكر، أنثى) والطبقة تعتبر مراكز موروثة، أما المركز الزواجي، والمركز المهني فهي مراكز مكتسبة، وكل من يشغل مراكز عديدة مثل: طالب، مراهق، موظف، طبقة متوسطة، عامل ولكل مركز أو مجموعة مركز، أو مجموعة من المراكز تتطلب سلوك مناسب، وهو ما يسمى بالدور ويشير الى مجموعة من المعايير أو التوقعات التي ترتبط بأوضاع معينة، فالمراكز مثل الأنثى،الزوج،الطفل لها توقعات مناسبة معرفة ثقافيا، وهذه التوقعات هي مفهومات إجتماعية وليست نفسية [2] كما أنها توجد مستقلة عن الفرد إلا أن الدور كما يستخدم في الإطار التفاعلي يشير الى العلاقة بين ما نفعل نحن و بين ما يفعله الآخرون، فالتوقعات (الأدوار) تنمو بالتفاعل و لهذا يتضمن المفهوم التفاعلي للدور وصفا لعمليات السلوك التعاوني ووسائل الإتصال ، وإذن فالدور كعملية يشتمل على كل فاعل يكيف سلوكه و ردود فعله، نحو ما يعتقد أن الآخرون سوف يفعلونه ، و بصورة أدق يرتكز الإهتمام على تفسير كيفية إنضباط أعضاء الأسرة عن طريق جماعتهم الأسرية ، و كذلك تفسير التفاعلات و المعاني المشتركة التي تعتبر لب السلوك الزواجي و الأسري .

---

[1] سناء الخولي، الاسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية ،2002،ص155.
[2] نفس المرجع،ص155.

و أخيرا فإن نظرية التفاعل الرمزي لا تقتصر على دراستها للأسرة ، و إنما تهتم ببعض المشاكل مثل المركز و علاقات المركز الداخلية ، التي تصبح أساس أنماط السلطة ، و عمليات الإتصال و الصراع و حل المشاكل ، و إتخاذ القرارات و المظاهر المختلفة الأخرى لتفاعل الأسرة و العمليات المتعددة التي تبدأ بالزواج و تنتهي بالطلاق.

قصور النظرية:

يبدأ طرحه من تفاعل الطفل مع أفراد أسرته و هذا بتكوين ذاته الإجتماعية و إنماء شخصيته و منتهيا بتلقين الأبوين دورهما في الأسرة من قبل الأبناء و أوضح شبكة التفاعلات داخل الأسرة كخلية ، و لم يخرج عن نطاقها ، و لم يحدد نموها الزمني و الإجتماعي و لا نمو الأسرة ، و هذا تقصير في طرح النظرية و الرؤيا و التحليل .

جـ - النظرية البنائية الوظيفية :

ترى البنائية الوظيفية أن المجتمع يمثل بناءا معقدا ، كما لو كان تنظيما معقدا ، و بهذا فإن الظاهرة الإجتماعية تعد أكثر من مجرد تجمع من تجمع من الأفراد ككيان ، و تنظر البنائية الوظيفية للكل لكي تفهم الجزء ، و تعتبر المسلمات الفلسفية الرومانسية أساس التشكل الفكري و الفلسفي للإتجاه البنائي الوظيفي ، مما يرتبط ارتباطا مركزيا بفكرة النسق (system) بوصفه مركبا من العناصر أو المكاونات التي ترتبط بعضها ببعض بشكل مستمر عبر الزمان [1] و يدور المحور الرئيسي للمدخل البنائي الوظيفي حول تفسير و تحليل كل جزء (نسق) في المجتمع ، و إبراز الطريقة التي تترابط عن طريقها الأجزاء ببعضها البعض .

و تقوم النظرية البنائية الوظيفية على أسس و يمكن تلخيصها بناء على ما قدمه روبرت ميرتون في النقاط التالية :

---

(1) أحمد الربايعية ، مرجع سابق ، ص90.

أ/ أفضل طريقة للنظر الى المجتمع ، هي إعتباره نظام لأجزاء مترابطة و أنه تنظيم للأنشطة المرتبطة و المتكررة و التي يكمل كل منها الآخر [2]

ب/ النظام الإجتماعي يقوم على مبدأ الإعتماد المتبادل بين الأجزاء و أن أي تغير يحدث في أي جزء من أجزاء المجتمع بصاحبه بالضرورة تغيير مماثل في الأجزاء و في النظم الأخرى.

ج/ وحده التحليل بالنسبة للوظيفة هي الأنشطة أو النماذج المتكررة التي لا غنى عنها ، في إستمرار وجود المجتمع، أي أن هناك متطلبات أساسية ووظيفة تلي الحاجات للنظام ، لا يمكن لهذا النظام أن يعيش بدونها.

تقوم النظرية البنائية الوظيفية على قضايا أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي :

تصور المجتمع : إن كل مجتمع ينظر اليه على أنه كل يمثل مجموعة من العناصر المترابطة بنائيا و المتساندة وظيفيا ، إن للمجتمع طبيعة سامية و متعالية و تعلو على كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان و ذاك من خلال قواعد الضبط و التنظيم الإجتماعي التي تلزم الأفراد بالإلتزام بما أن أي إنحراف عنها يهدد أساسيات بناء المجتمع ، ذلك لأن القيم تفرض بوجودها من خلال تمسك الأفراد بها .

مفهوم الوظيفة (fonction): يذهب الوظيفيون الى أن الطريقة التي يعمل بها المجتمع ليضمن بها بقائه يمكن فهمها من خلال وظيفة النسق الإجتماعي ، و أن جميع أجزاء النسق الإجتماعي أو عناصره هي إما وظيفة (fonction) أو لا وظيفة (dis–fonction)، لكن الغالبية العظمى من هذه العناصر هي عناصر وظيفية و بوصفها تلعب أدوار من أجل صيانة النسق و المحافظة على توازنه ، أما العناصر اللاوظيفية فهي إما أن تتمثل في أدوار ناقصة أو غير مفيدة ، أو أن تتمثل في نتائج سلبية ضارة.

---

[2] عبد الله محمد عبد الرحمن ، النظرية في علم الإجتماع (النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية ، 2006، ص60.

و يميز الوظيفيون بين الوظائف الكامنة و الوظائف الظاهرة كالممارسات و الإستخدامات الإجتماعية ، قد لا تكون دائما واضحة الأهداف محددة المقاصد ، أما الوظائف الظاهرة فهي الأنشطة و الممارسات التي تلعب أدوار معروفة و تستهدف أهدافا واضحة و تخدم أغراضا اجتماعية جلية و مقصورة ، في حين يسير مفهوم الوظيفة الكامنة أو الخفية الى الأهداف التي قد تكون شعورية أو غير معروفة أو غير واضحة و غير مقصورة بالنسبة لأولئك الذين يمارسون نشاط معين.

ج- التوازن الإجتماعي : صور علماء النظرية البنائية الوظيفية أن المجتمع يكون في حالة توازن دائم ولكن في الواقع لا يمكن أن يتحقق هذا التوازن نسبة للطبيعة الدينامية للمجتمع و المتغيرات التي تؤثر فيه، و من منطلق القول بأن المجتمع يسعى لتحقيق هذا التوازن و جاء بارسوتر ليطور النظرية البنائية الوظيفية و يدخل مفهوم النسق الإجتماعي ليضع شروط الإستمرارية ، و في نظر بارسوتر أن النسق الإجتماعي في حالة من التوازن الدينامي المستمر لذلك فإن التغير يحدث في حدود و أن كل جزء من النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى ، و أن التوازن يساعد المجتمع على أداء وظائفه و بقائه و استمراره يرى بارسوتر أن النظام هو أولى الضرورات الوظيفية للنسق، و أن النسق في حالة تعادل مستمر لمجموعة من المصاحبات مما يشير الى عمومية التوازن التي يتضاءل أمامها الصراع الإجتماعي و " باريتو" يرى أن التوازن قاعدة استثنائها التغير ، و من هذا يتضح أن النسق الإجتماعي هو محور إهتمام هذا الإتجاه الوظيفي ، بما يتضمنه من عمليات تجري بين مكوناته أو وحداته المختلفة ، ما ينتج عن تلك العمليات من آثار أو اسهامات وظيفية ضرورية لبقائه ككل.

و لقد اختلف العلماء في تحديد مكونات النسق الإجتماعي فمنهم من يرى أن الفرد الفاعل (Acteur) هو اهم وحدة في النسق الإجتماعي أمثال (بارسوتر) و منهم من يرى أن الفرد الفعل هو أهم وحدة لأنه جزء من عملية التفاعل بين الفاعل و الآخرين داخل النسق، بينما يرى أستيفون :

ان بعض العمليات المكررة والنمطية تتسم بالحتمية وهي مستمرة في وجودها أن هناك شروطا أولية وظيفية تلي الحاجات الأساسية للنظام و لا تستطيع الإستمرار دونها.

وتعتبر النظرية الوظيفية الأسرة ظاهرة كونية سادت و تسود و ستسود المجتمعات الإنسانية كافة (البائدة، القائمة، القادمة) ، وتنظر للفرد لا من حيث كونه مجموعة من معايير وقيم نقلها وكسبها من أسرته عبر تنشئتها له، ولكن تبقى الأسرة نابضة بالحياة دائمة الوجود عليها أن تكافح من أجل ذلك، وهذا لا يتحقق إلا بممارسات وظائفها البنائية المتمثلة بتنفيذ متطلبات مواقع وأدوار كل فرد (علما بأن هذه النظرية تقر وتعترف بعدم تساو وتكافؤ جميع الوظائف الأسرية في محافظتها بالبقاء داخل المجتمع و بنائه) .

إذا قد تحدث اعتلالات وظيفية تهدد بنائها مثل عدم التزام أبنائها بتنشئتها أو أنها بالذات تقص بواجبها أو تقوم به بأسلوب خاطئ و تقوم الأسرة بوظائف مستمرة تقوم فيما بعد بإظهار و ابراز آثارها لتخوض بعض أنساق البناء الإجتماعي ، أو تحلل قيم المجتمع [1]

نجد الأسرة في إطار النظرية الوظيفية ينصب التركيز على الأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري في ارتباطه مع بعض عن طريق التفاعل و التساند الوظيفي مع الإهتمام بكل جزء و عنصر في النسق بإعتباره مؤديا لوظيفة معينة في النسق الكلي أو معوقاته .

و كذلك الإهتمام يتجه الى تناول العمليات الداخلية في الأسرة و العلاقات التي تربط النسق الأسري و الأنساق الخارجية الأخرى .

و النظرية الوظيفية في تناولها للأسرة تسعى الى توضيح أهمية وجود الأسرة و ذلك عن طريق ابراز وظائفها الإجتماعية فعندما تقول بأن الأسرة تقوم بعدة وظائف فإن هذا يعني بأن تلك الوظائف تؤثر في المؤسسات الأخرى المكونة للمجتمع .

[1] خليل عمر- و آخرون ، المدخل الى علم الإجتماع، دار الشروق للنشر و التوزيع ، 1992، ص24.

و عند دراسة الأسرة وفقا للمدخل البنائي الوظيفي نجد التركيز على ثلاثة أنواع من الوظائف هي :

أ/ وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع.

ب/ وظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة للأسرة ككل أو بالنسبة لبعضها البعض.

ج/ وظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها بإعتبارهم أعضاء بها [1].

و لذلك يمكن القول بأن النظرية الوظيفية في دراستها للأسرة تركز على :

أ/ العلاقة بين الأسرة و الوحدات الإجتماعية الكبرى.

ب/ العلاقة بين الأسرة و بين الأنساق الفرعية الأخرى المتضمنة فيها.

ج/ العلاقة بين الأسرة و الشخصية.

لهذا يتضح أن هناك إتجاهين في تناول البنائية الوظيفية للأسرة و هما :

1/ اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الكبرى (الماكرو Macro)

2/ اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الصغرى (المايكرو Maicro)

و يرجع الفرق بين هاذين النمطين المكملين لبعضهما البعض الى حجم الوحدة التي تكون محلا للتحليل فالتحليل الوظيفي على النطاق الواسع (ماكرو) ، يعالج الأنساق الواسعة نسبيا، و كذلك النظم.

و الأسرة تبدو كعنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير ، أما التحليل الوظيفي على نطاق " مايكرو" فإنه يعالج الأسرة الفردية أو الأنساق الصغيرة نسبيا و يركز على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية، و أن كلا من الإتجاهين يركز على العلاقة المتداخلة بين الأسرة و

---

[1] علوية عثمان دبلوك، مرجع سابق ، ص54.
نفس المرجع ، ص55

البنية المحيطة بها ، و ينظر الى الأسرة على أنها كيان أو مؤسسة عرضة دائما للتأثر بالبيئة الخارجية [1]

قصـور النظرية:

و يظهر قصور النظرية البنائية الوظيفية أنها ترتكز على بقاء نسق الأسرة، و تفترض ظاهرة بقاء النسق عموما أي كل جزء من النسق يلعب دور في أداء وظيفة الوحدة الكلية، و لهذا يدرس السلوك الزواجي أو الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الزواجي أو الأسري و لهذا فإن أي بناء اجتماعي أو أي عنصر في تنظيم الجماعة الإجتماعية أو أي معيار اجتماعي أو أي قاعدة اجتماعية يمكن تحليلها من ناحية وظيفتها في المحافظة على بقاء النسق و توازنه [2]

كما يبرز قصور النظرية في أنها لا تهتم بالتغير الإجتماعي و الصراع الإجتماعي بل ركزت على تكامل البناء الإجتماعي و أنه في حالة ثبات.

كما لم تعطي النظرية أهمية للصراع الإجتماعي لأنها تؤكد على التوازن و التكامل، ولكن الواقع الإجتماعي بما فيه من تفاعل وواقائع و أحداث ينبغي وجودها هذا التكامل .

و لقد حاول بعض علماء هذه النظرية أن يستوعبوا الصراع في هذه النظرية إلا أنهم كانوا دائما منقسمين بين هدفين هي الرغبة في الحفاظ على وجهة النظر الوظيفية الخاصة بالتكامل و الرغبة في سد الثغرة بدراسة الصراع و قد أدى ذلك الى عدم الإتساق الداخلي للنظرية لأن التأكيد على التكامل يعني غياب الصراع و العكس صحيح، كما أدى الى النظر الى الصراع كحالة طارئة من حالات عدم توازن البناء الإجتماعي [3]

---

[1] علوية عثمان دبلوك، ص56.

[2] سناء الخولي ، ص100.

[3] عبد الباسط عبد المعطي، الإتجاهات النظرية في علم الإجتماع، عالم المعرفة، الكويت،1981،ص81.

من خلال عرضنا لأهم المداخل النظرية في دراسة الأسرة، وبنائها ووظائفها و مختلف العمليات التي تجري داخلها ، تطرقنا للمدخل الصراعي ثم التفاعلي الرمزي ، و أخيرا المدخل البنائي الوظيفي و الذي سنركز من خلال دراستنا عليه في إبراز وظائف الأسرة، و أثر قيم الحداثة عليها .

3- وظائف الأسرة:

تضطلع الأسرة كمؤسسة اجتماعية بكثير من الوظائف والمهام التي تخضع إلى منطق التغير عبر الزمان والمكان ومن حيث الكم والكيف، بمعنى أنه لم تعد الآسرة الحديثة تقوم بنفس الوظائف ونفس الكيفية التي كانت الأسرة في القديم تهتم بها، إذ أن التطورات الاجتماعية الحاصلة على مستوى المجتمع منذ الثورة الفرنسية (على مستوى الفكر والثقافة) والثورة الصناعية، سلبت من الأسرة وظائف عدة كالوظيفة الإنتاجية التي انتقلت إلى المصنع والوظيفة التعليمية التي انتقلت إلى المدرسة...الخ ، ولكن رغم ذلك تبقى للأسرة وظائف مقتصرة عليها وحدها فقط كالإنجاب، والاشباعات الجنسية التي يقرها المجتمع، بل وتشارك الأسرة مؤسسات أخرى في أداء وظائف أخرى (التربية، التنشئة الاجتماعية...).

وعموما فإن "وظيفة الأسرة تتمثل في منهجها العملي عبارة عن عملية تسهيل وتوفيق ومواجهة لأعضائها المختلفين في تطلعاتهم و قدراتهم وإمكانياتهم" [(1)].

ويمكن لنا أن نلخص أهم وظائف الخاسرة –خاصة الحديثة– في النقاط التالية:

أ – وظيفة الإنجاب وتنظيم السلوك الجنسي:

لا تزال مهمة استمرار الجنس البشري من وظائف الأسرة كما كانت حالها على الدوام، ولولا الأسرة التي أخذت على عاتقها إنجاب أعضاء جدد لانقرض المجتمع والنوع الإنساني بصفة عامة، فهذه الوظيفة تعتبر من المهام الرئيسية للأسرة، ومما يزيد من أهميتها هو أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تستطيع القيام بهذه الوظيفة وهذا في إطار الضبط الاجتماعي العام والقوانين والأعراف التي يقرها المجتمع، بمعنى الزواج، فهذا الأخير يقوم بتنظيم وضبط العلاقات الجنسية "لان الزواج يتكون من القواعد والتعليمات التي تحدد حقوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما كل إزاء الآخر وإزاء أقاربهما وإزاء المجتمع ككل،

[1] - إقبال محمد بشير وآخرون : ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ص19 .

ولهذا يعتبر الزواج اتفاقا تعاقديا يعطي العلاقات الاجتماعية التي تكون الأسرة طابعا رسميا وثابتا لها. وعلى الرغم من أن هناك عددا من المجتمعات تسمح بالخبرة الجنسية قبل الزواج، ومعنى هذا أن المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة إلى أخرى، بل قد يختلف المجتمع الواحد في أقسامه المختلفة إزاء النظر إلى هذه الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظام الزواج، والأسرة بصفة عامة"[1].

وعموما فإن الأسرة هي الإطار الوحيد الذي يسمح فيه بممارسة إحدى الحاجات الإنسانية وهي العلاقات الجنسية، كما تعتبر الهيئة الوحيدة التي يعترف فيها بنتائج تلك العلاقات الجنسية، ومنه فإن الأسرة تقدم وظيفتين مركبتين للفرد والمجتمع، فهي تحقق الاشباعات الجنسية للفرد وتقدم نتائج تلك الاشباعات –وأقصد الأفراد – كعناصر بنائية يتزود بها المجتمع.

ب – وظيفة التنشئة الاجتماعية:

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة بالرغم من وجود مؤسسات أخرى تقوم بهذه الوظيفة كالمدرسة، المسجد، الحضانة...الخ، إذ يرد كل سلوك انحرافي يقوم به الطفل إلى أسباب تتعلق بالأسرة دون باقي المؤسسات الأخرى.

وتتضمن التنشئة الاجتماعية مدلولا تربويا يتحتم على الوالدين –خاصة– القيام بها تجاه أبنائهما، والتربية كما يقول عنها مالك بن نبي "ليس الهدف منها أن نعلم الناس أن يقولوا أو يكتبوا أشياء جميلة، ولكن الهدف أن نعلم كل فرد فن الحياة مع زملائه، أي أن نعلمه كيف يتحضر "[2]،أما زاندن (Zanden)

فيذهب إلى اعتبار التنشئة الاجتماعية بأنها "عملية التفاعل الاجتماعي التي تستمر طيلة حياة الفرد التي عن طريقها يكتسب المعرفة، والاتجاهات والقيم وأنماط السلوك الجوهرية

---

[1]- محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، دار المعرفة الجامعية – مصر ص 159 .

[2] - مللك بن نبي : ميلاد مجتمع، ط 3 ، ترجمة : عبد الصبور شاهين، دار الفكر – سوريا 1986 ص 99 .

بالنسبة للمشاركة الفعالة في المجتمع" [1]، وهي بذلك عملية اجتماعية أساسية تعمل على تكامل الفرد في جماعة اجتماعية معينة، وذلك عن طريق اكتساب هذا الفرد ثقافة الجماعة، ودورا يؤديه في هذه الجماعة. ولو اعتبرنا هذه العملية ممتدة طول عمر الفرد فإن أهم مراحل تلك العملية وأكثرها خطورة هي تلك التي تتم في مرحلة الطفولة حيث يستدمج الطفل القيم والاتجاهات والمهارات والأدوار التي تكمل شخصيته والتي تؤدي إلى تحقيق تكامله مع المجتمع الذي يعيش فيه.

وطبعا فإن الأسرة هي المهد الأول الذي يتلقى فيه الطفل المبادئ الأولى للحياة الاجتماعية باعتبار أن جل وقت الطفل يقضيه بين أحضان أسرته، ومن هنا تتبع أهمية وظيفة الأسرة في توجيه عملية تنشئة الطفل الاجتماعية دون سائر المؤسسات الأخرى.

جـ – الوظيفة الاقتصادية :

تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه، وتنوم الأم بأعمال المنزل، وتعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك دخل الأسرة.وأما من حيث مشاركة الأسرة في العملية الاقتصادية ككل، فانه يلاحظ انتقال مشاركة الأسرة من كونها أسرة إنتاجية تقدم منتجات تساهم به في العملية الاقتصادية إلى كونها أسرة استهلاكية تقوم باستهلاك مختلف المنتجات. إذ قضى التطور الصناعي على وظيفة الأسرة الإنتاجية في المجتمعات الحضرية، وتحولت الأسرة فيها إلى وحدات استهلاكية خالصة بدرجة كبيرة، بعد أن هيأ المجتمع مؤسسات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبيا، ولما كانت الصناعة الحديثة تعتمد على الأيدي العاملة المدربة فقد عجزت الأسرة عن تزويد أفرادها بقدر ملائم من التدريب المهني يمكنهم من منافسة إنتاج الآلات الحديثة، وهكذا أجبرت الحياة الصناعية الحديثة أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة، أدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات اقتصادية خارجية، وبعد إن كان جميع أفراد الأسرة

---

[1] - علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة ، ط 1 ، دار المعرفة المصرية - مصر ص 181 .

يعملون تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي، انتشر الأفراد وراء العمل في أماكن متعددة واستطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي وتهيأت أمامه مرونة الحركة وفرص العمل، ونمت بذلك الروح الفردية ولم تعد الأسرة الحديثة هي المكان الوحيد الذي يشبع حاجات الفرد المادية. ولكن رغم هذا نلاحظ أن الأسرة الريفية لاتزال تمارس كثير من الجوانب الوظيفية الاقتصادية، فلا تزال العمليات الإنتاجية تتم في البيت وتقوم الأسرة بإنتاج عدد كبير من السلع داخل الأسرة، كما تشرف على التوزيع والاستهلاك والتبادل الداخلي، ولا تستهلك عادة إلا بقدر إنتاجها[1].

د – الوظيفة النفسية :

تؤكد الاتجاهات العامة في وضوح قاطع الأهمية النفسية للأسرة بالنسبة لأعضائها، فالفرد يواجه في حياته اليومية مشاكل قد تكون قليلة أو كثيرة، يستطيع التغلب على السهل منها بنفسه ولكن قد يكون بعضها صعبا يحتاج إلى مساعدة خارجية لحلها أو التغلب عليها، وإلا تركت حالة من التوتر والقلق النفسي للفرد المجابه لها. والأسرة هي إحدى الجهات التي يلجأ إليها الفرد للحصول على مساعدة مادية أو نفسية تقلل من حدة توتره أو قلقه نتيجة تعرضه لمشاكل الحياة المتنوعة. فمجرد شعور الفرد أن هناك جهة يمكنه الرجوع إليها في وقت الضيق لتعاونه في حل مشاكله تجعله بحالة من الراحة والطمأنينة النفسية، لذا ترانا جميعا نرجع في كثير من حالات الضيق إلي أسرنا (الأب، الأم، الأقارب...) كوسط اجتماعي لازالة الهموم وتقليل التوتر النفسي[2].

فالأسرة هي الملاذ الذي يلجأ إليه الفرد من متاعب وضنون الحياة، وفيها يبحث عن الحياة النفسية –خاصة– المريحة التي تنسيه مشاق ومتاعب الحياة الاجتماعية الخارجية. ومن هذا فللأسرة دور فعال في تلطيف الأجواء النفسية لأفرادها، وطبعا ونحن نتحدث عن هذه

[1] - محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، مرجع سابق ص13 .
[2] -محمد دكلة : المجتمع الريفي ، مرج سابق ص 187 .

الوظيفة يجب أن نضع في تصورنا سلامة العلاقات الأسرية من كل التوترات والصراعات التي تهدد استقرار الأسرة ومنها استقرار وراحة أفرادها النفسية.

بالإضافة إلى هذه الوظائف الأربعة الأساسية، فإن للأسرة وظائف أخرى كثيرة ومتنوعة منها (الوظيفة الترفيهية، الوظيفية الدينية، وظيفة منح المكانة، وظيفة الحماية...الخ).

وفي ختام هذا المبحث نود أن نشير إلى أن مفهوم الأسرة في التراث السوسيولوجي لازال خاضعا لهيمنة الرؤية الغربية سواء المعرفية أو التجريبية، وهذا وفق معطيات البنية المجتمعية الغربية. لذا تحتاج الأسرة إلى دراسات جادة لاستشراف مكانتها الهامة على مستوى المجتمع والدولة وفق الرؤية المعرفية العربية والإسلامية عامة. وحتى تبقى الأسرة كإطار عام يحمي الطفل ويهيئه إلى الحياة الاجتماعية لابد من إيجاد حلول للحفاظ على الأسرة من الزوال ومن الانحلال التدريجي الذي تفرضه عليها الأساليب الحديثة في الحياة خاصة في المجتمعات الغربية والتي تعمل على سلب الوظائف الأساسية منها.

ومهما يكن فإن الأسرة تبقى الحامي للأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية .

4- المقومات الأساسية للأسرة :

تمارس الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية عملية التأثير على النظام الاجتماعي العام لما تقوم به من وظائف وأدوار متعددة تمس مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية وحتى السياسية وبالمقابل تتأثر الأسرة ببقية الأنظمة المنتشرة والتي يتركب منها المجتمع، كالإعلام، المراكز التربوية والثقافية، نظام الحكم...الخ وهذا لكون الخاسرة من الأنساق المفتوحة التي تتفاعل مع المحيط الخارجي بتبادل عمليتي التأثر والتأثير.

وحتى يتسنى للأسرة القيام بأدوارها التفاعلية على وجه مسايرة التغيرات المجتمعية والمحافظة على خصوصياتها في نفس الوقت، لا بد من مقومات قاعدية نقيمها على القيام بوظائفها كمؤسسة اجتماعية.

وتتركز هذه المقومات على الجوانب الدينية والاقتصادية والصحية والنفسية والاجتماعية والتكامل بين هذه المقومات يحقق للأسرة توافقها الاجتماعي ويسمح لها بالاضطلاع بالوظائف المناطة إليها على الوجه الذي يحقق الاشباعات الداخلية والسعادة الأسرية من جهة ومن جهة أخرى ضمان الشروط الضرورية للمجتمع لأداء دوره الحضاري والتاريخي على السواء.

أ – المقومات الدينية:

يعتبر الدين من أهم النظم والأنساق الاجتماعية في كافة المجتمعات البشرية، ويذهب الفيلسوف الروحي الفرنسي هنري برجسون إلى أنه " قد وجدت وتوجد جماعات إنسانية لها علوم أو فنون أو فلسفات غير أنه لم توجد إطلاقا أية جماعة بدون دين " [1] والدين بغض النظر عن المصدر –هو في حقيقته عبارة عن تعاليم منظمة للسلوك والعلاقات المختلفة التي يعيشها الإنسان سواء مع ذاته أو مع غيره أو مع الله (في الديانات السماوية).

[1] - نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي ، مرجع ابق 68 .

ويذهب دوركايم إلى اعتبار الدين "نسق متكامل من المعتقدات والممارسات في مجتمع أخلاقي معين"[1] وهنا يجب التفريق بين الدين والتدين، فالدين كما قلنا –هو منظومة من القواعد والقوانين والتعاليم المنزهة، الموضوعة في مرتبة القداسة والتقديس، أما التدين فهو يمثل تلك العملية التي يتم بها تنزيل تلك التعاليم والقواعد على أرض الواقع أي ممارستها وتطبيقها على السلوك اليومي للإنسان، وهذا التفريق يقود إلى الوصول إلى أن الدين موجود في كل المجتمعات والتجمعات الإنسانية منذ فجر الإنسانية، على العكس من التدين الذي يمكن أن نلمس غيابه في بعض المجتمعات التي تسمى بالمجتمعات العلمانية أو اللائكية. والدين بتعاليمه يحقق التوازن داخل المجتمع بين حقوق الأفراد وواجباتهم، والفرد لا يمكنه إن يعيش منعزلا عن المجتمع، ولا تستقيم له الحياة الاجتماعية إلا إذ خضعت العلاقات بين الناس لمجموعة من القواعد والتنظيمات، التي تقوم بدور القالب الذي يقولب تلك العلاقات على شكل مرصوص ومنظم، يحقق الراحة والأمن والسعادة للفرد أولا على مستوى ذاته وثانيا على مستوى المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، سواء كانت أسرة أو جيرة أو صداقة...الخ.

هذا على مستوى الفرد أما على مستوى الأسرة فإن نظرتنا الأولى إلى المقومات التي تساعد الحياة الأسرية على الاستقرار تقودنا إلى استبصار أن الدعامة الأولى لذلك هي ضرورة توفير القيم الروحية داخل الأسرة، باعتبار الأسرة الحارس والرقيب في حياة الفرد، و هي أولى المؤسسات التربوية وأهمها في نمو الأخلاق.

فالأسرة نظام يقوم بعملية الضبط الاجتماعي وغرس القيم الأخلاقية، ومن أهم الوسائل التي تؤدي إلى زيادة التكامل والوحدة بين أعضاء الأسرة ممارسة الشعائر الدينية بطريقة جماعية، فمثل هذه الممارسات الدينية ترفع الحاسرة فكريا وروحيا وتمنع الإسبال المؤدية إلى الانحراف، إلى جانب هذا فالحوارات الأسرية ومناقشاتها وتصرفاتها المرتكزة على الفضائل

[1] - أميرة منصور : قضايا السكان والأسرة ، مرجع سابق ص 57 .

والقيم الروحية تغرس في الطفل جوانب تربوية سليمة تنشئه تنشئة طبيعية ويشب على الطاعة واحترام السلطة الأبوية، وقواعد السلوك الصالحة... ولعل الإيمان بالله من قبل الأبوين هي الخطوة الأولى لبناء تكامل أسري سليم.

وحتى ندرك قيمة الدين كمقوم من المقومات الأساسية للأسرة يجب تلقي نظرة على واقع الأسرة في المجتمعات التي ترفض الحياة في إطار المبادئ الدينية، وأقصد بها المجتمعات العلمانية، إذ تذهب الدراسات التي أجريت على الأسرة في هذه المجتمعات إلى حقائق ملموسة تثبت قصر الدورة الأسرية وذلك نتيجة لهشاشة شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة وتفشي ظاهرة الفردية، فالطفل في هذه الأسر لا يستطيع المكوث في كنف والديه عند بلوغه الثامنة عشر أو العشرين، فهو عند هذا العمر ينطلق باحثا عن وسط آخر يمضي فيه وقته إلى أن يكون أسرة جديدة...

وحتى لا يكون لكلامنا هذا رؤية قيميه، سنرى لاحقا من خلال حديثنا في الأسرة الحديثة بعض الدراسات التي تبين أن الوالدين يقضيان خلال دورة حياة الأسرة –جل الوقت وحديهما، بالرغم من إنجاب الأطفال وتحمل مشاق تربيتهما...الخ.

وعموما فإن الدين ذو أهمية بالغة في المجتمع والأسرة الإنسانية إذ عن طريقه تكتسب وحدتها واستقرارها وقداستها، وفوق هذا يمثل الدين المصدر الأساسي الذي تستمد منه الأسرة الأخلاق التي يتم نقلها إلى الأطفال عن طرق التنشئة الاجتماعية والتربية والتي بها يلج نطاق المجتمع.

فالدين رابطة تربط الأسرة والمجتمع بصفة عامة، وتؤدي إلى المحافظة عليه وتماسكه وهو الذي يعمل من خلال قواعده على تحقيق عملية الاندماج بين الفرد والمجتمع.

ب – المقومات الاقتصادية[1]:

---

[1] - محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، مرجع سابق ص ص 52 – 71 .

للشؤون المالية أهمية بالغة، حيث أن توفر الأساس المادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة خلال مراحلها المختلفة، كما أن الأسرة تقوم بأداء وظائفها المختلفة على أساس توفر الموارد المالية والإقتصادية.

فالأسرة التي تعجز عن تلبية رغبات أفرادها المادية تتعرض أكثر من غيرها إلى أمراض اجتماعية وحتى نفسية، ويصل بها الأمر إلى غاية الانحلال والتفكك، ولعل البوادر الأولى التي تنجم عن ذلك العجز ،انحراف أفراد الأسرة خاصة منهم الأطفال والذي يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية الأسرية.

والفقر حالة من حالات العجز المادي في الأسرة، فهو يمثل الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، وهو يخلق نتائج خطيرة على الصحة، ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة ومدى ما يتوفر لها من فرص التعليم، وفق هذا يساهم في حرمان الأسرة من المشاركة الاجتماعية خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية....الخ.

فالعقبات الاقتصادية في كثير من الحالات تؤدي إلى عدم استقرار الأسرة وعدم تماسكها، وتذهب بعض الدراسات إلى ربط قدرة الأسرة على القيام بالتوافق الضروري دون حدوث أضرار كبيرة للعلاقات الشخصية المتبادلة، بدرجة ارتباط أعضاء الأسرة بمستوى معين للمعيشة فإذا تأثرت بعض المستويات المادية التي تعتبرها الأسرة ذات أهمية في حياتها كانت النتيجة تدهور أهمية العلاقات الأسرية وتفكك العلاقات التي تربط كل عضو بالعضو الآخر في حالة تدهور الدخل وانخفاضه بدرجة خطيرة.

وقد وجدت كوماروفسكي في دراسة لها، أن قدرة الرجل وحقه في مباشرة دوره كزوج تتوقف على نجاحه في القيام بدورة كعائل للأسرة، ويؤدي الفشل الذي يتعرض له إلى أن يفقد احترامه لنفسه واحترام أعضاء الأسرة له.

وحتى لا تتعرض الأسرة إلى أي أزمة مادية واقتصادية تهد كيانها، يجب أن تتحقق لدى كل زوج وأي شاب مقبل على الزواج رؤية واضحة حول أهمية الجوانب المالية والاقتصادية في حياة الأسرة وأن يسعى إلى تحقيق الأمان الاقتصادي والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتخطيط علمي دقيق مبني أساسا على الوضع المادي والاجتماعي للأسرة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وهذا التخطيط العلمي يسميه الاقتصاديون بالميزانية، فميزانية الأسرة تتمثل في قيام الأسرة ذاتها بتقدير الدخل الذي تحصل عليه ومحاولة توزيع هذا الدخل بين أوجه الإنفاق أو بين السلع والخدمات التي يتضمنها الاستهلاك بصورة تحقق أقصى منفعة ممكنة بأقل تضحية ممكنة.

وبهذا المعنى للميزانية الأسرية يمكن أن نصل إلى :

* تحقيق إشباعات الأفراد المختلفة: إذ أن ميزانية الأسرة تطبيق للأسلوب العلمي في حياة الأسرة، فالأسرة حين تحدد الدخل وتوزعه على أبواب الإنفاق المختلفة إنما تكون في موقف علمي تدرس فيه إمكانياتها واحتياجاتها وتحاول أن تشبع هذه الاحتياجات بحسب أهميتها و في ضوء ظروف الأسرة.

* يحقق هذا الأسلوب قدرة الأسرة على شراء ما يلزمها من احتياجات في الأوقات الملائمة بحسب طبيعة الحاجة وذلك بادخار ما يقابلها من دخل إذا كانت المداخيل سابقة على مواقيت الإنفاق.

* إن استخدام الدخل على أفضل وجه ممكن يحقق رفاهية الأسرة وزيادة أمنها وسعادتها في المجتمع. وخلاصة القول أن للأسرة حاجات مادية أساسية تساهم في بناء الأسرة وتمتين روابطها الاجتماعية وتحقيق هذه الحاجات يتحتم على الزوج (خاصة) الاهتمام بالجوانب الاقتصادية –كمقوم من مقومات الأسرة اهتماما علميا وذلك بوضع ميزانية أسرية توفق بين

مداخيل الأسرة ونفقاتها في حدود تحقيق الأمن والراحة والسعادة الأسرية ولما الوصول إلى الرفاهية العائلية، وكل هذا من أجل المحافظة على سلامة شبكة العلاقات الأسرية، والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها وهذا لكي تؤدي الأسرة الوظائف المناطة لها على أحسن وجه.

جـ - المقومات الصحية :

لكي يتحقق التكامل الأسري لا بد وأن تتوافر الجوانب الصحية لجوانب أفراد الأسرة، إذ عندما يتعرض أحد أعضاء الأسرة للمرض تؤثر حالته في كل عضو داخل الأسرة، فالمرض يؤثر في الناحية الاقتصادية والاجتماعية والجو النفسي المحيط بحياة الأسرة، إذ يضطرب نظام الحياة للأسرة، كما يفرض المرض أعباء ومسؤوليات إضافية على عائق أعضاء الآخرين، فالمقوم الصحي أحد دعائم التكامل الأسري الهامة، وتنبع أهميته في الآتي:

* تعتبر الأسرة الأداة البيولوجية لتحقيق إنجاب النسل والمحافظة على النوع واستمرار حياة المجتمع ولا جدال في أن سلامة الأبوين الصحية تؤدي إلى نسل سليم.

* يؤثر المرض على الفرد وأسرته بطرق كثيرة ومتباينة، وهذا التأثير يختلف من فرد إلي آخر نتيجة لتنوع العوامل المتضافرة التي تتصل بالفرد وإن أتلفت من فرد إلى آخر ومن ذلك فإن أستقرر الأسرة وتماسكها يساهم فيه الوضع الصحي داخل الحاسرة، فالمرض وخاصة الأمراض المزمنة تخلق نوع من الفجوات داخل العلاقات الاجتماعية الأسرية، إذ إن الأفراد المرضى داخل الأسرة يخلقون نوع من العجز في الأداء الأسري كما يحملون أعباء إضافية لبقية الأفراد، ومن هنا تنشأ الإحباطات النفسية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على مستقبل الأسرة وعلى الأداء الوظيفي لها.

ومن هنا كان الاهتمام بالمقومات الصحية للأسرة أمر لا مفر منه، وهذا لإنتاج ذرية سليمة معافاة يتزود بها المجتمع، والحفاظ من جهة أخرى على العلاقات الأسرية وعدم اختلال الأدوار الاجتماعية لكل عضو من أعضاء الأسرة.

د – المقومات النفسية:

تعتبر الحياة الزوجية فن دقيق يستدعي إعدادا وتوجيها سليما لكل من يقدم عليه ويهيئه للحياة المستقبلية، كما يتطلب الزواج الموفق الذي يصمد لأزمات الحياة وضغوطها جهودا مشتركة يبذلها كل من الزوجين على مدى سنوات الحياة، ولا يمكن أن يعتبر الزواج ناجحا إلا إذا توفرت له عوامل التماسك والاستقرار والاستمرار، فالزواج يقوم على الأخذ والعطاء، وتسود فيه الديمقراطية، وتتخذ فيه القرارات المشتركة ويؤدي إلى تنمية نسق كامل من العادات والتصرفات وأساليب العمل المتبادلة.

وتعتبر الجوانب والخبرات النفسية لكلا الزوجين من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة الزوجية والأسرية، فالتوافقات النفسية تولد استقرارا وتماسكا أسريا، أما إذا لم تحدث توافقات نفسية بين الزوجين، فإن العلاقات الزواجية والأسرية مصيرها الاندثار والتفكك.

ولإيجاد التوافق الناجح بين الزوجين يجب مراعاة الحالات التالية [1]:

* انتماء الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة: فالحياة الزوجية تتضمن أساليب مشتركة بين الزوجين للحياة، فالأكل والنوم والترفيه والإنفاق والكسب والحب... جميعها من المسائل المشتركة في الزواج، وعندما ينتمي الشريكان إلى أسر متماثلة تسود فيها عادات سلوكية متشابهة ويجمعها اتفاق أساسي حول التصرفات المختلفة تصبح الحياة المشتركة من الأمور الهينة، ولا يمكن بطبيعة الحال أن يتفق شخصان على كافة الموضوعات،ومن ثمة فإن نوعا من التكيف أو التوافق يعتبر ضروريا حتى ولو كان الزوجان من الأقارب، أما إذا كان كل

---

[1] - محمود حسن : الأسرة ومشكلاتها ، مرجع سابق ص ص 117 – 119 .

من الزوج والزوجة ينتمي إلى بيئة اجتماعية متباينة كل التباين فإن عملية التكيف تصبح أكثر صعوبة.

* الخبرات النفسية للزوجين: يعتبر الجو النفسي للأسرة الذي عاش فيه كل من الشريكين قبل الزواج من العوامل المؤثرة على سعادة الزوجين، فالشخص الذي يمر في طفولته بخبرات سارة توفر له الأمن والحب يمكنه النجاح في إقامة علاقات زوجية سعيدة، ويذهب كثير من علماء النفس الى تأكيد أن الطفل المحروم من الحب أو المهمل أو التعيس لابد من أن يصبح أبا قاسيا أو زوجا سيئا غير موفق، والواقع أن التاريخ الاجتماعي للزوجين يلعب دورا هاما في تحديد السلوك الذي يتخذه الواحد منهما إزاء الطرف الآخر نظرا لأن كلا منهما يحمل معه خبرته النفسية الأولى التي اتخذها نحو أبويه واخوته في مرحلة الطفولة أو المراهقة.

* النضج الانفعالي: إن أفضل الزيجات هي التي تتم بين شخصين يقدران على الزواج ويرغبان فيه، ويتوفر لهما درجة من الوعي والنضج تجعلهما يحتكمان إلى العقل والمنطق وتقبل ما تأتي به الحياة من مواقف.

* اشتراك الزوجين في أهداف عامة.

* التعارف العميق بين الزوجين.

وتحقق هذه الحالات يقلل من التصادمات والصراعات التي تحدث بين أفراد الأسرة وخاصة الزوجين في مختلف المواقف الأسرية، وبالمقابل تعمق تلك التوافقات شبكة العلاقات الإجتماعية وتحقق الاستقرار والسعادة الأسرية.

هـ – المقومات الاجتماعية :

تقوم الحياة الزوجية على نوع جديد من العلاقات تنشأ بين الزوجين، ولا يمكن أن تنجح هذه العلاقات إلا إذا شعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية التي ينسجان خيوطها معا، فالرغبة في استمرار هذه العلاقات والروابط الاجتماعية تعني الاستقرار والاطمئنان في الجو الأسري.

وعملية بناء علاقات جديدة ليست عملية آلية تتم بمجرد وجود الزوجين تحت سقف واحد، بل تنشأ هذه العلاقات على أساس التقبل المتبادل وتعبير كل طرف عن رغبته في مساعدة الطرف الآخر والوقوف إلى جانبه في مختلف الظروف والمواقف.

وتقوم الحياة الأسرية على التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحية الإشباعات الجنسية والعواطف الودية والصداقة والديمقراطية أو المشاركة في السلطة وتقسيم العمل، وعندما يتحول الزوجان إلى أب وأم تبدأ المسؤوليات المشتركة نحو الأبناء وتسمو على كل العلاقات التي كانت قائمة من قبل في علاقات الزوجين.

ومن هذا المنطلق فإن نوعية العلاقات الاجتماعية سواء كانت على مستوى الزوجين أو على مستوى الأسرة ككل، لها تأثير كبير على مستقبل الأسرة المادي والمعنوي، إذ أن أي فتور في هذه العلاقات يولد الصراع على أتفه الأسباب وفي مواقف مختلفة، وهذا يؤدي إلى انحلال وتفكك البناء الأسري،ويقلل من أدائه الوظيفي في المجتمع.

وخلاصة القول أن الأسرة ما هي إلا مجموعة من مقومات أساسية (اقتصادية، دينية، اجتماعية، نفسية وصحية) وأي خلل في هذه المقومات حتما يؤدي إلى التأثير المباشر على مستقبل الأسرة ويحد من فعلها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية.

5- الحقوق و الواجبات الأسرية:

تقوم الأسرة كمؤسسة اجتماعية على مقومات وأسس أساسية لابد منها، وكما أسلفنا الذكر تنحصر هذه المقومات في الاقتصاد، الدين، النفس، الاجتماع، الصحة... والتكامل فيما بينها يحقق التوافق الاجتماعي للأسرة ويضمن لها الاستقرار والتماسك، وفي رأيي لا يقوم التكامل بين هذه المقومات إلا بتوفر مبدأ الحق والواجب، وإدراك كل فرد من أفراد الأسرة ما له و ما عليه، ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

والعمل على خط الواجبات أكفل بتحقيق الأمن والاستقرار الأسري، إذ أن في الحقيقة أن الحق هو واجب في الأصل، فمثلا: حقوق الزوجة ما هي إلا واجبات الزوج، فلو لم يقم الزوج بأداء دوره وواجبه لم تنل الزوجة حقها، وكذا العكس فحقوق الزوج هي واجبات الزوجة.

وحتى يؤدي كل فرد من أفراد الأسرة واجبه على أحسن وجه يجب أن يدرك قيمة وحقيقة الواجبات، تلك الواجبات في أدق معانيها، وفي هذا السياق يقول المفكر الجزائري مالك نبي: « إن التاريخ لا يبدأ من مرحلة الحقوق، بل من مرحلة الواجبات المتواضعة في أبسط معنى للكلمة، الواجبات الخاصة بكل يوم، بكل ساعة، بكل دقيقة، لا في معناها المعقد، كما يعقده عن قصد أولئك الذين يعطلون جهود البناء اليومي بكلمات جوفاء، وشعارات كاذبة يعطلون بها التاريخ، بدعوى أنهم ينتظرون الساعات الخطيرة والمعجزات الكبيرة » [1].

فالواجبات يجب أن تفهم هكذا، فالزوج لا يتصور واجبه بأن يبني قصرا لأسرته ويوفر لها ما لذ وطاب من المنتجات الحضرية، بل إن واجبه يبدأ من تلك الكلمة الطيبة والبسمة المفعمة بالأمل أمام زوجته وأولاده في كل لحظة من لحظات حياته الأسرية، وكذا بالنسبة للزوجة فليس من واجبها أن تتقاعس عن حركتها الدؤوبة في البيت وربما خارجه، لتنتظر اللحظات

[1] - مالك بن نبي : في مهب المعركة ، ط 1 ، دار الفكر – سوريا 1991 ص 88 .

الكبيرة التي تشعر فيها أنها تقدم شيئا عظيما، فواجبها ينطلق من حسن معاشرة زوجها في حياتها الأسرية وفي فراش الزوجية، وتبدأ كذلك من ترتيب البيت وتهيئة الجو العائلي داخله، فهي كما يقول بعض علماء الاجتماع محور العلاقات الاجتماعية داخل البيت الأسري.
والأمر ينطبق كذلك على الأبناء فواجباتهم تبدأ من طفولتهم وفي طريقة تعاملهم من الأباء والأمهات..فقط بهذا الوعي وبهذا الأسلوب يؤدي كل عضو من أعضاء الأسرة دوره وواجبه وفي نفس الوقت ينال حقه من غير نقصان، فالحقيقة أن واجباتنا هي حقوق غيرنا، وواجبات غيرنا هي حقوقنا.

ونحن تحت هذا العنوان، نتعرض إلى بعض الواجبات التي اقتضتها فطرة تجمع الرجل والمرأة لتكوين الأسرة، وكذلك الواجبات والحقوق التي أسرفت مختلف النظم سواء كانت سماوية ام وضعية، في تأطيرها حتى يتم للبناء الأسري أو بالأحرى المؤسسة الأسرية الاستقرار والتماسك، و يكون بذلك لبنة صالحة ومتينة في بناء صرح المجتمع، والأمة بصفة عامة. وهذه الواجبات والحقوق الأسرية تدور حول ثلاث محاور أساسية وهي: الزوج والزوجة والأبناء.

- حقوق الزوجة (واجبات الزوج):

تنشئ رابطة الزواج واجبات كثيرة ومتنوعة، يتحملها الزوج على عاتقه، وهذه الواجبات التي يؤديها الزوج هي حقوق الزوجة، و يمكن أن نوجز هذه الواجبات (الحقوق) المتعددة في النقاط التالية:

المهر: ويسمى الصداق وهو حق من المال تأخذه المرأة بعد إبرام عقد الزواج، وفي الإسلام يعتبر المهر ركن أساسي من أركان صحة عقد الزواج، وفي ذلك قال تعالى "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة"[1] وعن ابن عمر أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "إن أعظم

[1] - سورة النساء: الآية 04 .

الذنوب عند الله رجل تزوج امرأة فلما قضى حاجته طلقها وذهب بمهرها، ورجل استعمل رجلا فذهب بأجرته، وآخر يقتل دابته عبثا"[1] رواه الحاكم.

ووجوب المهر على الرجل دون المرأة يشعرها أنها موضع بره ورعاية، حين تدخل في طاعته، وقد راعى الشرع في ذلك فطرة الرجل التي تؤهله في طلب الرزق وكسب المال وتلبية حاجات المعيشة فكان عليه التكاليف المالية التي تتطلبها الحياة الزوجية كلها دون المرأة، ومنها المهر.

غير أن هناك "مجتمعات كثيرة تأخذ بوجوب المهر على الزوجة وليس على الزوج، فوالد الزوجة هو الذي يدفع لابنته العروس مبلغا يتناسب مع مركزه الاجتماعي ومركز الزوج ومبلغ ثراء كل منهما، ويطلق على هذا اسم (الدوته Dote) وكان هذا النظام سائد في بلاد اليونان والرومان ولا يزال قائما في معظم الشعوب الأوروبية، وبالرغم من أن كثيرا من القوانين الأوربية لا تعترف بوجوب دفع الدوته، غير أن العرف لا يزال يلزم بدفعها" [2]، ولكن رغم هذه الحالات –التي اعتبرها– شاذة، يبقى المهر من حق الزوجة على الزوج.

ب – النفقة: من الحقوق الواجبة على الزوج لزوجته أن ينفق عليها ويكسوها، فعبء المسؤوليات المالية الأسرية بصفة عامة تقع على عاتق الرجل، فجل القوانين المنظمة لشؤون الأسرة تلزم الرجل بتحمل كل المسؤوليات المالية من دون مساعدة المرأة، والشريعة الإسلامية كمنظم للحياة الاجتماعية تفرض على الرجل القيام بالإنفاق على زوجته وأولاده، وهذا حتى لو كانت زوجته عاملة أو غنية، ومن عدل الإسلام أن نفقة الزوج تكون بحسب المقدرة والأوضاع العامة التي ينتمي إليها الزوج، يقول تعالى: " لينفق ذو سعة من سعته، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها، سيجعل الله بعد عسر يسرا"[3]، وجاء في السنة عن معاوية بن حيدة عن أبيه: قال قلت يا رسول الله ما حق زوج

[1] - محمد محدة : الخطبة والزواج ، مرجع سابق ص 257 .
[2] - مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص 121 .
[3] - سورة الطلاق : الآية 07 .

أحدنا عليه؟ قال عليه الصلاة والسلام: "تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت" [1] فالنفقة من أوجب الواجبات على الزوج ومن أحق الحقوق للزوجة، وقد أعطت الشريعة الحق للزوجة في الطلاق إذ ثبت عجز زوجها عن الإنفاق، أما المجتمعات الغربية فإنها لا تفرض النفقة على الزوج خاصة إذا كانت الزوجة عاملة، فهما شريكان في التكاليف المادة في بناء الأسرة.

جـ – الإشراف على شؤون الأسرة وتوجيهها: لا يستقيم أمر الأسرة إلا إذا أشرف الزوج على شؤونها وأولاها مزيد عنايته، وقوَّم من أمر عناصرها، ولذلك أوجبت القوانين على أفراد الأسرة الطاعة والخضوع لرب الأسرة والاستماع إلى نصحه وهديه وتقرر الشريعة الإسلامية في هذا الصدد أن الرجال قوامون على النساء، يقول تعالى "الرجال قوَّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"[2].

أما القوانين الغربية فتقرر مبدأ خضوع الزوجة للزوج وطاعتها لأوامره، وتتطلب هذه القيادة أن يسعى الزوج إلى خير الأسرة وإسعاد عناصرها وحمايتها من الانزلاق إلى هاوية التفكك والانهيار، "فالرجل راع في أهله، مسؤول عن رعيته" ولا تنطوي هذه الرئاسة من جانب الرجل على تهوين شأن المرأة أو نقص لدرجتها وإهدار لكرامتها ولكنها ضرورية لحفظ كيان الأسرة"[3] ولذلك لما للرجل من مميزات فيزيولوجية وعقلية تساهم في التحكم في مجريات تسيير شؤون الأسرة.

د – حسن المعاشرة: من الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها أن يراعي العدل في معاملتها ويحسن معاشرتها في أقواله وأفعاله وتصرفاته، " وعاشروهن بالمعروف"[4]، فالمرأة بفطرتها خلقت رقيقة الشعور، سريعة التأثر، ثم هي على إحساس كامل بأنها مرؤوسة لا رئيسة فهي أطمع من الرجل في اللين والعطف وهي أقرب منه إلى الغضب وجمع السيئات وإرسال

---

[1] - خالد عبد الرحمان العك : بناء الأسرة المسلمة ط 2 ، دار المعارف – بيروت 1999 ص 96 .
[2] - سورة النساء : الآية 24 .
[3] - مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص 122 .
[4] - سورة النساء : الآية 19 .

العبرات، وهي على الحالة التي ذكرها الرسول –صلى الله عليه وسلم– حين قال: "استوصوا بالنساء خيرا فإن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج ما الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيرا"(1) وفوق أدب المعاشرة يجب على الزوج أن يعلم زوجته آداب دينها ويطبعها على تعاليمه ووصاياه حتى يدربها على الطاعة والفضيلة .

بالإضافة إلى هذه الواجبات الملقاة على عاتق الزوج هناك واجبات أخرى تتصل بأبنائه وأقاربه وجيرانه، فالتربية وصلة الرحم وحسن الجوار هي فروض إلزامية على الزوج ورب الأسرة حتى يحقق التوازن الاجتماعي للأسرة الذي يحقق لها الاستقرار والتماسك، وفي حقيقة الأمر فإن واجبات الزوج أو رب الأسرة ليست هي وحدها المحقق للاستقرار الأسري، كما أشرنا في البداية، فإن تضافر كل جهود أعضاء الأسرة في أداء واجباتهم هو الكفيل الوحيد لتحقيق التوافق الاجتماعي للأسرة.

ومن هنا، سنتطرق في الفقرات التالية إلى الواجبات المفروضة على الزوجة (وهي حقوق الزوج) التي تساهم في بناء صرح الأسرة.

- حقوق الزوج (واجبات الزوجة): تضطلع الزوجة في بيت الزوجية بواجبات أساسية، من دونها لا تقوم للحياة الزوجية الأسرية قائمة، إذ أن دور الزوجة من أهم الأدوار داخل البيت الأسري، وكما يذهب بارسونز إلى اعتبار المرأة داخل المنزل تقوم بدور القائم على الثقافة الذي يتجه إلى حل التوترات الداخلية الخاصة بالأسرة ويمكن أن نلخص أهم واجبات الزوجة –الكثيرة– في النقاط التالية:

أ – الطاعة: وهذه الخطوة الأولى في توثيق الروابط الأسرية، إذ أن النسق الأسري يحتاج إلى موجه وقائد واحد يكون محل الطاعة والاحترام –وكما أسلفنا– فالزوج هو المسؤول عن هذه القيادة لذا كانت طاعة الزوجة لزوجها واجبة، وذلك في الحدود الإنسانية، حتى لا تكون مجرد خادمة ورقيقة، وتفقد بذلك صفتها كشريكة في الحياة الزوجية.

---
[1] - خالد عبد الرحمان العك : نفس المرجع ص 94

وفي الشريعة الإسلامية، جعلت طاعة الزوجة لزوجها من أوجب الواجبات، وذلك طبعا في غير معصية إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وهذه الطاعة لها الأثر الكبير في صفاء الجو الاسري، وفي تنشئة الأطفال وفي التماسك الأسري بصفة عامة.

وقد حفلت نصوص الوحي بتوجيهات كثيرة حول أهمية طاعة الزوجة لزوجها، ففي الحديث الصحيح الذي رواه الترميذي عن أبي هريرة عن النبي –صلى الله عليه و سلم– قال: "لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها" [1]، ولهذه الطاعة مظاهر متنوعة نذكر منها:

* أن لا تعطي شيئا من بيته إلا بإذنه.

* أن تستجيب له إذا دعاها إلى الفراش ولا تمنعه نفسها.

* أن لا تصوم يوما واحدا تطوعا إلا بإذنه.

من خلال هذا يتضح لنا مدى أهمية طاعة الزوجة لزوجها في نسج شبكة من العلاقات الأسرية السليمة في إرساء مبادئ الاحترام والقيادة والانصياع في ثنايا الوحدة الأساسية لبناء المجتمع.

ب – الإقامة في البيت: من حق الزوج على زوجته أن تقيم معه في السكن الذي أعده لها وهيأ فيه أسباب الراحة والاستقرار بما يتلاءم مع قدرته ومكانته حتى تتفرغ للقيام بالمطالب الزوجية والعناية بالأولاد وتهيئة وسائل الراحة للأسرة.

فإذا كانت مملكة الرجل هي الحياة الاجتماعية بصفة عامة، فإن مملكة الزوجة هي المنزل وعليها أن تدرك حقيقة هامة وهي أن البيت الصغير هو أساس المجتمع الكبير ولن يرجى خير المجتمع الكبير ما لم نستطع إقرار البيت الصغير على أرسى وأمتن القواعد، وهذا لا يكون إلا إذا استأثرت المرأة شؤونه والاهتمام به أكثر، وليس هذا معناه أن تبقى

[1] - نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي ، مرجع سابق ص206 .

المرأة حبيسة جدران البيت، فلها الحق في العمل الذي يناسبها أو في تحركات وتنقلات تفيدها وتفيد الأسرة، ولكن يبقى على رأس اهتمامات الزوجة والمرأة بصفة عامة.

جـ – العناية بتربية الأطفال: من واجبات الزوجة تربية أولادها، إذ لا بد أن تقوم بدورها كاملا في شؤون الرضاعة والحضانة ومراحل النمو الأولى، وهي المسؤولة الأولى عن تقويم لسان الطفل وتلقينه المبادئ الإنسانية الأولى والتراث الاجتماعي، وهي الحريصة على توجيهه في السنوات الأولى لأنه أشبه بقطعة من العجين تشكله حسبما تشاء الأهواء والأغراض"[1] في الحديث "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع مسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها"[2].

بالإضافة إلى هذه الواجبات، فإن الزوجة عليها الالتزام والتحلي بالصراحة والصدق في معاملاتها الزوجية والإخلاص في تصرفاتها، وحسن التقدير والوفاء في مظاهر سلوكها ويجب أن تتخلق بخلق الأمانة والحرص على أسرار الحياة الزوجية ولا سيما في المسائل الدقيقة بينها وبين زوجها، إذ كثيرا ما تحدث الانهيارات الأسرية وتفكك الروابط العائلية نتيجة إفشاء الأسرار العائلية والزوجية خارج الإطار الأسري.

وعموما فإن للزوجة واجبات محورية في البيت الأسري، وتعد هذه الواجبات من العوامل المؤثرة في مصير الحياة الأسرية بشكل عام وعلى استقرار وتماسك الأسرة بصفة خاصة، لذا على الزوجة والأم أن تكون في مستوى الواجبات المنوطة إليها وأن تؤديها أحسن أداء، حتى لا تكون سببا في قرض شبكة العلاقات الأسرية، ولا دافعا إلى حدوث مشكلات تهز الكيان الأسري.

- حقوق الأطفال (واجبات الزوجين):

---

[1] - مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي، مرجع سابق ص 126 .

[2] - رواه مسلم و البخاري .

يعتبر الطفل ثمرة التقاء الرجل والمرأة، ويمثل الدعامة الأساسية التي يتزود بها المجتمع، والتي من أجلها كانت الأسرة، لذلك كان من الضروري الاهتمام بالطفل (خاصة من قبل الوالدين) وتهيئته لتحمل مسؤولياته مستقبلا، ومن هنا "فرضت النظم الاجتماعية على كلا الزوجين أمر العناية بتربية أولادهم، والعناية بكافة شؤونهم ما وسعهم ذلك حتى يصلب عودهم وتكتمل مقومات حياتهم وشخصيتهم ويستطيعون الاعتماد على أنفسهم في تحصيل الأرزاق.

غير أن كثيرا من المجتمعات القديمة كانت تتجه بصدد تربية الأطفال اتجاهات تمليها ظروفها الخاصة وأوضاعها ومصطلحاتها التي يؤمن بها العقل الجمعي، فبعض المجتمعات القديمة كانت تقدم بواكير الأطفال قرابين للآلهة، وبعضها كان ينذر أحد الأولاد أو بعضهم ضحايا للآلهة إذا تحقق لآبائهم ما يطلبونه، ودرجت بعض القبائل على قتل الأطفال لضيق ذات اليد وعدم القدرة على رعايتهم، وانتشرت عند عرب الجاهلية ظاهرة وأد البنات لأنهن يمثلن الرجس والدنس ويعتبرن من سلالة آلهة الشر، وانتشرت في القبائل اليونانية القديمة وغيرها ظاهرة إعدام الضعاف ومشوهي الخلقة والمنحرفين من الأحداث[1]... ولما جاء الإسلام بتعاليمه السمحة، أحدث ثورة اجتماعية على كل ما هو مضر ومخل بالكرامة الإنسانية، فحد وحرم ظاهرة وأد البنات، ورفع بذلك قدر وقيمة المرأة، ومنع قتل الأولاد بسبب الفقر والعوز، ووضع قوانين تضمن للطفل حقوقا يوفرها له خاصة والديه، ومن هذه الحقوق[2]:

* حق الحضانة: والحضانة هي من حق الصغير على الأبوين، ويقصد بالحضانة التربية والاهتمام بجميع أمور الصغير خلال سن معينة، ومن الواجب أن يعيش الطفل عيشة طبيعية بين والديه، لكن إذا انفصلا يجب ألا يبعد عن أمه التي حملته وأرضعته، لأنها أقدر

---

[1] - مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص ص127 – 128 .
[2] - نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي، مرجع سابق ص ص 208 – 210 .

على تربيته والإشراف عليه، والحضانة من حق الأم ما لم يثبت عدم قدرتها على القيام بواجبات الحضانة سواء بسبب زواجها أو بسبب سوء أخلاقها، الأمر الذي يضر الطفل.

* حق الرضاعة: من واجب الأم رضاع وليدها، فهو حق للطفل على الأم، يقول تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة..." [1].

بالإضافة إلى هذين الحقين هناك حقوق أخرى كالنفقة، النسب والتسمية...الخ وكلها تعمل على بناء شخصية الطفل بناء سليما وتهيئه ليكون فردا صالحا في المجتمع.

فالطفل أكثر من غيره يحتاج إلى رعاية خاصة وخدمة متميزة باعتباره ثمرة الأسرة، وحتى تؤتي الثمار أكلها لابد من توفير لها كل الشروط والأسباب المساعدة على النمو في أحسن الظروف وحمايتها من كل ما يضر بها أو يفقدها الهدف الذي جعلت لأجله.

وخلاصة القول أن وعي الرجل والمرأة بمبدأ الحق والواجب في بناء الصرح الأسري يجعل كل واحد من أعضاء الأسرة يقوم بدوره وبوظيفته حسب المركز الذي يحتله دون تحميل أي عضو أعباء فوق طاقته، وهذا الذي يجعل –بلا شك– الأسرة أكثر تماسكا وأكثر استقرارا.

---

[1] - سورة البقرة : الآية 233 .

6- الأسرة في المجتمعات الحديثة:

تعتبر الأسرة من أهم التجمعات الإنسانية على الإطلاق، وهي نسق اجتماعي يستمد شرعيته من مختلف التشريعات السماوية والوضعية، والمجتمع لا تقوم له قائمة دون هذا النظام أو هذا النسق، إذ يعتبر بالنسبة إليه الخلية الحية التي تمده وتجدد له طاقته بالثمرات التي تنتجها وأقصد بذلك الأفراد.

فالعلاقة بين الأسرة والمجتمع علاقة تبادلية من حيث التأثر والتأثير، فالمجتمع يؤثر في الأسرة كما هي تؤثر فيه، ومن هنا كانت الأسرة دائما مسايرة للمجتمع في جميع الحركات التغييرية والتغيرية التي تحدث فيه. ومسايرة الأسرة للمجتمع تتم على جميع مستوياتها سواء كان على مستوى نطاقها أو وظيفتها وحتى على مستوى مركزها الاجتماعي داخل المجتمع ذاته.

والأسرة التي نعيش فيها اليوم هي وليدة تلك التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت خاصة في أوروبا في الفترة المعاصرة، وقد بدأت تلك التحولات والتغيرات على المستوى الفكري والثقافي والذي تجسد في الثورة الفرنسية عام 1789 التي حاولت أن تنقل الإنسان ومنه المجتمع بمختلف نظمه من مستوى العبودية والخضوع لسيطرة رجال الكنيسة إلى مستوى العدل والحرية والمساواة، والذي يمثل الشعار الذي انطلقت به في حركتها التغييرية. وأما الثورة الصناعية والتي كانت قاعدتها مخترعات آدم سميث فقد حاولت أن تعمل في تجربتها التغييرية على مستوى الأشياء وفي نطاق المادة.

فهذان الحدثان (الثورة الفرنسية، الثورة الصناعية) كانا كفيلين بإحداث ثورة تغييرية على مستوى الرؤية التصورية للحياة وفي النمط المعيشي، إذ بعدهما تغيرت مفاهيم الناس عن الحياة وكذلك أساليبهم في الحياة. وطبعا انجر عن هذا دخول سلوكيات جديدة إلى

المجتمع أهمها فكرة تحرر المرأة وخروجها إلى العمل ومشاركتها الرجل في الحياة الاجتماعية جنبا إلى جنب، وكذلك التطور التكنولوجي الذي غير كثيرا في معيشة الإنسان.

والأسرة بدورها سايرت هذه التطورات وتأثرت كثيرا خاصة بظاهرة خروج المرأة إلى العمل، والتطور والتغير التكنولوجي المصاحب للتطور الثقافي والفكري. ولهذه المسايرة فإنه يمكن القول أن أسرة اليوم ليست كأسرة الأمس، فهناك بون شاسع بينهما، ونحن هنا لسنا بإجراء مقارنة بين هذين النوعين، وإنما حديثنا يقتصر على الأسرة الحديثة والتي هي ميزة المجتمعات المعاصرة، والتي لها مميزات وخصائص معينة تشمل وظائفها، نمطها، نطاقها ودورتها الحياتية...إلى غير ذلك من مميزات الأسرة الحديثة والتي سنوجزها في الفقرات التالية:

خصائص الأسرة الحديثة :

* صغر الحجم: ولعل هذه أول خاصية ملفتة للنظر، إذ أن الأسرة الحديثة تمتاز بضيق نطاقها وصغر حجمها، وهي ما يطلق عليها اسم الأسرة النووية أو الأسرة الزواجية، وتظم هذه الأسرة الزوج والزوجة وأبنائهما القصر، أما المتزوجون فإنهم يقيمون مع زوجاتهم في أماكن بعيدة عن أسرتهم. ويدور محور القرابة فيها حول الأب والأم معا، فهما شريكان في الحياة باتم معنى الكلمة.

* تغير المركز الإجتماعي لعناصر الاسرة: إذ يعتبر مركز المرأة أكثر المراكز تغيرا، فبعد إنتشار فكرة تحرر المرأة ومناداتها للمساواة بينها وبين الرجل، "نزلت الى ميدان العمل وذاقت حلاوة الكسب وشعرت بقيمتها الإقتصادية وبأنها أصبحت سيدة الموقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، وليس ما يبرر إستمرار سياسة الخضوع والإستكانة التي عاشت في ظلها المرأة قديما. وكان من نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها وأصبحت عنصرا إيجابيا تتدخل بحرية في اختيار

شريك حياتها وترسم بنفسها خطوط الحياة الزوجية، ونازعت الرجل في السيادة على الاسرة بل أصبحت هي المتصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قصط من مستلزماته ومسؤولياته"[1].

* تراجع سلطة الوالدين: تمتاز الأسرة الحديثة بالفردية و لإستقلال الذاتي لأفرادها، فالطفل عندما يصل سن البلوغ تصبح له إهتمامات أخرى خارج الأسرة، والأم –خاصة العاملة– لها دائما إرتباطات بميدان العمل، والأب كذلك دائم الإنشغال خارج البيت، ومن هنا لم تعد السلطة الابوية من المفاهيم الرائجة في الأسرة الحديثة خاصة في الدول الغربية، "فالاطفال في هذه المجتمعات يبدؤون منذ فترة مبكرة من حياتهم في الإخطلات ببيئات خارج نطاق الأسرة، كالحضانة، المدرسة، جماعات اللعب في الحي، جماعات الهوايات، نواد ثقافية وحتى الطلائع الحزبية...الخ، وانخراط الاطفال في هذه البيئات يشغل قدرا كبيرا من إهتمامهم وتفكيرهم... هذا إضافة إلى وسائل الإتصال الجماهيري كالتلفزيون التي تجلب إهتمام الاطفال"[2] وتؤثر فيهم وتوجه سلوكاتهم مما يجعل سلطة الأب أو الأم على الطفل في تراجع مستمر، وقد دعم هذا التراجع في سلطة الأبوين إنتشار المذاهب الديمقراطية التي لا تفرض أي سلطة على الاطفال، وتمنح لهم هامشا من الحرية في تصرفاتهم وممارساتهم خاصة مع إنتشار التعليم في مستويات عليا بالنسبة للفتاة، ولم يعد رأي الام أو الأب النافذ في قرارات الاسرة بل أصبحت المناقشات الديمقراطية هي الصبغة السائدة في إتخاذ القرارات، والذي يقدم رأيا مقنعا هو النافذ ولو كان أحد الابناء ذكرا كان أم أنثى.

* العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال الاحتياجات الأكثر ضرورةك: ونرى هذه النزعة في أبسط الأسر وأرقها حالا، فالإهتمام بالملبس وتنسيق المنزل على بساطته

[1] - مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص84 .
[2] - علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، مرجع سابق ص169 .

والإهتمام بشؤون الزينة والتظاهر بما يخرج عن حدود الإمكانيات، كل هذه الأمور وما إليها أصبحت سمة الأسرة المعاصرة وأثقلتها بالتزامات كثيرة. [1]

– دورة حياة الأسرة الحديثة :

تمر الأسرة الحديثة بجملة من المراحل المتباينة تشكل في مجملها "دورة حياة الأسرة "، تمتد من التقاء الرجل والمرأة إلى غاية فراقهما إما عن طريق الموت أو التفكك والانحلال الأسري أي الطلاق.

وقد ازدادت الكتابات الحديثة حول الأسرة عن دورة حياة الأسرة، وذلك لأن هذا المفهوم ومن خلاله يتم إدراك معنى ومضمون الأسرة المختلف من حالة لأخرى حسب المرحلة الزمنية التي تعيشها تلك الأسرة، "وقد استخدمت دورة حياة الأسرة كأداة وصفية لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزواجي في مراحل مختلفة من النمو، وقد كان ولا يزال يسمح بتفسير بعض جوانب معينة في ظاهرة الأسرة، مثل أنماط الإنفاق، مستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك"[2] ولعل أشهر الدراسات التي أجريت على دورة الأسرة لاختبار مستوى معيشتها، تلك "الدراسة التي قام بها راونتري في إنجلترا عام 1906 عن دورة حياة الأسرة الفقيرة، وتوصل إلى أن دورة حياة الأسرة تتضمن فترة من الفقر الشديد عندما تنجب أطفالا صغارا، ثم تليها فترة من الرخاء النسبي عندما يكبر الأبناء ويصبحون قادرين على الكسب، وتحل الفترة الثانية للفقر عندما يتقدم الزوجان في السن وعندما يكبر الأطفال ويغادرون المنزل ويؤسسون أسرا خاصة بهم"[3].

وأما إذا جئنا إلى تحليل دورة حياة الأسرة الحديثة فإننا سنضع في الحسبان عدة اعتبارات أساسية تؤثر بشكل كبير عن طول وقصر الدورة، ومما "لا شك فيه أن سيطرة الطابع الفردي العام على الحياة الاجتماعية المعاصرة قد أحدث تغيرات أساسية في دورة

[1] - مصطفى الخشاب : نفس المرجع ص85 .
[2] - سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق ص158 .
[3] - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

حياة الأسرة النووية (التي تميز المجتمع الحديث)، وتبدو تلك التغيرات بشكل أوضح عندما نأخذ في الاعتبار انخفاض سن الزواج (تأخر سن الزواج)... فعلى سبيل المثال، متوسط سن الزواج في الولايات المتحدة اليوم هو 23 سنة بالنسبة للشباب و 20 سنة بالنسبة للفتاة، ونفترض بعد هذا أن أبناء هذين الزوجين سوف يتزوجان في نفس العمر تقريبا، معنى هذا أن دورة حياة الأسرة الكاملة سوف تستمر 25 سنة على الأكثر"[1]، والرسم التخطيطي التالي يوضح لنا دورة حياة الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبدأ بعقد الزواج ثم تمر بمرحلة الإنجاب ثم تعود إلى الاقتصار على الزوجين بعد أن يخرج الأولاد من البيت وتكوين أسر خاصة بهم. ويرتبط طول وقصر دورة حياة الأسرة هذه بسن الزواج وعدد الأولاد وبفترات الإنجاب، فهذه متغيرات تتحكم بشكل كبير في دورة حياة الأسرة.

وأما إذا جئنا إلى مناقشة المراحل الأساسية لدورة حياة الأسرة فإننا نلمس تباين بين مختلف الباحثين في هذا المجال حول عدد المراحل والفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة، ونلمس كذلك اختلافا في المعايير المحددة لكل مرحلة. "فنجد مثلا أن سوروكين في عام 1931 حدد أربعة مراحل لدورة حياة الأسرة وهي:

مرحلة زوجين ينشأن وجودا اقتصاديا مستقلا.

مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.

مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.

مرحلة زوجين تقدمت بهما السن.

وأما كيرك باتريك فيحدد مراحل دورة حياة الأسرة تبعا لمكانة الأطفال في النسق التعليمي وأجملها في أربع مراحل هي:

أسرة ما قبل المدرسة.

[1] - علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، مرجع سابق ص 165 .

أسرة المدرسة الابتدائية.

أسرة المدرسة الثانوية.

أسرة البالغين " [1]

وقد تلت هذه الدراسة دراسات أكثر أهمية حول دورة حياة الأسرة ومراحلها مثل دراسة دونال، ورودجرز وفيلمان، وسنلخصها في الجدول التالي[2]:

صاحب الدراسة / مراحل دورة حياة الأسرة	سوروكين 1931	ايفلين دوفال 1958	فيلدمان 1961	رودجرز 1962
المرحلة الأولى	بدء الحياة الزوجية	زواج بلا أطفال	المرحلة الأولى من الزواج	زواج بلا أطفال
المرحلة الثانية	زوجان بطفل واحد أو أكثر	أكبر الأطفال عمره أقل من ثلاثين شهرا	أكبر الأطفال مازال رضيعا	جميع الأطفال أقل من 36 شهرا
المرحلة الثالثة	أحد الأطفال أو أكثر يستطيع أن يعيل نفسه بنفسه	أكبر الأطفال عمره بين 2,5 سنة و ستة سنوات	أكبر الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة	الأسرة في مرحلة ما قبل المدرسة و فيها : – أكبر الأطفال بين 3 و 6 سنوات وأصغرهم اقل من3 سنوات – جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين 3و6سنوات
المرحلة الرابعة	الزوجان في سن الشيخوخة و قد غادر كل الأطفال البيت	أكبر الأطفال عمره بين 6 و 13 سنة	جميع الأطفال في سن المدرسة	الأسرة في مرحلة سن المدرسة وفيها : – الرضع– أطفال فيما قبل المدرسة– جميع الأطفال بين6 و 13سنة
المرحلة الخامسة		أكبر الأطفال عمره بين 13 و 13 سنة	أكبر الأطفال في سن المراهقة و بقية	الأسرة في مرحلة مراهقة الأطفال و فيها : – رضع– أطفال قبل المدرسة– أطفال في سن

[1] - سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق ص 159 .
[2] - علياء شكري : نفس المرجع ص ص170 – 171 .

			الأطفال في المدرسة	المدرسة- جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين 13 و 19 سنة
المرحلة السادسة		تبدأ من ترك أول طفل للأسرة إلى أن يغادرها آخر طفل	أحد الأطفال أو أكثر مازال يعيش مع الأسرة وأحد الأطفال أو أكثر ترك الأسرة	الأسرة في مرحلة البلوغ وفيها : - أطفال صغار- أطفال قبل المدرسة- أطفال في سن المدرسة- مراهقون -جميع الأطفال فوق العشرين.
المرحلة السابعة		تبدأ من خلو البيت من الأطفال حتى سن المعاش	جميع الأولاد تركوا حياة البيت	الأسرة في مرحلة الانطلاق وفيها: - أطفال صغار- أطفال قبل المدرسة- أطفال في سن المدرسة- مراهقون- أصغر طفل تجاوز عمره 20سنة
المرحلة الثامنة			الزوجان تقدم بهما السن	تبدأ عندما يخرج الأطفال و تستمر إلى سن المعاش
المرحلة التاسعة				تبدأ من المعاش إلى غاية وفاة أحد الزوجين
المرحلة العاشرة				من وفاة أول الزوجين حتى وفاة الطرف الآخر الذي كان على قيد الحياة

وفي ختام حديثنا عن الأسرة الحديثة نود أن نشير إلى الأسرة الجزائرية خصوصا، باعتبارها ميدان البحث. وفي الحقيقة أن جل كلامنا عن الأسرة من حيث المفهوم والوظيفة والنطاق ينطبق على الأسرة الجزائرية، وذلك أن الأسرة عموما من حيث البناء لا تتوفر على اختلافات جوهرية؛ فالزوجة والزوج والأطفال تمثل بناء الأسرة في جميع الدول والحضارات، وإنما الاختلافات تتعلق بالجوانب المعنوية في تكوين الأسرة كمؤسسة اجتماعية؛ كطريقة الزواج، نظام القرابة وأسلوب التفاعل بين أعضاء الأسرة وهذا الاختلاف يرجع لكون هذه الجوانب ترتبط بالثقافة والتراث الحضاري والذي يتميز من مجتمع إلى آخر.

وقد كفانا الباحث مصطفى بوتفنوشت عناء البحث في هذا المجال وهذا في بحثه القيم"العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة" [1]، ونورد في النقاط التالية أهم النتائج التي توصل إليها في بحثه عن العائلة الجزائرية الحديثة؛ ورغم أنها قديمة نوعا ما (1977) إلا أنها لازالت –حسب رأيي– معبرة إلى حد ما على خصوصية الأسرة الجزائرية وخاصة القاطنة بالمدينة:

* يحتفظ الأب بوضع متميز ومسيطر؛ ويعتبر بمثابة حارس القيم الموروثة عن الأجداد كما يحظى وباستمرار باحترام مطلق. إلا أن الأب يلعب دورا اقتصاديا أقل أهمية من الدور الذي كان يؤديه في الماضي، كما أن أبناءه ينافسونه في ميدان نظام الأجراء، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى الصراع بينهما (الأب والأبناء).

* بالإضافة إلى وضعها كربة بيت ومنتجة للأطفال، تستفيد الأم من وضعها كأجيرة ومسيرة للميزانية العائلية، وكذلك كمسؤولة عن التموين العائلي، فوضعها مقدر أكثر مما كان في الماضي؛ إلا أن الوضع الاجتماعي للأم هو–في نظر الأطفال– اضعف بكثير عن وضع الأب ماعدا في حالة غيابه.

* يتلقى الابن تربية أكثر ديمقراطية، قريبة من التراخي، وهذا يؤدي إلى إحداث وضعيات جديدة، يريد الابن فرض شخصيته في إطارها والحصول على مسئوليته مما يؤدي إلى إحداث فوضى (جنوح) في البنية العائلية خاصة إذا كانت ضعيفة. ويلتحق الابن بالدراسة الثانوية والعليا حتى يتمكن من شغل وضيفة مأجورة وبالتالي الحصول على استقلال اقتصادي بالنسبة للأب.

* يعرف وضع البنت تطورا اجتماعيا سريعا، مما يقوي مكانتها العائلية، ومبادرتها في مواجهة مشكلة الزواج.

---

[1] - مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية... ترجمة : أحمد دمري ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1984 ص ص 328 – 336 .

* فيما يخص الدوائر القرابية، فإن الميزة الأساسية الجديدة تكمن في التراجع الجد واضح في الاتصالات بين العائلات المتقاربة والعائلات المتصاهرة فيما بينها، فبقدر ابتعاد الأقارب عن دوائر القرابة بقدر ما تكون العلاقات نادرة وليس لهذا أي علاقة بالعامل الجغرافي، إذ يمكن لنا زيارة أخ يقيم في مكان بعيد أكثر من زيارة ابن عم أو ابن خال أو أي قريب يقطن بجانبنا، ولكن رغم هذا يبقى الالتزام الأخلاقي تجاههم قائما في حالة تعرضهم لمشاكل في حياتهم.

* يسير تطور البنية العائلية الجزائرية من البنية العائلية المركبة إلى البنية العائلية البسيطة، أي العائلة الزواجية (النووية)، ولكن هذا التطور يسير بطريقة بطيئة.

* تعايش التنظيم التقليدي والتنظيم العقلاني في تفاعلات وعلاقات الأسرة الجزائرية، وهذا ما يفسر كثرة الإنجاب والاحتفالات في العائلة البسيطة (زواج، ختان...الخ).

وعموما فإن الأسرة الجزائرية ليست بمعزل عن التغيرات الحادثة على المستوى العالمي، فهي في تفاعل مستمر مع هذه التغيرات، ولكن بالمقابل تحاول الحفاظ على هويتها وانتمائها الحضاري، الذي هو الآخر يقدم لها نموذجا في العلاقات والروابط القرابية الذي تستطيع أن تبقى به محافظة على نفسها من الذوبان في بوتقة الرؤية الغربية المهيمنة على جميع الأصعدة، وفي نفس الوقت يمكن لها مسايرة ومعايشة كل التغيرات والتطورات التي تستهدف الساحة العالمية في كل جوانبها.

ثانيا: النظام الزواجي

1- مفهوم الزواج و أهميته :

من بين الأنظمة الاجتماعية التي تعتبر من الضوابط التي تضبط وتنظم سلوك وحياة الفرد نجد نظام الزواج، هذا الذي يعتبر البوابة التي من خلالها تكتسب أي علاقة بين الجنسين (الذكر والأنثى) الشرعية، سواء كانت شرعية أو عرفية أو قانونية أو دينية.

والزواج في حد ذاته خاصية يتميز بها العنصر البشري عن العنصر الحيواني، إذ أن الزواج يبنى على قواعد و قوانين، عكس التزاوج السائد لدى الحيوانات والمبني على أساس الغريزة، ومن هذا المنطلق فإن كل علاقة شرعية بين ذكر وأنثى عند البشر تسمى بالزواج.

وقبل الغوص في الحديث عن الزواج وأهميته وأهدافه وأنواعه، يقتضي علينا المرور على الناحية المفاهيمية لهذا المصطلح.

يشير الجانب اللغوي لمفهوم الزواج إلى" الاقتران والازدواج، واشاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار" [1]، كما يعبر عن " الضم والجمع والتداخل" [2]، ومن المفردات الدالة عليه مفردة (النكاح).

أما من الناحية الاصطلاحية فإن مفهوم الزواج مفهوم شامل وواسع يختلف باختلاف الثقافات، وله ارتباط وثيق بخصوصية كل مجتمع ، فكل ثقافة وكل مجتمع يملك آليات ضبط تحدد معنى الزواج فيه، وعلى هذا الأساس تعددت تعاريف العلماء لهذا المصطلح و سنأخذ نماذج محددة في هذا المجال .

ففي قاموس علم الاجتماع يعرف **الجوهري** الزواج بأنه " نظام اجتماعي قد يكون له معان مختلفة للغاية باختلاف الثقافات ، و مع ذلك يمكن تعريف الزواج تعريفا شاملا واسعا على

[1]- محمد محدة : الخطبة و الزواج ، ط 2 ، دار الشهاب باتنة ، الجزائر، 1994 ، ص85.

[2]- عمر رضا كحالة : الزواج ، ط1 ، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1977 ، ص6.

أنه علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية ، وتتكون من فردين أو أكثر من الجنسين ، ومن المتوقع استمرارها عبر الزمان من أجل الحمل و إنجاب الأطفال ، و قد تتضمن الجزاءات الاجتماعية في معظم الثقافات وجود العلاقات الثابتة المستقرة و معنى ذلك أن الزواج ليس هو الحياة الجنسية كما أنه يستبعد العلاقات مع الساقطات أو العاهرات ، أو أية علاقة جنسية أخرى لا يوافق عليها العرف أو القانون أو الدين " [1] وعلى غرار الجوهري يذهب **دينكن ميتشل** نفس المذهب في تعريفه للزواج إذ يرى هذا الأخير أن " الزواج هو العلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها و يبرر وجودها المجتمع، وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب أطفال وتربيتهم تربية اجتماعية و أخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها " [2] من خلال التعريفين نلاحظ أن كلا من الجوهري وميتشل ركزا على جانب العلاقة الجنسية في عملية الزواج، وحددا لها شروطا يجب توفرها حتى يمكن تسميتها (العلاقة الجنسية) بالزواج، وهذه الشروط هي :

1. الشرعية : وتتمثل هذه الشرعية في تقبل المجتمع لهذه العلاقة، وهذا وفق الضوابط الاجتماعية السائدة فيه، سواء كانت عرفا أو قانونا أو دينا .
2. الاستمرارية : ودوام تلك العلاقة عبر الزمن، إذ أن التحديد الزمني لتلك العلاقة الجنسية بين المرأة والرجل يخرجها عن إطار الزواج .

وعلى العكس من الجوهري وميتشل نجد علاء الدين كفافي يعطي لمفهوم الزواج بعدا أعمق وأوسع حيث يعتبر الزواج بأنه " المؤسسة الاجتماعية التي تسمح لاثنين من البشر البالغين اللذين ينتميان إلى جنسين مختلفين (الذكر والأنثى)، أن يعيشا معا ويكونا أسرة، وأن يتناسلا وينجبا ذرية يعترف بها المجتمع ويعتبرهم أفراده وعناصره، و الزواج هو الرابطة الشرعية أو القانونية أو الاجتماعية التي تعترف بها ثقافة المجتمع " [3]

---

[1]- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، ط 3 ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 1988 ، ص 111.

[2]- دينكنميتشل : معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، ط 2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1986 ، ص 138.

[3]- علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، ط1، دار الفكر العربي، مصر ، 1999، ص416 .

فالزواج حسب كفافي هو مؤسسة اجتماعية قبل كل شيء، وطبعا المؤسسة لها مدلول سوسيولوجي عميق، وتظم هذه المؤسسة الذكر والأنثى تربطهم علاقات اجتماعية وجنسية شرعية، الغاية منها تكوين أسرة وإمداد المجتمع بوحدات الأفراد تستكمل بناءه.

أما **بول لاندس** فينظر إلى الزواج على أنه " نظام عالمي يكفل وجود علاقة دائمة بين رجل وامرأة لتربية أطفالهما الذين لا حول لهم ولا قوة، كما أنه يضمن انتقال الثروة لهم، وإكسابهم مكانة معينة "[1]. فالزواج من خلال هذه الوجهة هو نظام عالمي من حيث الماهية، أما من حيث الحقيقة فهو يرتبط بخصوصية كل مجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، هذا النظام الذي يتيح ارتباط رجل وامرأة بعلاقة شرعية والتي يترتب عليها إنجاب أطفال ويضمن لهم التربية والثروة والمكانة في المجتمع.

بالإضافة إلى هذه المعايير التي ترتبط بنظام الزواج، هناك معايير أخرى ركزت عليها وجهات نظر أخرى، منها معيار الحق والواجب، وهذا ما يراه محمد عاطف غيث في تحديده لمفهوم الزواج، في قوله:" الزواج ارتباط جنسي رسمي دائم بين الرجل والمرأة ، مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات ، لذلك تكون علاقة "الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذي يحدد نطاق الحق والواجب قبل الدخول في أية علاقة من هذا النوع"[2]. وجاء في المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري، مفهوم الزواج على النحو التالي :" الزواج هو عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب "[3] فالزواج بهذا المعنى يدل على علاقة جنسية بين الرجل والمرأة في الإطار الشرعي، الغاية منها بناء وتكوين أسرة على أساس المودة والرحمة.

1- سامية حسن الساعاتي :الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ب ط ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1981، ص17.

2- محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، ب ط ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ب ت ، ص ص 153 - 154 .

3- قانون الأسرة الجزائري: المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام ، الجزائر ، 1988 ، ص6 .

مما سبق ذكره، يمكن لنا اعتبار الزواج مفهوم واسع يحمل دلالات مختلفة ومتعددة وهذا باختلاف الثقافات والمجتمعات، وهو بذلك يعتبر من المفاهيم المفتوحة التي بإمكانها استيعاب كل التغيرات والتحولات والتكيف مع كل الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية...

والزواج قبل كل شيء هو فعل اجتماعي بمعنى أنه عملية يقوم الفرد بممارستها على أرض الواقع قبل أن يكون بناء ذهني تؤطره كلمات وعبارات محددة.

من خلال التعاريف السابقة التي أوردناها لمفهوم الزواج، يمكن لنا أن نقول بان الزواج نظام اجتماعي جوهري، مقيد بشرائع دينية مختلفة وقوانين موضوعة، وتقاليد عرفية وهذا تبعا للشعوب والأمم، وهو في الأساس اتحاد جنسي بين الرجل والمرأة قصد تكوين أسرة وتزويد المجتمع بوحداته، و يتم الإعلان عن هذا الاتحاد بحفل خاص(حفل الزفاف)، وتتبني العلاقات الجنسية والاجتماعية بين الزوجين على أساس الحق والواجب، و يشترط فيها نية الاستمرار والدوام .

وباعتبار الزواج سنة اجتماعية تضبط حياة الأفراد والمجتماعت، فإن له أهمية بالغة في حياة الإنسانية بصفة خاصة، والحياة الكونية بصفة عامة، وأهمية الزواج تتخطى حدود إشباع الغرائز الجنسية إلى بناء نظام اجتماعي فريد من نوعه، وكما يقال "تظهر قيمة الأشياء بفقدانها" فلو افترضنا في مجتمع ما من المجتمعات أنه ألغي نظام الزواج، وأطلق العنان للعلاقات غير الشرعية، سوف نتوصل إلى نتيجة مريرة مفادها، انتشار الفوضى الجنسية واختلاط الأنساب ولما عرف الأب والابن، ولغابت تلك الروابط العاطفية التي توطد العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

فالزواج سنة اجتماعية جعلت لتنظيم مختلف العلاقات وخاصة منها الجنسية والتي من خلالها يتم بناء نظام اجتماعي سليم، هذا على حد قول الفيلسوف الإنجليزي **بنتام** في شأن الزواج "إنه شريف فيه ترابط الهيئة الاجتماعية، وعليه يبنى التمدن والعمران، فقد أنقذ

النساء من الاستعباد وأخرجهن من درك الانحطاط وقسم الناس عائلات مستقلة، وقد كانو ا أخلاطا، ووسع آمال الناس في المستقبل بما أوجده من الرغبة في البنين والحفدة، وأوجد المحاكم المنزلية، وأوجب زيادة ميل الأفراد لبعضهم البعض، ومن تصور حالة الأمم بلا زواج عرفت مزاياه ووقف على منافعه"[1].

والزواج بالأساس يعتبر وسيلة لا غاية، عبرها يتم الوصول إلى غايات وأهداف تخلف باختلاف الشعوب والثقافات والمشارب الإيديولوجية، فالكنيسة الإنجليزية مثلا: تعلل فكرة الزواج بثلاث غايات وهي: إنتاج الذرية، تحقيق الرغبة الجنسية، ثم العشرة التبادلية. أما أبو الفلسفة اليونانية **أبوقراط** فيصف الزواج بأنه" مصدر آداب المجتمع الإنساني، والثدي الأول الذي يرضع منه لبن الفضيلة مع حب الوطن وبالنتيجة فهو دعامة الحكومة وعضد الأمة"[2].

والزواج في النهاية هو ضرورة بيولوجية اجتماعية، مادامت الحاجات المرتبطة باستمرار الحياة لا يقبل المجتم ع إشباعها إلا في إطاره، وهو في نفس الوقت التنظيم الذي ارتضاه المجتمع أيضا ليمارس وظائفه من خلاله، فعندما يريد الفرد أن يشبع الحاجة إلى الحب والإشباع الجنسي فعليه أن يتزوج، وعندما يريد أن ينجب ويشعر بالأبوة أو الأمومة فعليه أن يتزوج، كما أن الكثيرين يشعرون بالأمن الانفعالي والعاطفي والحياة الوجدانية المستقرة من خلال الزواج، والبعض يتزوج لينشد الصحبة، والبعض ينشد الارتفاع في السلم الاجتماعي بالزواج، والبعض ينشد الثروة والغنى من خلال الزواج، وآخرون يتزوجون لتحقيق مصالح شخصية خاصة لأنفسهم أو لأسرهم، والبعض قد يتزوج لإرضاء نزعات نفسية تعويضية أو تكميلية معينة.

1- محمد محده : الخطبة و الزواج ، مرجع سابق ، ص93 .

2- عمر رضا كحاله : الزواج ، مرجع سابق ، ص29 .

2- التطور التاريخي للزواج

إن الزواج كنظام اجتماعي، قد مرت عليه أطوار مختلفة، وتميز بعادات وتقاليد متباينة عبر العصور، ولكن هذا النظام لم يحظ بقوانين ثابتة تحفظ له الهدوء والتوازن، وتهيئ له السبل الموصلة لحياة اجتماعية فاضلة، وهذا راجع لتغير أوضاع الإنسان الثقافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وقد دلت الدراسات السوسيولوجية والانتربولوجية للزواج على أن الزواج نظام خاص لعملية التغير عبر الزمان والمكان، وعند الحديث عن البدايات الأولى لحالات الزواج التي رافقت الوجود الإنساني على سطح الأرض، فإن الكلام هنا يرتكز على معطيات تخمينية وظنية غير مبنية على أسس علمية و امبريقية سليمة، وهذا راجع إلى البعد الزمني و غياب إلى أدلة محسوسة تدل على طبيعة الزواج في تلك الأزمنة الغابرة .

ويرى بعض أصحاب التيار التطوري أمثال **باخوفين** و **هنرى مورجان** أن البدايات الأولى للزواج كانت مشاعية أي لم يكن هناك ضبط في العلاقات الجنسية، إذ كانت المرأة مشاعة بين رجال القبيلة، وكانت تلك الحالات أشبه بنمط حياة الحيوانات وطبعا لم يكن لهذا الاتجاه أي أساس من الإثبات والقطعية في آرائه التي لا تخلو من الظن والتخمين، ولا يعني هذا أن الزواج نظام ثابت منذ البدء ولم تمسه رياح التغيير فهو كباقي الأنظمة التي تخص حياة الإنسان والمجتمع فهو خاضع لسنة التغير و التبدل بل يمكن أن نقول التطور.

فالزواج قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن (عقد بين رجل وامرأة بشروط محددة)، مر بمراحل تطورية متمايزة وذلك تماشيا مع تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك البناءات الذهنية للإنسان.

وقد ذهب علماء الانثربلوجيا إلى تقسيم مراحل تطور الزواج حسب الطريقة التي كانت تتم به، وأورد الدكتور **مصطفى الخشاب** في كتابه" دراسات في الاجتماع العائلي" هذه المراحل،

وكذلك **عمر رضا كحالة** في كتابه" الزواج"، وهذه المراحل [1] هي: مرحلة الاستيلاء على المرأة بالقوة – مرحلة التبادل – مرحلة الشراء – مرحلة ملك اليمين – مرحلة التعاقد.

أ – مرحلة الاستيلاء على المرأة بالقوة : وكانت هذه المرحلة في زمن متقدم من حياة الإنسانية، إذ فيها كان الرجل يعتمد في حصوله على المرأة على القوة البدنية، وتسمى بطريقة السبي،" وقد مارس هذا النوع من الزواج عدد من الأمم البدائية في كثير من الأقطار، كما عرفه الساميون والهنود والأوروبيو ن وغيرهم فكان العبريون القدماء يسمحون لرجال الجيش بالزواج من سبايا الحروب"[2].

ومن الأدلة التي يعتمد عليها علماء الانثربولوجيا في إثبات وجود الزواج عن طريق السبي، تشريعات مانو (les lois du manu) التي تحوي قواعد و نصوص تصرح وتسمح بخطف المرأة بطرق شتى، ومما جاء في هذه التشريعات " إذا استولى رجل على امرأة بالقوة وسباها من منزل أهلها وهي تبكي طالبة النجدة، ولكنه انتصر على من حاول مقاومته فانه يتزوجها لان هذه الطريقة مشروعة للزواج، وتسمى طريقة الجبابرة " [3].

ويستدل بعض العلماء على حقيقة ممارسة هذا الزواج في القديم بما يحدث حاليا بطريقة الاحتفال بالزواج في العادات الشعبية التي تتضمن استعمال الأسلحة النارية في مواكب العرس، وبعض الأساليب التنافسية بين أهل الزوج والزوجة التي تعتمد على القوة، وكذا ما تبديه الزوجة من تمنع وبكاء عند خروجها من بيت أهلها، فكل هذه الأمور توحي إلى ترسب بقايا الاستيلاء بالقوة على المرأة في الممارسات الاجتماعية للزواج في وقتنا الحاضر .

ب – مرحلة التبادل [4] : وفيها يحدث اتفاق بين أسرتين على أن يتبادلا الأزواج والزوجات بمعنى أن يتزوج رجال إحداهما نساء الأخرى والعكس، وقد أخذت مجتمعات كثيرة بهذا

---

[1]- مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي، ب ط ، دار النهضة العربية،بيروت، 1985،ص ص96-105.

[2]- عمر رضا كحالة: الزواج ، مرجع سابق، ص158.

[3]- مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق،ص97.

[4]- نفس المرجع ص ص98-99.

النظام وكان شأنها لدى بعض قبائل فيجي وبولونيزيا ميلانيزيا وبعض الجزر المحيطة بأستراليا، غير أن هذا النظام لم يكن الطريقة الوحيدة للحصول على زوجة، فكثيرا ما كانت العشائر والبطون تخرج عن هذه القاعدة، وكانت المجتمعات ترى في حرصها على الأخذ بهذا النظام أنه يؤدي إلى السلام بين الأسر القديمة وإنهاء الخصومات التي تثار بينها، وكثيرا ما كان يحدث أن تقرر مجالس التحكيم بصدد المنازعات بين العشائر والبطون مبدأ الزواج بين الأسر المتخاصمة كأساس لفض النزاع وكشرط من شروط الصلح، وأدى هذا النظام كذلك إلى التضامن والتعاون المشترك، ولا تزال بقاياه موجودة في مجتمعاتنا المعاصرة ولا سيما في المجتمع الريفي.

جـ – مرحلة الشراء : وقد كان الزواج عن طريق الشراء منتشرا في القبائل القديمة، إذ تعمد الأسر إلى بيع فتياتها للرجال الراغبين في الزواج، وكانت عملية الشراء تتم بطريقتين،أما بدفع ثمن معين بالعملة المتداولة في ذلك الزمن، أوبتقديم الزوج خدمات لأهل الزوجة، ففي الطريقة الأولى يتفق الزوج الذي يريد أن يشتري زوجته مع أهلها على قدر من النقد الشائع في المبادلات الاقتصادية كالأغنام،الثمار ،الحبوب...

" والملاحظ أن الشراء لا ينطوي على أي مظهر من مظاهر الاسترقاق، فالمجتمعات التي زاولت هذا الشكل من الزواج لم ينتشر فيها نظام الرق، وخاصة رق النساء، فقد كانت النساء أحرارا بالرغم من استساغة فكرة بيعهن في سوق الزواج، والبيع والشراء يجري بين أفراد أحرار، لذلك يختلف هذا النظام في طبيعته عن نظام شراء الرقيقات أو ما يسمى بملك اليمين"[(1)]، و يبدو على هذا النظام أنه البدايات الأولى لظهور نظام المهور المعروف لدينا حاليا، فالمهر الذي يدفعه الزوج مقابل زوجة قريب إلى حد ما من فكرة الشراء، وما يؤكد ذلك هو اختلاف قيمة المهر حسب الوضع الاجتماعي للزوجة والحسب والنسب والمستوى الثقافي والجمال ... الخ .

[1]- مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 99.

أما الطريقة الثانية في الزواج بالشراء، فهي تقديم الزوج لأهل الزوجة خدمة مقابل المرأة بدل تقييمها بثروة، وتتبنى هذه الطريقة على أساس اتفاق بين الرجل وأهل المرأة على خدمات معينة يقوم بها عندهم في مدة زمنية معينة، وكانت الخدمات التي يقدمها الرجل تدور في مجال الرعي والزراعة التقليدية والأعمال الشاقة، التي كانت تزاول في تلك الأزمنة، وفي الحقيقة أن هذه الأعمال ما هي إلا اختبار لمقدرة الزوج على العمل، ولأخلاقه ومعاملاته ومظاهر سلوكه وقدرة احتماله للشدائد وما يؤكد انتشار هذا النوع من الزواج في الماضي، ما جاء في القرآن الكريم في ذكر قصة موسى عليه السلام، وبالضبط في طريقة زواجه، والتي كانت عبارة عن تقديم خدمة لأهل المرأة..قال تعالى: « **ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان، قال ما خطبكما، قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير(23) فسقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال ربِّ إنِّي لما أنزلت إليَّ من خير فقير(24)فجاءته إحداهما تمشي على استحياء قالت إنَّ أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا، فلما جاءه وقص عليه القصص قال لا تخفْ نجوت من القوم الظالمين(25) قالت إحداهما يا أبتي استأجره، إن خير من استأجرته القوي الأمين(26) قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج فان أتممت عشرا فمن عندك و ما أريد أن أشق عليك ستجدني إن شاء الله من الصالحين (27) قال ذلك بيني و بينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي والله على ما نقول وكيل(28) فلما قضى موسى الأجل و سار بأهله ...»** [1]

د – مرحلة التسري: وظهر هذا النظام من الزواج في عصور العبودية والرق واستمر إل ى مراحل متقدمة من حياة الإنسان وحتى بعد مجيء الدين الإسلامي. ويعتمد هذا النظام على السبي، ويتيح للرجل حق التصرف في المرأة و معاشرتها متى شاء دون قيد أو شرط، بينما ينزع هذا النظام من المرأة كل الحقوق وحتى حق التصرف في ذاتها فهي ملك اليمين.

---

[1]- سورة القصص : الآية (23- 29) .

ويصطلح على الزوجة في هذا النظام بالجارية أو الخد ن، "ومن أحسن البلاد نظاما في أحكام ملك اليمين، بلاد الصين حيث جعلوا له أحوالا تجيزه مثل عقم الزوجة وأعذارا أخرى مقبولة، وجعلوا الجواري والأخدان تحت سلطة الزوجة المنكوحة نكاحا بعقد مشروع، ووضعوا حدودا للأزواج الذين يخالفون نظام التسري (ملك اليمين) ويتعدون على حقوق الزوجات الحقيقيات، وهذا النكاح كثير الانتشار في تلك البلاد حتى إن أغلب تجارهم يتخذون جملة من الجواري والأخدان في المدن التي لهم فيها معاملات تجارية تدعوهم إلى الانتقال والسفر ليقيموا عندهن مدة غيابهم""[1] وقد عرف هذا النظام في كثير من مناطق العالم كالهند وروما واليونان وكذا عند العرب، وحتى بعد مجيء الإسلام بقي هذا النظام موروثا و إنما تم تهذيب قوانينه.وما يلاحظ على هذا النظام انه لا يترتب عليه حقوق وواجبات كما في الزواج بعقد، والزوجة فيه لا تملك أدنى حق في تسيير شؤون الأسرة، بل تبقى تحتفظ بمرتبة الخادمة أو الجارية.

هـ – مرحلة التعاقد : وتعتبر هذه المرحلة آخر ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم الأحوال الشخصية، وفيها تتم الرابطة الزوجية بإبرام عقد بين طرفي الزواج أي بين الرجل والمرأة أو من يمثلهما ويعترف فيه كلا الطرفين قبول الزواج و قبول ما يترتب عليه من التزامات و مسؤوليات.وينطوي التعاقد الزواجي في العصور الحديثة على صور عدة ، فمنه ما تقره السلطة الدينية، ومنها ما تقره السلطة المدنية، ومنه ما تقره السلطتان معا .

[1]- عمر رضا كحالة: الزواج ، مرجع سابق، ص ص151- 152 .

3- أنماط الزواج و أشكاله:

منذ بزوغ فجر الإنسانية على سطح المعمورة والإنسان دائم البحث عن ما هو أجدى وأنفع لحياته، سواء ما يتعلق بشخصه وذاته أو ما يتعلق بما يحيط به، وذلك على مستوى الفكرة والمادة.

فسعى الإنسان الأول إلى تكوين ذاته وعالمه النفسي ليرتقي من المستوى الفردية إلى مستوى الجماعية وذلك بتوظيف وتسخير السنن والقوانين التي بثها الله في هذا الكون والوجود بصفة عامة سواء كانت سنن نفسية واجتماعية أو سنن طبيعية وكونية.

والزواج باعتباره سنة اجتماعية كان من ضمن الآليات التي وظفها الإنسان في سبيل رفع قيمته الإنسانية من مستوى الفرد إلى مستوى الشخص، أي من كونه فرد يقتصر دوره على الحفاظ على نوعه، إلى كونه شخص يملك نزعات تنزع به إلى الآخرين وإلى تكوين مجتمع، فالزواج في حقيقته لا ينطوي فقط على تعاقد بين فردين، ولكنه يعتبر في نفس الوقت تعاقدا بين أسرتين وعلى هذا الأساس تتوثق الروابط الاجتماعية وتكون أكثر تماسكا.

وقد عرف الزواج عبر التاريخ أشكالا مختلفة وأنماطا متباينة في الشكل والمحتوى فمن حيث الشكل عرفت الإنسانية ما يعرف بالزواج الأحادي (monogamie) والزواج المتعدد(polygamie) الذي يظم تعدد الأزواج، وتعدد الزوجات، بالإضافة إلى الزواج الجمعي. أما من حيث المحتوى فهناك الزواج الداخلي والزواج الخارجي وسنرى بشيء من التفصيل هذه الأنواع فيما يلي :

<u>أنواع الزواج من حيث الشكل :</u>

أ - **الزواج الجمعي (groupe mariage):** "ويشير هذا النظام إلى قيام مجموعة من الرجال بالزواج من مجموعة من النساء بحيث تكون الحياة والعلاقات الجنسية على وجه المشاع بينها، وتشير الدراسات الاجتماعية المقارنة - سواء التاريخية أو المعاصرة - إلى ظهور هذا النوع في بعض جهات استراليا وداخل مجتمعات ميلانيزيا وبولونيزيا وبعض

قبائل التبت والهمالايا وسبيريا وفي الهند وجزر هاواي" [1]، وقد أطلق **باخوفين** و **مورجان** اسم الشيوعية الجنسية على هذا النوع من الزواج، وقد تحدث أفلاطون كذلك على هذا النوع في جمهوريته حين قال " وأن تكون أولئك النساء بلا استثناء أزواجا مشاعا لألئك الحكام، فلا يخص أحدهم نفسه بإحداهن، وكذلك أولادهن يكونون مشاعا، فلا يعرف والد ولده ولا ولد والده ... أما من جهة فائدتها فلا أظن أن أحدا يمكنه أن ينكر شيوعية النساء ومن يلدن جمة فوائد، اللهم إذا كان تطبيقها ممكنا على أني أتوقع اعظم مقاومة في تطبيقها بالفعل" [2]، وقد تفرع عن الزواج الجمعي أشكال مختلفة منها "الزواج الأخوي الذي بمقتضاه يتعاشر الاخوة والأخوات معاشرة زواجية في نطاق الأسرة، ومنها زواج الأقارب وبمقتضاه يتعاشر بعض الأقارب بطائفة من أقاربهم

أو من الأباعد على حسب النظم التي يأخذ بها المجتمع" [3] وقد أشار الباحثان **مورجان** و**فروبز** أن الزواج الأخوي يأخذ شكلان وهما "الزواج **الليفراتي(levirаté)** والذي يقضي على الرجل أن يتزوج من زوجة أخيه المتوفى، والزواج **السوروراني(Sorarate)** وفيه يتحتم على الرجل أن يتخذ له زوجة محل زوجته المتوفاة من إحدى أخواتها غير المتزوجات"[4]، و قد مارس هذا النوع من الزواج قبائل الهنود الحمر بأمريكا.

وبالرغم من هذه الآراء يبقى الزواج الجمعي شكلا من أشكال الزواج النادرة الحدوث خاصة في الوقت الحالي، إلا في حالات فردية وشاذة، "وقد قام **لاري** و**كونستانتين** بدراسة عن الزواج الجمعي في أمريكا، حيث ركزا على عشر زيجات معظمها لا يقل عن أربعة أشخاص وقد تبين من نتائج الدراسة أن آليات معيشة هذه الزيجات معقدة للغاية من حيث المسائل المالية والقرارات والطعام والإنجاب والصراعات الشخصية "[5].

---

[1]- نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي، ب ط ،دار الشروق ،جدة، 1981 ، ص 64 .

[2]- عمر رضا كحالة: الزواج، مرجع سابق ص147.

[3]- مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي، مرجع سابق ص107.

[3]- علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط$_2$ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1992 ، ص 76 .

[5]- سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، ب ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 1990 ص 54.

ب- الزواج التعددي « polygamie »: ويشير إلى زواج فرد"رجل أو امرأة " بكثيرين " نساء أو رجال " وهما على نوعان :

* تعدد الأزواج« polyandrie »: إن تعدد الأزواج، أو زواج امرأة واحدة من عدة رجال، هو نظام غريب يسمح لمجموعة من الرجال أن يشتركوا في زوجة واحدة بحيث يكون حقا مشاعا لهم، وقد ظهرهذا النظام داخل المجتمعات القديمة والبدائية، وفيه يكون الأزواج اخوة في الغالب، واختيار الزوجة من حق الأخ الأكبر،وهم يفهمون من عقد الزواج انهم جميعا مشتركون في العلاقات الزواجية مع هذه الزوجة،وثمرات هذا الزواج (الأطفال) تلحق بالأخ الأكبر أي أنه بمثابة الزوج الأصيل أما باقي الاخوة فيعتبرون أزواجا ثانويين. وقد يكون الأزواج أقارب فقط، وفي حالات أخرى يكون الرجال غرباء ولا تشتر ط إقامتهم في مكان واحد، فقد يكون لكل رجل إقامته الخاصة وتقوم الزوجة بالمرور عليهم في فترات محددة لمعاشرتهم.

وقد مارست قبائل الريدي « Reddi » الهندية هذا النوع من الزواج " إذ تتزوج الفتاة في السادسة عشر أو العشرين بطفل في الخامسة ويعد هذا الطفل هو الزوج الشرعي وبجانبه تتصل بعدد من الرجال هم الأزواج العمليين قد يكون من بينهم عم الطفل أو والده، ويلحق جميع أبناء و بنات الزوجة بالطفل، وإذا ما كبر الطفل وشابت الزوجة فإنه يشارك أولاده في زوجاتهم وهكذا تدور الدورة "[1] وقد حاول بعض المفكرين إيجاد مسوغات لهذا النظام، منها انتشار ظاهرة وأد البنات عند بعض الشعوب مما نتج عنه عدم تساوي النسبة بين الجنسين، وكان يمارس هذا النظام من أجل حفظ النسل وكذا المحافظة على ممتلكات الأسرة هذا بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية كانتشار الفقر وارتفاع ثمن المرأة.

[1]- نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي، مرجع سابق ص155.

ويبقى تعدد الأزواج « polyandrie » من الأنظمة النادرة الحدوث، والمحدودة الانتشار وهذا لافتقاده للقيم الإنسانية وتجاوزه لكرامة الإنسان التي حظي بها دون باقي المخلوقات، فهو في حقيقته منافي الفطرة السليمة التي فطر عليها الإنسان.

* تعدد الزوجات« polygynie» : وهو النظام الذي بمقتضاه يتزوج الرجل عددا من الزوجات وقد أخذت به طائفة غير يسيرة من الشعوب الإفريقية مثل قبائل داهومي حيث كان الرجل يعاشر من خمسة إلى ستين سيدة ويتفاوت هذا العدد تبعا لمركز الرجل الاجتماعي ومبلغ ثرائه، وانتشر هذا النظام بصفة خاصة في المقاطعات الزراعية لحاجة الرجل إلى عدد من النساء يساعدنه في عمله وينجبن له أولاد كثيرين [1].

ويختلف نظام تعدد الزوجات من مجتمع لآخر بشكل واضح في مجال التطبيق على حسب طبيعة العقيدة والنظم السائدة، فبعض المجتمعات تبيح التعدد دون تحديد وبعضها تقيده بأوضاع وشروط محددة، كذلك فإن من المجتمعات من تقصر الحق في التعدد على طبقات معينة وليس على أبناء الشعب كله، وهناك بعض المجتمعات التي تحدد عدد الزوجات المسموح بهن على حسب كل طبقة حيث يختلف العدد من طبقة إلى أخرى، وتختلف المجتمعات من حيث تحديد الأوضاع القانونية، والمراكز الاجتماعية للزوجات، فبعض النظم تساوي بينهم جميعا، وبعضها يفرق بينهن حيث تصير إحداهن الزوجة الأصلية ينسب إليها جميع أبناء الرجل منها ومن غيرها. وتتباين المجتمعات من حيث النظر إلى التعدد فالبعض تعده واجبا والبعض تراه جائزا، وهناك من المجتمعات من ينظر إلى تعدد الزوجات على انه دليل على القوة والثراء وارتفاع المركز الاجتماعي [2].

في دراسة أجراها **ميردوك**، حول الزواج التعددي، أثبت من خلال عينة عالمية أخذها من **554** مجتمعا أن تعدد الزوجات يلقى قبولا وتأثيرا ثقافيا في **415** مجتمعا أي نسبة **77%**

[1]- مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص109.

[2]- نبيل السمالوطي: نفس لمرجع ص160.

بينما لم يجد تعدد الأزواج قبولا سوى في **4** مجتمعات أي بنسبة أقل من **1 %** [1] من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن الإنسان دائما يسير بفطرته إلى الفضيلة وعزة النفس والارتقاء إلى مستويات عليا من القيم السليمة التي تحفظ للإنسان أصله ونسله وكرامته.

جـ- الزواج الأحادي« monogamie »: ويعتبر هذا النوع من الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات، وهو يقوم على زواج رجل واحد من امرأة واحدة، وقد عرف انتشارا واسعا عبر الزمان والمكان .ويذهب أنصار الاتجاه البيولوجي في تحليل ظاهرة الزواج، أن الزواج الأحادي هو أحدث النظم الزواجية وهو نهاية المطاف في تطور نظم الزواج والأسرة،وقد بني هذا الرأي على أساس مسلمة انطلق منها علماء الاثنولوجيا والأنثربولوجيا في القرن الماضي وهي أن النظم الاجتماعية(الزواج، الأسرة، السياسة ،الاقتصاد) الأوروبية هي أرقى أشكال النظم من حيث التطور،غير أن الكثير من الدراسات السوسيولوجية المقارنة كشفت عن خطأ هذا التصور، حيث وجد أن الكثير من المجتمعات البدائية، التي تمثل أبسط المجتمعات، تطبق نظام الزواج الأحادي مثل المجتمعات الطوطمية، والقبائل التاريخية وعلى الأخص قدامى اليونان والرومان والمصريين وقد اعتبرته المسيحية الزواج الأمثل [2].
وقد ذهب **وسترمارك** في دراسته بعنوان " **تاريخ الزواج البشري** " إلى أن نظام الزواج الأحادي هو أقدم أشكال النظم الزواجية لأنه الشكل الطبيعي الذي يتفق مع فطرة الإنسان [3].

بعد هذا العرض لأشكال الزواج يجدر بنا أن نشير إلى أن طبيعة و شكل الزواج لم يسر بشكل تدرجي وتطوري، أي أنه ساد في مجتمع من المجتمعات مثلا نظام تعدد الزوجات ثم جاء بعده نظام الزواج الأحادي، أي أن الزواج الأحادي هو السائد، وتعدد الزوجات قد زال واندثر ، و إنما العكس ففي المجتمع الواحد نجد كل أشكال الزواج بالتوازي وفي آن واحد

1- سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق ص53.

2- مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي، مرجع سابق ص110.

3- نبيل السمالوطي: الدين والبناء العائلي ، مرجع سابق ص164

ولو بدرجات مختلفة .إذا فأشكال الزواج وظهورها لا تخضع إلى التاريخ و إنما إلى مستوى الارتقاء المعرفي والذهني للإنسان والمجتمع، والذي يحدد شكل ونوع الزواج، فيثبت هذا النوع و يلغي ذاك .

أنواع الزواج من حيث المحتوى :

في معظم المجتمعات يتحتم على الرجل المقبل على الزواج الالتزام بخصوصية المجتمع والضوابط التي تضبط تصرفات أفراده، ومن تلك الضوابط كيفية زواجه وبمن يتزوج ؟ من هذا المنطلق ظهرت أنواع من الزواج تحدد بمن يتزوج الرجل ؟وقد عرف الزواج الداخلي والزواج الخارجي .

أ – الزواج الخارجي « Exogamie»: ويتضمن قاعدة يتطلب من كل شخص أن يبحث عن عروسه خارج وحدته أو جماعته القرابية سواء البيولوجية أو الاجتماعي ة، ويرتبط هذا النظام من الزواج بتحريم الزنا بالمحارم، وكما يذهب **زلدتش**، فإن نظم منع الزنا بالمحارم والزواج الخارجي تحرم إقامة علاقات جنسية، كما تحرم الزواج داخل الجماعات القرابية التي ينتمي إليها الشخص [(1)].

وقد انتشر هذا النوع من الزواج في القبائل الطوطمية التي يعتقد أبناؤها أنهم انحدروا من جد واحد (حيوان أو نبات أو مظهر من مظاهر الطبيعة) فهم مرتبطون بدرجة قرابية واحدة ولذلك يحرم الزواج بينهم من حيث أنهم يشاركون في المبدأ الطوطمي المقدس[(2)].

ولهذا فإنه على كل شاب إن يبحث عن عروسه في عشيرة أخرى تتبع طوطما آخر يختلف عن طوطم عشيرته وطوطم الاتحاد الذي يجمع عشيرته وعشائر أخرى .وقد أخذ بنظام التحريم (زواج الأقارب) كل المجتمعات في القديم والحديث مع التحديد في نطاق

---

[1]- نبيل السمالوطي: لدين والبناء العائلي ، مرجع سابق ص144.

[2]- مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي، مرجع سابق ص115.

القرابة، ماعدا بعض الاستثناءات خاصة تلك التي ميزت المصريين القدامى حيث كان الزواج يتم بين الأخ والأخت والذي كان محصورا على الملوك وصفوة القوم فقط.

ويذهب **بارسونز** في تفسير علاقات التحريم في الكثير من المجتمعات بقوله "أن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل تتطلب منه أن يكون تابعا لأبويه، كما تتطلب تعاون الوالدين في تربية الأطفال، وهنا يكون أي اتصال بين الأب والبنت أو بين الأم والابن أمر يؤدي إلى اختلال عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، وإذا ما حدث اتصال فإنه سوف يؤدي إلى ظهور نوع من المساواة بين الطفل وأبيه وأمه مما يخلق إشكالا وهو: من الذي ينشئ من ؟ و في هذه الحالة يفقد الآباء القدرة على توجيه الأطفال وتربيتهم وتأديبهم... هذا فيما يتعلق بعلاقة الآباء بالأبناء" [1] أما فيما يخص تحريم اتصال الأخ بأخته فإنه راجع حسب **كنجزلي دافيد** إلى أن الزواج من هذا النوع يؤدي إلى اضطراب في المراكز الاجتماعية وفي الأدوار الاجتماعية[2] مما يؤدي إلى تداخل الأنساب واختلاط الأصول بالفروع. وفوق هذا فإن الشريعة الإسلامية جاءت وأقرت نظام التحريم (الزواج الخارجي) وفصلت في حدوده وأطره وهذا حفظا لكرامة الإنسان وتنظيما للأنساب وتمييزا للعلاقات القرابية.

ونستطيع القول بوجه عام أن نظام الزواج الخارجي ارتبط بشكل وثيق بنظام التحريم الذي بني على أساس الزواج من خارج الأطر القرابية سواء كانت اجتماعية أو بيولوجية،ويختلف نظام التحريم حسب الدوائر القرابية التي ترتبط بخصوصية المجتمع العقدية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية ....

ب – الزواج الداخلي« Endogamie »[3]:ويعرفه ميردوك بأنه "النظام الذي يتضمن قاعدة تتطلب أن يختار الإنسان زوجته من جماعة أو وحدة قرابية محددة. ويتضمن الزواج الداخلي أشكال متباينة تقوم على أساس الدين والعرف، والطائفة، والطبقة الاجتماعية...

[1]- نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي، مرجع سابق ص.146

[2]- نفس المرجع ص147.

[3]- نفس المرجع ص144.

*- الزواج الداخلي القائم على أساس العرف: ويرتبط هذا النوع بالتصور المتكون حول حقيقة العنصر البشري والجنس البشري، ويرتكز على النظريات العنصرية،والتسامي الجنسي، وقد ظهر هذا النوع من الزواج في القبائل البدائية وما زال منتشرا إلى يومنا هذا في بعض المجتمعات.

ومن الذين عرفوا الزواج على أساس العرق هنود كاليفورنيا،الذين يملكون تصورا خاصا لهم ولتفوقهم، ويحكمون بالموت على أية امرأة تقترف الزنا أو تتزوج من رجل أبيض.

كما تميز نظام الامبرتايد (التمييز العنصري على أساس اللون) من منع زواج البيض من السود وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، وقد بالغ الألمان في اعتزازهم بالجنس الجرماني وحرموا الزواج بينهم و بين الشعوب الأخرى لأنهم كانوا يعتقدون أنهم الشعب السيد الذي اختاره الله ليحمل مشعل الحضارة في العالم الحديث [1] .

*- الزواج الداخلي القائم على أساس الدين: ويستند هذا النظام إلى طبيعة البناء العقدي التي يؤمن بها أبناء المجتمع، فاليهود الذين يدينون بالديانة اليهودية ويؤمنون بالتلمود ويطبقون نظام الزواج الداخلي حيث يحرم على اليهودي أو اليهودية الزواج خارج الدين اعتقادا منهم أن اليهود يمثلون جنسا أكثر تفوقا من حيث الدماء والقدرات ...، وعند المسلمين بأن الدين يحرم زواج المرأة بغير المسلم تحريما قاطعا، بينما أباح للرجل المسلم الزواج بالمرأة الكتابية (المسيحية واليهودية). والأساس في التحريم هنا هو اختلاف العقيدة الذي ينعكس سلبا على السلوك والعلاقات الاجتماعية،وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية للأطفال وتطبيق الشريعة الإسلامية داخل الحاسر ة. وينتشر الزواج الداخلي أكثر في الهند التي تنتشر فيها أعداد كبيرة من الطوائف الدينية والمعتقدات الوثنية، فهناك المسلمين، المسيحيين، البوذيين، البرهميين، الهندوس...فيحرم زواج أبناء وبنات طائفة من أبناء

[1]- مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ص114.

وبنات طائفة أخرى، والنظام الطائفي في الهند يقسم الناس إلي طائفة راقية وطائفة منبوذة، وتبقى الهند نموذجا فريدا من نوعه في انتشار النظام الطائفي.

*- الزواج الداخلي على أساس الطبقية [1]: كانت القوانين والتقاليد الزواجية القديمة تفرض التقارب الطبقي بين الزوج والزوجة،وتقيد مختلف الطبقات أفرادها باعتبارات طبقية يجب مراعاتها عند الزواج، ويندر أن نجد مجتمعا من المجتمعات تحرر أو تحلل من هذه الخيوط الطبقية، وإذا كانت هذه القيود قد خفت حدتها الآن نظرا لانتشار الاتجاهات الديمقراطية ومبادئ الحرية والمساواة، غير أ ن رواسبها لا تزال باقية إلى الآن في كل المجتمعات،ففي روما كان يحرم الزواج بين طبقة الأشراف والعامة، وفي مدغشقر حيث ينقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات وهي (النبلاء و العامة و العبيد) و يتم الزواج بشكل داخلي بين ذكور وإناث كل طبقة [2]، وفي المجتمعات الحديثة حيث تتفاوت المراكز الاجتماعية، لا تزال قيود الطبقية سائدة ومدعمة بالعرف و ليس بالقوانين، وتشتد هذه القيود في المجتمعات الريفية عنها في الحضرية، لأن الريف لا يزال يتمسك بالتقاليد و يفتخر بالأحساب والأنساب والعصبيات .

[1]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2]- نبيل السمالوطي : الدين والبناء العائلي ، مرجع سابق ص151.

ثالثا: الاختيار الزواجي :

1 مؤشرات ومفهوم الاختيار الزواجي:

يمارس الإنسان في حياته عملية الاختيار في شتى المجالات(الأكل،اللباس،القراءة، السفر.)

فهو عملية حياتية يومية، وسمة من سمات الفعل الإنساني الهادف والمنظم المبني على أساس تحقيق نظام حياتي متوازن بعيد عن العشوائية والعبثية، ومن أهم الاختيارات التي يقوم بها الإنسان لأجل تأمين وتنظيم وجوده النفسي والاجتماعي،الاختيار للزواج أو الاختيار الزواجي.

وتعتبر عملية الاختيار الزواجي الطريقة التي بها يغير الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج وهي لا تخرج عن إطار الفعل الاجتماعي الذي يعرفه **غيروشيه** بأنه كل طريقة في التفكير والشعور والسلوك، وجهتها مبنية حسب النماذج التي هي جمعية، بمعنى أنها مشتركة من قبل أعضاء جماعة معينة من الأشخاص [(1)]، من خلال هذا التعريف و بعملية إسقاطية نقيمها على الاختيار الزواجي، نتوصل إلى أن عملية الاختيار في عمقها تمر بثلاث مراحل أساسية، التفكير فالشعور، ثم السلوك وهذه المراحل الثلاث مترابطة ومتكاملة في تحقيق نجاح عملية الاختيار وهي ترتبط بالأساس، بالعقل والنفس والإنجاز(السلوك)، وهي في الحقيقة تؤكد أن الاختيار الزواجي مشروع نفسي اجتماعي، وهو بذلك ممارسة للذات في إطار المجتمع الذي تحي فيه، ومن هذا المنطلق فإن الاختيار الزواجي يتحدد من الناحية المفاهيمية والعملية وفق البنية المجتمعية الذي تمارس فيه، الثقافية والاجتماعية والسياسية...

وعلى هذا الأساس **فإن مفهوم الاختيار الزواجي يعتبر من المفاهيم المرنة** التي لا تعرف تعريفا جامعا مانعا، فتتسع دلالتها أحيانا وتضيق أحيانا أخرى بحسب الأرضية الموجودة

[1]- غي روشية: مدخل إلى علم الاجتماع العام ج$_1$ الفعل الاجتماعي ط$_1$،ترجمة:مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 1973 ص53.

فيها فهي كالبحر الواسع الذي يحق لكل مجتمع ولكل جيل أن يبحر فيه وينهل منه بقدر ما تسعفه طاقته و إمكانياته [(1)].والمفهوم خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية،هو الوعاء الذي يحمل ويشكل الفكر بمنظور خاص ومتميز، ولذلك سوف نلمس في تحليلنا لمفهوم الاختيار الزواجي الخصوصية الغربية لأن التراث النظري في هذا المجال بالكاد يكون إنتاجا غربيا محضا.

يرى **مارشال جونز** أن الاختيار الزواجي"نمط سلوكي" [(2)] فالفرد الذي يقوم بالاختيار يسلك طريقة معينة أثناء انتقائه لعرض من العروض المقدمة أمامه،ومن هذا فإن الاختيار الزواجي لا يعرف إلا بمؤشرات واقعية تتجلى في السلوك الذي يقوم به الفرد القائم بعملية الاختيار ،وهذه المؤشرات هي:التودد،المواعدة،الحب والخطبة وسنتطرق إليها بشيء من التفصيل.

*– **<u>التودد</u>** : وهو سلوك يقوم به الفرد معلنا به انطلاق عملية الاختيار وبداية الخطوة الأولى من هذه العملية،ويسمى التودد في الثقافة الغربية خاصة في الثقافة الأمريكية بالخطبة المبدئية[(3)] وهي تشير إلى البدايات الأولى للاحتكاك بين الجنسين والاختلاط بينهما قصد تكوين علاقات مبدئية ومتقدمة لتحقيق العلاقة النهائية وهي الزواج ويعرف **فيرتشيلد** ، التودد بأنه "العلاقة أو الرابطة التي تربط عادة رجلا غير متزوج بامرأة غير متزوجة وقد انجذب كل منها للآخر، كما أنها صداقة استطلاعية هدفها الكشف عن قوة ما يكنه كل للآخر من هوى، وهي الطريقة الشائعة والمعترف بها في الولايات المتحدة الأمريكية كي يجد الفرد شريكه في الحياة " [(4)] فالتودد أو الخطبة المبدئية هي مرحلة استكشافية واستطلاعية يقوم بها الفرد قصد التعرف على شريك الحياة، كما يذهب إلى ذلك **بومان** حين اعتبر

---

[1]- **فضيل دليو و آخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، ط$_1$ ، دار البعث، قسنطينة ، الجزائر،1991 ص93.**

[2]- **سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ص22.**

[3]- **سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ص31.**

[4]- **نفس المرجع ص36.**

الخطبة المبدئية بأنها " تلك الفترة التي تسبق الزواج، والتي يتعارف أثناءها الشباب تعارفا غراميا،ويختارون في نهايتها شريكا بعينه للزواج" [1] والتعارف هذا لا يكون بفرد واحد من الجنس الآخر وإنما بمجموعة أفراد،وذلك لأن الاختيار لا يتم على مستوى فرد واحد وإنما يتم على مستوى مجموعة من الأفراد .و يعرف **كاربنتر** الخطبة المبدئية بتحليل وظائفها، إذ يرى أن الخطبة المبدئية في أمريكا تحقق أربع وظائف هامة[2]:

1 – إنها متصلة بعملية الانتقاء الجنسي، وفيها يستطيع الشريكان المنتظران أن يقيم كل منهما الآخر على أسس كثيرة، كالجاذبية، المركز الاجتماعي والحالة الاقتصادية، وبناء على هذا التقييم فإنهما إما أن يستمرا في علاقتهما لتنتهي بالزواج، أو ينسحبا من تلك العلاقة .

2 – إنها تدريب على التوافق والتكيف المتبادل، فكلما نما الود وازداد التآلف بين الشريكين المنتظرين فإنهما يجدان نفسيهما في أمس الحاجة إلى ان يتكيف كل منهما للآخر أو التضحية بعلاقتهما، وبترها إذا لم يتمكنا من تحقيق ذلك التكيف.

3 – إن الخطبة المبدئية تعد حلقة هامة في سلسلة الانجذاب والإغراء الذي ينتهي بالوحدة البيولوجية للشريكين المنتظرين، وتختلف درجة وجود العنصر الجنسي في الخطبة تبعا لاختلاف الأشخاص وتبعا لاختلاف الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه ويذهب **كيركباتريك** في رؤيته للخطبة المبدئية أو التودد في نفس اتجاه **كاربنتر**، إذ يرى أن التودد يهدف إلى تحقيق:

– اختلاط الفرد بأناس صالحين أو لائقين كشركاء للزواج.

– اختيار الشريك الملائم .

1- نفس المرجع ص32.

2- نفس المرجع ص34

– تحقيق التوافق والتكيف المتبادل بين شخصيتي الشريكين [1].

ومهما قيل عن الخطبة المبدئية أو التودد فإنها تبقى الخطوة الأولى في عملية الاختيار الزواجي وتتميز بألفة متزايدة بين الرجل والمرأة وفحص واستكشاف كل منهما لشخصية الآخر وترتبط أكثر بالاختيار الذاتي إذ قلما نجد هذه المرحلة في الاختيار الأسرى.

ويبقى أن نشير أن هذه المرحلة(التودد) من الاختيار الزواجي لها انتشار واسع في المجتمعات الغربية خاصة في أمريكا وهذا نتيجة للانفتاح الكبير في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين وكذلك مرونة القوانين في التعامل مع نتائج الاختلاط بين الرجل والمرأة خارج العلاقات الشرعية، هذا عكس المجتمعات العربية والإسلامية التي تعتبر لقاء الرجل والمرأة قبل الزواج مجلبة للعار ومدحض للعفة، فالإسلام يحرم الاختلاط بين الذكر والأنثى وهذا راجع إلى أسباب عدة – يقصر المجال لذكرها– نشير فقط إلى العفة والكرامة الإنسانية. ورغم هذا فإن البعثات العلمية العربية إلى أوروبا فتحت المجال لانتشار أفكار حول حرية المرأة والزواج...الخ وترجم ذلك في الأعمال الأولى لرواد التحديث في العالم العربي أمثال (قاسم أمين ، رفاعة الطهطاوي ، و موسى سلامة... و غيرهم) .

* **– المواعدة :** تعتبر المواعدة من المفاهيم الحديثة ومؤشرا جديدا نسبيا يشير من قريب أو بعيد إلى نوع من الممارسة للاختيار الزواجي، وهي سلوك واسع الانتشار في المجتمع خاصة في أوساط الشباب(الذكور والإناث).

ويرى **بيرجيس** و**لوك** أن مفهوم المواعدة يعني"ارتباط اجتماعي بين شابة وشاب لا يحمل أكثر من توقع أن يقضي كل منهما وقتا ممتعا مع الآخر" وهو يتضمن ستة نقاط هامة هي :

---

[1]- نفس المرجع ص ص34 35.

– إنه غاية في ذاته، ولا يعني ضرورة الارتباط بين المتواعدين .

– يمكن الفرد من عقد صلات ودية مع عدد كبير من أفراد الجنس الآخر، وليس فقط مع فرد أو اثنين .

– يوسع من دائرة صلات الشخص ومحيط معارفه .

– يوجد عديد من الفرص والمناسبات لعقد الروابط الاجتماعية .

– يمكن الشباب من أن يختاروا بأنفسهم شركاءهم من الجنس الآخر دون تدخل الآباء.

– يتضمن الترتيب، أو سيطرة معايير رفقة السن في عملية الاختيار الفردي[(1)] .

ويمكن للمواعدة أن ترتقي من مستوى اللاهدف إلى مستوى التخطيط للزواج، إذا توفرت بعض الشروط والتي حددها **بيرجيس** و**لوك** وهي:

– التجاوب المتبادل، وتفضيل كل المتواعدين للآخر.

– محافظة كل منهما على احترامه لذاته.

– اقتصاد المال والوقت.

– تأثير توقعات الجماعة التي تفضل المزاوجة على المواعدة.

– تدخل العاطفة.

– ضمان الحصول على ترتيب أعلى من خلال اختيار شخص بعينه من بين كل الآخرين[(2)]

وتسمح الفرصة عن طريق المواعدة كشكل للاختيار الزواجي للأفراد غير المتزوجين كي يتصل أحدهم بالآخر بقصد اختيار الشريك، ومعظم حالات الاختيار الزواجي في

---

[1]- مرجع سابق ص39.

[2]- نفس المرجع نفس الصفحة.

المجتمعات الغربية يكون نتيجة المواقف التواعدية، ويرى **سكيبر** و **ناس** أن الأفراد الذين يتواعدون تكون لديهم رغبة قوية في استمرار علاقتهما إذا ظل الشعور العاطفي بينهما متبادلا وعميقا، أما إذا كانت العاطفة مرتفعة في جانب ومنخفضة في الآخر فإن هذا يؤدي إلى فشل العلاقة، و نشوء الصراع [1]. وفوق هذا يؤكد **كيفارت** أن للمواعدة وظائف إيجابية عدة يجملها في ستة وظائف[2]:

1 – التنشئة الاجتماعية. 2 – التعامل مع الجنس الآخر.

3 – نمو الشخصية. 4 – إشباع حاجات الأنا.

5 – المتعة والترويح. 6 – اختيار شريك الزواج .

وعموما فإن المواعد أو ضرب الموعد للقاء تعتبر عادة غربية أساسا،ولكنها بدأت تظهر حاليا في المجتمعات الشرقية نتيجة للاتصال الثقافي بين المجتمعات المختلفة عن طريق وسائل الإعلام والسينما وسفر الشباب للخارج والتعليم وخروج المرأة للعمل...وعليه لا يمكن التغاضي عن هذه الظاهرة التي يقول عنها **وولر** أنها "فريدة في نوعها " [3]، وانتشارها في الممارسات الاجتماعية لأفراد المجتمع، كونها طريقة في التعبير عن الممارسة العملية للاختيار الزواجي بعيدا عن ضغط الأسرة، وتأثير الآخرين في اتخاذ القرارات الخاصة التي يتخذها الفرد.

*– **الحب:** من خلال تحليلنا لظاهرة المواعدة تطرقنا إلى بعض الآراء التي تعتبر المواعدة أنها عملية تمارس لأجل ذاتها فقط في غالب الأحيان، أي أنها سلوك يقوم به الفرد من أجل المتعة و تمضية الوقت دون هدف عملي وراءها. ولا تصبح المواعدة مظهرا من مظاهر الاختيار الزواجي إلا في حالة توفر جملة من الشروط أهمها توفر الشعور العاطفي المتبادل

---

[1]- سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق ص ص 175 –176.

[2]- سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ص ص 42- 47.

[3]- نفس المرجع ص40.

بين المتواعدين و هذا الشعور العاطفي يسمى في الأبجديات الأدبية والنفسية بالحب. ومن هنا نتساءل ما حقيقة هذه الظاهرة النفسية التي يتغنى بها الكثير من الشباب في أحاديثهم وحواراتهم؟ وما دورها في الممارسة الاجتماعية لعملية الاختيار الزواجي؟ وقبل هذا هل حقيقة أن الحب درجة من درجات الواقع والحياة الاجتماعية أم بعد من أبعاد المثالية ؟.

عولج الحب كانفعال بشري وعاطفة إنسانية لها خصوصيتها المميزة من زوايا عديدة و تناولته بالبحث والتحليل ومن منطلق ارتباطه الشديد بالنفس علوم متعددة كعلم النفس والاجتماع والأخلاق والفلسفة...، والحب من حيث الماهية هو"حالة نفسية تستمد معناها من المجانسة والمشاكلة بين نفسين، أو بتعبير آخر ثمرة طبيعية للانجذاب الطبيعي والغريزي بين شبيهين ومتماثلين أصلا وخلقا، ولكنها حالة تستند إلى الذهن في مجملها، إذ فيه تنطبع صورة لمحبوب تحتل في مخيلته مركزا مرموقا، ثم عقب ذلك تنبثق قوة طاغية مفعمة بالحياة والحيوية تندفع بغية الاتحاد والامتزاج، لتحقق للنفس في خاتمة المطاف السكون والطمأنينة، ولتسبح في بحر من الغبطة والسرور والرضا "[1]

ومن ناحية الحقيقة فإن الحب يتجلى في صور عدة ومتميزة، لكل منها خصائصها وكيفياتها ومن هذه الصور، الحب التعبدي بين العابد والمعبود، الحب الأخوي من الاخوة،الحب الأبوي بين الأب والأبناء... والحب الرومانسي أو العاطفي- الذي نحن بصدد الحديث عنه- والذي يعتبر كمقدمة عامة للزواج، وهو يمثل واجهة نفسية للاختيار الزواجي.

يرى **لستروارد**- الذي يعتبر المشاعر والأحاسيس الإنسانية ومنها الحب أنها قوى اجتماعية- بأن الحب العاطفي أو الرومانسي هو أول خطوة في ظهور نظام الزواج[2]، ومن جانب آخر يعتبر **ماكيفر** الحب بأنه تغلغل الجنس في كل شخصية الفرد [3]، وهذا الرأي يُنْمى عن طبيعة الثقافة والمجتمع الذي صدر منه، وهو المجتمع الأمريكي، إذ يعتبر

---

[1]- الشفيع الماحي أحمد: أبعاد الحب النفسية...، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ،ع 63 س16 ، جامعة الكويت ، 1998 ص 113.

[2]- محمد دعبس: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، ب ط، دار المعارف ،مصر، 1995 ص119.

[3]- ماكييفر و بيدج : المجتمع ج 2 ،ب ط، ترجمة: السيد محمد العزاوي واخرون ، مكتبة النهضة المصرية، مصر 1971، ص 516.

بيرتراند روسل أن الحب الرومانسي يتميز بالفردية الشديدة والاستجابة السريعة لتكوين علاقة بين الرجال والنساء ذوي الأمزجة المتقاربة بصورة لا يمكن التنبؤ بها في عالم متقلب، وهو يمارس في أمريكا بصورة جدية أكثر منه في أي مكان آخر [1] ولكن على الرغم من هذا الرأي فإن الحب موجود بكل المجتمعات وإن اختلفت صورهُ من مجتمع لآخر، ونظرا لأهميته ودوره الذي يؤديه في العلاقات بين الجنسين فإنه يخضع لسيطرة المجتمع.

ويذهب **لستروارد** في تحليله لظاهرة الحب إلى اعتباره مؤشر على مركب النقص في المرأة والرجل على السواء، بمعنى أنه عندما تقع المرأة في حب رجل أو العكس، فإن هذا يدل على أن كلا منهما تنقصه صفات يريد أن يكملها من الآخر، بيد أنهما لا يحسان هذه الرغبة بل ينقادان إليها بصفة غير شعورية، ولذلك يجب أن تتاح الفرص لنمو هذا المظهر من الحب بالدرجة التي يسمح بها المجتمع لأنه مفتاح الحياة الزوجية السعيدة، وعندما ينتهي هذا الحب بالزواج، فإنه ينتقل إلى عاطفة زواجية، وهذه تختلف كل الاختلاف عن عاطفة الحب لأنها أكثر استقرارا وبعيدة عن ثورة الانفعالات التي يبعثها الحب العاطفي [2].
وعلاقة الحب العاطفي تتضمن عمليات شخصية داخلية تحقق نمو هذه العلاقة، ويلخص **ابن حزم** هذه العمليات في خمس مراحل متتالية تحقق الكمال لعلاقة الحب، وهذه المراحل[3] هي :

أ- <u>المودة</u> : وتتكون بقوة الميول، وهي تعبر عن الحب المجرد المقرون بالتمني.

ب- <u>الخلة</u> : وتمثل مرحلة متقدمة من المودة حين تبلغ المحبة حد الكمال والتمام.

ج- <u>الهوى</u>: ويتكون عند ما تشتد الخلة وهو:انحطاط المحب في محاب محبوبه وفي التوصل إليه بغير تمالك ولا ترتيب.

1- نفس المرجع ص 499

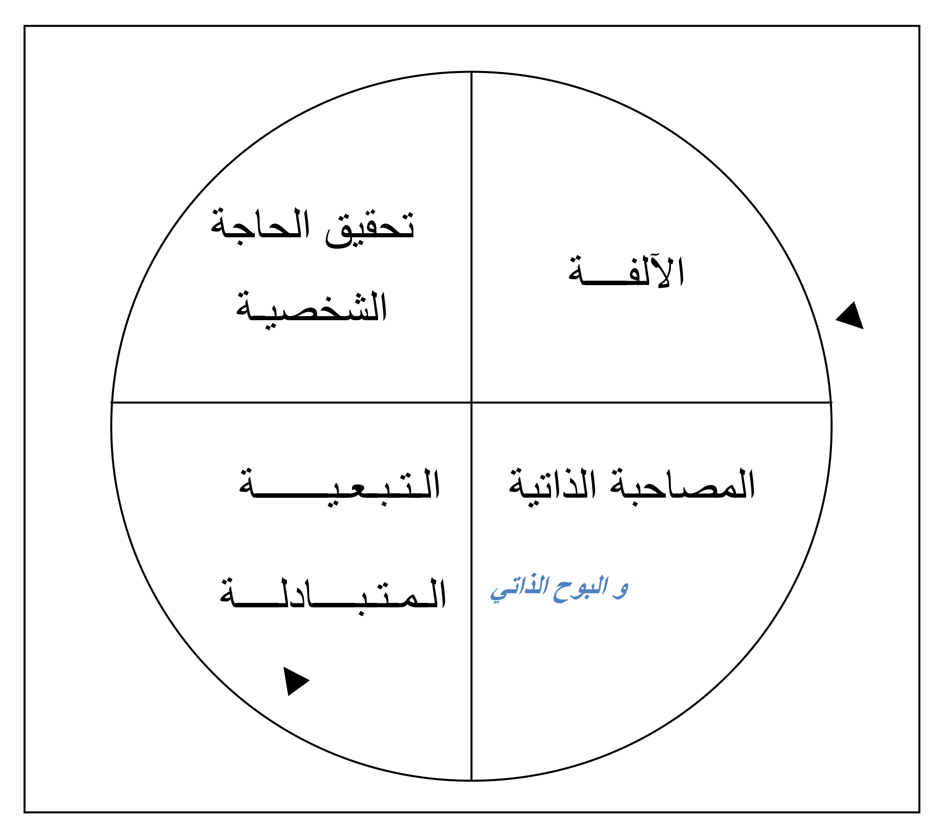
2- محمد دعبس : الأسرة في التراث الديني والجتماعي ، مرجع سابق ص119.

3- الشفيع الماحي أحمد: أبعاد الحب النفسية ...، مرجع سابق ص ص115-117.

هـ- العشق: ويعني ما فضل من الحب وهو قمة الحب.

وفي محاولة للباحثة **رايس** لوصف العمليات الداخلية الشخصية المتضمنة في نمو علاقة الحب،توصلت إلى ما يسمى بنظرية العجلة[1]، وتتلخص هذه النظرية في أربع مراحل رئيسية وهي ا لألفة التي تمثل الخطوة الأولى في علاقة شخصين التي تؤَمِّن الشعور بالتقارب والاطمئنان بينهما وتنشأ بذلك لديهما رغبة قوية في التحدث عن نفسيهما، ثم تتطور هذه المرحلة إلى المرحلة إلى المرحلة الثانية التي تسمى بمرحلة البوح الذاتي وفيها يشعر الفرد بالاطمئنان إلى علاقة اجتماعية ويبدأ في المصارحة بما تكنه نفسه من أماني ومخاوف ورغبات وطموحات،وبعدها تأتي مرحلة التبعية المتبادلة وفيها يصبح الفرد معتمدا على الآخر في إنجاز احتياجاته ورغباته الشخصية، وبعبارة أخرى يعيش معه الحياة .وأخيرا تأتي المرحلة الرابعة وهي تحقيق الحاجة الشخصية وتختلف الحاجات الشخصية باختلاف الخلفية الثقافية، كما هو الشأن في التآلف والبوح الذاتي والتبعية المتبادلة ونظرية العجلة تتحقق عندما، يشعر شخص بالآلفة يبوح للآخر بذلك، ثم يصبح تابعا ومعتمدا، وبذلك يحقق احتياجاته الشخصية، وتقوم هذه النظرية(الدائرة) على أن الرغبة في تحقيق الاحتياجات الشخصية هي السبب الأصلي في الشعور بالآلفة.

1- سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق ص ص 188 – 189.



رسم توضيحى لنظريـة الدائـرة

وبعد هذا التحليل لظاهرة الحب العاطفي فإننا يمكن اعتباره صورة نفسية معبرة عن ممارسة الاختيار للزواج بغض النظر عن نهاية هذه العاطفة سواء كان بالزواج أو إنهاء العلاقة بصورة سلبية، والحب الرومانسي يرتبط كثيرا بالأنماط الثقافية والمجتمعية فهو يتفق مع الثقافات الغربية وبعض الأنماط الحضرية في الوطن العربي حيث تكون هناك فرص للتواصل العاطفي والرومانسي في حدود معينة، ولكن غالبا ما يصطدم بظروف الواقع المجتمعي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية .

عندما يحقق الحب العاطفي روابط متينة في العلاقة بين الرجل والمرأة فإنها حتما ستسير نحو الزواج، ولتحقيق الزواج عمليا فإنه لابد أن يمر الشخصان على مرحلة مهمة، يعترف بها المجتمع، وتمثل أوضح صورة للاختيار الزواجي وهي الخطبة.

*- **الخطبة:** تعتبر الخطبة أهم مظهر من المظاهر المؤكدة على الممارسة الفعلية للاختيار الزواجي كما تعتبر من أكثر الوعود جدية بالزواج وهي إعلان مسبق بالارتباط بين الرجل والمرأة وتعترف به جل المجتمعات وإن كانت هناك فروق طفيفة في كيفية ممارستها وهذا لارتباطها العميق بالأنماط الثقافية والاقتصادية .

والخطبة هي"طلب الرجل يد امرأة معينة للتزوج بها، والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حاله، ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبه ومطالبهم شأنه" [(1)]، وفي المادة الخامسة من قانون الأسرة الجزائرية يعرف الخطبة بأنها "وعد بالزواج، ولكل طرف حق العدول عنها" [(2)] فالخطبة ليست ضمانا نهائيا لإتمام الزواج، فهي تعتبر الواجهة العملية للاختيار الزواجي وقد يتم فسخ الخطوبة والعدول عنها لسبب من الأسباب، ولا يتم الزواج، وهذا مقبولا من الواجهة القانونية والدينية والخطبة تقليد قديم عام، على اختلاف في الآثار، كانت موجودة في المجتمعات البدائية وكان بها يباح للخاطب معاشرة مخطوبته معاشرة تصل إلى صورة الحياة الزوجية الكاملة كما استمر وجودها عند العرب حتى قبل الإسلام، حيث كانوا في الجاهلية يخطبون المرأة إلى أبها أو أخيها أو عمها، وكان الخاطب يقول إذا أتاهم: "انعموا صباحا نحن أكفاؤكم ونظراؤكم فإن زوجتمونا أصبنا رغبة، وأصبتمونا وكنا نصاهركم حامدين وإن رددتمونا لعلة نعرفها رجعنا عاذرين" [(3)]، وتحظى الخطبة في كثير من المجتمعات الحديثة بأهمية كبرى وخاصة في المجتمعات الشرقية التي لا تقبل أي علاقة غير رسمية بين الفتى و الفتاة، الأمر الذي تصبح معه الخطبة هي الوسيلة الوحيدة المقبولة من الأسرة والمجتمع للتعارف بين الفتى والفتاة وتنطوي الخطبة على مرحلة التحول النهائي للمكانة المتغيرة من العزوبة إلى الزواج وكذلك التحول من التواعد مع أكثر من شخص إلى التواعد المقصور على شخص واحد (الخطيب والخطيبة) وما يصحب ذلك من طقوس ومراسيم معينة وهدايا،

---

[1]- محمد أبو زهرة: الأحوال الشخصية، ط 3 ، دار الفكر العربي ، سوريا ،1957 ص26 .

[2]- قانون الأسرة الجزائري ، المادة الخامسة ، مرجع سابق .

[3]- محمد محدة : الأحكام الأساسية في الأحوال الشخصية ج 2 ، الخطبة والزواج، ب ط، دار الشهاب ،باتنة ،ب ت ص 9 .

وغير ذلك مما يعمل على أن تترسخ في أذهان الخطيبين وأسرتيهما والناس أيضا أهمية هذه العلاقة[1].

يرى **بومان** بأن الخطبة تأكد الاختيارالذي حدث أثناء مرحلة التودد(التي أشرنا إليها سابقا)، و تمثل تلك الفترة التي تتبلور فيها فكرة الزواج [2]والسير جديا بإتمام هذا المشروع الاجتماعي، ويؤكد ذلك قوله حين يعتبر الخطبة بأنها " تلك الفترة أو المرحلة التي يشعر فيها كل من الشريكين المنتظرين، أنهما سائران جديا في الطريق إلى الزواج" [3] وتذهب **فوزية ذياب** إلى اعتبار الخطبة بأنها "أولى مراحل الزواج والفترة التمهيدية التي تسبق عقد القران، ففيها يتم اختبار الفتاة للشاب الذي يريد أن يتزوج كما تتسم أيضا بإجراءات معينة تمليها القيم والعادات على المسؤولين من هذا الزواج،كقراءة الفاتحة، وتقديم الشبكة، وتحديد المهر..."[4] .

فالخطبة وعد بالزواج، وتمثل الحقيقة الفعلية لعملية الاختبار الزواجي، وهي خلاصة لجملة من المراحل النفسية الاجتماعية وهي التودد والمواعدة والحب، وهي في مجملها تترجم لنا الفعل الاجتماعي لاختبار الزواجي، الذي يبدو للوهلة الأولى أنه عمل عفوي عشوائي داخل في اللاشعور.

1- سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية ، مرجع سابق ، ص 190 .

2- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ص36 .

3- نفس المرجع ص 38 .

4- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

2- صور الاختيار الزواجي :

يرتبط الاختيار الزواجي ارتباطا وثيقا بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، وكما رأينا في تحليل عمليات الاختيار الزواجي(التودد،المواعدة،الحب،الخطبة) توصلنا إلى نتيجة وهي تحكم طبيعة وبنية المجتمع في انتشار عمليات الاختيار الزواجي في المجال الاجتماعي، ففي المجتمع الأمريكي مثلا فالشاب المقبل على الزواج له الحرية في ممارسة تلك العمليات بكل حرية ودون تدخل للآخرين، ويمر عليها جميعا بدءا بالتودد والمواعدة وانتهاء بالخطبة والزواج عكس المجتمعات الشرقية التي تفرض نوع من القيود على حرية وحركة الشاب، إذ أن هذه المجتمعات لا تعترف إلا بمرحلة واحدة قبل إجراءات الزواج وهي الخطبة.

وعلى ضوء ارتباط الاختيار الزواجي بالثقافة السائدة في المجتمع فإنه نتجت له عدة صور في الممارسة الاجتماعية له، وهناك نوعان سائدان في جل المجتمعات وهما الاختيار المرتب والاختيار الحر و يعرفان كذلك بالاختيار الأسري والاختبار الذاتي.

أ- الاختيار الأسري (المرتب):

يعتبر هذا النمط من الاختيار الزواجي هو النمط السائد في العصور القديمة والوسطى وحتى في العصرالحديث فانه النمط السائد في البيئات غير الصناعية وفي المجتمعات النامية.

ويقوم في جوهره على أساس تدخل الأب والأم أو أحد الأقارب في عملية اختيار الزوجة للشاب المقبل على الزواج، ونفس الشيء بالنسبة للفتاة، ويرجع إلى كون أن "مكانة الفرد كانت من مكانة الأسرة، فهي مكانة موروثة وليست مكتسبة كما هي الآن في كثير من الحالات، فإذا كانت الآسرة هي التي تكسب الفرد مكانته فمن حقها أن تختار له زوجته أو زوجه ، ولآن هذه الآسرة الصغيرة هي جزء من الأسرة الكبيرة أو الممتدة، فلا بد وأن تختار الزوجة بمعايير ومقاييس الأسرة الكبيرة، وكذلك يختار الزوج بمعايير مماثلة عند أسرة

الزوجة، وعلى ذلك فان الأسرة الكبيرة في هذه الحال لها حساباتها الخاصة عندما تتقدم وتخطب لأحد شبابها فتاة من أسرة أخرى، وكذلك فان قبول أسرة الفتاة يتم طبقا لحساباتها الخاصة أيضا، إذن فهو زواج مرتب وله حساباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد يحدث في بعض الحالات أن يفصح الشاب عن رغبته في الزواج من فتاة معينة أو قد يبدي رأيه فيمن اختارتها أسرته كزوجة له، ولكن يظل قرار الاختيار في يد الأسرة " [1]هذا لان الاختيار الأسري بالإضافة إلى كونه تأسيسا لأسرة جديدة، فانه وسيلة لاستمرارية وثبات القائمة، ولذلك يجب أن يكون الشريك الذي وقع عليه الاختيار له نفس مميزات الجماعة [2] ، من هذه المنطلقات فان الاختبار الأسري لا يكمل علاقة فردية بين رجل وامرأة، وإنما يقوم بربط أسرتين ببعضهما البعض، فالفرد الواقع تحت سلطة هذا الاختبار يكتشف أنه لم يرتبط فقط بقرين له، ولكن ارتبط أيضا بعدد من الأقارب الجدد الذين يتعذر عليه أن يتجاهلهم.

وقد ترتب عن هذا النوع من الاختيار أنظمة زواجية تفرضها طبيعة الممارسة الاجتماعية للاختيار الأسري، كالنظام الزواجي المفضل، وقواعد التحريم التي تقوم بتوجيه الزواج وفرض قيود عليه.

ونظم التحريم التي أقرتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية جعلت قيودا على الحرية المطلقة في اختيار الفرد لشريك حياته، وظهرت جراء ذلك أنواع متعددة من الزواج منها الزواج **الإضوائي** و **الاغترابي**، فالأول يرتبط بفرض الاقتران مع شريك الحياة داخل الجماعة والطبقة التي ينتمي إليها، عكس الزواج الاغترابي الذي يفرض على الفرد أن يبحث عن زوجته خارج المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

وترتبط القيود التي فرضتها نظم التحريم بالدين، ولعرق، الطبقة الاجتماعية، القرابة الطبيعية والاصطناعية (وقد تطرقنا إلى هذا في مبحث أنواع الزواج وأشكاله).ولعل الملفت

---

[1]- علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، مرجع سابق ص420

[2]- سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية ، مرجع سابق ص169 .

للانتباه، أنه من رواسب الاختيار الأسري، الزواج المفضل، الذي يتم بين الأقارب الخارجين عن إطار التحريم، كأبناء العمومة والخؤولة، وأشهر صور الزواج المفضل –خاصة في المجتمعات العربية– الزواج من ابنة العم، والذي له بعض المزايا التي تخدم استقرار الأسرة نفسها من ناحية، كما يحافظ على التعاون بين الأسر المختلفة من ناحية أخرى" [1] ويبدو أن العامل وراء انتشار هذا الزواج هو العصبية خاصة في المجتمعات القبلية، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي والذي يتمثل في المحافظة على ثروة العائلة وعدم خروجها إلى عائلة أخرى[2].

وعلى هذا الأساس فان الاختبار الأسري يؤكد دائما على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكنه نادرا ما يعطي أدنى اهتمام إلى عاطفة الحب، أو الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط الأبناء المقبلين على الزواج، وكذلك فان السعادة الشخصية ليست بالشيء الهام في هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي،حيث يعتقد الآباء والأقارب أن الحب هو أحد أهداف الزواج، أي أن عاطفة الحب تنمو تدريجيا بين الزوجين بعد الزواج لا قبله[3] ويبقى أن نشير إلى أن هذا الأسلوب(الأسري) للاختيار الزواجي، قد بدأ يعاني من مشكلة الانحسار في المجتمعات الحديثة، وذلك راجع إلى التطورات التكنولوجية وظهور المدن الصناعية هذا الذي شجع على انتشار الفردية والحرية الذاتية، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل، ومواصلتها للدراسة إلي مستويات عليا، مما جعل الالتقاء بين الجنسين أمرا سهلا، الذي شجع الفرد على اتخاذ قرارات ذاتية خاصة به بنفسه.هذا الانفتاح بين الجنسين عجل بظهور النوع الثاني من أنواع الاختيار الزواجي، ألا وهو الاختيار الذاتي.

[1]- علياء شكري : الاتجاهات الحديثة في دراسة الأسرة، مرجع سابق ص72 .

[2]- علاء الدين كفافي : الإرشاد والعلاج النفسي الأسري ، مرجع سابق ص 421 .

[3]- سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ص 66 .

ب – الاختيار الذاتي (الحر) :

وتتبدى في هذا الأسلوب الشخصي أو الذاتي للاختيار الزواجي رغبة الفرد الشخصية في اختيار شريك معين، وهنا يكون تدخل الآباء والأقارب أقل تأثيرا في توجيه عملية الاختيار إذ أن القرار الأخير في يد الشخص المعني بالزواج سواء كان رجلا أم امرأة.

وهذا الأسلوب هو نتيجة التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسيطرة الطابع الفردي على المجتمعات الحديثة، فرابطة الزواج اليوم أصبحت تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة و قد كان ذلك مطلب من مطالب التشريعات السماوية والوضعية، فالكنيسة تطلب في صحة عقد الزواج رضا الطرفين به، أما في الدين الإسلامي فانه يضع الرضا ركن من أركان صحة عقد الزواج، والرضا يكون للطرفين الرجل والمرأة(ولنا حديث حول هذا في مبحث الاختيار الزواجي والثقافة)" أما إذا أجلنا النظر في القوانين الوضعية في أغلب دول العالم، فنجد أنها تكفل بالقطع موافقة الطرفين على الزواج كشرط لصحة هذا الرباط، ولكن الملاحظ أن حركة التطور الاجتماعي التلقائية قد عملت قبل ذلك على التقليل من دور الأب ودور الأسرة بصفة عامة في ترتيب عملية الزواج دون إرادة الطرفين، وجاءت بعد ذلك التشريعات لتكرس هذا الوضع القائم وتقننه، ومن هنا أصبح الزواج بالرضا هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث.لذلك فان الرجل و المرأة هما اللذان يملكان وحدهما حرية تأسيس علاقة زواجية، وكان من النتائج الثانوية لهذا الوضع العام أن أصبحت عاطفة الحب شرطا أساسيا من شروط قيام علاقة زواجية، فيفترض أن كل قرين يشعر بميل نحو الطرف الآخر، وأن يكون هذا الميل من القوة بحيث يجعله أساسا لإقامة رابطة الزواج"[(1)].

ولنا في المجتمع الأمريكي ابرز مثال لتحقيق هذا الأسلوب الذاتي في الاختيار للزواج، حيث يكون هذا الاختيار مسألة شخصية محضة، ويكون رأي الآباء استشاريا فقط، كما انه ليس من الضروري استشارتهم في أمر زواج الأبناء، وإن كان من المستحسن أن يكونوا على

[1]- علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق ص140 .

علم ومن الشائع في الولايات المتحدة، أن يبلغ الأبناء والديهما، بأنهم يرغبون في الزواج من شخص معين، ومن المحتمل أيضا أن يبلغوهما بأنهم قد تزوجوا فعلا من شخص بعينه [1] وهذا ما يؤكد انتشار وتواجد الاختيار الذاتي في المجتمعات الأكثر تعقدا، والتي فيها يقل وينحصر دور الأسرة في ممارسة عمليات الضبط على أفرادها ومراقبة تصرفاتهم مما يتيح الفرصة للطفل بممارسة أفعال اجتماعية بما يمليه عليه المجتمع والمحيط الخارجي البعيد عن الأسرة، وهذا عكس المجتمعات المحافظة التي لا تزال للأسرة دورا في تكييف الطفل مع الواقع الخارجي وممارسة الضبط الاجتماعي على سلوكيات أفرادها وتصرفاتهم.

ويرى **بيرجيس** و**لوك**، أن للوالدين تأثيرا على الاختيار الزواجي في الأسلوب الذاتي، ويقصدان بهذا التأثير اللاشعور للوالدين على عملية الاختيار والذي يريان بأنه من أهم التأثيرات على الاختيار في الزواج في الأسلوب الذاتي و يتلخص ذلك التأثير في مظهرين.

الأول: توقعات الأسرة، والتي تسير في فلك الثقافة العامة التي تنتمي إليها، والطبقة التي هي منها، والصفات المفضلة مجتمعيا في شريكة أو شريك المستقبل.

الثاني: التفاعل النفسي العميق والأصيل في الأسرة، وهو يخلق نموذج رد الفعل أو الاستجابة التي يريد لها الشاب الدوام، والتي يبحث عنها بعد ذلك في الزواج[2] .

وبالرغم من ذلك فإن الاختبار الذاتي للزواج مهما كان فرديا وشخصيا فإنه لا يمكن أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في البيئة، ولا حتى رغبات الأهل وتوجيهاتهم ومقتضيات المنصب والمكانة الاجتماعية، فهذه العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية تكون عوامل هامة حتى والفرد يختار شريك حياته، وذلك لأن الزواج إذا كان يشبع حاجات فردية عند الزوج و الزوجة، فإن الزواج نفسه نظاما اجتماعيا ثقافيا اختص به الإنسان بين سائر المخلوقات، فالزواج نظام اجتماعي يخضع لما تخضع له النظم الاجتماعية الأخرى، وينال

[1]- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ص68 .

[2]- نفس المرجع ص 69

صاحبه من قبول وتأييد أو معارضة ورفض بقدر ما يتعامل مع النظام على أساس الأسلوب والطريقة التي حددها المجتمع، والزواج نظام يحقق أهدافا اجتماعية وثقافية واقتصادية وتربوية بجانب الأهداف الخاصة والشخصية [1].

وخلاصة القول،يمكن القول أنه يوجد تداخل كبير بين الاختيار الأسري والاختيار الذاتي ، فالأسرة لا يمكن أن تختار لابنها زوجة دون أخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تكون فيها الابن، والأمر كذلك بالنسبة للفتاة، أما بالنسبة للفتى والفتاة فإنهما لا يقومان بعملية الاختيار دون مراعاة المستويات السابقة للأسرة .فالاختيار الأسري يعني ضمنيا الاختيار الذاتي و العكس صحيح.

[1]- علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري ، مرجع سابق ص422

3 – نظريات الاختيار الزواجي:

من نافلة المنطق، أن أي مشروع عملي يحتاج إلى مقدمات فكرية وذهنية تستوعب آليات وكيفيات ووسائل تجسيده على أرض الواقع، وهذا حتى يتسنى للمشروع النجاح والإنجاز التام، والزواج كمشروع اجتماعي خاص بكل فرد مقبل عليه يحتاج إلى نوع من الترتيب والتفكير المنهجي المنظم المبني على أسس وقواعد سليمة.

والاختيار الزواجي كخطوة أساسية وهامة في طريق الزواج، يحتاج إلى بناءات ذهنية ونظرية، طبعا مستمدة من الواقع، للإجابة على أسئلة ربما، تخطر على كل من يفكر في الزواج، وهذه الأسئلة هي: لماذا أتزوج ؟ ومن يتزوج من ؟ و كيف أختار للزواج ؟.

وقد اشترك علماء الاجتماع والنفس في بلورت جملة من النظريات التي تحلل ظاهرة الاختيار الزواجي، وحتى نكون على بينة فإن النظرية تمثل " وجهة نظر تعمل على إعادة إنتاج الواقع على مستوى الفكر " [1].

وهناك ثلاث اتجاهات نظرية أساسية عالجت قضية الاختيار الزواجي وهي :

– الاتجاه الاجتماعي الثقافي – الاتجاه النفسي – و اتجاه التحليل النفسي .

وتحت كل اتجاه تنضوي عدة نظريات، سنتطرق إليها بشيء من التفصيل في هذا المبحث

أ– النظريات الاجتماعية الثقافيـة :

يحاول هذا الاتجاه أن يقدم تفسيرات علمية لظاهرة الاختيار الزواجي، وهي على الأقل محاولات لتبرير لماذا **أ** يختار **ب**، وعلى أي أساس يتم الاختيار وأي العوامل التي تؤثر في عملية الاختيار الزواجي وتوجهها. وتعتمد النظريات التي تنضوي تحت هذا الاتجاه في

[1]- عبد الله إبراهيم: المسألة السكانية وقضية تنظيم النسل ط $_1$ ،المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1996 ، ص05 .

تحليلها وتفسيرها على البعد الاجتماعي والثقافي في ممارسة الاختيار الزواجي،وهذه النظريات هي نظرية التجاور المكاني، نظرية القيمة في الاختيار الزواجي والمعيارية .

أ – نظرية التجاور المكاني : وتقوم هذه النظرية على أن الفرد عندما يختار للزواج فإنه يختار من مجال جغرافي محدد، وهو البيئة التي يعيش فيها سواء في المسكن أو المدرسة أو في العمل، حيث تكون الفرصة أكبر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر، والذي يمكن أن يختار من بينهم شريك حياته، ومن الطبيعي أن يختار الفرد زوجه ممن أتيح له أن يراهن أو يتعامل معهن[1] ويعبر **وولر** عن تلك الفكرة أصدق تعبير حين يقول "إن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج منها، بل إنه يختار زوجته فقط من بين مجموعة النساء التي يعرفها " ولهذا فإن الانعزال الايكولوجي (الجغرافي) يميل إلى تحديد دائرة الاختيار بالنسبة للفرد[2] ،وقد كانت نظرية التجاور المكاني في بدايتها تهتم بالأفراد الذين يقطنون في مساكن متقاربة كالجيرة،ثم تطورت وأصبحت تهتم بمجال المدارس والجامعات،والمصانع وأماكن العمل، أي أصبحت تهم بالدراسة والعمل وقد حظيت نظرية التقارب المكاني باهتمام كبير من الباحثين،كما أجريت حولها أعداد كثيرة من البحوث والدراسات،ومن أهم الدراسات التي اهتمت بالتجاور المكاني كعامل مهم في الاختيار الزواجي، والتي تجيب عن سؤال من يتزوج من ؟ دراسة **بوسارد** وكذلك دراسة **موريس دافي** و **روبي جوريفز** [3].

* دراسة بوسارد: التي كان عمادها خمسة آلاف بطاقة زواج استخرجت متتالية في فيلادلفيا حاول الإجابة على أسئلة حددها لنفسه . وأهم هذه الأسئلة هي :

– إلى أي مدى يتزوج الحضريون من الجيرة المباشر أو القرينة ؟

---

[1]- علاء الدين كفافي :الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، مرجع سابق ص424 .

[2]- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ص165

[3]- نفس المرجع ص ص166 – 169 .

– إلى أي مدى تلعب الصلات الدائمة والمتكررة للجيرة، سواء في الأسواق أو في الكنائس أوفي الشوارع وفي أماكن أخرى،دورا في العلاقات العاطفية بين الأفراد التي تنتهي بالزواج

وفي هذه الدراسة وجد بوسارد أن أكثر من نصف الأزواج الذين شملتهم دراسته (51,9%) كانوا يقيمون متجاورين، بحيث لا يفصلهم بعضهم عن بعض إلا عشرين عمارة سكنية، وأن (12.6%) من أفراد العينة كانوا يقيمون في العنوان نفسه، كما وجد بوسارد أن الصلات الدائمة والمتكررة للجيرة، تلعب دورا هاما في العلاقات العاطفية التي تنتهي بالزواج .

* دراسة موريس دافي و روبي جوريفز : وقد تضمنت هذه الدراسة عن التجاور المكاني كل الزيجات التي عقدت سنة 1931 في نيوهيفن، وعددها: 935 حالة، وقد استخدما فيها طريقة بوسارد نفسها. وقد توصلا إلى نفس نتائج بوسارد، غير أنهما عابا عليه اعتماده على الأسلوب الإحصائي فقط دون تحليل للنتائج ومعرفة الأسباب التي جعلت هؤلاء الذين يتجاورون في المسكن أكثر ميلا إلى الزواج بعضهم من بعض، وقد ذهبا إلى حد القول: أن بوسارد لم يتوقف ليسأل نفسه إلى أي مدى يعد التجاور أو التقارب المكاني، وبخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لا تفصلهم سوى عمارة سكنية واحدة أو عمارتان، علامة على التشابه الثقافي بين خلفيتي الشريكين أو بيئتهما ؟.

وفي نتائج الدراسة توصل الباحثان أن التشابه في الجنس والجنسية يعدان المسؤولين عن النسبة العالية من التجاور المكاني قبل الزواج، كما لاحظا أن أكثر العناوين المتجاورة قربا بالنسبة للشريكين قبل الزواج، كانت في حالة الزنوج و اليهود والإيطاليين.وعلى ذلك يشير التجانس هنا إلى أن العزلة بالنسبة للزنوج أو وجود مناطق ثقافية داخل المدينة هي التفسير الأساسي بصلة التجاور المكاني بالاختيار الزواجي .

ووجد الباحثان أن **43,5%** من حالات الزواج (935 حالة)، كان الشريكان يعيشان في المنطقة السكنية نفسها، حيث لم يكن يفصلهما سوى 11 عمارة، أما **30,2%** من العينة

فقد كانوا يعيشون في محل الإقامة نفسها، ومعنى هذا أن ما مجموعه **73,6%** من مجتمع البحث،تزوجوا داخل مدينة نيوهيفن واختاروا شركاؤهم ممن يقيمون معهم في الجيرة نفسها.

وفي تحليل نتائج هذه الدراسة يمكن أن نعتبر أن التجاور المكاني ناتج من عاملين أساسين هما :

– الجنس والجنسية والدين، والمكانة الاجتماعية وهي مسائل داخلية خاصة بالجماعة، وهذا ما كان عند اليهود و الإيطاليين .

– العزلة المكانية وهذا تبعا للسمات المتشابهة فيما بينهم(أفراد الجماعة).وهذا ما كان عند الزنوج.

وقد توالت بعد هاتين الدراستين دراسات أخرى تؤكد دور التجاور المكاني في تحديد الاختيار الزوجي،ومنها دراسة **كينيدي** سنة **1940**، ودراسة **لالسورت** سنة **1930** التي دامت عشر سنوات.

من منطلق هذه النظرية يمكن أن نعتبر أن التجاور المكاني أحد العوامل الأساسية التي تساعد الفرد على ممارسة الاختيار الزواجي لأنه يتيح المواجهة المباشرة ويفسح المجال إلى تعميق التعارف بين الأفراد، ومعرفة أساليب التفكير والعيش عن قرب ولكن للتأكيد ليس هو العامل الوحيد، فهناك عوامل أخرى كشفت عنها نظريات أخرى .

ب- نظرية التجانس : وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج الشبيهة، وأن التجانس هو الذي يفسر اختبار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج لا الاختلاف والتضاد، فالناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربونهم سنا، ويماثلونهم سلالة، ويشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وحبذا لو اشتركوا معهم في الميول والاتجاهات وطرق شغل الفراغ والعادات الشخصية والسلوكية(1).

وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزواجي يرتكز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة وأيضا في الخصائص أو السمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي السن، والتعليم، والحالة الزواجية...الخ، إلى جانب وجود تشابه أو تجانس في الطول، ولون البشرة...الخ وقد ركزت معظم البحوث السوسيولوجية المثمرة جهودها في هذا الميدان(2). ويستعمل **وينش** مصطلح الزواج التجانسي دلالة على التجانس، ويعرفه بأنه "ميل الناس شعوريا أو لا شعوريا لاختيار شريك متشابه خصائصه مع خصائصهم" (3) وترتبط هذه الخصائص بـ:الجنس(العرق)، الدين، السن، الخصائص الاجتماعية، التعليم، الجسم ...الخ . ويحفل التراث السوسيولوجي، ببحوث ودراسات اهتمت بمدى تأثير التجانس في توجيه عملية الاختيار الزواجي، وسنأخذ عينات من هذه الدراسات الوفيرة (4) .

* <u>دراسة هولينجزهيد</u>: تركزت دراسة **هولينجزهيد** على العوامل الثقافية في الاختيار للزواج والتي أراد أن يبين فيها، أن الفرد محكوم في اختياره لشريكه بعوامل تقيد من حرية اختياره على الرغم من أنه قد لا يحس بهذه العوامل أو الضغوط، بل إن الفرد ليعتقد أحيانا أنه يختار شريكه بمنتهى الحرية. وهنا يتبين أن الباحث هولينجزهيد متأثر باتجاه الحتمية

---

[1]- علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، مرجع سابق ص 423 .

[2]- سامية حسن الساعاتي: الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي، مرجع سابق ص136 .

[3]- نفس الرجع ، نفس الصفحة .

[4]- نفس المرجع ، ص ص 138 – 157 .

الثقافية، والتي ترى أن للفرد الناضج بيولوجيا سواء أكان رجلا أم امرأة، فرص جد محددة في اختيار شريكه. وفي الدراسة التي أجراها هذا الباحث، في نيوهيفن سنة **1949** على **523** زوجا وزوجة. توصل إلى النتائج التالية:

– إن القوانين والسنن العرقية والعنصرية تضع أقوى القيود وأدقها وأمتنها على الفرد من ناحية مجال الاختيار الزواجي، فالبيض يتزوجون البيض و السود مع السود و هكذا...

– إن الدين هو العامل الحاسم الذي يتلو عامل الجنس والعرق، في الأهمية في تقسيم الذكور والإناث إلى فئات يرضى المجتمع عن زواجها أو لا يرضى. حيث كانت **91 %** من الزيجات التي احتوتها الدراسة تحدث بين شريكين من الدين نفسه، وكانت نسبة الزواج المتجانس في الدين بين اليهود **97,1 %** وأما الكاثوليك فقد وصلت **93,8%** في حين كانت النسبة قد هبطت عند البروتستانت **74,4 %** و يرجع هذا الاختلاف في النسب إلى– حسب هولينجزهيد– إلى اختلاف في الضوابط الداخلية للجماعة في المجموعات الثلاثة في الأديان.

أما الدين الإسلامي فيرغب على الزواج داخل الجماعة، إذ يحرم زواج المرأة المسلمة من غير المسلم و يضع حدودا لزواج المسلم.

– إن التجانس في السن كان عاملا فاعلا في الاختيار الزواجي في بنوهيفن، وقد لاحظ الباحث أن هناك ارتباطا قويا بين سن الزوج و سن الزوجة في جميع مستويات العمر لكن هذا الارتباط كان أقوى ما يكون بين الشريكين في سن العشرين.

وعلى ذلك فإن هناك قيودا تتعلق بالسن تحد من حرية الرجل في الاختيار للزواج بحيث تجبره على اختيار من تماثله سنا أو تصغره، كما بينت المعطيات التي جمعها الباحث أن هناك اعتقادا شائعا بأن المرأة لايجب أن تتزوج برجل مسن يكبرها بسنين عديدة وتنعكس آثار هذا الاعتقاد على البيانات فقد تزوج أربع رجال فقط فوق سن 45 من مجموع 144 من

نساء تحت الثلاثين. ويضع العرف المتعلق بالسن، والاختيار الزواجي ، قيود كثيرة تحد من فرص المرأة في الزواج أكثر من وضعه قيودا على الرجل، فالمرأة لا يسمح لها بأن تتزوج إلا من رجال يماثلونها سنا أو يكبرونها وهذا يقلل من فرصها في الزواج.

ونتيجة الدراسة أن القيم المتعلقة بالسن تضع قيودا على اختيار الفرد لشريكه في الزواج.

* دراسة لانديس وادي : وتؤيد هذه الدراسة اعتبار التعليم كعامل من عوامل الاختيار الزوجي من وجهة نظر تجانسيه وكما تؤيد أيضا أن النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن في المستوى التعليمي وأن الرجال يميلون إلى الزواج بنساء أقل منهم من حيث المستوى التعليمي.

وقد بينت دراسة **لانس وادي**، التي أجراها على **330** طالبا وطالبة من الطلبة الذين كانوا في جامعة ولاية واشنطن والذين كانوا وقت إجراء تلك الدراسة متزوجين (**1936**) أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الشباب (من أحد الجنسين) زاد ميله أو ميلها إلى تفضيل الزواج من شريك أو شريكة، يكون وصل أو وصلت إلى مستوى تعليمي عال، وأنه كلما ارتفع مستوى تعليم الذكور، ارتفع مستوى تعليم شركائهم من الإناث والعكس صحيح، أي أن هناك ارتباطا موجبا بين مستوى تعليم كل منهما أو ما يسمى بالتناسب الطردي.

* دراسة بيرجيس و والن : وقد أجريت هذه الدراسة لإثبات ما مدى تأثير التجانس على الاختيار الزواجي واعتباره عامل مهم من عوامله، وتمت هذه الدراسة على عينة قدرها 100 خطيب وخطيبة وقد وجهت هذه الدراسة لمعرفة دور المشاركة الاجتماعية، والسلوك أثناء مرحلة الخطبة، والمفاهيم التي تدور حول الزواج، باعتبارها من الخصائص الاجتماعية في توجيه عملية الاختيار الزواجي. وبعد تجميع البيانات وتحليلها توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

– أن الزيجات المتجانسة تحدث بتأثير العوامل الاجتماعية كالمعتقدات الدينية والسلوك المتأثر بعقيدة دينية معينة، وبيئة الأسرة، والسلوك أثناء الخطبة المبدئية، والمفاهيم والاتجاهات التي تدور حول الزواج، والمشاركة الاجتماعية والعلاقات الأسرية.

– يتضح تأثير التجانس على الخطبة في أن جميع الخصائص التي كانت محل الاهتمام في هذا البحث قد أظهرت من الارتباطات المتاجنسة ما لم يكن متوقعا من حيث الدرجة.

– إن درجة التشابه بين الشريكين، كانت أعلى ما تكون في السلوك المتأثر بالدين والمعتقدات الدينية، ثم يليه تأثير الخلفية الثقافية للأسرة.

– على الرغم من أن مدة الخطبة، أقل من مدة الزواج، إلا أنها تعمل على إيجاد تشابه بين الخطيبين في السلوك والاتجاهات وذلك نتيجة الانصهار المتبادل الذي يحدث أثناء الخطبة.

* دراسة توماس هينت : حاول **هينت** في هذه الدراسة أن يحدد دور المكانة الاجتماعية والاقتصادية، كما تدل عليها المهنة، في اختيارات أفراد جماعة معينة في الزواج، وذلك من خلال الإجابة على سؤالين هامين:

– هل الجماعات المهنية التي تنتمي إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية نفسها، يتزاوج أفرادها داخليا؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نتحدث عن الزواج الطبقي الداخلي أو الاضوائي وإذا كان الأمر كذلك فما هي أكثر هذه الجماعات المهنية وضوحا في هذا الشأن؟ والى أي درجة؟

– ما هي التغيرات التي حدثت في هذا المجال خلال سنوات الكساد أو الأزمة ؟

وقد أجرى **هينت** دراسته على عينة من مدينة نوروود ماساشوستس وهي مدينة صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم صناعاتها (الصوف،الجلود،الطباعة، الورق، المطاط...) ومرت الدراسة بأربع فترات .

أ -الفترة الأولى دامت 11 سنة من 1900إلى1910 وعينتها 893 زيجة.

ب- الفترة الثانية دامت 6 سنوات من 1923 إلى 1928 وعينتها845 زيجة.

ج- الفترة الثالثة دامت 3 سنوات من 1930 إلى 1932 وعينتها369 زيجة.

د- الفترة الرابعة دامت 5 سنوات من 1933 إلى 1937 وعينتها820 زيجة.

وقد وجد **هنت** عند تحليل بيانات الدراسة أن الرجال والنساء والذين ينتمون إلى مكانة اقتصادية معينة كما يستدل عليها بالمهنة، في نوروود قد تزوجوا ممن ينتمون إلى المكانة نفسها فيما عدا حالات نادرة، وهذا يدل على نسبة عالية من الزواج الطبقي الداخلي، لكنه وجد أن هذه النسبة تتناقص لتصل إلى أقل من 50 % بين العمال نسبة المهرة وغير المهرة.

علما أنه قسم العينة حسب المهنة إلى:

1- مهنيون 2 – مالكون ، إداريون وضباط 3 – كتبة أو من في حكمهم في العمال

4 – عمال مهرة و رؤساء عمال 5 – عمال نصف مهرة 6- عمال غير مهرة .

وقد لاحظ هنت أن الزيجات الخارجية أو الاغترابية (أي خارج المكانة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة كما تدل عليه المهنة) التي حدثت في نوروود، تميل إلى أن تكون بين أفراد طبقات اجتماعية متقاربة، أو متلاصقة، أو متجاورة ، لذلك فإن في الزيجات الاغترابية لا توجد فواصل شاسعة بين المكانات الاجتماعية والاقتصادية بين الشريكين، ووجد هنت كذلك أن سنوات الأزمة لم تؤثر على هذا الاتجاه.

وبعد هذا العرض لمختلف الدراسات التي تتناول دور التجانس في عملية الاختبار الزواجي، سواء كانت تجانسا ثقافيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، يتضح لنا بجلاء إن الفرد المقبل على الزواج (سواء كان فتى أو فتاة) يسعى دائما على العثور على الطرف الآخر

الذي يماثله في جملة من الخصائص والسمات والتي يتصف بها هو، وهذا في مختلف المجالات، بدءا بالتربية وصولا إلى طبيعة المهنة مرورا بالصفات المورفولوجية والفيزيقية، وهذا اعتقادا منه أن هذا التجانس يحقق له التوافق والاستقرار في العلاقات الزواجية والأسرية ويبعده عن كل ما يثير المشاكل والانقسامات الأسرية، وطبعا يبقى هذا الاعتقاد نسبيا لكون أن النفس الإنسانية والظروف الاجتماعية غير مستقرة وتخضع لعملية التغيير المستمر، فكم من شخص اختلفت أوضاعه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين مرحلة الخطبة ومرحلة الزواج ، ولكن رغم هذا يبقى التجانس من أهم عوامل الاختبار الزواجي.

جـ نظرية المعيار :[1] وترجع هذه النظرية إلى كل من **كاتز** و **هيل** اللذين حاولا تلخيص عدد من الأفكار النظرية المختلفة في دراسة الاختبار الزواجي فيما اصطلحا عليه بنظرية المعيار، والمعيار هو" نموذج أو مقياس مادي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشيء"[2].

وبتعبير آخر، الفكرة التي توجد في عقل أفراد الجماعة، هذه الفكرة على شكل عبارة تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به، وما يتوقع أن يفعلوه تحت ظروف معينة.

وقد ذهب كاتز وهيل في نظريتهما إلى أن "الزواج معياري "واعتبرا هذا المقولة افتراضا بدءا منه لنظريتهما واستنبطا منه قضايا أكثر تحديدا، حول كيفية أن العوامل المعيارية تؤثر على اختبار القرين، وهي أربع قضايا أساسية.

* إن وجود المعايير في جماعة اجتماعية يؤثر على سلوك أفراد الجماعة، لذلك يميل السلوك إلى أن يتوافق مع التحديدات المعيارية، ففي هذه القضية يعتبر المعيار متغير مستقل، أما السلوك فيمثل المتغير التابع، فالسلوك يكون وفق المعيار.

مثل : الدين أو التعاليم الدينية تمثل المعيار فالسلوك يكون مسايرا لتلك التعاليم.

[1]- سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط $_1$ ، دار المعارف ، مصر ، 1982 .ص ص 83 – 87 .
[2]- ابراهيم مدكور: المعجم الفلسفي ، ط1 ،عالم الكتب ،بيروت، 1979 ..ص 188 .

* إن وجود معايير عن اختيار الشريك يؤثر في الاختبار، ولذلك فإن عملية اختيار الشريك تتجه لتتوافق مع هذه التحديدات المعيارية.

* إن أهمية توافق السلوك للمعايير يكون مرتبطا بمقدار تأثير المعايير على السلوك .

* إن أهمية التوافق للمعايير الخاصة باختبار شريك ترتبط بمقدار تأثير هذه المعايير.

إنطلاقا من هذه القضايا العامة المحددة لدور المعايير في توجيه عملية الاختبار الزواجي، يمكن أن نصل إلى القضايا الخاصة للمعايير، مثل:الدين، العرق، المكانة الاجتماعية والعمر، وتأثيرها على الاختبار الزواجي، ونلاحظ أن هناك تقاربا كبيرا بين هذه النظرية ونظرية التجانس التي تطرقنا إليها سابقا.

وقد ركز الباحث **بيرما** عام **1952** بدراسة تأثير أحد المعايير وهو العرق على الاختبار الزواجي، وتوصل في دراسته التي أجراها بمدينة لوس أنجلوس، أن العرق له قدرة كبيرة في التأثير على وجهة الاختبار الزواجي في بداية الدراسة، ولكنه أخذ في التراجع بمرور الزمن، وقد فسر بيرما ذلك، بأن القانون كان يمنع زواج البيض من الأجناس الأخرى إلى غاية **1949**، وفي عام **1959** أقر التشريع عدم السؤال عن العرق عند الزواج، وهذا ما يفسر تراجع تأثير العرق في الاختيار الزواجي.

د– نظرية القيمة: وتركز هذه النظرية على إبراز أهمية القيم في اختيار الأصدقاء ومنه اختيار شريك الحياة، والقيم تعبر عن"تنظيمات الأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، والقيم تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء والمعاني والأشخاص التي نوجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها " [(1)] وقد اهتم **كومز** بالبحث في دور القيم وتأثيرها على الاختيار الزواجي، إذ يرى أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص، على أنها تنتظم في نظام متدرج ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان، وأسبغها

[1]ـ طلعت همام: سين وجيم عن علم النفس الاجتماعي، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ،سوريا، 1984 ص 100 .

على الأشياء المختلفة، وهكذا نجد أننا نتحدث عن نسق من القيم أو نسق قيمي، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص معين، نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد عاطفي واضح إذا قوبلت بأي نوع من التحدي. ونتيجة لهذا الجانب العاطفي، فإنه يبدو منطقيا أن الفرد سوف يختار رفاقه بما فيهم شريكة حياته، من بين هؤلاء الذين يشاركونه، أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، لأن الأمان العاطفي يكمن في ذلك[1].

من خلال هذا التحليل النظري لدور القيم في اختيار شريك الحياة، يتضح أن هذه النظرية ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرية التجانس، وذلك لأن القيم مستمدة أساسا من خلال الخبرة الاجتماعية والتأثيرات الثقافية والدينية.

وقد قام كومز بدراسة [2]هامة ليتأكد على ما ذهب إليه نظريا، وقامت دراسته على فرض مفاده، أنه لما كان الوالدان هما المتعهدين الأولين للتنشئة الاجتماعية في حياة أطفالها، فإن معظم قيم هؤلاء الأبناء سوف تكون متفقة مع قيمهم. وعلى هذا يمكن أن نتوقع أن التأثير الذي يمارسه الوالدان في عملية الاختيار الزواجي، سوف يكون مشجعا للتجانس ومتجها نحوه، وبهذا تستهدف دراسته فحص نقطتين هامتين يتمثلان في:

- ملاحظة إلى مدى بعد التجانس عاملا مسيطرا في الاختيار الزواجي .

- مواجهة مشكلة التفسير فيما يتعلق بالاختيار الزواجي، وذلك بتحليل تأثير المنزل على عملية الاختيار الزواجي .

وقد أجرى كومز دراسته على 144 من أزواج الطلبة والطالبات في جامعة يوتاوه،واستخدم طريقة العينة المنظمة، كما استعمل وسيلة الاستمارة لجمع البيانات.

وبعد جمع البيانات وتحليلها توصل كومز إلى النتائج التالية :

---

[1]- سامية حسن الساعاتي: الاختيار الزواجي والتغير الزواجي ، مرجع سابق ص 174 .
[2]- نفس المرجع ، ص 175 .

– السيطرة عامل التجانس على الاختيار الزواجي، فالشريكان يميلان إلى التجانس خاصة في النواحي الاجتماعية حيث وجد تأثير العرق والجنسية والدين وكذلك التشابه في المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الزوجين قبل الزواج.

– تأثير ضغوط الوالدين على توجيه عملية الاختيار الزواجي نحو التجانس، وكما دلت نتائج الدراسة على تأثير قيم المنزل في توجيه الاختيار.

انطلاقا من نتائج دراسة كومز، يتضح لنا جليا مدى تقارب كل النظريات الاجتماعية الثقافية في تحليل العوامل المؤثرة على عملية الاختيار الزواجي، فمن التجاور المكاني والتجانس والمعيار والقيمة، يمكن أن نستنتج دور الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في بلورة شخصية الفرد وتركيبته الفكرية وهذا ما يظهر خلال السلوك، فالرواسب الثقافية التي ترسبت في فكر وسلوك الفرد منذ صباه لا يمكن أن يتجاهلها أي عاقل وأن يتجاهل مدى تأثيرها في توجيه التفكير والسلوك، واختياره الزواجي باعتباره كأحد الأفعال الاجتماعية التي يمارسها في مرحلة معينة من عمره.فالفطرة تدفع الإنسان دائما للبحث عن الطرف الآخر الذي يشاركه حيا ته والذي يحاول دائما أن يكون متسقا معه ومجانسا له في شتى المجالات وهذا حتى يحقق التوافق والاستقرار الأسرى وبناء أسرة سعيدة.

ب **النظرية النفسية**: وتعرف النظرية النفسية باسم نظرية الحاجات التكميلية,وقد استخدم **وينش** نظرية الحاجة المكملة في دراسته لعملية الاختيار الزواجي,وقد بلور وينش نظريته في النقاط التالية:

*– في عملية الاختيار الزواجي يسعى كل فرد لاختيار الشريك المناسب الذي يمده بأعلى حد من حاجة الإشباع والرضا.

*- هناك مجموعة من الحاجات, فمثلا الشخص(أ) له حاجات لتكن(ن), والشخص(ب)له حاجات لتكن(هـ),(أ) يسلك سلوكا معينا بحيث يحقق الحاجات (هـ) بالنسبة ل(ب), وكذلك الحاجات (ن) بالنسبة له.

*- الحاجتان (ن) و(هـ) للشخصين(أ) و(ب) يمكن أن نقول أنهما يكملان بعضهما البعض في حالتين: - النمط التكميلي الأول: وفيه تكون الحاجات(ن) و(هـ) متماثلة .

- النمط التكميلي الثاني: تكون الحاجات(ن) و(هـ) مختلفة، وفي هذه الحالة تحدث تنبؤات معينة في اختيار كل من الحاجات (ن) و(هـ).

وفيما يخص المبنى، فإن نظرية وينش انبنت على مصطلحين أساسيين وهما:

- **الحاجة:** وتعني حسب **ميزي** "بأنها قوة تنظم الإدراك الحسي،ووعي الذات والناحية العقلية والرغبة والإرادة "[1] وتعمل بطريقة من شأنها أن تحول موقفا قائما غير مشبع إلى وجهة معينة.

- **المكملة:** وتراد كلمة إشباع الحاجة، وهي حالة يحدث فيها أن حاجات فرد تشبع عن طريق تفاعل مع شخص آخر.

إجراءات دراسة وينش [2]: في سنة 1950 بدأ **روبرت وينش** في دراسة، هدفها اختبار نظريته عن الحاجات التكميلية في الاختيار الزواجي، وأنطلق في هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

ف1: في الاختيار الزواجي يبحث كل فرد في محيط اللائقين للزواج بالنسبة له عن ذلك الشخص الذي يمنيه بإمداده بأكبر قدر من إشباع حاجاته.

1-سامية مصطفى الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، مرجع سابق ص88 .
2-سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج ...،مرجع سابق ص ص166- 168 .

ف2: في الاختيار الزواجي يكون النموذج الحاجي لكل من الشريكين مكملا أكثر منه مشابها للنموذج الحاجي للآخر.

وكانت عينة البحث التي أعتمدها تتكون من 25 زوج و زوجة من الشباب الذين لم يمض على زواجهم إلا أقل من سنتين، وكان متوسط مدة الزواج بالنسبة لأفراد العينة سنة واحدة، واعتمدت إجراءات الدراسة على استمارتين واختبار، (أ- استمارة الحاجات، ب- استمارة لدراسة الحالات العاطفية والتطورية، جـ - اختبار تفهم الموضوع). وبعد تحليل الاستمارتين والاختبار والذي استغرق وقتا طويلا لدقة وصعوبة الدراسة توصل الباحث إلى أن **66%** من الارتباطات قد أبدت فروض النظرية، ولذلك فقد ترجمت النتائج مدى تأثير نظرية الحاجات المكملة على الاختيار الزواجي.

وتوالت الدراسات بعد دراسة وينش في مجال الحاجات المكملة منها مؤيدة ومنها ناقدة، وعلى الرغم من ذلك فقد ألقت الضوء على جانب مهم من الجوانب التي تؤثر في عملية الاختيار الزواجي و المتمثل في الجانب النفسي من خلال البحث عن الحاجات المكملة.

ج نظريات التحليل النفسي[1]:

أ – نظرية فرويد: يرى **فرويد** أننا نبحث أحيانا-عندما نختار شريك حياتنا-عن شريك يشبهنا أو شريك يحمينا، ويختار الصبي والده كموضوع يريد أن يكون مثله، كما أنه يختار أمه كموضوع يجب أن يتلقى منه الرعاية، وعلى ذلك يمكن التمييز بين اختيار نرجسي للموضوع(أي شخص أريد أن أشبهه أو أجعله يشبهني)، وبين اختيار كفلي(أو تكميلي) للموضوع (أي شخص احتاج إليه ليعطيني ما لا أملك كالطعام والحماية ...الخ و بذلك يكون اختيار الراشد لشريكه أو موضوع حبه قائما على أساس نرجسي (التشابه) أو على أساس كفلي أو تكميلي في معظمه.

[1]- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج...، مرجع سابق ،ص ص 187- 237 .

ب – نظرية الصورة الوالدية : ومن روادها **ستروس**،وتعتمد في مبدئها على نظرية فرويد مباشرة، حيث تذهب إلى اعتبار أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك، وتذهب هذه النظرية إلى القول بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته، فعن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب و كيف يكره، وكيف يرغب وكيف يحسد وكيف يتجنب وكيف يقبل، ويكوّن الطفل علاقة عاطفية وثيقة مع أحد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة، وعادة ما يكون الأب بالنسبة للطفلة، و تكون الأم بالنسبة للطفل الذكر –حسب المركب الأوديبي الشهير الذي قال به فرويد– وقد يكون العكس – طبعا–، وقد يكون تعلق الطفل يشمل أكثر من شخص والمهم أن الطفل ذكرا كان أو أنثى عندما يكبر فإنه يميل إلى إعادة تلك العلاقات وإحيائها، ويرغب في زوج أو زوجة، يعيد معه العلاقة إذا كانت مشبعة، وإذا لم تكن الخبرات الأولية مشبعة فإنه يرغب في أن يعيش مع الشريك الخبرات المشبعة التي كان يتمنى وهو صغير أن يعيشها وقد حرم منها.

ج- نظرية الشريك المثالي: من روادها **كريستنسن،** وتقوم هذه النظرية على أساس أن الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عن ما يودون أن يكون عليه شريكهم في الحياة، وتسهم المؤثرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم، وعندما يتم تكوينه فإنه يلعب دورا هاما ومؤثرا في عملية اختيار الشريك، وغالبا ما يحمل كل فتى و كل فتاة من أيام الدراسة صورة مبدئية في خياله لفتاة أحلامه أو فتى أحلامها، وأحيانا ما تكون هذه الصورة واضحة بملامحها في ذهن صاحبها، وأحيانا ما لا تكون واضحة تماما وأحيانا ما تكون على نحو سلبي بمعنى أنه تتضمن السمات التي لا يرغب الفرد أن تتوافر في شريك حياته.

د– نظيرة الحاجات الشخصية : تذهب هذه النظرية إلى القول بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات ومواقف معينة يمرون بها، وأن هذه الحاجات تجد

الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في التجاوب، وتشمل الرغبة في الأمان الانفعالي والتقدير العميق والاعتراف وكثيرا ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين.ويلاحظ أن هذه النظرية تشبه إلى حد كبير النظرية التكميلية في الحاجات، وقد أوضحت الدراسات أن الأنثى تعبر عن حاجاتها إلى شخص يحبها وجدير بثقتها ويبدي عاطفة نحوها، ويفهم مزاجها وأحوالها ويساعدها في اتخاذ القرارات الهامة ويعطيها الثقة في نفسها ويؤازرها في الشدائد ويعجب بقدرتها، مقابل أن يحتاج الفتى إلى أنثى تخدمه وتقدر ما يرغب في تحقيقه وتتجاوب مع طموحه وتقدره كما هو.

هـ – نظرية العوامل اللاشعورية: ورائدها **لورنس كيوبي** ، تذهب هذه النظرية إلى أن التعاسة التي يخبرها أحيانا الزوجان تكمن في المفارقة التي توجد بين مطالبهما الشعورية ومطالبهما اللاشعورية، وتذهب إلى أنه من الصعب على معظم الناس أن يعرفوا ماذا يريدون من زواجهم وعما يبحثون وإلى ما يهدفون، ويؤثر هذا الخلط في اختيارهم للشريك، ويؤثر أيضا في التفاعل في الحياة الزوجية ويظهر دور العوامل اللاشعورية في دفع الفرد للزواج بمن يشبهه تماما أو في اختياره لمن لا يشبهه مطلقا ويتوقف على ذلك محتويات اللاشعور، ويحدث هذا كثيرا بين العصابيين عندما يختارون العصابيين مثلهم، علما بأن عصاب الشريك لا يلغي أو يعالج عصاب الفرد بل إنه يضيف عصابا على عصاب ويعقد المشكلة، فليس للعصاب تكميل.ولكن الزوجين العصابيين يمكن أن يستمرا في حياتهما الزوجية ويستمرا أيضا في المعاناة والشكوى، ربما لحاجة لاشعورية إلى هذه الشكوى.

ومثل هذه العوامل اللاشعورية تؤثر على الشاب الذي يبحث ليس على زوجة شريكة ولكن عن أم في شخص الزوجة بسبب عدم نضجه، فإذا ما أوقعه حظه في فتاة غير ناضجة أيضا وتبحث ليس عن زوج شريك ولكن عن زوج أب، إذن فكل منهما يبحث عن شيء يفتقده ويأمل أن يجده عند الطرف الآخر. وعلى الرغم من أن هناك دائما قدر

من الشعور الأبوي والأموي في أي علاقة بين الرجل والمرأة إلا أنه عندما يصبح هذا الشعور التلقائي، هو الهدف اللاشعوري الرئيسي والمسيطر في الزواج فإن أيا من الشريكين يعارض هذا الدور الوالدي الذي يحاول الآخر أن يرغمه على القيام به(أم– أب)وينجم عن ذلك شعور كل منهما بأن مشاعره قد جرحت فيستاء من الآخر، ويضجر منه دون أن يعرف سببا لاستيائه وضجره. ونهاية مثل هذا الزواج هو الفشل والطلاق أو استمرار التعاسة والشقاء.

وعلى هذا فإن الاختيار الزواجي حسب نظرية العوامل اللاشعورية وفي أحد جوانبه عملية من أصعب وأخطر الخطوات التي على الإنسان أن يتخذها في حياته، وهي ليست ناشئة من أن عليه أن يختار شريكا يناسبه في العادات والاهتمامات والمشارب ويتوافق معه، بل ربما كان عليه أن يختار شريكا يجهل عنه كل أهدافه اللاشعورية التي تحدد مصير اختياره، ولذا يكون من المهم جدا أن ينال الفرد أو يحقق قدرا من الاستبصار بدوافعه الشعورية واللاشعورية حيث أن هذا هو السبيل إلى حسن الاختيار الذي يناسبه.

وبعد هذا العرض –ولوكان مقتضيا– لمختلف النظريات التي تناولت الاختيار الزواجي بالدراسة، اتضح لنا أن موضوع الاختيار الزواجي موضع اهتمام علمي النفس والاجتماع، كما تجلى لنا أن هناك عوامل كثيرة ومتعددة ومتداخلة تؤثر على توجيه عملية الاختيار الزواجي، وهذه العوامل تتوزع على الجوانب الثقافية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية في حياة الإنسان وهذا ما يجعل الاختيار الزواجي مرحلة مهمة في حياة الفرد بقدر ما هي خطرة في تحديد الأسلوب الحياتي الذي ينتج بعد الزواج ومصير العلاقات الزواجية والأسرية، وفوق هذا يتضح مدى فقر المجتمعات العربية والإسلامية إلى أبحاث تهتم بهذا الموضوع وفق البينية المجتمعية العربية والإسلامية .

4- الاختيار الزواجي والثقافة :

نتناول تحت هذا العنوان طريقة وتحديدات الاختيار الزواجي في بعض الأنماط الثقافية المجتمعية حديثها وقديمها، من حيث مجال وأسلوب ممارسة الاختيار الزواجي، وهذا من منطق اعتبار الثقافة أنها–حسب **سوروكين**– "مجموع كل شيء يخلقه أو يعد له النشاط الشعوري أو اللاشعوري ، لاثنين أو أكثر من الأفراد المتفاعلين مع بعضهم أو الذين يؤثر أحدهم في تحديد سلوكهم" [(1)] وبتعبير آخر أكثر شمولية وأكثر عمق، أنها "المحيط الفكري والسيكولوجي والاجتماعي الذي يكتنف الوجود الإنساني في المجتمع، ويزوده بالخبرة المعرفية والسلوكية، التي تشكل طباعة وشخصيته" [(2)].وباعتبار الثقافة والمجتمع من المتلازمات التي لا يمكن الفصل بينهما، فإننا سنستعرض بعض الأنماط الثقافية المتعلقة بالمجتمعات البدائية والخاصة بالاختيار الزواجي وهذا من منطلق عدم إمكانية تفسير الأنماط الحديثة بتجاهل الرواسب الثقافية والحضارية القديمة أو بالقفز على التاريخ، وبعدها نتطرق إلى الاختيار الزواجي في الثقافة الأمريكية باعتبارها الثقافة المهيمنة والأكثر انتشارا في العالم، وبعد ذلك نغوص وبشيء من التفصيل في وجهة نظر الدين الإسلامي في أسلوب وطريقة ممارسة الاختيار الزواجي في الحياة الاجتماعية،وهذا من منطلق اعتبار الدين الإسلامي نظام اجتماعي أكثر منه طقوسا وشعائر، وباعتباره نمطا من الأنماط الثقافية الأكثر ثباتا، وقدرته المميزة في الربط بين عالمي الغيب والشهادة، وتقديمه نموذجا مجتمعيا –يتخطى حدود الزمان والمكان – يحقق للإنسان رقيا في مختلف مجالات الحياة.

أ- الاختيار الزواجي في الثقافات البدائية [(3)]:وفي هذا نأخذ نموذجين من المجتمعات البدائية، وهما قبائل البارورو في فنزويلا وشعب الهوتنتوت الذي أقام في جنوب غرب إفريقيا.

[1]- محمد السويدي: مفاهيم علم الاجتماع لثقافي ، ط1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1991 ص 64 .
[2]- مالك بن نبي : مشكلة الثقافة ،ط4 ،ترجمة :عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، سوريا ،1984 ص42 .
[3]- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج ...، مرجع سابق ، ص ص 70 – 74 .

*- <u>الاختيار الزواجي في البارورو</u> :استقرت قبائل البارورو جنوب شرق جبال الأنديز في فنزويلا وسكنوا منطقة خصبة حول نهر متدفق، ومارسوا الصيد والقنص والجمع، وقد قسمت الأعمال بين الرجال والنساء، فاهتمت النساء بالجمع أما الرجال فبالصيد والقنص. أما في ما يخص النظام الزواجي في قبيلة البارورو فإنه يتم بطرق خاصة – ومنها الاختيار الزواجي–، إذ عندما يبلغ الفتى سن الزواج ويرغب فيه، فإنه يتحدث مع والده في هذا الأمر، فيأخذه والده إلى **الشامان** وهو الرئيس الديني، والذي يبصره بمسؤوليات الزواج ومتطلباته، ثم يذهب به الشامان نفسه إلى أحد أخواله(الفتى)، الذي يختار له بدوره(الخال) إحدى بناته لتكون له زوجة، وينتقل بعد ذلك الفتى ليعيش في بيت خاله، ويصبح منذ ذلك الحين مسؤولا عن العمل والقنص والصيد من أجله، وهو بهذا يأخذ مكان أبناء خاله الذين ينتقلون بدورهم ليعيشوا في معسكرات زوجاتهم.وللفتى الحق في الزواج مرة واحدة، أن قبائل البارورو يتبعون في ذلك نظام الزواج الأحادي من خلال طريقة تزويج الفتى في قبلية البارورو ويتضح أنها تعتمد على نظام الزواج الخارجي أو الاغترابي الذي يحتم على الفتى الخروج من عشيرته والزواج من إحدى بنات خاله والتي تقيم بعيدا عنه، بالإضافة إلى الاعتماد على الأسلوب الوالدي أو الأسري في الاختيار الزواجي، إذ أن الخال هو الذي يمارس عملية الاختيار لابن أخته الذي سيقيم معه بعد تزوج إحدى بناته.وهذا الأسلوب في الزواج يجعل الأسرة (الممتدة) في قبائل البارورو أكثر تماسكا و يوطد العلاقات الاجتماعية ويجعلها أكثر اتصالا .

*- <u>الاختيار الزواجي عند الهوتنتوت</u> : **الهوتنتوت** قبائل استقرت في هضاب جنوب غرب إفريقيا، وكانت تعتمد في معيشتها على الرعي والقنص.وفي ما يخص الاختيار الزواجي، فإن للشباب عند الهوتنتوت الحرية في أن يختار من يريد من دائرة من يسمح له بالزواج بهن أي من بنات عماته أو بنات أخواله فقط، وعندما يقع اختياره على فتاة معينة فإنه يتحدث إلى والديه في الأمر، ويبعث هذان بدورهما برسول إلى والدي الفتاة يطلبان يدها، وتملي

التقاليد أيضا أن يرفضا والدا الفتاة.لكن الشاب ينبغي ألا يخشى هذا الرفض الظاهري، وعليه أن يحاول طلب المعونة من الفتاة ذاتها، فيراقب منزلها ليلا حتى يهتدي إلى المكان الذي تنام فيه ثم بعد أن يذهب كل من في البيت (بيت الفتاة) لينام فإنه عندئذ يدخل منزلها وينام بجانبها، ويحدث عادة أن تستيقظ الفتاة وتذهب لتنام في مكان آخر من الكوخ، لكنه يبقى نائما في مكانه (أي في سريرها) حتى الصباح، وفي الليلة التالية يعود الشاب إلى كوخ الفتاة، فإذا وجدها في نفس المكان كان ذلك معناه أن طلبه قد قبل. وقد تترك الفتاة مكانها مرة ثانية، من باب الدلال لكنها تبقى عاجلا أم آجلا، أي أنها بذلك تبدي موافقتها، ويقام الاحتفال في الزواج في نفس اليوم.وللشاب حق الاختيار من خارج العشيرة التي ينتمي إليها، ولا يحق الاقتران بأي فتاة ترتبط بعشيرته، ولو بحمل اسم العشيرة فقط، وبذلك فالهوتنتوت يعتمدون الزواج الخارجي.

ونخلص من هذا أن الأسلوب الذاتي هو الطريقة المنيعة في الاختيار الزواجي، بالإضافة إلى أن دائرة الزواج محددة ومقيدة بقانون التحريم.

*- الاختيار الزواجي في المجتمع الأمريكي [1]: إن الحديث عن الاختيار الزواجي في المجتمع الأمريكي، هو حديث عن الاختيار الزواجي في أكثر المجتمعات حداثة وعصرنه، والذي يعطي لنا صورة واضحة عن الممارسة العصرية التي يتم بها الاختيار الزواجي.

من المفيد قبل أن نتطرق إلى المعالم الخاصة بالاختيار الزواجي في المجتمع الأمريكي، أن نشير إلى الإطار الاجتماعي العام، ونوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع.

تشير الوقائع الاجتماعية إلى تأثر المجتمع الأمريكي بالروح الفردية، واعتماده في بنيته على الأسرة النووية التي تضم الأب والأم والأبناء فقط، مما قلل من التفاعل

---

[1]- سامية حسن الساعاتي : الاختيار للزواج....، مرجع سابق ص ص 85- 89 .

الاجتماعي الأسري خاصة في عدم وجود الأطراف الأسرية الأخرى كالجد والجدة والأعمام والعمات في محل إقامة الأسرة. إذ أن الفرد في هذا المجتمع يعرف بوظيفته وعلمه ودخله وإنجازاته الشخصية، وفوق كل شيء فهو يعرف بشخصيته، وقد تكون المعلومات الخاصة بجنسه ودينه ومكان إقامته على قدر من الأهمية، أما تلك المعلومات التي تتعلق ببيئته وأصله فإنها ليست بذات الأهمية على الإطلاق.

ويعكس الاختيار الزواجي كممارسة اجتماعية تلك الحياة الاجتماعية المبنية على الروح الفردية، فالشباب هناك يتقابلون بكل حرية، ويتحابون و يتزوجون دون أن يكون للآخرين دخل، فيكفي أن يكون الحب فقط. ورغم هذه الحرية المطلقة إلا أن الاختيار الزواجي في أمريكا يخضع لبعض من القيود والقواعد، فالقانون المدني الذي يحكم المجتمع الأمريكي يسمح لكل شاب بالاقتران بامرأة واحدة – فهذا نوع من القيود–، و فوق هذا هناك نظام التحريم الذي يفرض على الفرد أن يختار شريك حياته من خارج الدائرة القرابية.

وكما أسلفنا الذكر في الحديث عن نظريات الاختيار الزواجي، أثبتت جل الدراسات التي أقيمت في أمريكا أن الفرد فيها يفضل الزواج من الشريك الأكثر تجانسا له في مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

وخلاصة القول أن الاختيار الزواجي في المجتمع الأمريكي يمارس بالأسلوب الحر الذاتي، إذ يمكن لكل فرد أن يختار شريك حياته بحرية كبيرة، فليس للآباء هناك هدف من زواج أبنائهم سوى سعادتهم واعتراضهم على زواج معين ليس بعائق يعوق هذا الزواج بل يمكن تجاهله تماما، واستشارتهم في زواج ما قبل إتمامه لا يعني أكثر من الاستشارة غير الملزمة. أما مجال الاختيار فهو واسع بقدر يلبي رغبات الفرد في البحث عن الصفات التي يريدها في شريك حياته، أخذا في عين الاعتبار قيود التحريم.

*- الاختيار الزواجي في الدين : اهتم الدين الإسلامي اهتماما كبيرا بمؤسسة الأسرة كمقوم من مقومات المجتمع باعتبارها المحضن الأساسي الذي ينتج الأفراد المؤهلين لبناء المجتمع، وطبعا فالأسرة لا تقوم إلا بالزواج لذلك كان من القضايا التي أسهبت الشريعة الإسلامية في شرحها و توضيحها وذلك من خلال سن قوانين تؤطرها وتحميها من الانتهاكات.

والزواج في الإسلام سنة اجتماعية جعلها الله ليحمي بها وجود الإنسان، وراحة ومودة ورحمة للإنسان، " **ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة و رحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون**"[1]، والزواج في نظر الإسلام هو الواقي من كل الانحرافات الخلقية التي تخلق فجوات كبيرة في المجتمع، تهد كيانه وتفض أسسه، وهو الحامي لكرامة الإنسان قبل وجوده، ومن هنا كانت للزواج أهمية بالغة في حياة الإنسان المسلم، الذي يبحث له عن دور في هذا الوجود المعقد، ليحقق به وظيفة الاستخلاف المناطة إليه، ومن ذلك كان البحث عن شريك الحياة يكابد مشاق التكليف، أمرا لا مناص منه، وإننا هنا في حديث عن الأخيار الزواجي وهو موضوع موضع الزواج والأسرة .

إذا كان المحمول بأهمية بالغة فإن الحامل لا يقل عن تلك الأهمية، فكذلك الزواج، والاختيار الزواجي الذي جاءت في حقه نصوص كثيرة ومتنوعة تؤكد أهمية وتضع معايير ومقاييس لتحقق له النجاح وللزواج وللأسرة بصفة عامة، وكانت هذه النصوص مركزة حول تحديد دائرة الاختيار وأسلوب الاختيار،والصفات التي يجب أن تتوفر في شريك الحياة ليكون أهلا لهذه الشراكة.

أ -**دائرة الاختيار** : لقد أباح الإسلام التعدد الزواجي، إذ سمح للرجل بالارتباط بأربع زوجات في نفس الوقت على أقصى تقدير، وقد اشترط في تعدد الزوجات العدل و القدرة على استفاء كل الحقوق من نفقة وسكن ... إلخ، وقد جاء في الآية « **و إن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث و رباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة**

---
[1]- سورة الروم ، الآية 21 .

أو ما ملكت إيمانكم ذلك أدنى أنى ألا تعولو ا »[1]، و أصل الزواج في الإسلام هو الزواج الأحادي وإنما أجاز التعدد كحل لبعض المشكلات كعقر المرأة أو مرضها ، و في الحروب التي تكثر فيها النساء ... إلخ ،و قد اهتم الإسلام بنظام التحريم اهتماما كبيرا، وحدد أطره والدائرة التي ينبغي للفرد أن يختار فيها، وقد جاء في الآية الكريمة تحقيقا لتلك الدائرة « **حرمت عليكم أمهاتكم، وبناتكم، وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم و بنات الأخ، وبنات الأخت، وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة، وأمهات نسائكم، وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن، فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم، وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم، وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف، إن الله غفور رحيم »**[2]وفوق نظام التحريم فقد حبب الإسلام الزواج الاغترابي على الاضوائي لما له من فوائد تتعلق بتوسيع العلاقات الاجتماعية وغيرها ...

ب- أسلوب الاختيار: مزج الإسلام في ممارسة الاختيار الزواجي بين الأسلوب الذاتي والأسلوب الأسري، إذ أنه جعل من أسس وأركان العقد الصحيح في الزواج، الرضا بين الطرفين(الزوج والزوجة)، والولي(ولي المرأة).فالإسلام سيتوجب أن يتعرف كل من الرجل والفتاة على بعضهما البعض بحي لا يترك الأمر للمصادقة العمياء ، ولا يتحقق الزواج إلا بالرضا الكامل الذاتي من الطرفين دون ضغط أو إكراه. وإذا كانت حرية الرجل في الاختيار الزواجي لا غبار عليها، فإن الإسلام أعلى من مكانة المرأة ومنحها حقوقا لازمة لها بحكم الشرع، ويتصدر هذه الحقوق حريتها في اختيار الزوج قبولا أو رفضا، لما يترتب على ذلك من توفير عوامل الاستقرار والسعادة النفسية بين الزوجين، فعن ابن عباس –رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– :(**الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، و إذنها صمتها)**[3].

1- سورة النساء ، الآية 03.

2- سورة النساء ، الآية 23 .

3- خالد عبد الرحمن العك : بناء الأسرة المسلمة ،ط2 ، دار المعارف، بيروت ، 1999 ص215 .

ولم يترك الإسلام حرية اختيار الشريك دون ضوابط، وقد جعلها في المعايير والسمات التي يجب أن تتوفر في الطرف الآخر، وقد كانت هذه المعايير مبنية في أساسها على التجانس الديني والأخلاق الفاضلة، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله –صلعهم– :" **تنكح المرأة لمالها وجمالها وحسبها ودينها فعليك بذات الدين تربت يداك** " وفي حديث آخر " **من نكح المرأة لمالها وجمالها حرم مالها وجمالها، ومن نكحها لدينها رزقه الله مالها وجمالها** "[1].فالمعايير التي يشترطها الإسلام في تحقيق اختيار زواجي سليم ومنه بناء أسرة متماسكة وسعيدة ترتبط بالجوانب الخلقية والنفسية والثقافية أكثر مما ترتبط بالجوانب الاقتصادية والمرفولوجية، وهذا لأن أساس توطيد العلاقات الأسرية يرتبط بالتفاهم والتشاور والتوافق النفسي وذلك لا يتحقق إلا باختيار امرأة أو رجل على جانب كبير من الأخلاق و التربية الدينية السليمة جاء في حديث للرسول – صلعهم – : " **لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن يطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة خرماء خرقاء ذات دين أفضل** "[2] ولا يعني هذا إغفال الجوانب الأخرى.وكما للمرأة فإن للرجل شروط يجب أن تتوفر فيه حتى يكون أهلا لبناء أسرة متماسكة،وقد اختصر العلماء معيار اختيار الرجل كشريك للحياة في مصطلح الكفاءة، وهي أن يكون الرجل كفئا للزوجة في كل القيم التي يعتز بها الناس في حياتهم خاصة بالنسبة للمكانة الاجتماعية والاقتصادية،ذلك لأن انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية للزوج مقارنة بالزوجة يضعف مكانته كرب للأسرة، وقد تهز من قوامته وتكون سببا في تفكك العلاقات بينهما فيما بعد" [2]،والكفاءة هذه تضم الدين والخلق والمكانة الاجتماعية والاقتصادية...

وبعد هذا العرض المقتضب يتضح لنا جليا اهتمام الاسلام بعملية الاختيار الزواجي لما له من تأثير على حياة الأسرة، وقد حدد لها الشرع شروطا ومعايير حتى تتم على احسن

---

[1]- أبو حامد الغزالي: الزواج الإسلامي السعيد، ب ط ، مكتبة رحاب ،الجزائر 1987 ص 60.

[2]- رعد كامل الحيالي : الخلافات الزوجية ، ط1 ، دار ابن حزم ، لبنان، 1994 ص23 .

وجه، كما أعطى نوع من الحرية للفرد في ممارسة عملية الاختيار الزواجي تحت ضوابط شرعية عامة. وعموما فإن الاختيار الزواجي هو ممارسة نفسية اجتماعية تخضع للمتغيرات الزمانية والمكانية،كما يتأثر بمختلف الظروف التي تساير حياة الإنسان كالثقافية والاقتصادية والاجتماعية ...، وهذا ما يجعل هذه العملية ميزة من مميزات كل مجتمع و كل عصر .

وخلاصة القول أن الاختيار الزواجي عملية مهمة جدا في حياة الإنسان وهي المحدد الأساسي لمصير العلاقات الزواجية والأسرية، لذا لا بد من الاهتمام به كممارسة اجتماعية، وكدراسة علمية حتى نتمكن من تحقيق بناء أسر سعيدة متوافقة ومستقرة، ومنها بناء مجتمع متماسك متطلع إلى المستقبل بخطى ثابتة ومتينة .

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية

أولا– مجالات الدراسة:

ثانيا– المنهج المستخدم

ثالثا – أدوات جمع البيانات

ثالثا– العينة وطريقة اختيارها

أولا – مجالات الدراسة

أ -المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة في جامعة باتنة، واتخذت من أسر أساتذة هذه الجامعة أنموذجا تطبيقيا لها، لذا سوف نعرج على التعريف بالجامعة ومراحل تطورها

جامعة الحاج لخضر باتنة:

أ -رئاسة الجامعة: بما تتضمنه من نيابات مديرية، الأمانة العامة بمديرياتها الفرعية وبعض المصالح المشتركة بالإضافة إلى المكتبة المركزية.

ب – العمادات: سواء على مستوى الجانب الإداري للعمادات، أو على مستوى الجانب البيداغوجي البحثي.

ت – المعاهد: سواء على مستوى الجانب الإداري للمعاهد أو على مستوى الجانب البيداغوجي والبحثي.

ث – المكتبة المركزية ومركز الأنظمة وشبكة الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد.

1 1 1 جامعة باتنة من 1977 إلى غاية 2018:

تم تنصيب جامعة الحاج لخضر لولاية باتنة رسميا كجهاز جامعي مستقل في الأول من جانفي 1990م غير أن نشأتها التاريخية تعود إلى شهر سبتمبر من عام 1977م، وهو التاريخ الذي طبقت فيه وزارة التعليم العالي سياسة لامركزية الأنظمة الجامعية وأنشأت من خلاله المركز الجامعي لولاية باتنة بموجب المرسوم 91/77 المؤرخ في 20 جوان 1977م باعتباره مؤسسة عمومية ذات شخصية مدنية واستقلال مالي.[1]

[1] المادة 2. المرسوم رقم 77-91 المؤرخ في 20 جوان 1977 المتضمن إحداث المركز الجامعي لباتنة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد: 51 السنة الرابعة عشرة . الصادر بتاريخ:26 جوان 1977 . ص. 817.

بدأ المركز الجامعي لولاية باتنة نشاطه بإنشاء معهدين للتعليم العالي: معهد العلوم القانونية ومعهد الآداب العربية اشتمل هذين المعهدين على 27 أستاذ و 370طالب، وقد كانت المزرعة القديمة بالمنطقة الصناعية أول هيكل انطلقت فيه الدراسة الجامعية بمدينة باتنة. وما بين عامي 1978 و1984م تم افتتاح ست(6) معاهد جديد ة، حيث تم اعتماد معهدي البيولوجيا والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا سنة 1978 واتخذا من المستشفى القديم مقرا لهما ولا يزال إلى اليوم يحوي أقسام كلية التكنولوجيا بالإضافة إلى الورشات والخابر. وفي عام 1979 تدعم المركز بمتوسطة تم فيها استقبال معهدي العلوم القانونية واللغة والأدب العربي إضافة إلى فتح معهد جديد للعلوم الاقتصادية، وفي عام 1980 تم اعتماد معهد الزراعة حيث تم استغلال مركز التكوين المهني والإداري بعد إدخال التحسينات اللازمة ليكون مقرا له. وخلال هذه الفترة شهد المركز تطورا مهما حيث انتقل عدد الأساتذة من 27إلى 369 أستاذ، ومن 370طالب إلى 4982 طالب.[1]

وعملا على التسيير الأمثل للمركز الجامعي بأقسامه وتخصصاته المختلفة أعيدت هيكلته سنة1985 م ليضم ستة معاهد وطنية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية؛ غير أن التطورات التي شهدها التكوين الجامعي بولاية باتنة دفعت الوصاية إلى إلغاء نظام المعاهد الوطنية، وتأسيس جامعة باتنة في عام 1990م باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك وفقا للمادة الأولى للمرسوم التنفيذي رقم 136/89 المؤرخ في 01 أوت 1989م، كما حددت المادة الثانية من نفس المرسوم عدد المعاهد التي تتكون منها جامعة باتنة واختصاصاتها كما يلي:[2]

1 معهد العلوم الطبية
2 معهد العلوم القانونية
3 معهد العلوم الاقتصادية

[1] التعريف بالجامعة. مأخوذ من الموقع الإلكتروني لجامعة الحاج لخضر باتنة: http://ar.univ-batna.dz/index.php/2012-04-18-08-21-12. بتاريخ: 2013/02/50.
[2] المادتان 1، 2. المرسوم التنفيذي رقم 89-136 المؤرخ في 01 أوت 1989 المتضمن إنشاء جامعة باتنة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . العدد: 31 السنة السادسة والعشرون. الصادر بتاريخ: 02 أوت 1989. ص. 829.

4 معهد اللغة والآداب العربية

5 معهد الزراعة

6 معهد الميكانيك

7 معهد الري

بعدها شهدت جامعة باتنة نهضة كبيرة على المستويين الهيكلي والبيداغوجي؛ إذ تم الشروع في التأسيس لهياكل قاعدية جديدة تتعلق بالمقاعد البيداغوجية ومقرات الإيواء خاصة في المقر الجديد لجامعة الحاج لخضر، كما اعتمدت العديد من التخصصات الحديثة التي تدعمت بها المنظومة البيداغوجية للجامعة مما جعلها تستقطب العديد من الطلبة من داخل وخارج الولاية حيث ارتفع عدد المسجلين بها من10 آلاف طالب سنة 1989 ليصل إلى 44310 طالب سنة2006 .

وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-247 المؤرخ في 29 أوت 2004 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 89-136 المؤرخ في 01 أوت 1989 المتضمن إعادة تحديد الكليات والمعاهد التي تتكون منها جامعة باتنة كما يلي:[1]

1 كلية العلوم

2 كلية علوم المهندس

3 كلية الطب

4 كلية الحقوق

5 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

6 كلية الآداب والعلوم الإنسانية

7 كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

8 معهد النظافة والأمن الصناعي

[1] المادة 2. المرسوم التنفيذي 247/04 المؤرخ في 29 أوت 2004. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 54. السنة الواحدة والأربعون . ص. 16.

في 2010م شهدت جامعة باتنة تعديل آخر من حيث عدد الكليات والمعاهد، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 10-109 المؤرخ في 11 أفريل 2010 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 89-136 المؤرخ في 01 أوت 1989، القاضي بتقسيم جامعة باتنة حسب اختصاصاتها إلى سبع كليات وأربع معاهد كالآتي:[1]

1 - كلية العلوم
2 - كلية التكنولوجيا
3 - كلية الطب
4 - كلية الحقوق والعلوم الإنسانية
5 - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
6 - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
7 - كلية الآداب واللغات
8 - معهد النظافة والأمن الصناعي
9 - معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية
10 - معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية
11 - معهد علوم البيطرة والعلوم الفلاحية

وفي عام 2015 صدر المرسوم رقم 15-181 المؤرخ في 24 رمضان عام 1436هـ الموافق لـ 11 جويلية 2015 يعدل المرسوم رقم 89-136 المؤرخ في 29ذي الحجة 1409 هـ الموافق لـ 01 أوت 1989 المتضمن انشاء جامعة باتنة [2]، والذي جاء في مادته الأولى تعوض تسمية جامعة باتنة بتسمية جامعة باتنة 1 ، وطبعا جاء هذا المرسوم بعد أن تأسس المجمع الجامعي فيسديس والذي تحول الى جامعة باتنة2.

[1] المادة 2. المرسوم التنفيذي رقم 10-109 المؤرخ في 11 أفريل 2010 الصادر في 14 أفريل 2010. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 24 السنة السابعة والأربعون. ص.04.
[2] المادة 1. من المرسوم التنفيذي رقم 15-181 المؤرخ في 11 جويلية 2015 الصادر في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية العدد 38 بتاريخ 12 جويلية 2015 .ص 08-09.

وحوت المادة الثاني من المرسوم السالف الذكر كليات جامعة باتنة 1 وهي كالتالي[1]:

- كلية علوم المادة
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- كلية العلوم الإسلامية
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية اللغة والأدب العربي والفنون
- معهد الهندسة المعمارية والعمران
- معهد العلوم البيطرية والعلوم الفلاحية.

ويعتبر هذا المرسوم أخر ما صدر إلى غاية 2018.

.الهيكل التنظيمي لجامعة باتنة1

اعتمدت الهيكلة الجديدة للجامعة بمقتضى المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم03

المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت 2003 ، والذي يحدد التنظيم الإداري

للجامعة والمهام المنوطة بكل فرع منها، وبمكن توضيح ذلك وفقا لما يبينه الهيكل التنظيمي كما يلي[2]

نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات .

نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في ما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي .

---

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-181 المؤرخ في 11 جويلية 2015 الصادر في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية العدد 38 بتاريخ 12 جويلية 2015 .ص 08-09.

[2] الجريدة الرسمية العدد 62 ، المؤرخة في 26 سبتمبر 2004 ، المتعلقة بالتنظيم الإدارية لمديرية الجامعة و الكلية و المعهد و ملحقة الجامعة و،

.20، مصالحها المشتركة، ص19

نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية .

نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه .

الأمانة العامة .

المكتبة المركزية للجامعة .

1- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات :

وتتكفل بما يأتي:

متابعة المسائل المتعلقة بسير التعليم والتدريبات المنظمة من قبل الجامعة .

السهر على انسجام عروض التكوين المقدمة للكليات والمعاهد مع مخطط تنمية الجامعة .

السهر على احترام التنظيم والإجراءات المعمول بها في مجال تسليم الشهادات والمعادلات .

ضمان مسك القائمة الاسمية للطلبة وتحيينها .

متابعة المسائل المتعلقة بسير التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص وكذا التأهيل .

الجامعي والسهر على تطبيق التنظيم الساري المفعول في هذا المجال.

ضمان متابعة سير المجلس العلمي للجامعة والحفاظ على أرشيفه .

وتشمل المصالح الآتية:

مصلحة التعليم والتدريبات والتقييم .

مصلحة الشهادات والمعادلات.

مصلحة التكوين لما بعد التدرج والتأهيل الجامعي .

.2نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في ما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي :وتتكفل

بما يأتي[1]:

متابعة المسائل المرتبطة بسير التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي

والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال.

متابعة أنشطة البحث لوحدات ومخابر البحث وإعداد الحصيلة بالتنسيق مع الكليات والمعاهد .

القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث .

ضمان سير المجلس العلمي للجامعة و الحفاظ على أرشيفه .

جمع ونشر المعلومات الخاصة بأنشطة البحث التي تنجزها الجامعة .

وتشمل المصالح الآتية:

مصلحة التكوين لما بعد التدرج ما بعد التدرج المتخصص .

مصلحة التأهيل الجامعي .

مصلحة متابعة أنشطة البحث وتثمين نتائجه .

.3نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال التظاهرات العلمية :وتتكفل

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 62 ، المؤرخة في 26 سبتمبر 2004 ، المتعلقة بالتنظيم الإدارية لمديرية الجامعة و الكلية و المعهد و ملحقة الجامعة و .(مصالحها المشتركة ، ص20

بما يأتي:

ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمبادرة كبرامج الشراكة .

المبادرة بكل نشاط من أجل ترقية التبادل ما بين الجامعات والتعاون في مجالي التعليم والبحث .

القيام بأعمال التنشيط والاتصال .

تنظيم التظاهرات العلمية وترقيتها .

ضمان متابعة برامج تحسين المستوى وتجديد المعلومات للأساتذة والسهر على انسجامه .

وتشمل المصلحتين الآتيتين:

مصلحة التبادل ما بين والجامعات والتعاون الشراكة .

مصلحة التنشيط والاتصال التظاهرات العلمية .

.4نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه :وتتكفل بما يأتي[1]:

1

جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع مخططات تنمية الجامعة .

القيام بكل دراسة استشرافية حول توقعات تطوير التعداد الطلابي للجامعة واقتراح كل إجراء من أجل

التكفل بهم، لاسيما في مجال تطوير التأطير البيداغوجي والإداري.

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 62 ، المؤرخة في 26 سبتمبر 2004 ، المتعلقة بالتنظيم الإدارية لمديرية الجامعة و الكلية و المعهد و ملحقة الجامعة و مصالحها المشتركة، ص20 ،).21

مسك بطاقية الإحصائية للجامعة والسهر على تحيينها دوريا .

القيام بإعداد الدعائم الإعلامية في مجال المسار التعليمي التي تتضمنه الجامعة ومنافذها المهنية .

وضع تحت تصرف الطلبة كل معلومة من شأنها مساعدتهم على اختيار توجيههم .

ترقية أنشطة إعلام الطلبة .

متابعة برامج البناء وضمان تنفيذ برامج تجهيز الجامعة بالاتصال مع المصالح المعنية .

وتشمل المصالح الآتية:

مصلحة الإحصاء والاستشراف .

مصلحة التوجيه والإعلام .

مصلحة متابعة برامج البناء وتجهيز الجامعة .

5.المكتبة المركزية : تتكفل المكتبة المركزية للجامعة لاسيما بالمهام الآتية:

اقتراح برامج اقتناء المراجع والتوثيق الجامعي بالاتصال مع مكتبات الكليات والمعاهد .

مسك بطاقية الرسائل والمذكرات لما بعد التدرج .

تنظيم الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية باستعمال أحدث الطرق للمعالجة والترتيب .

مساعدة مسؤولي مكتبات الكليات والمعاهد في تسيير الهياكل الموضوعة تحت سلطتهم .

صيانة الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية و التحيين المستمر لعملية الجرد .

وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة .

مساعدة الأساتذة والطلبة في بحوثهم الببليوغرافية.

وتشمل المصالح الآتية:

مصلحة الاقتناء .

مصلحة المعالجة .

مصلحة البحث الببليوغرافي.

مصلحة التوجيه .

6.الأمانة العامة :وتتكفل بما يأتي [1]:

ضمان تسيير المسار المهني لمستخدمي الجامعة مع احترام صلاحيات الكلية والمعهد في هذا المجال.

تحضير مشروع ميزانية الجامعة ومتابعة تنفيذها .

ضمان متابعة تمويل أنشطة المخابر ووحدات البحث .

السهر على السير الحسن للمصالح المشتركة للجامعة .

وضع برامج الأنشطة الثقافية والرياضية للجامعة وترقيتها .

ضمان مكتب تنظيم الجامعة وتسييره .

ضمان تسيير وحفظ الأرشيف والتوثيق لمديرية الجامعة .

ضمان السير الحسن لمكتب الصفقات العمومية .

[1] معمري سلمى و أخريات، دور التكوين في تحسين أداء الموارد البشرية، مذكرة تقني سامي في تسيير الموارد البشرية، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني،باتنة، 2011 ، ص79

ضمان متابعة وتنسيق مخططات الأمن الداخلي للجامعة بالتنسيق مع المكتب الوزاري للأمن الداخلي.

تشمل الأمانة العامة التي يلحق بها مكتب التنظيم العام ومكتب الأمن الداخلي المديريات الفرعية

الآتية:

المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين .

المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة .

المديرية الفرعية للوسائل والصيانة .

المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية .

ب- المجال الزمني

في واقع الأمر بدأت هذه الدراسة ميدانيا منذ قبول الموضوع والإشكالية المطروحة من قبل المجلس العلمي للمعهد. فالموضوع الذي تناولته هذه الدراسة يلزم على الباحث مسايرة الحياة الواقعية لمختلف الأسر موازاة مع الدراسة النظرية، من هذا المنطلق يمكن تقسيم مدة هذه الدراسة إلى فترتين، مرحلة ما قبل الاستمارة، ومرحلة ما بعد الاستمارة.

- المرحلة الأولى (ما قبل الاستمارة) : استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات وفيها تركز الجهد حول جمع المادة العلمية وتحليلها بالإضافة إلى جس نبض الرؤية المجتمعية حول الإشكالية المطروحة (قيم الحداثة وانعكاسها على بنية الأسرة الجزائرية)، وذلك من خلال فتح نقاشات واسعة مع مختلف شرائح وفئات المجتمع حول الموضوع، ويمكن أن نعتبر ذلك جولات استطلاعية تدخل في إطار تهيئة الأرضية لتقبل المجتمع مثل هذه المواضيع والدراسات .

- المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد الاستمارة) : وقد بدأت هذه المرحلة في ديسمبر 2016 وقد تم في هذه المرحلة الاتصال بعينة البحث والمتمثلة في أسر أساتذة جامعة باتنة ، باستمارة مقننة مشتملة على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، واستمر توزيع الاستمارات على أفراد العينة مدة تفوق ثلاثة أشهر سواء بالطريقة المباشرة أو عن طريق الوسائل الالكترونية، واستغرق جمع الاستمارات مدة طويلة نتيجة لعدم استجابة المبحوثين بيسر، وهذه إشكالية الباحث الاجتماعي في الدراسات الميدانية كذا خصوصية الموضوعات الموضوعات المتعلقة بالأسرة التي تعتبر من الطابوهات في مجتمعنا وان كان التعامل مع نخبة المجتمع التي لم تسلم سيطرة الضمير الجمعي. .

ثانيا – المنهج المستخدم في الدراسة :

إن مناهج البحث الاجتماعي هي الطرق الفعلية التي يستعين بها الباحثون في حل مشكلات بحوثهم، ولا شك أن مثل هذه الطرق والمناهج تختلف باختلاف مشكلات البحث، واختلاف الأهداف العامة والفرعية التي يستهدف البحث تحقيقها[1].

ومنهج البحث هو مجموعة من الإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة ومشكلة البحث لاكتشاف الحقائق المرتبطة بها وذلك بالإجابة على الأسئلة التي أثارتها المشكلة، وبوضع الفروض التي انطلقت منها على محك الحقيقة لتبيان صحتها من عدمها.

وإن الدقة المطلوبة في البحث العلمي تفرض على الباحث أن يختار منهجا ملائما لموضوع بحثه، وباعتبار هذه الدراسة تبحث في علاقة الاختيار الزواجي بالمشكلات الأسرية، وذلك من خلال مؤشرات سلبية كالصراع والتفكك الأسري، ومؤشرات إيجابية كالتوافق والاستقرار الأسري، وانطلاقا من ذلك فإن الأمر يستلزم منا استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقول عنه عبد الباسط محمد حسن "بأنه المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات لظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا"[2].

إن طبيعة الدراسة والتي تتمحور حول العلاقات الأسرية تستلزم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد جمع المعلومات والبيانا ت من إطار حقل البحث، ثم تحليلها تحليلا كيفيا وليس كميا، واستخلاص النتائج الخاصة بالدراسة وفق المنطلقات الفرضية أو التساؤلية التي انطلقت منها الدراسة.

وعموما فإن الدراسات الخاصة بالأسرة وبالعلاقات الأسرية خصوصا تعتبر من أصعب الدراسات خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، باعتبارها تمس خاصية من خصوصيات الإنسان التي لا يجب أن يطلع عليها الآخرين، لذا كان استخدام المنهج الوصفي التحليلي لازمة لا مفر منها.

[1] – علياء شكري ومحمد علي: قراءات معاصرة في علم الاجتماع (النظرية والمنهج)، ط1، شركة دار النشر المتحدة ، القاهرة، 1972 ،ص138.

[2] – عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ط8 ،مكتبة وهبة، القاهرة، 1977، ص213.

ثالثا – الأدوات المستخدمة في الدراسة :

تعتبر مرحلة جمع البيانات التي تأتي بعد تحديد التساؤلات أو الفروض، وكذا اختيار عينة البحث من أهم مراحل البحث العلمي، إذ عليها(الأدوات) يتوقف نجاح البحث بنسبة كبيرة. إذ كلما كانت الأدوات المستخدمة ملائمة ودقيقة كانت النتائج جيدة وصحيحة والعكس صحيح. ويتم اختيار الأدوات لجمع البيانات وفقا لمشكلة البحث والمنهج المتبع في الدراسة. وانطلاقا من هذا فإن هذه الدراسة التي بين أيدينا استوجبت الأدوات التالية :

أ – الملاحظة: فنقطة البداية لأي علم هي الحواس، حيث تقوم بنقل ما يحدث حولها من ظواهر طبيعية واجتماعية، فيلاحظ الإنسان ما يحدث حوله ويسجل ملاحظاته ومشاهداته كما عايشها في أي ناحية من نواحي وقوعها، وعليه فالملاحظة بمعناها العام تعني"الانتباه لشيء ما والنظر إليه، وذلك اشتقاقا من معناها اللغوي الذي يكمن في النظر إلى الشيء الملاحظ بمؤخر العينين دلالة على التدقيق، كما يقال: لاحظه أي: راعاه بمعنى نظر الأمر إلى أين يصير. أما معنى الملاحظة اصطلاحا فيرتبط بقرينة البحث العلمي حيث تشير إلى أداة من أدوات البحث، تجمع بواسطتها المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة على أسئلة البحث واختبار فروضه، فهي تعني الانتباه المقصود والموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين بقصد متابعته ورصد تغيراته ليتمكن الباحث بذلك من وصف السلوك أو وصفه وتحليله أو وصفه وتقويمه"[1] .

ومن ذلك كله فالملاحظة بأنواعها المباشرة وغير المباشرة وسيلة لجمع البيانات المتعلقة بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية وفق خطوات إجرائية محددة .

واستخدام الباحث للملاحظة في هذه الدراسة يتماشى مع الموضوع المحدد سالفا وكان ذلك موجها بصفة بسيطة وأولية لمشاهدة بعض التصرفات والسلوكيات التي تتكون في التفاعلات الأسرية وذلك تماشيا مع قدرات الباحث في التواصل مع الأسر التي كان بمقدوره مشاركتها في حياتها العادية.

ب – المقابلة: وهي وسيلة شائعة الاستخدام في البحوث الاجتماعية الميدانية، وتعرف على أنها

[1] – صالح بن حمد السعفان: مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ط 1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989، ص406.

"التبادل اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين"[1]. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين من المقابلة وهما(المقابلة الحرة والمقابلة المقننة).

* المقابلة الحرة: وتتميز هذه المقابلة بعدم التخطيط المسبق ودون أي ضابط يضبط الحوارات والنقاشات التي يفتحها الباحث مع بعض مفردات مجتمع البحث حول موضوع الدراسة، وقد كانت هذه النقاشات أرضية لتحديد بعض الأسئلة المغلقة التي تفيد الدراسة في جمع البيانات والمعلومات من مجال البحث والتي تخدم الإشكالية التي انطلقت منها.

* المقابلة المقننة: وقد اعتمدت هذه المقابلة على استمارة موجهة(مقننة) تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، والموزعة على أربعة محاور أساسية، نعتقد أنها تخدم الموضوع بجمع البيانات المراد الحصول عيها. والاستمارة هي"نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف"[2].

وقد تم بناء هذه الاستمارة اعتمادا على أسلوب التحكيم حيث عرضناها على مجموعة من الأساتذة الذين أفادونا بتصويباتهم .

أما في ما يخص الأسئلة، فقد تم توزيع حوالي 56 سؤالا على أربعة محاور أساسية تخدم مؤشرات الفرضيات الفرعية، وهي كما يلي:

المحور الأول المتعلق بالبيانات الشخصية وتظمن 11 سؤالا.

المحول الثاني الخاص بالاختيار الزواجي والزواج وتظمن 11 سؤالا

المحور الثالث تتطرق للتنشئة الاجتماعية في مختلف جوانبها في 23 سؤال.

المحور الرابع ارتبط بحجم الأسرة وتوزع عليه 11 سؤالا.

جـ – السجلات والوثائق : تمثل هذه الأخيرة سند ومكمل للأدوات المستخدمة في البحث لغرض جمع البيانات، وكان اعتماد الباحث على الوثائق والسجلات التي تحصل عليها من الجامعة (جامعة باتنة) ومن المواقع الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

[1] – عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق ص 325.

[2] – عدلي علي أبو طاحون: مناهج إجراءات البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998،ص304.

رابعا – العينة المستخدمة في الدراسة:

يعتبر اختيار العينة أهم الإجراءات الميدانية الأساسية التي يقوم بها الباحث، وذلك لأن العينة تتدخل بشكل كبير في تأكيد صحة النتائج من عدمها، وهذا بمدى تمثيلها لمجتمع البحث. من هذا المنطلق حاول الباحث جادا بأن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث وقبل هذا مناسبة لمنطلقات الدراسة التي انطلقت منها. ومن هنا كان لزاما على الباحث اختيار الأسرة كوحدة للتحليل، وكذا مجال مجتمع البحث الذي يشمل أساتذة جامعة باتنة الذي يفرض علينا الالتزام بالاحصائيات المقدمة لنا من قبل مصلحة المستخدمين والملخصة في الجدول التالي:

الكلية /المعهد	أستاذ	محاضر أ	محاضر ب	مساعد أ	مساعد ب	معيد	المجموع
كلية علوم المادة	**37**	**13**	**27**	**34**	**18**	**1**	**130**
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	**29**	**46**	**42**	**59**	**17**	**1**	**194**
كلية العلوم الإسلامية	**32**	**36**	**13**	**18**	**3**		**102**
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	**17**	**49**	**39**	**61**	**11**		**177**
كلية الحقوق والعلوم السياسية	**22**	**36**	**32**	**48**	**10**	**2**	**150**
كلية اللغة والأدب العربي والفنون	**39**	**17**	**23**	**33**	**8**	**2**	**122**
معهد الهندسة المعمارية والعمران	**3**	**4**	**8**	**44**	**18**	**1**	**78**
معهد البيطرة والعلوم الفلاحية	**19**	**21**	**17**	**62**	**12**		**131**
المجموع	**198**	**222**	**201**	**359**	**97**	**7**	**1084**

جدول رقم 01 يمثل مفردات مجتمع البحث [1]

من خلال الأرقام المقدمة من مصلحة الموظفين بجامعة باتنة1 وضرورة البحث التي تفرض أن يكون مفردات العينة أرباب أسر لهم أبناء، فقد تبين أن ما مجموعه 168 غير متزوج و23 أستاذ ليس لهم أبناء، لذا فإن المجتمع الأصلي للدراسة يصبح 893، ونتيجة لطبيعة موضوع البحث، فقد لجأ الباحث إلى أسلوب العينة القصدية (العمدية)، وطبعا نتيجة للعدد (893) الذي لا يمكن التواصل معه ولصعوبات تفرضها طبيعة هذه البحوث تم اعتماد نسبة 15.11% من مجتمع البحث مما نتج عنه 135 مفردة وهي عينة الدراسة.

[1] – من إعداد الباحث بناء على المعلومات المستقاة من مصلحة المستخدمين جامعة باتة 1 الموسم الجامعي 2016 / 2017

الفصل الخامس : تفريغ وتحليل البيانات ونتائج الدراسة

أولا- تفريغ وتحليل البيانات

ثانيا- نتائج الدراسة

أولا: تفريغ وتحليل لبيانات

المحور الأول: البيانات الشخصية

جدول رقم 02 يبين جنس العينة :

الجنس	التكرارات	%
ذكر	63	46.67
أنثى	72	53.33
المجموع	135	100

من خلال أرقام الجدول أعلاه يتبين أن مفردات العينة موزعة بشكل تقريب عادل بين الجنسين إذ شكل ما نسبته 53.33 % من العنصر النسوي عينة البحث والباقي يمثله العنصر الذكوري، وهذا التوزيع منطقي بالمقارنة مع ما هو سائد بشكل عام بالتواجد المكثف للنساء في مناشط الحياة اليوم في مختلف مجالات العمل نتيجة للفرص المتاحة أكثر لهن في التوظيف.

جدول رقم 03 يبين عمر العينة:

العمر	التكرارات	%
أقل من 30	07	05.18
[30-35]	28	20.74
[35-40]	37	27.41
[40-45]	22	16.30
[45-50]	19	14.07
[50-55]	13	09.63
55 فأكثر	09	06.67
المجموع	135	100

يتضح من بيانات الجدول رقم 03 أن المستوى العمري السائد في وسط الأساتذة الجامعيين يتراوح 30 إلى غاية 55 وهو المجال الذي يمثل 88.75 % من عينة البحث وهو ما يمثل غالبية الأساتذة الجامعيين، وهذا يتماشى مع متطلبات التوظيف في الجامعة كأستاذ وهو المؤهل العملي الذي يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نوعا ما للالتحاق بالجامعة.

جدول رقم 04 يبين عدد أولاد أفراد العينة :

عدد الأولاد	التكرارات	%
1	47	34.81
2	31	22.96
3	38	28.15
4	13	09.63
أكثر من4	06	04.45
المجموع	135	100

توضح المعطيات المبينة في الجدول أعلاه أن معدلات الإنجاب في الأسرة الجزائرية من خلال أسر أساتذة الجامعة أنها في مستويات دنيا إذ يحوز ما نسبته من افراد العينة 85.92% من الأولاد ما بين واحد وثلاثة وطبعا هذا مؤشر قوي على التوجه نحو ما يسمى بنظرية التقلص الأسري، التي تفسر انكفاء حجم الأسرة إلى مستويات دنيا والتي ستؤدي بهذه الوتيرة إلى الوصول إلى أسرة ذات الطفل الواحد التي وصلت إليها بعض المجتمعات مما يؤدي إلى تلاشي بعض المصطلحات القرابية، وبروز نمط من العلاقات البسيطة التي تؤدي إلى انتشار الفردانية والانكفاء حول الذات والذي يعتبر أحد أوجه القيم الحداثية التي تؤدي إلى التشضي والعلاقات المبتورة .

جدول رقم 05 يبين سنة الزواج لأفراد العينة:

سن الزواج	التكرارات	%
أقل من 20	00	00.00
]25-20]	18	13.33
]30-25]	49	36.30
]35-30]	53	39.26
35 فاكثر	15	11.11
المجموع	135	100

من خلال أرقام الجدول رقم 05 يتجلى لنا أن سن الزواج قد ارتفع قليلا مقارنة بالعقود السابقة إذ يلاحظ أن 39.26% من أفراد العينة أن سن الزواج يتراوح بين 30 و35 سنة وهي فترة معقولة بالنسبة للأستاذ الجامعي لانشغاله بالبحث والتحصيل المعرفي ، والملاحظ على أرقام الجدول أن الأستاذ الجامعي مقارنة بباقي فئات المجتمع أن سنة الزواج مقبولة إلى حد ما.

جدول رقم 06 يبين الموطن الأصلي:

الموطن الأصلي	التكرارات	%
ريف	98	72.60
حضر	37	27.40
المجموع	135	100

يتضح من بيانات الجدول رقم 06 أن الريف هو الموطن الأصلي لمعظم أفراد العينة (72.60%) وهذا يدل على القادمين إلى الجامعة أصولهم ريفية وإن استوطنوا المدينة.

جدول رقم 07 يبين محل إقامة الأسرة:

محل الإقامة	التكرارات	%
أهل الزوج	12	08.89
أهل الزوجة	04	02.97
بشكل مستقل	119	88.14
المجموع	135	100

يلاحظ على أرقام الجدول أعلاه أن الإقامة المستقلة لأسرة الأستاذ الجامعي هي السائدة وطبعا نتيجة لطبيعة العمل وثانيا أن الأسرة الجزائرية بصفة عامة تتوجه نحو الخروج من الطابع الممتد إلى النووي وهي إفراز طبيعي للتحولات الاجتماعية ولاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائر وكذا استقلالية الفرد الجزائر نتيجة انتشار النمط العمراني الحديث وكذا نمط الشغل المنكفي على ذاته فهو لا يحتاج للمساعدة ولا إلى التساند الوظيفي، وأرى أن هذا من انعكاسات الحداثة على هذا النسق التي تدعو إلى الخروج من الدائرة الواسعة التي تحوي أكثر من جيلين ربما يمتد في بعض الأحيان إلى أربعة أجيال والدخول إلى الدائرة الضيقة التي لا تتجاوز جيلين الإباء والأبناء، وهذا ما يتجلى في استقلالية السكن والتي نقلت الأسرة والفرد الجزائري من مستوى السكن الفردي إلى العيش الفردي.

جدول رقم 08 يبين نوع الإقامة:

نوع الإقامة	التكرارات	%
شقة في عمارة	117	86.87
سكن فردي تقليدي	06	04.44
فيلا	12	08.89
أخرى	//	//
المجموع	135	100

هذا الجدول يبين بكل بوضوح نوع السكن السائد في المجتمع الجزائري وهو النمط العمراني المقزم للعلاقات والذي لا يتماشى وطبيعة الانسان الجزائري، إذ تعتبر الشقق ذات ثلاث غرف هو السائد (86.87%) من عينة البحث، وهذا النمط يشجع بشكل كبير على الفردانية ويحد من نشاط وحركة الأستاذ الجامعي في علاقاته وتواصله مع المحيط الخارجي.

جدول رقم 09 يبين عدد الغرف:

عدد الغرف	التكرارات	%
أقل من 3	08	05.93
من3 إلى5	113	83.70
أكثر من5	14	10.37
المجموع	135	100

يعتبر هذا الجدول تابع للجدول الذي سبقه (رقم 08) وهو يفسر حقيقة السكن الذي تقيم فيه أسرة الأستاذ الجامعة وله علاقة ارتباطية قوية بطبيعة العلاقات المنكفية على الذات.

جدول رقم 10 يبين استقلالية الأولاد في الغرف (ذكور – إناث)

الاستقلالية في الغرف	التكرارات	%
نعم	73	54.07
لا	62	45.93
المجموع	135	100

يلاحظ من أرقام الجدول – أن فكرة الطبع يغلب التطبع – بالرغم من ضيق الحيز المكاني للإقامة إلا أن معظم أسر أساتذة الجامعة تمارس عملية الفصل بين الذكور والإناث في المنزل من الاستقلالية في الغرف (54.07%) وهذا نابع من الثقافة الأصلية التي تحافظ على بعض الخصوصيات في المنزل، أما النسبة الأخرى (45.93%) وهي نسبة معتبرة لا تمارس استقلالية الغرف وهذا راجع بشكل كبير إلى صيق المسكن الذي لا يلبي تطلعات واحتياجات ساكنيه.

المحور الثاني: بيانات حول الاختيار الزواجي:

جدول رقم 11 يبين القائم بعملية الاختيار الزواجي:

القائم بعملية الإختيار الزواجي		التكرارات	%
اخترتها بنفسك		96	71.11
غيرك اختارها	الأب	04	02.96
	الأم	08	05.93
	معا	27	20.00
	الجيران	/	/
	الأقارب	/	/
	الجيران	/	/
	أخرى	/	/
المجموع		135	100

تبين البيانات المدونة في الجدول رقم 11 أن الاختيار الحر الذاتي هو السائد في ممارسة عملية الاختيار الزواجي لدى الأستاذ الجامعي (71.11%) وهذا يدل على مدى تحرر الأستاذ الجامعي في ممارساته الاجتماعية وتحمل مسؤولياته كاملة، في مقابل ذلك لا زال الأسلوب المرتب بمارس بشكل أو بآخر خاصة من قبل الوالدين سواء الأب أو الأم أو معا (28.19%). ويرجع سيادة الأسلوب الذاتي في الاختيار الزواجي إلى المجال أو الفضاء الاجتماعي الذي ينشط فيه الأستاذ الجامعي والذي فيه فرص الالتقاء بين الجنسين بشكل واسع والمواجهة المباشرة بصورة مستمرة مما يتيح ممارسة عملية الاختيار الزواجي بشكل حر.. وكذا المستوى المعرفي والثقافي العالي للأستاذ الجامعي الذي يجعله بشكل ما مؤهل لذلك.

جدول رقم 12 نوع العلاقة قبل الزواج .

العلاقة قيل الزواج	التكرارات	%
قرابة	49	36.30
جيرة	12	08.89
زمالة عمل	61	45.18
أخرى	13	09.63
المجموع	135	100

تتيح لنا أرقام الجدول رقم 12 معرفة أن مكان العمل هو الفضاء الأكثر ملاءمة للتعارف قبل الزواج وهو الذي يتيح الفرص أكثر لمعرفة الطرف الآخر أكثر (45.18%) بينما تعتبر القرابة (36.30%) أيضا عامل مهم في خلق مجال التعارف بين الطرفين قبل الزواج وهي تعتبر نوعا ما أسلوب تقليدي خاصة وأن الدوائر مغلقة (الخؤولة والعمومة) ، وهذا يدل على أن الزواج الداخلي لا زال يقاوم في مقابل الزواج الخارجي الذي فرصه أكبر في ظل توفر فرص المواجهة الشخصية المباشرة بين أطراف الزواج.

جدول رقم 13 يبين التعارف قبل الخطبة .

التعارف قبل الخطبة		التكرارات	%
نعم	الجيرة	12	08.89
	القرابة	36	26.67
	العمل	45	33.33
	أخرى	/	/
لا		42	31.11
المجموع		135	100

تبين أرقام الجدول رقم 13 أن العمل من الأسباب الرئيسية للتعارف قبل الخطبة لما يتيحه من مقابلة واحتكاك مباشر وتواصل مستمر (33.33%) إضافة إلى ذلك تعتبر القرابة أيضا من العوامل التي تجعل طرفي الزواج يتعارفون قبل الخطبة وجس نبض

بعضهما البعض (26.67%)، وما يلاحظ في أرقام الجدول هي النسبة العالية للأفراد الذين لم يكن لهم تعارف سابق للخطبة (31.11%) وهذا الرقم يدل على أنه لا زال هناك تمسك ببعض القيم التي تعتبر كل علاقة تعارف قبل عقد الزواج هي خارج عن الأطر السليمة وعن الأعراف التي منبعها الدين.

جدول رقم 14 يبين معيار الاختيار :

معيار الاختيار	التكرارات	%
الجمال	06	04.44
الدين	72	53.34
النسب	16	11.85
الغنى	10	07.41
العلم	13	09.62
العمل	18	13.34
اخرى	/	/
المجموع	135	100

من خلال الجدول أعلاه يتبن أن المعيار السائد في عملية الاختيار الزواجي هو الدين (53.34%) ويعتبر هذا المعيار في مخيال الإنسان في المجتمعات الإسلامية عموما والجزائر خصوصا أنه المعيار الأوفى لتحقيق زواج ناجح وأسرة مستقرة ، ولكن في حقيقة الأمر وأثناء ممارسة الاختيار الزواجي تظهر معايير أخرى هي أقرب للواقع في بعده المادي المحض خاصة وأن معطيات الزواج وممارساته تغيرت في الوقت الراهن مما ظهر معيار العمل (13.34%) الذي له تأثير كبير في عملية الاختيار الزواجي ويعتبر من افرازات موجات الحداثة التي تؤسس للاستقلالية المادية، ويبقى النسب (11.85%) كمعيار يتمسك به أولائك الذين يعتبرون الزواج أنه بالأساس ارتباط بين أسرتين متجاوزا الارتباط بين شخصين.

جدول رقم 15 يبين تدخل الحب قبل الزواج :

الحب قبل الزواج	التكرارات	%
نعم	117	86.67
لا	18	13.33
المجموع	135	100

تبين أرقام الجدول أعلاه أن الحب كعاطفة ضرورية قبل الزواج، لأنه يعتبر المحرك الأساس لممارسة عملية الاختيار الزواجي، وفي الحقيقة يجب أن نفرق بين الحب الرومانسي العاطفي والمودة التي تنشأ بين الزوجين وهي منبع الارتباط الحقيق وموطن السكينة التي تتحقق من الارتباط الزواجي.

جدول رقم 16 يبين الأطراف المحددة للزواج :

الموافقة والرفض في الزواج	التكرارات	%
موافقة الأهل وموافقتك	124	91.86
موافقة الأهل ورفضك	01	00.74
رفض الأهل وموافقتك	08	05.92
تدخل أطراف أخرى	02	01.48
المجموع	135	100

تبين معطيات الجدول رقم 16 أمه مهما كانت عملية الاختيار الزواجي عملية ذاتية يقوم بها المعني بالدرجة الأولى فإن مباركة الأهل لهذا الارتباط ضرورية وهو ما يعطي لهاالصبغة الجماعية لا الفردية (91.86%) وتبقى المواقف الخرى شاذة نادرة الحدوث كموافقة الأهل ورفض المعني بالأمر ... وهكذا

جدول رقم 17 يبين الأسلوب الحقيق للاختيار

من يختار	التكرارات	%
الأهل	22	16.30
بنفسك	113	83.70
أخرى	/	/
المجموع	135	100

معطيات هذا الجدول تتوافق وأرقام الجدول رقم 11 بفوارق بسيطة مما يدل على أن الممارسة الفعلية للاختيار الزواجي هي قضية شخصية بالدرجة الأولى وأحيانا بمشاركة الأهل، ويبقى هذا المعطى حديث نوعا ما مقارنة بالممارسات السابقة التي تعتبر قضية الزواج وما يحيط بها قضية عائلية محضة بالدرجة الأولى، ويعود هذا التغير إلى التغيرات بالحادثة على مستوى مختلف الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وطبعا لها ارتباط بفكرة الحداثة التي تدعو إلى الفردانية.

جدول رقم 18 يبين حقيقة الرابطة الزواجية:

الزواج رابطة بين	التكرارات	%
شخصين	79	58.52
أسرتين	46	34.07
ثقافتين	10	07.41
المجموع	135	100

يرى (58.52%) من افراد العينة في الجدول رقم 18 أن الرابطة الزواجية هي قضية تعني بالدرجة الأولى الشخصين المعنيان بالأمر فهي أمر تربط بين شخصين بالدرجة الأولى ومنه الاهتمام بها من هذه الزاوية، بينما يرى (34.07%) أن الرابطة الزواجية في الأصل هي ارتباط بين أسرتين قبل أن تكون بين شخصين، لأن هذان الشخصان لم يأتيا من فراغ فلهما انتماء أسري ثقافي اجتماعي تربوي ...إلخ، وبالتالي فالرابطة الزواجية هي

رابطة تتجاوز الشريكان إلى أسرتيهما، ويرى (07.41%) أن تلك الرابط , تتعدى إلى أكثر من ذلك إلى الارتباط الثقافي.

جدول رقم 19 يبين طبيعة الزواج:

طبيعة الزواج	التكرارات	%
حاجة بيولوجية	37	27.40
ضرورة اجتماعية	23	17.05
قيمة دينية	75	55.55
المجموع	135	100

في هذا الجدول رقم 19 يعترف أكثر من نصف من مفردات البحث أن الزواج ذو قيمة دينية (55.55%) وهنا يستيقظ المخيال الجمعي ليعبر عن حقيقة الانتماء، في حين يرى (27.40%) أن الرابطة الزواجية تعبر عن نداء الطبيعة في الإنسان وبأن الزواج ما هو إلا فعل بيولوجي يلبي رغبة طبيعية واستمرار وجودي، والباقي يعتقد في الزواج أنه فعل اجتماعي تفرضه الحياة والصيرورة الاجتماعية.

المحور الثالث : بيانات خاصة بالتنشئة الاجتماعية.

جدول رقم 20 يبين الأسلوب المفضل في التنشئة الاجتماعية

أسلوب التنشئة الاجتماعية	التكرارات	%
أسلوب الشدة والصرامة	54	40.00
التدليل وتلبية الرغبات	16	11.85
الأسلوب الديمقراطي التشاوري	65	48.15
المجموع	135	100

في معطيات الجدول رقم 20 يتضح لنا أن الأسلوب التشاوري الديمقراطي هو الأسلوب المفضل لدى مفردات البحث المتبع في عملية التنشئة الاجتماعية (48.15%) وهو الأسلوب الرشيد في تحقيق تنشئة اجتماعية سليمة بعيدا عن الأساليب الأخرى الهدامة التي تقمع كل حركة إبداعية ورؤية استشرافية لدى الأبناء، في حين يرى (40.00%) من المبحوثين أن الشدة والحزم هو الأسلوب الأوفى للتنشئة الاجتماعية حتى يستقيم عوق الطفل ويصبح قادرا على تحمل المسؤولية كاملة، في يرى (11.85%) أن الطفل يحتاج إلى فترة اللين والتساهل وتلبية المطالب بيسر حتى يبلغ فترة أكبر يكون فيها أهلا لتحمل المسؤولية.

جدول رقم 21 يبين مدى تلبية حاجيات الأبناء:

تلبية كل حاجيات الأبناء	التكرارات	%
دائما	47	34.81
أحيانا	69	51.11
أبدا	19	14.08
المجموع	135	100

في الجدول أعلاه يعتبر (51.11%) من أفراد العينة أن يتعين تلبية حاجيات الأبناء بين الفينة والأخرى، بحيث لا يكون الإعراض عن التلبية بشكل مطلق ومن جهة أخرى لا تكون التلبية في كل لحظة يطلب فيها، لذا يرى أنه من العقلانية والرشد في عملية التنشئة الاجتماعية الاهتمام بحاجيات الأبناء بشكل وسطي .

جدول رقم 22 يبين اهتمام الأسرة بالمناسبات الدينية

الاهتمام بالمناسبات الدينية	التكرارات	%
دائما	93	68.89
أحيانا	29	21.48
أبدا	13	09.63
المجموع	135	100

تبين أرقام الجدول 22 عن أهمية الجانب الطقوسي الديني في حياة الأسرة الجزائرية إذ يرى (68.89%) من مفردات البحث، أن الاهتمام بالاحتفال بالمناسبات الدينية بشكل دائم من الأساليب المرسخة للقيم الدينية في نفوس الأطفال، في حين يرى (09.63%) من المبحوثين أنهم لا يهتمون أبدا بالمناسبات الدينية ويعتبرونها طقوسا لا أكثر، وهذا مؤشر على بداية تغلغل قيم الحداثة في شقها العقلاني التي تعتبر الممارسات الطقوسية الدينية من باب اللهو الذين لا طائل منه.

جدول رقم 23 يبين الاهتمام بدخول وخروج الأبناء من المنزل

تحديد أوقات خروج الأولاد من المنزل	التكرارات	%
دائما	82	60.74
أحيانا	51	37.78
ابدا	02	01.48
المجموع	135	100

تبين معطيات الجدول رقم 23 أن الأسرة الجزائرية لا زالت تهتم بدخول وخروج الأولاد من المنزل (98.15%) وهذا يعتبر نوع من الرقابة الممارس على الأطفال خصوصا مع تغير المعطيات الواقعية من انتشار الأساليب المتعددة للإنحراف، وما تلعبه مختلف الجماعات خارج الأسرة في توجيه الأطفال نحو مزالق خطيرة تؤثر على حياته ومستقبلهم.

جدول رقم 24 يبين الاهتمام بنوعية اللباس والمظهر الخارجي

تحديد نوعية اللباس والمظهر الخارجي للأبناء	التكرارات	%
دائما	38	28.15
أحيانا	58	42.96
ابدا	39	28.89
المجموع	135	100

يعتبر اللباس والمظهر الخارجي صورة لما يحمله الإنسان من قيم وأفكار لذا كان الاهتمام بها من صلب عملية التنشئة الاجتماعية، ويتجلى ذلك من خلال ما عبر عنه (28.15%) و (42.96%) من المبحوثين أنهم يهتمون بتحديد نوعية اللباس والمظهر الخارجي الذي يظهر به الطفل وإن كان بشكل متفاوت .

جدول رقم 25 يبين أسلوب اللباس :

أسلوب اللباس	التكرارات	%
تقليدي	08	05.93
عصري	127	94.07
المجموع	135	100

تبين أرقام الجدول 25 أن جل المبحوثين (94.07%) أنهم مواكبون العصر من حيث الهندام ولكن بشكل محترم بحيث لا يمكن تجاوز القيم الأصيل للمجتمع بحجة مواكبة العصر في مختلف المظاهر منها اللباس، ولكن رغم ذلك توحي الوقائع الحقيقية أن هناك تجاوز لبعض القيم في اللباس سواء مظهره أو في البعد القيمي للباس في حد ذاته، وهذا ما اعتبره من إفرازات الحداثة في شقها المادي وما يروج له في صورة الموضة في وسائل الإعلام ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

جدول رقم 26 يبين الاهتمام بمشاهدة البرامج الدينية

حث الأبناء على مشاهدة البرامج الدينية	التكرارات	%
دائما	51	37.78
أحيانا	32	23.70
أبدا	52	38.52
المجموع	135	100

يعتبر حث البناء على مشاهدة البرامج الدينية من الأمور غير محببة لدى افراد مجتمع البحث حيث يرى (38.52%) أنهم لا يحثون أبناءهم على الإطلاق على متابعة الحصص الدينية والتي تتوافق وأعمارهم بينما يرى (23.70%) أحيانا فقط يحثون أبناءهم على مشاهدة بعض الحصص الدينية الهادفة التي تنمي وعيهم، بينما يرى (37.78%) أنهم يحثون أبناءهم باستمرار على مشاهدة البرامج الدينية لأنهم يعتقدون أنها تساهم بشكل أو بآخر على تحصين أبنائه ضد مختلف الأخطار التي تحدق بقيمهم.

جدول رقم 27 يبين مدى اصطحاب الأبناء إلى المسجد:

اصطحاب الأبناء إلى المسجد	التكرارات	%
دائما	32	23.70
أحيانا	64	47.41
أبدا	39	28.89
المجموع	135	100

يعتبر اصطحاب الأبناء إلى المسجد من الأساليب التي تغرس فيهم القيم الدينية خاصة وأن المسجد من المؤسسات الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية ، حيث يعتبر حوالي (71.11%) أنهم يصطحبون أبناءهم معهه إلى المسجد بشكل دائم وفي بعض الأحيان، بينما يرى (28.89%) أنه لا ضرور باصطحاب البناء إلى المسجد في هده المرحلة العمرية.

جدول رقم 28 يبين مدى اعتماد الأسرة على الحوار في حل مشاكلها.

اعتماد الأسرة على حل مشاكلها بالحوار	التكرارات	%
دائما	69	51.11
أحيانا	52	38.52
أبدا	14	10.37
المجموع	135	100

يلاحظ على ارقام الجدول رقم 28 أن الأسرة الجزائرية خاصة أسر أساتذة الجامعة تعتمد على الحوار في حل مشاكلها بعيد عن السلطة الأبوية التي كانت سائدة في وقت قريب ولازالت في مجالات معينة، وهذا الحوار دلالة على مشاركة كل أفراد الأسرة في ابداء الرأي واقتراح الحلول لحل أي مشكل يعترض النسق الأسري وهذا ما عبر عنه حوالي (89.63%) من أفراد العين بين اعتمادهم على الحوار بشكل دائم أو أحيانا بينما عبر (10.37%) عن عدم اللجوء للحوار في حل مشكلاتهم.، بل يلجاؤن إلى قرارات فردية.

جدول رقم 29 يبين مدى اعتماد الأسرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية.

مشاركة أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات	التكرارات	%
دائما	37	27.41
أحيانا	58	42.96
ابدا	40	29.63
المجموع	135	100

الأرقام هذا الجدول ارتباط بالذي سبقه ويتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرارات وهو يتوافق بشكل كبير وأسلوب الحوار، حيث أبدى أكثر (70%) من أفراد العينة أنهم يعتمدون على أسلوب المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة وهو أسلوب حضاري للوصول إلى أفضل القرارات التي تخدم الأسرة.

جدول رقم 30 يبين مدى عقد الجلسات العائلية.

عقد جلسات عائلية	التكرارات	%
دائما	103	76.30
أحيانا	32	23.70
أبدا	/	/
المجموع	135	100

يعتقد جل مفردات البحث أنهم يعقدون جلسات عائلية وهي معظمها لا تخرج عن الاجتماع حول مائدة الطعام أو لقاءات ترفيهية لا تخرج عن النمط الطبيعي للحياة الأسرية، ولكن تلك اللقاءات تفتقد لهدف اللقاء التنظيمي الذي يرمي إلى توطيد أواصر العلاقات الأسرية

جدول رقم 31 يبين مدى تعزيز ومحافظ الأسرة على العلاقات القرابية وصلة الرحم:

تعزيز علاقات القرابة والرحم	التكرارات	%
دائما	61	45.19
أحيانا	38	28.15
أبدا	36	26.66
المجموع	135	100

تشر أرقام الجدول أعلاه أن العلاقات القرابية أخذت في التدهور، إذ يشير (26.66%) أنهم لا يسعون إلى تعزيز العلاقات القرابية وصلة الرحم ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها تفشي ظاهرة الانكفاء على الذات وأصبحت مقولة "الأقارب عقارب" هي السائدة، وفي الحقيقة أن النمط الحياتي من خلال النمط العمراني والوظيفي ساهم بشكل كبير على تقلص مستويات التواصل القرابي زيادة على وسائل التواصل الحديثة قللت بشكل كبير التواصل المباشر بين الأقارب وانحصرت اللقاءات في حالات ضيقة جدا من خلال الماسبات العائلية سواء افراحا أو أتراحا، من خلال هذا اللقاءت يتم تعزيز تلك الروابط القرابية والحفاظ عليها من الزوال وهذا ما عبر عنه (28.15%) بأحيانا، و(45.19%) بدائما.

جدول رقم 32 يبين توفير الأسرة للإشباعات النفسية لأفرادها.

تحقيق الإشباعات النفسية	التكرارات	%
دائما	49	36.30
أحيانا	71	52.60
أبدا	15	11.10
المجموع	135	100

تعمل الأسرة على تحقيق الإشباعات النفسية لأفرادها من خلال توفير بعض الشروط النفسية التي يحيا بها أفراد الأسرة كالأمن النفسي والمودة وتعزيز عوامل النمو النفسي السليم، هذا ما عبر عنه (36.30%) من خلال العمل باستمرار على توفير الأجواء النفسية المناسبة

المريحة لأفراد الأسرة، في حين يرى (52.60%) أنهم من حين لآخر يعملون على تهيئة الأجواء النفسية لتحقيق الإشباع النفسي ، أما (11.10%)ة فلا يسعون بأي صورة من الصور إلى تحقيق الاشباعات النفسية لأفراد أسرهم لأنهم يعتقدون أن الاشباع النفسي حالة من حالات الترف لا حاجة لها.

جدول رقم 33 يبين الصراحة والوضوح في العلاقة داخل الأسرة.

الصراحة والوضوح داخل الأسري	التكرارات	%
دائما	60	44.44
أحيانا	56	41.48
أبدا	19	14.08
المجموع	135	100

تعبر بيانات الجدول أعلاه أن الصراحة والوضوح من الحالات الايجابي ة التي تتميز بها الأسرة لدى مجتمع البحث ويعود ذلك على جلسات الحوار التي تعقد وكذا تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات كم مر بنا من خلال الجدولين 28 و29 على التوالي.

المحور الرابع : بيانات خاصة بحجم الأسرة

جدول رقم 34 يبين الاهتمام بتنظيم النسل.

تنظيم النسل في النسق ألسري		التكرارات	%
نعم	أسباب اقتصادية	42	31.11
	الحفاظ على صحة الزوجة	16	11.85
	الحفاظ على جمال الزوجة	/	/
	صعوبة تربية الأطفال	31	22.96
	ضرورات العمل	34	25.19
لا		12	08.89
المجموع		135	100

تبين أرقام الجدول 34 أن فكرة تنظيم النسل هي السمة الغالبة لأفراد العينة (91.11%) وهنا نود أن نفرق بين تنظيم النسل وتحديد النسل، مقارنة مع الجدول رقم 04 تبين أن مفهوم تنظيم النسل اقرب إلى تحديد النسل من حيث الممارسة فعدد الأولاد الذي لا يتعدى 4 أولاد في فترة تمتد إلى أكثر من 20سنة يعتبر نسبة الإنجاب ضعيفة جدا، هذا الذي يؤثر على حجم الأسرة ويؤدي بها إلى التقلص. ولعل العوامل التي أدت إلى ذلك تنحصر في الأسباب الاقتصادية وكذا ضرورات العمل تفرض ذلك خاصة عمل المرأة إضافة إلى صعوبة التحكم في عملية التربية فالاهتمامات المتزايدة لإنسان اليوم تجعل محور الدوران حول الذات ومختلف الاستلابات الخارجية تحد من اهتماماته التربوية تجاه أبنائه، ويعتبر صحة المرأة كذلك عامل آخر أدى إلى تقلص حجم الأسرة من خلال قلة الإنجاب.

جدول رقم 35 يبين قيمة الانجاب.

إنجاب الأبناء لـ	التكرارات	%
الإمتداد العائلي	50	37.04
العزة والتباهي	12	08.89
السند والمساعدة	73	54.07
أخرى	/	/
المجموع	135	100

يرى معظم افراد مجتمع البحث (54.07%) أن وظيفة الإنجاب الغاية منها تحقيق السند والمساعدة في الحياة، وما دامت شروط الحياة اليوم والنمط الحياتي بصفة عامة لايحتاج إلى كثرة العدد لذا كانت أرقام هذا الجدول تتوافق وأرقام الجدول رقم 34.

جدول رقم 36 يبين أسباب محدودية الانجاب

عدم الرغبة في كثرة الانجاب	التكرارات	%
عدم القدرة على تحمل المسؤولية	26	12.26
ظروف العمل	97	71.85
عدم القدرة على تلبية حاجيات عدد اكبر من الأولاد	12	08.89
المجموع	135	100

تبين أرقام الجدول رقم 36 بشكل كبير أن ظروف العمل منها خروج المرأة للعمل أثر بشكل كبير على محدودية الإنجاب في الأسرة الجزائرية إذ عبر ما نسبته (71.85%) أن ظروف العمل هي العامل الأساسي لعدم الرغبة في كثرة الإنجاب، وهذا يدل على التوجه نحو خارج الأسرة بدل من الداخل ولعل في وقت ما نصل إلى نموذج أسرة الفندق التي وصلت غليها الأسرة الغربية إذ ظروف العمل ومحدودية الإنجاب أدى إلى الاستغناء عن المنزل وتم الاكتفاء بلقاءات محدودة في الفندق بين الزوج والزوجة لأن ظروف العمل حتمت ذلك.

العامل الآخر الأكثر قوة هو عدم القدرة على تحمل تربية عدد أكبر من الأولاد وهذا لوجود التزامات أكثر في شعاب الحياة المختلفة.

جدول رقم 37 يبين مدى تمسك الأسرة بالقيم الدينية في الإنجاب؟

التمسك بالقيم الدينية في الانجاب	التكرارات	%
نعم	75	55.56
لا	60	44.44
المجموع	135	100

رغم أن الأرقام السابقة لهذا الجدول توحي بمحدودية الانجاب يبقى المخيال الاجتماعي الديني هو المسيطر حول الرؤية للانجاب إذ يرى (55.56%) من أفراد العينة أنهم متمسكون بالقيم الدينية في الإنجاب "تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم" إلا أن الواقع يفرض منطقه وهذا ماعبر عنه (44.44%) من المبحوثين أنهم لا يبالون بالتمسك بالقيم الدينية في الانجاب لأن الواقع يحتم عليهم تجاوز تلك القيم وعدم الالتزام بها.

جدول رقم 38 يبين مدى ارتباط زيادة عدد الأطفال بالمستوى المعيشي للأسرة

تأثير عدد الأولاد على المستوى المعيشي للأسرة	التكرارات	%
نعم	39	28.89
لا	96	71.11
المجموع	135	100

تدل أرقام الجدول 38 أن عدد الأولاد لا يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة، وهذه الأرقام تقع في تناقض مع أرقام الجدول 34 التي تشير إلى الأسباب الاقتصادية سبب من الأسباب التي جعلت الأسرة تلجأ إلى تنظيم النسل، واعتقد أن بيانات هذا الجدول تدخل ضمن نطاق المخيال الاجتماعي العام الذي تحكمه بعض القيم الدينية.

جدول رقم 39 يبين مدى تفضيل الإقامة مع الأسرة الكبيرة.

الإقامة في أسرة كبيرة (ممتدة)	التكرارات	%
نعم	32	23.70
لا	103	76.30
المجموع	135	100

يفضل الكثير من مفردات البحث الإقامة في معزل عن الاسرة الممتدة أو الأسرة الكبيرة وهذا مؤشر كبير على التحول الحادث على مستوى النسق الأسري والذي انتقل به من النمط الممتد إلى النووي، مما يعزز تفشي مظاهر الفردانية والذي ساعد على ذلك بشكطل كبير النمط العمراني وكذا طبيعة العمل الفردي الذي يستغني عن كثرة العدد وعن التساند العائلي.

جدول رقم 40 يبين مدى التواصل مع الأهل بشكل منتظم ومباشر

التواصل مع الأقارب بشكل منتظم ومتواصل	التكرارات	%
دائما	29	21.48
أحيانا	37	27.41
أبدا	69	51.11
المجموع	135	100

تدل أرقام الجدول رقم 52 أن التواصل بين الأقارب بشكل مباشر ومنتظم أصبح من الأمور النادرة الحدوث، خاصة مع توفر وسائل التواصل التي توفرها تكنولوجيا اليوم، لذا أصبحت اللقاءات المباشرة نادرة إلا في حالات المناسبات العائلية التي تسمح بهذه اللقاءات خاصة مع التباعد المكاني الذي أنتجه النمط الحياتي المعاصر .

جدول رقم 41 يبين مدى أهمية صلة الرحم.

صلة الرحم	التكرارات	%
ضرورية	59	43.70
غير مهمة	30	22.22
علاقة ثانوية	46	34.08
المجموع	135	100

تبين أرقام الجدول 53 أن قيمة صلة أصبح ليس لها اعتبار كبير في شبكة العلاقات الأسرية بعد الانكفاء على الذات وما أفرزته قيم الحداثة من انتشار لقيمة الفردانية، إذ عبر (34.08%) من افراد العينة أن قيمة صلة الرحم أصبحت من العلاقات الثانوية أي أنها خرجت من دائرة الاهتمام الأساسية وتقلصت بشكل كبير ، بل أصبحت م العلاقات غير مهمة وهذا ما عبر عنه (22.22%) من أفراد العينة، ولكن رغم هذا تبقى صلة الرحم من العلاقات الضرورية وان اقتصرت على صلة الوالدين فقط وهذا ما عبر عنه (43.70%) من عينة البحث، وهذا يدل على أنه مهما كان الصراع قويا على مستوى القيم إلا أنه هناك بعض القيم تبقى قائمة وإن كان على مستوى الحد الأدنى منها.

ثانيا – نتائج الدراسة:

تحليل نتائج الدراسة وفق فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

لقيمة الحرية انعكاس سلبي على ممارسة عملية الاختيار الزواجي.

من خلال البيانات المستقاة من ميدان الدراسة أثبتت المعطيات أنه بالرغم من ممارسة عملية الاختيار الزواجي بالشكل الحر الذاتي (جدول رقم 11) إلا أنه أثناء ممارسة عملية الاختيار الزواجي لا زال الأسلوب التقليدي يمارس بشكل واسع ، حيث أثبتت بيانات الجدول رقم 16 أن تدخل الأهل خاصة الوالدين لا زال قائما ولو بالمشورة، كما أن المعيار الأساسي في عملية الانتقاء بقي الدين كموجه محوري في عملية الاختيار (جدول رقم14) .

من ذلك يمكن أن نخلص إلى نفي الفرضية الفرعية الأولى ، أي أنه مهما سبل الحرية التي تدعوا إليها الحداثة من خلال مختلف التيارات الفكرية والاجتماعية والتي تقودها الاتجاه النسائي (الفيمينيزم) التي تتأسس على مبدأ التحرر من القيم التقليدية والتراثية في ممارسة عملية الاختيار الزواجي بل وتدعو إلى التخلي عن النظام الزواجي كلل باعتباره سجن للمرأة خاصة، إلا أن الممارسات الواقعي أفضت إلى دثر هذه القيم والتمسك بما هو أصيل من القيم.

وخلاصة لذلك ليس لقيمة الحرية التي تدعو لها الحداثة أي إنعكاس سلبي على ممارسة الاختيار الزواجي لأنه بقي محافظا على معاييره وأسلوب ممارسته التي تنتمي إلى القيم الأصيلة في المجتمع الجزائري.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

لقيمة الفردانية علاقة ارتباطيه في تحديد حجم الأسرة.

من خلال المعطيات المستقاة من الميداني فإن حجم الأسرة تأثر كثيرا وانكمش إلى أقصى حد ممكن إذ عبر الجدول رقم 04 عن انحصار عدد الأولاد إلى الحد الأدنى بين طفل وثلاثة أطفال، وهذا يدل على أن الأسرة الجزائرية يمكن أن تفسر بنظرية التقلص التي تعاني منها المجتمعات الغربية والتي أدت إلى تراجع النسق الأسري على الصعيد المجتمعي وحلت محله مؤسسات أخرى تقوم بوظائفه، لذا يمكن القول أن قيمة الفردانية اثرت بشكل كبير على النسق الأسري وأصبح الفرد منكفيا بذاته على ذاته، وأرقام الجدول رقم 40 الذي يؤكد أن عملية التواصل مع الأقارب بشكل منتظم ومباشر تكاد تنعدم سواء منعها ظهور وسائل التواصل الحديثة التي نقلت صلة الرحم من الصورة المباشرة الحقيقة إلى الصورة الافتراضية التي ميعتها وأصبحت لا تؤدي دورها الحقيقي في تكثيف شبكة العلاقات الأسرية على المستوى الممتد بل وتعدت إلى شكلها النووي التي أصبحت اليوم مبتورة في عمقها الروحي، والجدول رقم 41 يوضح ذلك بشكل جلي حين نعتبر صلة الرحم من العلاقات الثانوية ومن العلاقات غير مهمة.

إجابة على الفرضية الفرعية الثانية اثبتت الدراسة الميدانية ارتباط قيمة الفردانية بتقلص حجم الأسرة وانحساره في العدد وفي يتر شبكة العلاقات الاجتماعية الأسرية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

لقيمة العقلانية انعكاس إيجابي على التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.

تعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف النسق الأسري إضافة إلى وظيفة الإنجاب، ومن خلال المعطيات المستقاة من الميدان يتضح أن هناك محاولة لتجاوز الأسلوب التقليدي في عملية التنشئة الاجتماعية من اعتماد الأسلوب الديمقراطي التشاركي في توجيه عملية التربية (جدول رقم 20) ، وكذا فتح مجال للحوار والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة (جدول رقم 28 رقم 29) الذي يعزز مبدأ تحمل المسؤولية .كما أصبح الاهتمام بالجانب النفسي في عملية التنشئة الأسرية ذو مكانة حيت تسعى الأسرة إلى تحقيق مختلف الإشباعات النفسية (جدول رقم32).

من ذلك يمكن القول أن قيمة العقلانية في شقها الإيجابي انعكست بشكل إيجابي على عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية ، حيث أصبح لاهتمام بها من مختلف الجوانب المادية الاجتماعية والنفسية.

الفرضية الرئيسية:

لقيم الحداثة انعكاس على بنية الأسرة الجزائرية.

من خلال الإجابات السابقة على الفرضيات الفرعية اتضح أن لقيم الحداثة انعكاس على بنية الأسرة الجزائرية مستها بشكل كبير في حجمها بشكل سلبي وبشكل إيجابي في عملية التنشئة الاجتماعية، أما عملية الاختيار الزواجي فقد حافظت على انتمائها للقيم الأصيلة في المجتمع الجزائري.

وتبقى هذه النتائج نسبية مرتبطة بشكل كبير بمجال البحث الزمني والمكاني لذا إذا كان من توصيات فلابد أن تكون دعوة لتنشيط مختلف مؤسسات المجتمع لحماية الأسرة من الإنهيار من خلال تكثيف جهود الرقابة الاجتماعية ، ونقصد بتلك المؤسسات المدرسة والمسجد والجمعيات ... فالكل مسؤول من حيث موقعه في أداء واجبه الاجتماعي فالواجب في الأخير هو حق.

الخاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن العالم اليوم أصبح خلبة للصراع، صراع الأفكار والقيم والمشاريع، هذا الصراع يستهدف في عمقه مختلف الأنساق الاجتماعية قصد تدميرها، من ضمنها الأسرة.

فمختلف المنظمات العالمية بدعواتها الحداثية تسعى إلى سن تشريعات عبر مختلف المؤمترات والندوات العالمية (مؤتمرين القاهرة وبكين للأسرة) وتلزم بها ساكنة العالم ، هذا الذي أدى إلى تغيير المفاهيم الأصيلة واستبدالها بمفاهيم أخرى جديدة تميع بها كل ما هو أصيل.

فاصبح الحديث عن مفهوم الزواج مثلا يتجاوز أصالته بأنه علاقة شرعية تجمع بين شخصين مختلفين في الجنس إلى أنه علاقة تجمع بين شخصين فقط، وبذلك شرع للزواج المثلي، ومنه ظهرت جمعيات عالمية تدافع بكل شراسة على كل ما يتنافى والذوق العام والكرامة الإنسانية، كالجمعيات النسائية(الفيمينيزم) التي تدعو التخلص من سجن الزواج والأسرة والانعتاق منها إلى فضاء العلاقات الحرة التي تستهدف فلق نواة الأسرة والقضاء على كل علاقة شرعية تقرها العراف والأديان والقوانين الأصيلة.

لذا كان الدفاع عن أصالة النسق الأسري والذود عنه من أولى الأولويات لأنه الحصن الأخير الناقل للقيم والحاضنة التي تضمن استمرارية الحياة الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. إبراهيم ناصر:علم الاجتماع التربوي، دار الجيل- بيروت د.ت
2. إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج، ط2، دار الطليعة- بيروت 1985
3. أحمد عبد اللطيف وحيد:علم النفس الاجتماعي،ط1،دار المسيرة- الأردن 2001
4. أحمد علي كنعان : أدب الأطفال والقيم التربوية،ط2،دار الفكر- دمشق 1999
5. احميدة النيفر: النص الديني والتراث الاسلامي،ط1،دار الهادي- بيروت 2004
6. امانويل كانت: أسس ميتافيزقيا الأخلاق، ترجمة: نازلي إسماعيل حسن،دار موفم للنشر- الجزائر1991
7. أنتوني جيدنز: قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع،ترجمة:محمد محي الدين، المجلس الأعلى للثقافة- مصر 2000
8. بيتر بيرغر وتوماس لوكمان:البنية الاجتماعية للواقع،ترجمة:أبوبكر أحمد باقر،ط1،دار الأهلية للنشر- الأردن 2000
9. توما جورج الخوري:سيكولوجية الأسرة،ط1، دار الجبل- بيروت 1988
10. جوليان فروند: سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة:جورج أبي صالح، ط1، مركز الانماء القومي- بيروت د.ت
11. جون بول ريزفر: فلسفة القيم، ترجمة: عادل العوا، ط1، دار عويدات- بيروت 2001
12. حسن مصدق: النظرية النقدية التواصلية، ط1،المركز الثقافي العربي- بيروت 2005
13. حسين رحال: اشكاليات التجديد، ط1، دار الهادي- بيروت 2005
14. حسن عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع،ط1، مؤسسة شباب الجامعة- مصر 2003
15. خالد حاجي: من مضايق الحداثة إلى فضاء الابداع الاسلامي العربي، ط1، المركز الثقافي العربي- بيروت 2005
16. الربيع ميمون: نظرية القيم في الفكر المعاصر،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1986
17. روجي غارودي: في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة: جلال مطري،ط1، دار الآداب- بيروت 1982
18. زكي الميلاد: تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، ط1، المركز الثقافي العربي- بيروت 2001
19. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ط2، المركز الثقافي العربي- المغرب 1993
20. طه عبد الرحمن: الحق الاسلامي في الاختلاف الثقافي، ط1، المركز الثقافي العربي- بيروت 2005
21. طه عبد الرحمن: السؤال الاخلاقي، ط1، المركز الثقافي العربي- بيروت 2000
22. الطيب برغوث: الأسرة المسلمة على طريق النهضة الحضارية،ط1، دار قرطبة- الجزائر 2004
23. ليفي بريل: فلسفة أوجيست كونت،ترجمة: السيد محمد بدوي،ط2، مكتبة الأنجلو المصرية- مصر 1952
24. ماكس فيبر: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الانماء القومي- بيروت د.ت
25. مالك بن نبي: ميلاد مجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية، ط3، دار الفكر- سوريا 1986

26. مجموعة من الباحثين: الأزمة الجزائرية،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت 1999
27. مجموعة من الباحثين: الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصرة،ط1،دار ابن حزم– بيروت 2003
28. محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية– مصر 1990
29. محمد دعبس: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، دار المعارف– مصر 1995
30. محمد عابد الجابري:التراث والحداثة، المركز الثقافي العربي– المغرب 1991
31. محمد عابد الجابري: نحن والتراث، ط5، المركز الثقافي العربي– المغرب 1986
32. محمد عابد الجابري: العقل الأخلاقي العربي،ط1، دار النشر المغربية– الرباط 2001
33. محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد:دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، ط1،دار النهضة– بيروت 1986
34. محمد عمارة: صراع القيم بين الغرب والإسلام، ط3، دار النهضة– مصر 2003
35. محمد العربي ولد خليفة: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية،ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2003
36. محمد الشيخ: جاذبية الحداثة ومقاومة التقليد، ط1، دار الهادي– بيروت 2005
37. محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، ط1، دار النهضة العربية– بيروت 1967
38. معن خليل عمر: علم اجتماع الأسرة، ط1، دار الشروق– الأردن 2000
39. مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية الخصائص والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 1984
40. مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية– بيروت 1985
41. مساعد بن عبد الله المحيا: القيم في المسلسلات التلفازية، ط1، دار العاصمة– الرياض 1994
42. نبيل السمالوطي: الدين والبناء العائلي، دار الشروق– جدة 1981
43. نصر حامد أبو زيد: دائرة الخوف قراءة في خطاب المرأة،ط3، المركز الثقافي العربي– بيروت 2004
44. صلاح الدين شروخ : علم الاجتماع التربوي،دار العلوم– عنابة–الجزائر 2004
45. عبد الله إبراهيم: المركزية الإسلامية، ط1،المركز الثقافي العربي– بيروت 2001
46. عبد الله إبراهيم: المركزية الغربية، ط1، المركز الثقافي العربي– بيروت 1997
47. عبد الله إبراهيم: المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة،ط1،المركز الثقافي العربي– بيروت 1994
48. عبد الله الغذامي: الثقافة التلفزيونية:سقوط النخبة وبروز الشعبي، ط1،المركز الثقافي العربي– بيروت 2004
49. عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية– بيروت 1999
50. عبد اللطيف محمد خليفة: ارتقاء القيم، كتب عالم المعرفة– المجلس الوطني للثقافة الكويت 1992
51. عبد الوهاب المسيري: دراسات معرفية في الحداثة الغربية،ط1، مكتبة الشروق الدولية– القاهرة 2006

52. عبد الوهاب المسيري: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط1، دار الفكر – دمشق 2003
53. علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط2، دار المعرفة الجامعية– مصر 1992
54. علي شريعتي: العودة إلى الذات،ترجمة:إبراهيم الدسوقي شتا، ط1،الزهراء للإعلام العربي– بيروت 1986
55. غي روشيه:مدخل إلى علم الاجتماع العام، ترجمة: مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات– بيروت 1983
56. فادي اسماعيل: الخطاب العربي المعاصر، ط3 ، الدار العالمية للكتاب الاسلامي– الرياض 1994
57. فتحي التريكي ورشيدة التريكي: فلسفة الحداثة ، مركز الإنماء القومي– بيروت 1992
58. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية،ط2، دار النهضة العربية– بيروت 1980
59. سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط1، دار المعارف – مصر 1982
60. سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية– بيروت د.ت
61. السيد الحسني: نحو نظرية اجتماعية نقدية، ط1، دار النهضة العربية– بيروت 1985
62. هنري برغسون: منبعا الأخلاق والدين، ترجمة: سامي الدروبي، ط2، دار العلم للملايين– بيروت 1984
63. هنية مفتاح القماطي: نظرية القيمة عند كليرنس لويس، ط1، دار الكتب الوطنية– ليبيا 2001
64. –عبد الوهاب المسيري:اليهود واليهودية والصهيونية ج1،ط1،دار الشروق–مصر،1999
65. طه عبد الرحمن:روح الحداثة،ط1، المركز الثقافي العربي–بيروت، 2006
66. بوزبرة عبد السلام:طه عبد الرحمن ونقد الحداثة،ط1، جداول للنشر –لبنان 2011
67. عبد الوهاب المسيري:دراسات معرفية في الحداثة الغربية،ط1، مكتبة الشروق ة– مصر،2006
68. –أحمد مختار عبد الحميد:معجم اللغة العربية المعاصرة ج3،ط1، عالم الكتب–مصر،2008
69. خديجة كرار الشيخ الطيب بدر:الأسرة في الغرب (أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها)،ط1،دار الفكر–سوريا 2009 ص289.
70. أحمد سالم الأحمر:علم اجتماع الأسرة(بين التنظير والواقع المتغير)،ط1،دارالكتاب –لبنان2004
71. ليكس كاريل:الإنسان ذلك المجهول،ترجمة:عادل شفيق،دط الدار القومية للطباعة–مصر،د ت
72. محمد قطب: مذاهب فكرية معاصرة، ط9، دار الشروق– مصر ،2001
73. مجموعة من الباحثين: الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصرة،ط1،دار ابن حزم–لبنان 2003
74. عبد المجيد سيد منصور و زكرياء أحمد الشربيني: الأسرة على مشارف القرن21،ط1،دار الفكر العربي– مصر،2000
75. فؤاد خليل: المجتمع،النظام، البنية ، في موضوع علم الاجتماع وإشكالاته، دار الفارابي بيروت ط1 2008 ص 166

المعاجم:

01	إبراهيم مدكور	المعجم الفلسفي	عال الكتب– بيروت ط1، 1979
02	خليل أحمد خليل	المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع	دار الحداثة–بيروت ط1، 1984
03	عبد الهادي الجوهري	قاموس علم الاجتماع	المكتب الجامعي– مصر ط3، 1998
04	دينكن ميتشل	معجم علم الاجتماع،ترجمة:إحسان الحسن	دار الحداثة – بيروت ط2 ، 1986

المجلات والدوريات:

الرقم	المجلـة	العـدد	دار النشر
01	مجلة العلوم الاجتماعية	المجلد 24 العدد03 ،1996	مجلس النشر العلمي–جامعة الكويت
02	مجلة العلوم الاجتماعية	المجلد27 العدد 04 ،1999	مجلس النشر العلمي–جامعة الكويت
03	المجلة العربية للعلوم الإنسانية	السنة 17 العدد 28 ،1999	مجلس النشر العلمي–جامعة الكويت
04	المجلة العربية للعلوم الإنسانية	السنة 16 العدد 63 ،1998	مجلس النشر العلمي–جامعة الكويت
05	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية	السنة 23 العدد 89 ،1998	مجلس النشر العلي–جامعة الكويت
06	مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية	السنة 04 العدد 08 ،1987	مجلس النشر العلمي–جامعة الكويت

مراجع باللغة الأجنبية:

1- Radcliffe-Brown : Structure et fonction dans la société-primitive, édition minuit France 1968.

2- Alain tourine, critique de la modernité, édition,Fayard,1992

3- Jurgen Habarmas , discours philosophique de la modernité , traduit de l'allement par christian bonchin dhomme et Rochlitz,gallimard,1988

4 **السجلات والوثائق:**

5 – قانون الأسرة الجزائري: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام ، الجزائر 1988.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة _1_

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

دليل الاستمارة لموضوع:

قيم الحداثة

وانعكاسها على بنية الأسرة الجزائرية

أسر أساتذة جامعة باتنة- أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع العائلي

من إعداد الطالب: | تحت اشراف الأستاذ الدكتور :

علي ثابت مولود سعادة

هذه المعلومات سرية لا تستعمل إلا لأغراض علمية

السنة الجامعـــية 2017/2016

البيانات الشخصية:

1/الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2/ السن: ☐ سنة

3/ عدد الأبناء: ☐

4/ سنة الزواج: ☐

5/الاقامة مع: اهل الزوج ☐ اهل الزوجة ☐ بشكل مستقل شخصي ☐

6/ الموطن الاصلي: ريف ☐ حضري ☐

7/ نوع الإقامة: شقة في عمارة ☐ سكن تقليدي ☐ فيلا ☐ اخرى ☐ تذكر.................

8/ كم غرفة في بيتك:

غرفة واحدة ☐ غرفتين ☐ ثلاث غرف ☐ اربع غرف ☐ 5غرف فاكثر

9/هل غرف الأبناء مستقلة لكل واحد غرفته:

للبنات:نعم ☐ ☐ للذكور ☐ لا ☐

10/ هل التلفاز مشترك في العائلة:نعم ☐ لا ☐ اخرى تذكر.......................

11/هل يتوفر البيت على كل مستلزمات الكهرومنزلية؟ ☐ لا ☐

المحور الأول: بيانات حول الاختيار الزواجي

12 – لما قررت الزواج من قام بعملية اختيار زوجتك ؟

أ – اخترتها بنفسك ☐

ب – غيرك اختارها لك ☐

– إذا كان الجواب (ب) يسأل : من اختارها لك ؟

الأب ☐ الأم ☐ م ☐

الجيران ☐ الأقارب ☐ الأصدقاء ☐

أخرى ☐ تذكر (....)

13 – قبل الزواج كيف كانت علاقتك بزوجتك ؟

قريبة ☐ جارة ☐

زميلة العمل ☐ غريبة ☐

14 – هل تم التعرف على زوجتك قبل خطبتها ؟

نعم ☐ لا ☐ ☐

- اذا كان الجواب (نعم) يسأل : هل كان التعرف بسبب

العمل ☐ الجيرة ☐

القرابة ☐ أخرى ☐ تذكر (..................)

15 – لما اخترت زوجتك ، كان على أساس أنها :

جميلة ☐ متدينة ☐ ذات نس ☐

غنية ☐ متعلمة ☐ عاملة ☐

أخرى ☐ تذكر (....)

16 – هل كان زواجك مبني على أساس الحب :

نعم ☐ لا ☐

- في رأيك ، ما هو الحب : ....

....

17 – هل تم زواجك بناء على :

موافقة اهلك و موافقتك☐ موافقة اهلك و رفضك ☐

رفض أهلك و موافقتك ☐ تدخل أطراف أخرى ☐ تذكر (................)

18 – إذا عرض عليك الزواج مرة أخرى ، من يتولى اختيار زوجتك ؟

الأهل☐ بنفسك ☐

19 – ما هي صفات المرأة (الرجل) التي تراها مناسبة للزواج ؟ رتب الاختيارات التالية :

الغنى – التعلم – النسب الطيب – الأخلاق و الدين – ربة بيت – الجمال

.

أ .... ب .... جـ ....

د .... هـ .... و ....

20/ في رأيك الزواج هو رابطة بين: شخصين ☐ أسرتين ☐ ثقافتين ☐

21/ هل الزواج: حاجة بيولوجية ☐ ضرورة اجتماعية ☐ قيمة دينية ☐

بيانات خاصة بالتنشئة الاجتماعية:

22/ما هو الاسلوب المفضل عندك في تنشئة الابناء؟

اسلوب الشدة والصرامة : دائما ☐حيانا ☐ ابدا ☐

التدليل وتلبية الرغبات : دائما ☐احيانا ☐ ابدا ☐

الاسلوب الديموقراطي التشاوري الحر: دائما☐ احيانا ☐ ابدا ☐

23/هل تلبي كل الحاجات ابنائك ؟دائما☐ احيانا☐ ابدا ☐

24/ هل تهتم العائلة في التحضير للمناسبات الدينية بالعادات الجزائرية؟ دائما☐ احيانا ☐ ابدا ☐

25/هل تحدد للابناء اوقات الدخول والخروج من المنزل ؟ دائما ☐احيانا ☐ ابدا ☐

26/ هل تحدد نوعية اللباس والمظهر الخارجي للابناء؟ دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

27/هل اسلوب اللباس :عصري☐ تقليدي☐

28/هل تحث ابنائك على مشاهدة البرامج الدينية التلفزيونية؟ دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

29/ اصطحاب الابناء الى المسجد من طرف الاباء :دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

30/الاسرة تعتمد على الاتصال والحوار في حل مشاكلها:دائما احيانا ابدا ☐

31/اعتماد الاسرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية؟ دائما احيانا ☐ ابدا

32/ للاسرة جلسات عائلية معا:تناول الوجبات،الخرجات،الترفيه: دائما ☐ احيانا ☐ ابدا

33/تحمل المسؤولية من طرف كل افراد الاسرة: دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

34/ تعزز وتحافظ الاسرة على علاقات القرابة وصلة الرحم: دائما ☐ ابدا ☐ احيانا ☐

35/الاشباعات النفسية متوفرة لكل افراد الاسرة: دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

36/ العلاقة داخل الأسرة يميزها الصراحة والوضوح:دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

37/ الشعور بالاحترام والتقدير لكل افراد الاسرة: دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

38/يسود الأسرة جو من الحب والحنان والعطف:دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

39/يسود الأسرة جو من الحوار والاتصال والمشاركة: دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

40/توفر روح الدعابة والفكاهة بين افراد الاسرة: دائما ☐ احيانا ☐ ابدا

41/ المشاركة الوجدانية بين افراد الاسرة (الفرح،الحزن،البهجة...) دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

42/القيم الروحية اساسية في الاشباع النفسي: دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

43/ العلاقة بين الاخوة والاخوات علاقات عاطفية قوية:دائما ☐ احيانا ☐ ابدا

44/العلاقة بين الاباء والأبناء علاقات عاطفية قوية:دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

45/العلاقات داخل الأسرة متماسكة ومتضامنة:دائما ☐ احيانا ☐ ابدا ☐

بيانات خاصة بحجم الأسرة:

46/ قمت بتنظيم النسل: نعم ☐ لا ☐

47/اسباب تنظيم النسل:

اسباب اقتصادية ☐ للحفاظ على جمالك ☐ للحفاظ على صحتك ☐ للتحكم في تربية ☐ الابناء

48/هل إنجاب الأبناء :بسبب العزوة والتباهي الاجتماعي ☐ للمساعدة ☐ للامتداد العائلي ☐

اخرى تذكر...

49/ هل تفضل انجاب الذكور ؟ نعم ☐ لا ☐ الاناث نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة ب"نعم"فلماذا؟...

50/هل الرضاعة كانت : طبيعية ☐ اصطناعية ☐ مختلطة ☐

51/ هل عدم الرغبة في كثرة الأبناء يعود الى: التخلص من المسؤولية ☐

ممارسة العمل خارج المنزل ☐

لتلبية حاجياتهم كاملة ☐

52/هل أنت متمسك بالقيم الدينية في الإنجاب؟ نعم ☐ لا ☐

53/هل زيادة عدد الأطفال تؤثر على معيشة الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

54/ هل تفضل الإقامة مع الأسرة الكبيرة ؟ نعم ☐ لا ☐

55/ هل يتم التواصل مع أقاربك بشكل متواصل ومنتظم ؟ نعم ☐ لا ☐

56/ هل تعتبر صلة الرحم ضرورية ☐ غير مهمة ☐ علاقة ثانوية ☐

الملخص:

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الزواج، الاختيار الزواجي، القيم، البنية، الحداثة.

تهدف هذه الدراسة التي بين أيدينا الموسومة بـ " قيم الحداثة وانعاكسها علبنية الأسرة الجزائرية" إلى الوصول إلى مدى تغلغل قيم الحداثة وتأثيرها على النسق الأسري، ومدى أنعكاسها على بنية الأسرة في مختلف جوانبها.

وانطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية:

لقيم الحداثة انعكاس على بنية الأسرة الجزائرية.

- الفرضيات الفرعية:

1 لقيمة الحرية انعكاس سلبي على ممارسات عملية الاختيار الزواجي في الأسرة الجزائرية.
2 لقيمة الفردانية علاقة ارتباطية في تحديد حجم الأسرة الجزائرية.
3 لقيمة العقلانية انعكاس ايجابي على التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية.

وتم تفكيكط متغيرات الدراسة في جانبيها النظري والميداني إلى خمسة فصول .

وبعد المعالجة النظرية والميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

لقيمة الحرية انعكاس سلبي على ممارسة عملية الاختيار الزواجي.

من خلال البيانات المستقاة من ميدان الدراسة أثبتت المعطيات أنه بالرغم من ممارسة عملية الاختيار الزواجي بالشكل الحر الذاتي إلا أن أثناء ممارسة عملية الاختيار الزواجي لا زال الأسلوب التقليدي يمارس بشكل واسع ، حيث أثبتت البيانات أن تدخل الأهل خاصة الوالدين لا زال قائما ولو بالمشورة، كما أن المعيار الأساسي في عملية الانتقاء بقي الدين كموجه محوري في عملية الاختيار.

من ذلك يمكن أن نخلص إلى نفي الفرضية الفرعية الأولى ، أي أنه مهما سبل الحرية التي تدعوا إليها الحداثة من خلال مختلف التيارات الفكرية والاجتماعية والتي تقودها

الاتجاه النسائي (الفيمينيزم) التي تتأسس على مبدأ التحرر من القيم التقليدية والتراثية في ممارسة عملية الاختيار الزواجي بل وتدعو إلى التخلي عن النظام الزواجي ككل باعتباره سجن للمرأة خاصة، إلا أن الممارسات الواقعي أفضت إلى دثر هذه القيم والتمسك بما هو أصيل من القيم.

وخلاصة لذلك ليس لقيمة الحرية التي تدعو لها الحداثة أي إنعكاس سلبي على ممارسة الاختيار الزواجي لأنه بقي محافظا على معاييره وأسلوب ممارسته التي تنتمي إلى القيم الأصيلة في المجتمع الجزائري.

- الفرضية الفرعية الثانية:

لقيمة الفردانية علاقة ارتباطيه في تحديد حجم الأسرة.

من خلال المعطيات المستقاة من الميداني فإن حجم الأسرة تأثر كثيرا وانكمش إلى أقصى حد ممكن إذ ان انحصار عدد الأولاد إلى الحد الأدنى بين طفل وثلاثة أطفال، وهذا يدل على أن الأسرة الجزائرية يمكن أن تفسر بنظرية التقلص التي تعاني منها المجتمعات الغربية والتي أدت إلى تراجع النسق الأسري على الصعيد المجتمعي وحلت محله مؤسسات أخرى تقوم بوظائفه، لذا يمكن القول أن قيمة الفردانية اثرت بشكل كبير على النسق الأسري وأصبح الفرد منكفيا بذاته على ذاته، ويؤكد أن عملية التواصل مع الأقارب بشكل منتظم ومباشر تكاد تنعدم سواء منعها ظهور وسائل التواصل الحديثة التي نقلت صلة الرحم من الصورة المباشرة الحقيقة إلى الصورة الافتراضية التي ميعتها وأصبحت لا تؤدي دورها الحقيقي في تكثيف شبكة العلاقات الأسرية على المستوى الممتد بل وتعدت إلى شكلها النووي التي أصبحت اليوم مبتورة في عمقها الروحي، إجابة على الفرضية الفرعية الثانية اثبتت الدراسة الميدانية ارتباط قيمة الفردانية بتقلص حجم الأسرة وانحساره في العدد وفي يتر شبكة العلاقات الاجتماعية الأسرية.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

لقيمة العقلانية انعكاس إيجابي على التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.

تعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف النسق الأسري إضافة إلى وظيفة الإنجاب، ومن خلال المعطيات المستقاة من الميدان يتضح أن هناك محاولة لتجاوز الأسلوب التقليدي في عملية التنشئة الاجتماعية من اعتماد الأسلوب الديمقراطي التشاركي في توجيه عملية التربية ، وكذا فتحج مجال للحوار والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة الذي يعزز مبدأ تحمل المسؤولية .كما أصبح الاهتمام بالجانب النفسي عملية التنشئة الأسرية ذو مكانة حيت تسعى الأسرة إلى تحقيق مختلف الإشباعات النفسية.

من ذلك يمكن القول أن قيمة العقلانية في شقها الإيجابي انعكست بشكل إيجابي على عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية ، حيث أصبح لاهتمام بها من مختلف الجوانب النادية الاجتماعية والنفسية.

الفرضية الرئيسية:

لقيم الحداثة انعكاس على بنية الأسرة الجزائرية.

من خلال الإجابات السابقة على الفرضيات الفرعية اتضح أن لقيم الحداثة انعكاس على بنية الأسرة الجزائرية مستها بشكل كبير في حجمها بشكل سلبي وبشكل إيجابي في عملية التنشئة الاجتماعية، أما عملية الاختيار الزواجي فقد حافظت على انتمائها للقيم الأصيلة في المجتمع الجزائري.

وتبقى هذه النتائج نسبية مرتبطة بشكل كبير بمجال البحث الزمني والمكاني لذا إذا كان من توصيات فلابد أن تكون دعوة لتنشيط مختلف مؤسسات المجتمع لحماية الأسرة من الإنهيار من خلال تكثيف جهود الرقابة الاجتماعية ، ونقصد بتلك المؤسسات المدرسة والمسجد والجمعيات ... فالكل مسؤول من حيث موقعه في أداء واجبه الاجتماعي فالواجب في الأخير هو حق.

Summary:

Keywords: family, marriage, marital choice, values, structure, modernity.
This study, which is in our hands tagged with "the values of modernity and its reflection on the structure of the Algerian family", aims to reach the extent of the penetration of the values of modernity and its impact on the family system, and the extent of its reflection on the structure of the family in its various aspects.
This study was based on the following hypotheses:
The main premise:
The values of modernity reflect on the structure of the Algerian family.
• Sub-hypotheses:
1- The value of freedom has a negative impact on the practices of the marital choice process in the Algerian family.
2- The value of individuality has a correlational relationship in determining the size of the Algerian family.
3- The value of rationality has a positive impact on social upbringing within the Algerian family.
The study variables, in their theoretical and field aspects, were disassembled into five chapters.
After theoretical and field treatment, the following results were obtained:
The first sub-hypothesis:
The value of freedom has a negative impact on the exercise of the marital choice process.
Through the data obtained from the field of study, the data proved that despite the practice of the marital choice process in a free and autonomous manner, during the exercise of the marital choice process the traditional method is still widely practiced, as the data proved that the interference of parents, especially parents, still exists even with advice, and that The main criterion in the selection process Religion remained a central guide in the selection process.
From this we can conclude to deny the first sub-hypothesis, meaning that whatever means of freedom that modernity calls for through the various intellectual and social currents led by the feminist trend (feminism), which is based on the principle of liberation from traditional and heritage values in the exercise of the marital choice process, and even calls for Abandoning the marital system has been tiresome as it is a prison for women in particular. However, realistic practices have led to the erosion of these values and adherence to the original values.
In summary, the value of freedom that modernity calls for does not have any negative impact on the practice of marital choice, because it has maintained its standards and method of practice that belong to the authentic values of Algerian society.
The second sub-hypothesis:
The value of individuality has a correlational relationship in determining the size of the family.
Through the data obtained from the field, the size of the family was greatly affected and shrunk to the maximum extent possible, as the number of children was reduced to a minimum between one and three children, and this indicates that the

Algerian family can be explained by the theory of shrinkage experienced by Western societies, which led to the decline of the pattern The family at the societal level has been replaced by other institutions that carry out its functions, so it can be said that the value of individuality has greatly affected the family system and the individual has become self-sufficient, and confirms that the process of communicating with relatives on a regular and direct basis is almost non-existent, whether it is prevented by the emergence of modern means of communication that conveyed a link The womb from the direct, real image to the virtual image that has become dimmed and has not played its real role in intensifying the network of family relations on the extended level, and has even transcended to its nuclear form, which is today amputated in its spiritual depth.
An answer to the second sub-hypothesis, the field study proved the correlation of the value of individuality with the shrinking of the family size and its decline in number and in the family social network.
The third sub-hypothesis:
The value of rationality has a positive reflection on socialization within the family.
The function of socialization is considered one of the most important functions of the family system in addition to the function of procreation, and through the data obtained from the field, it is clear that there is an attempt to bypass the traditional method in the process of socialization by adopting the participatory democratic method in directing the education process, as well as opening a field for dialogue and participation in decision-making within The family, which reinforces the principle of assuming responsibility. The attention to the psychological aspect of the family upbringing process has become important, as the family seeks to achieve various psychological gratifications.
From that, it can be said that the value of rationality in its positive aspect was positively reflected on the process of family socialization, as it became an interest in it from various social and psychological aspects.
main premise:
The values of modernity reflect on the structure of the Algerian family.
Through the previous answers to the sub-hypotheses, it became clear that the values of modernity have a reflection on the structure of the Algerian family, which affected it significantly in its size, negatively and positively in the process of socialization. As for the marital selection process, it maintained its affiliation with the authentic values in Algerian society.
These results remain relative, closely related to the field of temporal and spatial research, so if there are recommendations, it must be a call to revitalize the various institutions of society to protect the family from collapse through intensifying social control efforts. Performing his social duty, the duty in the end is a right.